جامـــــــــــعة وهـــران 2 محمد بن أحمد
كلية العلـوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

الإقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والإندماج في الإقتصاد العالمي

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

حـداشي حكيـم

أمام لجنـــــة المناقشـــــة

اللقب والإســم	الرتبـــة	المؤسسة الأصلية	الصـــفة
د.فقـــيه عبد الحميـــد	أستاذ محاضر –أ–	جـامعة وهـــران 2	رئيـــسا
أ.د. بـن بايـــــر حبيـب	أستاذ التعليم العالي	جـامعة وهـــران 2	مقـــررا
أ.د. مدانـــي بن شهـــرة	أستاذ التعليم العالي	جـامعة تيـــــارت	منـــاقشا
أ.د. بن بـــوزيان محمـــد	أستاذ التعليم العالي	جـامعة تلمســـان	منـــاقشا
أ.د. مخـــتاري فيصـــل	أستاذ التعليم العالي	جـامعة معسكـــــر	منـــاقشا
د. بن كاملة محمد عبد العزيز	أستاذ محاضر –أ–	جـامعة وهـــران 2	منـــاقشا

الســـنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء **كلمة شكر** **فهرس المحتويات** **فهرس الأشكال والجداول**	
المقدمة العامة	**I-XIII**
الفصل الأول : الإصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر	
تمهيد الفصل	**01**
المبحث الأول : استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية	**02**
▪ **المطلب الأول : تعريف الاستقلالية ودوافعها**	**03**
أولا : تعريف الاستقلالية	**03**
ثانيا : دوافع الاستقلالية	**04**
ثالثا : أهداف ومجالات تعميق الاستقلالية	**05**
▪ **المطلب الثاني : الخوصصة كآلية للإصلاح الاقتصادي**	**08**
أولا : مفهوم وشروط الخوصصة	**08**
ثانيا : أهداف الخوصصة	**11**
ثالثا : طرق الخوصصة	**12**
رابعا : دوافع الخوصصة	**16**
▪ **المطلب الثالث : الخوصصة في الجزائر**	**21**
أولا : تقييم مسار الخصخصة في الجزائر	**21**
ثانيا : مبادئ وأهداف خصخصة المؤسسات العامة الجزائرية	**24**
ثالثا : أساليب خصخصة المؤسسات العامة الجزائرية	**25**
رابعا : حصيلة برنامج الخصخصة	**27**
المبحث الثاني: منهجية برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	**30**
▪ **المطلب الأول: إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي**	**30**
أولا : محاور إرتكاز إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	**31**
ثانيا : إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي	**31**
ثالثا : الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	**34**
▪ **المطلب الثاني:الأهداف ومكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**	**36**
أولا : مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي	**36**

ثانيا : أهداف البرنامج المعتمد لسنة 1994	**41**
ثالثا : برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	**43**
رابعا : برنامج دعم النمو 2005-2009	**46**
المبحث الثالث : الإصلاح المصرفي ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي	**49**
▪ **المطلب الأول : أهمية تزامن الإصلاح المالي مع الإصلاح الاقتصادي**	**49**
أولا : تنفيذ الإصلاح المالي بمعدلات أبطأ من الإصلاح الاقتصادي	**49**
ثانيا : تنفيذ الإصلاح المالي متزامنا مع الإصلاح الاقتصادي	**50**
ثالثا : مشاكل تنفيذ الإصلاح المالي وطرق علاجها	**53**
رابعا : خطوات الإصلاح المصرفي	**55**
▪ **المطلب الثاني : الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري**	**58**
أولا : مبادئ قانون النقد والقرض	**58**
ثانيا : أهداف قانون النقد والقرض	**63**
ثالثا : إصلاحات النظام المصرفي 2003	**68**
▪ **المطلب الثالث : آثار الاصلاحات المصرفية على توفير الموارد المالية**	**70**
أولا : مدى قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الموارد المالية	**70**
ثانيا : مدى ملائمة النظام المصرفي على الإستثمار	**71**
خلاصة الفصل	**74**
الفصل الثاني : الاندماج الاقتصادي- أدبياته واتجاهاته	
تمهيد الفصل	**75**
المبحث الأول : أدبيات الاندماج الاقتصادي	**76**
▪ **المطلب الأول : الاندماج الاقتصادي –مدلوله ومفهومه**	**76**
أولا : مدلول و مفهوم الإندماج الإقتصادي	**76**
ثانيا : مفهوم التعاون والتكامل الإقتصادي	**78**
ثالثا : مكاسب الإندماج الاقتصادي	**80**
▪ **المطلب الثاني : مستويات وشروط الاندماج الاقتصادي**	**82**
أولا : مستويات الاندماج الاقتصادي	**82**
ثانيا : شروط الإندماج الاقتصادي التقليدية والحديثة	**87**
▪ **المطلب الثالث : دوافع و مظاهر الإندماج الاقتصادي**	**94**

أولا : دوافع الإندماج الاقتصادي	**94**
ثانيا : مظاهر الإندماج الاقتصادي	**100**
المبحث الثاني : التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي	**103**
▪ **المطلب الأول : التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية**	**103**
أولا : التحليل الاقتصادي لظاهرة العولمة	**104**
ثانيا : العوامل المفسرة للعولمة الإقتصادية	**107**
ثالثا : العوامل المسببة لتعاظم العولمة المالية	**109**
رابعا : العولمة الإنتاجية	**110**
خامسا: العولمة والإندماج الإقتصادي	**112**
▪ **المطلب الثاني : الإجراءات اللازمة للاستفادة من الوضع الاقتصادي الدولي**	**113**
أولا : استقرار السياسات الاقتصادية الكلية	**113**
ثانيا : تسيير المرافق العمومية بشكل محكم	**115**
ثالثا : على مستوى المالي و البشري	**116**
المبحث الثالث : المنهج الحديث للإندماج الاقتصادي الإقليمي	**118**
▪ **المطلب الأول : الإندماجية الجديدة (المفهوم، المميزات، دوافع الظهور)**	**118**
أولا : مفهوم الإندماجية الجديدة	**118**
ثانيا : مميزات الإندماجية الجديدة	**120**
ثالثا : دوافع ظهور الإندماجية الجديدة	**121**
▪ **المطلب الثاني : الإختلافات الأساسية بين الإندماجية التقليدية والجديدة**	**122**
أولا : الإختلافات الأساسية بين الإندماجية التقليدية والجديدة	**122**
ثانيا : إيجابيات وسلبيات الإندماجية الجديدة	**123**
ثالثا : الصعوبات التي تواجه الإندماجية الجديدة	**128**
خلاصة الفصل	**130**
الفصل الثالث : المؤسسات الإقتصادية و دورها في الإندماج في الإقتصاد العالمي	
تمهيد الفصل	**131**
المبحث الأول : مفهوم تأهيل المؤسسات الاقتصادية ومتطلباته	**132**
▪ **المطلب الأول: تعريف المؤسسات الاقتصادية**	**132**

أولا : تعاريف عن المؤسسة	**132**
ثانيا : خصائص المؤسسة الاقتصادية	**133**
ثالثا : أهداف المؤسسة الاقتصادية	**134**
▪ **المطلب الثاني: تعريف تأهيل المؤسسات الاقتصادية وأهم أهدافه**	**134**
أولا : مفهوم التأهيل	**134**
ثانيا : أهداف التأهيل	**136**
ثالثا : أسباب القيام بتأهيل المؤسسات	**139**
▪ **المطلب الثالث: متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية**	**141**
أولا : التخطيط الاستراتيجي و تأهيل محيط المؤسسة	**142**
ثانيا : تأهيل الموارد البشرية	**143**
ثالثا : تطبيق إستراتيجية التنافس والحصول على التكنولوجيا	**143**
المبحث الثاني : حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**147**
▪ **المطلب الأول : ماهية الحوكمة ومحدداتها**	**147**
أولا : تعريف حوكمة المؤسسات	**147**
ثانيا : محددات و مبادئ حوكمة الشركات	**148**
▪ **المطلب الثاني : أهمية حوكمة الشركات في الإقتصاد الجزائري**	**151**
أولا : أهداف حوكمة الشركات	**151**
ثانيا : أهمية حوكمة الشركات	**152**
▪ **المطلب الثالث : دور الحوكمة في الإصلاح الاقتصادي**	**153**
أولا : أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية	**154**
ثانيا : دور حوكمة الشركات في اجتذاب وتدعيم الاستثمار	**156**
المبحث الثالث : آثار الإصلاحات على المؤسسة الاقتصادية	**159**
▪ **المطلب الأول : برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**	**159**
أولا : البرامج و الاستراتيجيات الصناعية الجديدة	**160**
ثانيا : برنامج دعم المؤسسات الخاصة بين الجزائر و الإتحاد الأروبي	**162**
ثالثا : برنامج تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة	**163**
▪ **المطلب الثاني : التشخيص الاستراتيجي العام واستراتيجيات التأهيل**	**165**
أولا : التشخيص الاستراتيجي العام	**165**

ثانيا: استراتيجيات تأهيل المؤسسات	**168**
▪ **المطلب الثالث : الدعم المالي لبرامج تأهيل المؤسسات و أثرها على التنافسية**	**170**
أولا : آليات تمويل برامج التأهيل	**170**
ثانيا : أثر التأهيل على تنافسية المؤسسات	**174**
ثالثا : واقع تنافسية المؤسسات الجزائرية	**175**
خلاصة الفصل	**176**
الفصل الرابع : تحرير التجارة الخارجية و الإندماج بالإقتصاد العالمي	
تمهيد الفصل	**177**
المبحث الأول : سياسات التحرير والإجراءات المرتبطة بها وأثارها على الإقتصاد بالجزائر	**178**
▪ **المطلب الاول : التجارة الخارجية وسياساتها**	**178**
أولا : مفاهيم ومكونات التجارة الخارجية	**178**
ثانيا : سياسة التجارة الخارجية	**185**
▪ **المطلب الثاني : الانفتاح الاقتصادي و استقلالية التجارة الخارجية**	**191**
أولا : الانفتاح الاقتصادي	**191**
ثانيا : الانفتاح نحو التجارة الخارجية	**195**
ثالثا : استقلالية التجارة الخارجية	**197**
▪ **المطلب الثالث : مكانة سياسة الانفتاح التجاري في التنمية الاقتصادية**	**199**
أولا : سياسة الانفتاح التجاري	**199**
ثانيا : تأثير سياسة الانفتاح التجاري على معدلات التصدير	**201**
ثالثا : الانفتاح التجاري وتكيفه مع التحولات الإقتصادية العالمية	**202**
المبحث الثاني : الإستثمار الأجنبي كآلية لتحرير التجارة الخارجية	**207**
▪ **المطلب الأول : الإستثمار الأجنبي و العوامل الإقتصادية المحفزة لجذبه**	**207**
أولا : الإستثمار الأجنبي	**207**
ثانيا : العوامل الإقتصادية المحفزة لجذب الإستثمار الأجنبي	**208**
▪ **المطلب الثاني : علاقة التجارة الخارجية بالاستثمار الأجنبي**	**209**
أولا : التجارة الدولية والاستثمارات	**209**
ثانيا : سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي	**211**
▪ **المطلب الثالث : اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة**	**212**

أولا : التعريف بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة	212
ثانيا : خصائص إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة	213
المبحث الثالث : التجارة الجزائرية بين الإقليمية والإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة	215
▪ **المطلب الأول: إنشاء منظمة التجارة العالمية**	215
أولا : اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية	216
ثانيا : أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية	218
ثالثا : دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	219
▪ **المطلب الثاني : أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على السياسات التجارية**	220
أولا : على مستوى الإقتصاد العالمي	220
ثانيا : على مستوى الإقتصاد الجزائري:	223
ثالثا : الآثار المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة	226
خلاصة الفصل	228
الفصل الخامس : تحليل الصادرات غير النفطية في القطاع الصناعي وهيكل التجارة الخارجية	
تمهيد الفصل	229
المبحث الأول : تطور الصادرات من خلال القطاع الصناعي	230
▪ **المطلب الأول : تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (2000–2015)**	230
أولا : الاستثمار في القطاع الصناعي للفترة (2000-2015)	231
ثانيا : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2015)	234
ثالثا : تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (2000-2015)	235
▪ **المطلب الثاني : تطور هيكل الصادرات غير النفطية**	239
أولا : الإستثمار في الطاقات المتجددة كبديل إستراتيجي واعد	239
ثانيا : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية	240
▪ **المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية (2005 –2018)**	243
أولا : التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)	245
ثانيا : إجراءات ترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي	247
المبحث الثاني : تحليل المركز التنافسي للصادرات الجزائرية	249
▪ **المطلب الأول: تحليل انشاط التصديري بالجزائر**	249

أولا : تحليل أهمية الصادرات في الجزائر	**249**
ثانيا : تحليل تنافسية المنتجات الصناعية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة	**254**
ثالثا : تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2018)	**254**
▪ **المطلب الثاني : تعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية**	**259**
أولا : أهم أسباب النمو المتسارع للصادرات غير النفطية	**259**
ثانيا : تحليل الوضع النسبي للدول العربية وفقاً لمؤشرات التنافسية العالمية للفترة (2002-2016)	**261**
ثالثا : موقع الجزائر من الدول العربية من حيث الصادرات	**263**
رابعا : السبل الممكنة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية	**264**
▪ **المطلب الثالث : تحليل العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية**	**265**
أولا : الاختلالات التنظيمية والهيكلية التي تحول دون وصول المنتج الجزائري للأسواق الدولية	**265**
ثانيا : تحديات المنافسة الخارجية والطرق الفنية	**267**
المبحث الثالث : تجارب دولية ناجحة في ترقية الصادرات	**269**
▪ **المطلب الأول : تجربة ماليزيا في مجال ترقية الصادرات**	**269**
أولا : سياسات المنتهجة في ماليزيا لتنمية صادراته	**269**
ثانيا : سياسة التصدير الماليزية	**271**
▪ **المطلب الثاني : تجربة تركيا في مجال ترقية الصادرات**	**272**
أولا : سياسة التصدير التركية	**273**
ثانيا : نتائج الإعتماد على الإستثمارات القطاع الخاص	**274**
خلاصة الفصل	**276**
الخاتمة	**277-289**
المراجع	**290**

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المنظورات الثلاث للخصخصة	09
02	علاقة طرق الخوصصة بهدف تحسين الكفاءة	16
03	حصيلة الخوصصة في الجزائر من 2001 حتى نهاية أوت 2008	28
04	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة 1999-2001	44
05	المتوسط السنوي لمعدل نمو أهم المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة خلال الفترة" 1995-2004	45
06	يوضح عدد السكان البطالين حسب السنوات ونوع الجنس	45
07	محتويات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	46
08	يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف لقطاعات.	47
09	تطور حجم المديونية في الجزائر للفترة 2004- 2009	48
10	تقسيم القروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي للاقتصاد حسب القطاعات	72
11	أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو	87
12	التصورات الحديثة للإندماج الإقليمي	93
13	أهم اتفاقيات التجارة الإقليمية	101
14	مقارنة صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي و الإقليمية الجديدة	127
15	تطور مؤشر الإنتاج بالجزائر وفق النمو الصناعي للفترة: 2007-2016	160
16	تطور الصادرات والواردات بالجزائر للفترة: 2007-2015	162
17	مجالات تدخل الإتحاد الأوروبي لدعم المؤسسات الخاصة	163
18	حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية نحو المؤسسات الإقتصادية	171
19	تطور الصادرات والواردات العربية الإجمالية	184
20	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	199
21	المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2012)	232
22	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2015)	235
23	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة (2000-2015)	236
24	مراحل برنامج الطاقة المتجددة	240
25	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)	241
26	يبين العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2014	244
27	يبين التوزيع الإقليمي للصادرات والواردات خلال الفترة (2017-2018)	245
28	التوزيع الإقليمي للصادرات للفترة (2005-2016)	246
29	توزيع الصادرات غير النفطية باتجاه المنطقة العربية للفترة (2005-2016)	247

30	درجة انفتاح الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010–2018)	250
31	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	252
32	مؤشر التركز السلعي للصادرات خلال الفترة (2003–2015)	253
33	تطور إجمالي الصادرات خلال الفترة ما بين (2005–2018)	256
34	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة ما بين (2005–2018)	256
35	قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات المنتجات الصناعية	257
36	ترتيب الدول العربية في مؤشرات التنافسية العالمية خالل الفترة (2002–2016)	262
37	إجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016	263

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مختلف أشكال عملية إعادة الهيكلة	40
02	شكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001	60
03	درجات التكامل الاقتصادي	79
04	أبرز الاتفاقيات الاقلينية في العالم	92
05	اتفاقيات التجارة الاقليمية	100
06	أهم وأسباب وبواعث العولمة	105
07	الأبعاد المختلفة لبرامج التأهيل	145
08	مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات الإقتصادية	146
09	تشخيص استراتيجي شامل	166
10	أبعاد التشخيص الإسترتيجي	168
11	معدلات النمو العالمي	205
12	تطور الانتاج الصناعي خلال الفترة 2000–2015	237
13	التوزيع النسبي للصادرات غير النفطية	242
14	التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للجزائر	243
15	الأسواق المستوردة للمنتج المصدر من طرف الجزائر في سنة 2016	244
16	تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 2005–2018	257

الفصل الأول : الإصلاحات الاقتصادية و التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر

تمهيد:

تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الإقتصاد الكلي تنفذ في المدى القصير والمتوسط والطويل، تتضمن تلك البرامج عدد من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف احتواء العجوزات الداخلية والخارجية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودفع مقومات النمو الاقتصادي فيما يعرف بسياسات العلاج بالصدمة، تشتمل هذه البرامج على نوعين من سياسات الإصلاح.يتمثل الأول في سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي، فيما يتمثل الثاني في سياسات التكيف الهيكلي.

الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل وارتباك في الرؤية الاقتصادية بين المنهج الاقتصادي وبين محاولات الانتقال إلى آليات اقتصاد السوق وإن إعادة هيكلة الاقتصاد وتكييفه مع متطلبات العولمة واقتصاد السوق تتمثل في تنمية هذا القطاع ومنحه الدور القيادي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين الأطر التشريعية والتنظيمية و إتباع سياسات اقتصادية تزيل التشوهات والإختلالات الهيكلية وتوجيه سياسة الاستثمار إلى أبعد الأهداف وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص (الخوصصة....الخ) قصد إيجاد بيئة مستقرة محفزة للاستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

كما قطعت الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا في هذه العملية وذلك بانتهاجها لسياسات و إصلاحات اقتصادية تبينت معالمها مند انتهاج سياسة إعادة الهيكلة كخطوة أولى في إصلاح مناخ الاستثمار ثم استقلالية المؤسسات كخطوة ثانية للتحول نحو اقتصاد السوق فبرنامج التعديل الهيكلي وما تضمنه من إصلاحات كانت أبرزها عملية الخوصصة كأهم مرحلة في مسيرة الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.

المبحث الأول : استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية

كان الهدف من الإصلاحات الإقتصادية من الجيل الأول " إستقلالية المؤسسات"، وضع نظام توجيه جديد للمؤسسات العمومية الإقتصادية، و تمكينها من الهوية الإقتصادية، التي فقدتها في ظل التسيير الإشتراكي للمؤسسات. وتقوم على جملة من المقومات، تميز المؤسسة العمومية عن باقي الهيئات الأخرى[1]، سواء من حيث أنماط التنظيم و أساليب التسيير، أو من حيث العلاقة بالمحيط، و بالتحديد و جهة الوصاية، إذ مكنت المؤسسة العمومية من الشخصية القانونية و الإقتصادية ذات الطابع التجاري.

يقصد بالمؤسسات مجموعة القواعد أو القيود التي يفرضها البشر على أنفسهم لتسهيل التنسيق و التفاعل فيما بينهم، و تتكون من مجموعة القواعد الرسمية و غير الرسمية المكتوبة و غير المكتوبة[2] .

بدأت الإصلاحات الاقتصادية الجديدة بصدور النصوص التشريعية والتنظيمية لاستقلالية المؤسسات، ولعل صدور القانون التوجيهي للمؤسسات 88/ 01[3] أدى إلى إعطاء حركية وحرية أوسع للمؤسسات العمومية الإقتصادية وأخذت على شكل الشركة التجارية تتمتع بالذمة المالية المستقلة وتتعاقد طبقا لأحكام القانون المدني والتجاري وهذا ما نصت عليه المادة 3/2 من القانون التوجيهي لقبولها " وتتمتع بشخصية المعنوية التي تسترى عليها قواعد القانون التجاري إلا إذا نص صراحة على أحكام قانونية خاصة."

جاءت هذه المرحلة استجابة لظروف معينة عايشتها الدولة الجزائرية وفرضت عليها ضرورة إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية السابقة، وهو الأمر الذي دفعها إلى مراجعة قوانين المؤسسة العمومية الاقتصادية و إعادة النظر في مجال الاستثمار ومختلف القوانين الناظمة له، وهو الأمر الذي ترجم في إصدار جملة من القوانين كإطار تنظيمي لهذه الإصلاحات، كخطوة أولى في طريق التوجه نحو اقتصاد السوق ، عن طريق منح الاستقلالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية بإعطائها نوعا من الحرية لإدارة شؤونها.

---

[1] تنص المادة 04 من القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية على : تتميز المؤسسة العمومية الإقتصادية في مفهوم هذا القانون عن: "1- الهيئات العمومية بصفتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام و مكلف بتسيير الخدمات العمومية." 2- الجمعيات و التعاونيات الأخرى.

[2] North, D. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge: Cambridge University Press.

[3] القانون رقم 01-88 المؤرخ في 22 جمادى الأولى لعام 1408 الموافق ل 12 يناير سنة 1988المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ,الجريدة الرسمية العدد 2 ' سنة 1988.

من بين أهم الدراسات التي أجريت في هذا الصدد الدراسة التي أجراها داني رودريك و التي أشار فيها إلى أن الدول التي تفتقر إلى المؤسسات السياسية و الإقتصادية القوية لا يمكنها الحفاظ على النمو الاقتصادي و الاستقرار[4].

المطلب الأول : تعريف الاستقلالية و دوافعها

أولا : تعريف الاستقلالية

تعرف الاستقلالية بأنها ":التصرف من طرف إدارة المؤسسة حسب نظرتها فيما يتعلق بكل أمورها، وبالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية"، وينظر لها من وجهتين[5]، تعتبر استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية ضرورة لزيادة كفاءته[6] .

* **من وجهة نظر الدولة (المالك)**: تعني الاستقلالية إيجاد توازن بين الهدف الاجتماعي والهدف الاقتصادي للمؤسسة وتقسيم أعباء التنمية بين السلطات العمومية و المسؤولين في المؤسسة، حيث تسير من طرفهم، وتراقب من طرف الدولة عن طريق هيئات مالية عمومية تعوض الإدارة المركزية سابقا.

* **من وجهة نظر المسيرين العموميين** :تعني إعطاء حرية نسبية في التنظيم الداخلي للمؤسسة، وفي حساب تكاليف الإنتاج وأخذ القرارات التشغيلية.

تتضمن مرحلة الاستقلالية أبعادا اقتصادية و اجتماعية تساعد المؤسسة على الإصلاح من أجل النمو الاقتصادي، "فتحديد المبادئ للتنظيم الاقتصاد الوطني، ارتكزت على ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة خاصة عن طريق احترام معايير الإنتاج و الإنتاجية و عن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير.[7]

---

[4] Rodric D. et al. 'Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development', Journal of Economic Growth, June 2004, Volume 9, Issue 2, pp 131–165.

[5] لفكير مختار، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير،(غير منشورة) جامعة الجزائر 1993 ، ص165 .

[6] شعوبي محمد فوزي، كماسي محمد الأمين، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب 2 الإستغلال للفترة الممتدة ما بين 1989 و 1999 ، الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي23 ، 22أفريل 2003 ، ص74.

[7] محمد صغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص57.

و بالتالي فإن المؤسسة العمومية الاقتصادية "يجب أن تصبح في المستقبل القريب شركات التضامن بالأسهم و يجب أن تنفصل ملكيتها عن ملكية الدولة، و تتمتع هذه المؤسسة بحرية تنظيم علاقتها الاقتصادية واختيار شركائها على المستوى الداخلي و الخارجي[8] .

"إلا أنه في حالة الخسارة، الدولة مجبرة على إصلاح الوضع بمنح سيولة مالية للمؤسسة، هذا ما شجع المسيرين على التبذير و التلاعب بممتلكات الدولة و الاستفادة الشخصية منها، لغياب سياسة محكمة و ملمة بجوانب هذا التسيير، الذي هو في حقيقة الأمر مثله مثل إعادة الهيكلة يعتبر خطوة تمهيدية للدخول في الخوصصة و اقتصاد السوق.

ثانيا : دوافع الاستقلالية:

من أهم دوافع إصلاحات الاستقلالية نجد:

- **تحقيق الفعالية الإقتصادية:**

الفعالية الاقتصادية هي مدى مساهمة الأداء الذي يتم القيام به في تحقيق الهدف والوصول إلى النتائج المحددة مسبقا، و تقاس الفعالية بمعايير كمية ونوعية أو داخلية و خارجية، وهي تختلف عن مفهوم الكفاءة والتي تعبر عن القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والربحية و الوقت ويتم بالكيفية التي يمكن لها بلوغ هذه النتائج[9].

وقد عانت المؤسسات الاقتصادية الوطنية من قلة الفعالية، حيث أن مسيريها وإن كانوا يعرفون ما يجب عمله لتعظيم العوائد على الموارد المستخدمة، إلا أنهم لم يتمتعوا بالاستقلال الذاتي الذي يتيح لهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف، ولا يمكن لهم الزيادة في أسعار منتجاتهم لتعكس التغيرات في تكاليف مستلزمات الإنتاج وكذلك التأقلم مع تغيرات أوضاع السوق.

- **الحد من قيود الاقتصاد الكلي:**

إن منح المؤسسات الحق في إدارة مستقلة لشؤونها، هو بمثابة الحد من القيود الإدارية والتدخلات السياسية، دون أي تدخل من طرف الوصاية الوزارية، أو سلطات أخرى محلية أو مركزية، ومقابل ذلك فهي مطالبة بالكفاءة

[8] Tlamçani Rachid , Etat, bazar et globalisation, l' aventure de l'infitah en algerie, - Ed El hikma, Alger, 1991, pp27-28.

[9] خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010، ص ص 23- 24 .

الإنتاجية والمالية وعملية تحرير المؤسسات الاقتصادية الوطنية من القيود والمعرقلات التي كانت مخضع لها في فترات سابقة تدخل ضمن مجموعة من التغيرات مست مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية.

- **الفصل بين ملكية الدولة وتصرف المؤسسة فيها:**

إن ملكية المؤسسة ووسائل إنتاجها محدد أساسي لطبيعة وكيفية التصرف فيها، وبالتالي في كل ما يتعلق بإدارة وتنظيم المؤسسة، وما يترتب على ذلك من تحديد للمسؤوليات فيها [10].

فإصلاحات الاستقلالية فصلت بين حق ملكية رأس المال من طرف المؤسسة وصلاحية الإدارة فيها، فأصبحت المؤسسة الاقتصادية العمومية شخصية معنوية متميزة عن الدولة التي تملك مساهمة في رأس مال المؤسسة لكن لا تسيرها، فالمؤسسة لها حق التصرف، وتسير ممتلكاتها و تحدد مختلف العمليات بأكثر استقلالية وحرية عن الإدارة المركزية التي تنوبها صناديق المساهمة في أداء دور المالك.

و من هذا المنظور تحديدا، يمكن فهم المركز المحوري "لإستقلالية المؤسسات" في عدم التقدم و تشكيل سوق إقتصادي حقيقي[11].

ثالثا : أهداف ومجالات تعميق الاستقلالية:

- **أهداف الاستقلالية:**

إن الاستقلالية ليست غاية في حد ذاتها إنما هي جهاز تنظيمي يهدف إلى تحسين فعالية تسيير المؤسسات فهي وسيلة تهدف إلى تحسين مستوى الإنتاج كما وكيفا .[12]

تهدف إلى جعل المؤسسة قادرة على تلبية حاجات السوق بالمنتجات المختلفة من اجل خلق مصدر لتراكم الاستثمارات الممولة ذاتيا بالاعتماد على مبدأ المردودية المالية (أي الحساب الاقتصاد ي أولا).خلق قدرة تنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين الجودة لمنتجاتها[13].

من خلال بلوغ مستوى من الأداء في محيط تنافس ي، يلعب قانون القيمة فيه دورا أساسيا في تنظيم وتطوير الحياة ا لاقتصادية من خلال توزيع و ترشيد قوى العمل ووسائل الإنتاج.

---

[10] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص199 .

[11] MENOUER.M : l' Autonomie de L'entreprise Publique en Algerie : Fin de l' Hégémonie Etatique, Annuaire de l' Afrique du Nord , Tom XXX 1991 , P 575.

[12] عبد السميع روينة، مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة ، العدد 11، ديسمبر 2004 ، ص7 .

[13] كمال عايشي، إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراء، جامعة باتنة، 2005 ، ص98 .

عملية الاستقلالية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي تجربة تهدف إلى البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي ولتحقيق هذا التصحيح المنظم والمستمر يجب العمل على:

مجالات تعميق الاستقلالية:

فتطهير وإصلاح المؤسسة ومحيطها خلال فترة إعادة الهيكلة عموماً (العضوية والمالية) كان يجب تعميقه وفق الاستقلالية في المجالات التالية:

– الاستقلالية في اتخاذ القرارا ت :فبعدما كان اتخاذ القرارات مخول للوزارة الوصية أو السلطة جاء هذا المرسوم ليضع المؤسسة العمومية الاقتصادية مسؤولة عن كل قرار تتخذه .وذلك يتجلى في:

–حرية التصرف للمؤسسة في موجوداتها وفق علاقاتها التعاقدية.

–قرارات الاستثمار تكون تحت تصرف المؤسسة وما يخدم مصلحتها (الرفع من معدلات مردودية الاستثمار).

–تحديد أساليب المكافأة وشروط التشغيل وشروط التوظيف.

–حرية تحديد السعر وفق تكلفة الإنتاج وهو يعتبر تكريس لتطبيق اللامركزية[14]. الخاصة بالأسعار تطبيقا للمادة 89-12 الخاصة بالأسعار 1990.

–اختيار قنوات التوزيع[15].

– تحرير المؤسسات: بتحديد ديمقراطية ولا مركزية في التخطيط عن طريق التقليل من تدخلات المركز (قانون 02/88) المؤرخ في 1988/01/12، وهو ما يحرر المؤسسات من التدخل المباشر لأجهزة الدولة في التسيير والمتمثل في مجرد تعليمات إدارية لا تقيم أدنى حساب لربحية المؤسسة.

– إجراءات جديدة بين المؤسسة و البنك: بخلق نظام جديد للعلاقات بين المؤسسة والبنك قائم على تجسيد الفعالية في الاستثمارات وتكييف إجراءات توظيف المؤسسة وتحسين أكثر للخدمات وبالتالي تمكين المؤسسة من الحصول على الأموال بصفة منتظمة.

[14] www.clubnada.jeeran.com.

[15] أمال عياري، فاطمة الزهراء شايب، الإصلاحات الاقتصادية و إستراتيجية المنافسة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001 ، ص8 .

– **نظام جديد تحديد الأسعار:** وفق القانون 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار والذي أقام نظاماً جديداً يقوم على مقياس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية، وقسم الأسعار إلى 3 فئات:

-أسعار حرة.

-أسعار ذات هوامش مراقبة (يمكن تغييرها بعد أخذ رخصة من السلطات المعنية)

-أسعار مراقبة: تحددها السلطات المعنية (السكر، الحليب...إلخ)

– **المراقبة وتقييم الأدا ء:** إن أحد أوجه تحقيق اللامركزية في القرار هو مراقبة تنفيذ القرارات المتخذة والأهداف المقررة من طرف المؤسسة وبالتالي فالضرورة تلزم إقامة رقابة صارمة ومنظمة تتم ف ي الوقت المناسب، وهذا يجعل عملية الإنتاج تتم بفعالية وبشكل أحسن على الدوام .وتهدف الرقابة إلى:

-التأكد من تنفيذ المهام والتي ينبغي إتمامها.

-معرفة مواطن الخلل والنجاح على مستوى الوظائف.

-التأكد من معرفة الأخطاء في الوقت المناسب واكتشاف النقائص وغيرها[16].

– **المنافسة في التجارة الخارجية:** يهدف إلى وضع الإنتاج الوطني في المنافسة الخارجية لدفع المنتجين على زيادة الكفاءة في استخدام وسائل الانتاج وتخفيض التكاليف مع رفع جودة المنتجات وبالتالي الحصول على حصص في الأسواق العالمية. من دون أن ننسى أيضاً إمكانية الاستفادة من بعض المنتجات والتجهيزات المستوردة والقليلة التكلفة بالنسبة لتلك المصنوعة في الجزائر.

يتمثل الهدف الأساسي لاستقلالية المؤسسات في تعديل العلاقات بين الدولة والمؤسسة العمومية، والرفع من القيود المفروضة على المؤسسة إحياء لهويتها و شخصيتها، من خلال إعادة الاعتبار لها بعدما كان ينظر إليها كامتداد للمصالح المركزية تمهيدا لدخولها اقتصاد السوق، فتصبح بذلك خاضعة لقوى العرض والطلب والمنافسة. وتهدف استقلالية المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام كذلك إلى إبقاء الدولة بعيدة عن النشاط الداخلي للمؤسسة.

[16] www.clubnada.jeeran.com.

المطلب الثاني: الخوصصة كآلية للإصلاح الاقتصادي

تطرح بإلحاح متزايد في السنوات الأخيرة مسألة الخوصصة بوصفها الخيار الأمثل و الأكثر جدوى في نظر البعض الذي يتيح للإقتصاد الوطني في أي من البلاد مواجهة التحديات الكبيرة الناجمة سوءا عن تبدل النظام الإقتصادي الإجتماعي (كما هو الحال في البلدان التي كانت تسمى الإشتراكية) أو عن الأزمة الإقتصادية و المالية التي مست معظم الدول النامية و المتقدمة على السواء أم دخول حقبة ما بعد " الطفرة النقدية" ، في العمق و ما تطرحه من موجبات إعادة هيكلة الإقتصاد و دور القطاع الخاص في هذه العملية، او عن متطلبات العولمة المتعاظمة في كل الميادين و هو ما يطال جميع البلدان بدون إستثناء.

التوجه الجديد للدولة بتطبيق الخوصصة يساعدها في التخلص من التسيير المباشر للاقتصاد، والأخذ بمبادئ الحرية الاقتصادية التي أصبحت فكرة مسلم بها، وذلك لن يكون إلا بخوصصة مؤسسات القطاع العمومي، وعليه فالأمر 95/22 المؤرخ في 1995/08/26 أدى إلى وضع الخطوات العملية في هذا المسار الاقتصادي الجديد. وإن الخوصصة كآلية للإصلاح الاقتصادي وتتمثل هذه الإصلاحات في:

-إعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص للتعايش مع مؤسسات القطاع، ويظهر هذا جلياً من خلال قانون الاستثمار الجديد، الذي يفتح جميع المجالات على القطاع الخاص واهتمام الدولة على المؤسسات العمومية في مجال الصناعات الكبرى والاستراتيجية والتي لا يمكن خوصصتها لحساسيتها.

-التحرير التدريجي للأسعار، أسعار الصرف وعمليات التجارة الخارجية.

-التفكير في خوصصة المؤسسات العمومية باعتبار أن القطاع الخاص يعمل بكفاءة عالية مما يساهم في توفير واستغلال الموارد وتحسين هذه المؤسسات، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي وهو جوهر هذه الإصلاحات الاقتصادية. لما لقي من آراء معارضة ومؤيدة.

أولا: مفهوم و شروط الخوصصة

الخوصصة بمفهومها البسيط هو تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة بإستبعاد رأس المال العام وهي عكس التأميم الذي يعني مصادرة الملكيات العامة لصالح الدولة. يمكن إرجاع فكرة الخوصصة التي تهدف إلى نمط الإنتاج

الخاص إلى العالم إبن خلدون عندما تحدث في مقدمته عن أهمية إشراك القطاع الخاص للإنتاج و ذلك منذ أكثر من 600 سنة (سنة 1377) [17]

معنى الخوصصة: " تعني تحويل منشأة الأعمال من ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق بيع الأصول[18]."

تعبر الخصخصة عن الإنتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة، و تعتبر الخصخصة إحدى الدعائم المستعملة للإنتقال إلى إقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم الدولة، عملا على ترشيد الإنفاق العام و رفع كفاءة المؤسسة، و ينظر إلى الخصخصة، بالإضافة إلى ذلك، على أنها وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية، لهذا نجد المنظورات بالنسبة للخصخصة متعددة فهناك المنظور الإداري، الاقتصادي والسياسي [19].

جدول رقم 01: المنظورات الثلاث للخصخصة

	المنظور الإداري	المنظور الإقتصادي	المنظور السياسي
الهدف الرئيسي	تحليل أهداف إجتماعية	تعظيم المنافع الفردية	إعادة توزيع السلطة و الرقابة
وحدة التحليل	مشكلة إجتماعية منفصلة	الفرد/المؤسسة	الجماعة/الطبقة
المفهوم	الإدارة	الآلية المفضلة	السلاح

المصدر: قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 238.

وحسب المشرع الجزائري فهي عبارة عن "كل معاملة تؤدي إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحديد تحويل التسيير وشروطه وممارسته."

إن المقصود بالخوصصة هو زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية الإقتصادية و تقليص دور الدولة (القطاع العام)، فهي إذا التحول التدريجي نحو القطاع الخاص و هي تعبير عن نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة و بالتالي

[17] خالد طه عبد الكريم، رؤية اقتصادية في موضوع الخصخصة، مجلة ديالي، العدد 43، 2010، ص 155.

[18] الطيب محمد الطيب عبد الله، تقييم تجربة الاستخصاص في السودان 1999، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص424.

[19] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، ط 03، الجزائر، 2006، ص237.

هي وسيلة لزيادة الإنتاج و تحسين الجودة و خفض تكلفة الوحدة المنتجة و كبح نمو الإنفاق العام و كذلك تدبير السيولة اللازمة لسداد ديون الحكومة.[20]

كما يشترط في الخوصصة النقاط التالية:

– خوصصة أي مؤسسة أو الترخيص بها، يجب أن يكون ورائه إصلاح المؤسسة أو تجديدها أو الحفاظ على مناصب العمال المؤجرة فيها كلها أو بعضها. وعلى المالك الجديد للمؤسسة الالتزام بمواصلة نشاطها لمدة 5 سنوات على الأقل انطلاقاً من تاريخ خوصصتها، وهو ما نصت عليه المادة 4 من الأمر 95/22.

–كما يشترط وفق المادة 06 من نفس الأمر أن تقيم عناصر الأصول وذلك بأخذ القيمة الحقيقية بعين الإعتبار، لكي يتسنى للمستثمرين معرف القيمة الحقيقية.

هذا بالنسبة للمؤسسات. أما فيما يخص القطاعات الاقتصادية التي حددها الأمر 95/22 والمتعلقة بالخوصصة المتمثلة في:

– الدراسة والإنجاز في مجال البناء والأشغال العمومية وأشغال الري.

– الفندقة والسياحة.

– التجارة والتوزيع.

– الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية والغذائية.

– الصناعات التحويلية في مجالات الكهرباء الإلكترونية، الخشب ومشتقاته، الورق، الميكانيك، الجلود، البلاستيك.

– النقل البري للمسافرين والبضائع الكيميائية.

– التأمين.

– الخدمات الخاصة بالموانئ والمطارات.

– الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

كما تستثنى قطاعات أخرى من الخوصصة كالمحروقات، البنوك، المناجم، التعدين، الإتصالات البلاستيكية...إلخ. وقد حددت المعايير التي على أساسها تبين وضعية المؤسسة وتصنيفها والمتمثلة في:

– معيار الأهمية: بقياس حم العمالة والاستثمارات وقيمة النتائج.

[20] محمد صالح الحناوي، الخصخصة المصرية ،رؤية شخصية ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1998 ص، 19

– معيار القابلية للبقاء: على أساس ما تحققه المؤسسة من أرباح فعلية.

وعليه تصنف المؤسسة العامة على أساس هذين المعيارين على 4 مجموعات.

– مؤسسات استراتيجية وقابلة للبقاء: وهذه تبقى في يد الدولة.

– مؤسسات استراتيجية وغير قابلة للبقاء: تبقى في يد الدولة مع محاولة إصلاحها خلال فترة معينة.

– مؤسسات غير استراتيجية وقابلة للبقاء: يخضع للخوصصة.

– مؤسسات غير استراتيجية وغير قابلة للبقاء: تصفى (تصفية).

ويقصد بكلمة "استراتيجية" المؤسسات التي تعتبر أساسية للأمن الوطني والتزويد بالأملاك الوطنية والخدمات الرئيسية المطلوبة من طرف الجمهور الواسع والمؤسسات التي لا يتجسد فيها هذا التعريف تعتبر غير استراتيجية .وفي الحقيقة هذا المفهوم لم يعد يعمل به انطلاقاً من سنة 1998 حيث أصبحنا نلمس خوصصة قطاع البنوك (بنك خليفة، البركة...) وكذلك قطاع المواصلات اللاسلكية.

وفي الحقيقة فإن شروط تمويل ملكية المؤسسة العمومية أو خوصصة تسييرها تحدد في دفاتر شروط خاصة. ويضمن في ذلك ما يسمى (بالسهم النوعي (الذي يمثل سهما من رأس المال الاجتماعي للشركة المكونة في إطار خوصصة مؤسسة عمومية وتحتفظ به الدولة لضمان احترام التزامات الممتلك الجديد في إجباره بعدم تغيير الهدف الاجتماعي أو أنشطة المؤسسة المخوصصة وعدم حل الشركة...إلخ. والمدة القانونية لهذا السهم لا تتجاوز 5 سنوات يحول بعدها إلى سهم عادي.

ثانيا: أهداف الخوصصة

إن لهذه العملية أهداف نقسمها إلى:

– أهداف على مستوى المؤسسة :

– تخفيض العجز المالي للمؤسسة، إن طابعه الإستثنائي يستوجب تخصيصا إستثنائيا أيضا كما يشير إلى ذلك ب.بلان (p.plane).[21]

– التوجه نحو أحسن كفاءة وفعالية.

–فرص انضباط وجدية في استغلال المؤسسة باللامركزية والمراقبة التي يفرضها الشركاء.

[21] P. Plane «la privatisation dans les PED: qu'avons –nous appris?»Revue française d'économie, Vol. IX, n°2, 1994, p.148-185.

-تحسين مردودية المؤسسات والتخفيف من عبء المديونية العمومية.

-تعميق ثقافة المؤسسة بتشجيع روح الإبداع.

- تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج وخاصة إنتاجية العامل البشري.

-كما تهدف إلى الديمقراطية وعدم الاحتكار في كل المجالات وتجديد الإدارة التي ظلت جامدة في الماضي وذلك بمؤهلات جديدة لمسؤولي التسيير من أجل تحقيق مستويات عالية من الأداء.

- الأهداف على المستوى الكلي :

-التخفيض من دور الدولة في الاقتصاد.

-تدعيم المنافسة في السوق.

-تشجيع المبادرة الخاصة قصد إنشاء مؤسسات صغيرة تكون مهمتها المساهمة في زيادة الإنتاج الوطني. وامتصاص اليد العاملة المعطلة والمسرحة نتيجة الخوصصة...إلخ.

إن جني ثمار برامج الخوصصة على الكفاءة يستلزم ضرورة توافر مجموعة من الشروط الفنية من بينها - [22]: وجود بيئة تنافسية حرة - .وجود أسواق لرأس المال بصفة عامة و أسواق الأوراق المالية بصفة خاصة متطورة نسبيا .

-من أهداف الخوصصة كذلك زيادة الإيرادات الحكومية من جراء بيع المشاريع العامة، و استعمال هذه الإيرادات في تسديد الدين الخارجي للدولة، و قد رافقت عملية الخوصصة زيادة معتبرة في مداخيل الدول من جراء بيع الشركات العامة.[23]

ثالثا: طرق التي تنهي ملكية الدولة

وما يميز هذا الإصلاح عن باقي الإصلاحات الأخرى هو تعدد الطرق والتقنيات بسبب اختلاف الوضعية الفعلية للمؤسسات ولكل طريقة مزاياها وحدودها تتلائم مع صنف من المؤسسات دون الأخرى وذلك وفقاً لطبيعة المؤسسة المزمع خوصصتها.

[22] سعيد عبد العزيز عثمان، إقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة، الدار الجامعية للنشر و الطباعة ،1997، ص286 .

[23] أحمد ماهر، الإدارة، المبادئ والمهارات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004، ص 642.

يؤكد كل من ب. نيكوت «B. Nicot» و أ. شات «A. schatt»،[24] على أهمية معايير التصنيف هذه نحو تنوع كبير لكيفيات التحول، الأكثر إستخداما في العالم، و لا سيما في البلدان النامية المتضمنة:

- **تقنيات خوصصة الملكية العامة:**

– **العرض العام للأسهم (جزئياً أو كلياً):** هو بيع جزء أو كل أسهم الدولة في المؤسسة العمومية الاقتصادية للجمهور، وهذه الطريقة تعرف باسم "الاكتتاب العام"، والبيع الجزئي للأسهم الغرض منه هو رغبة الحكومة في الاحتفاظ بالمراقبة الجزئية للمؤسسة المزمع خوصصتها.

– **العرض الخاص للأسهم:** والفرق مع التقنية الأولى هو أن المشتركين في هذه التقنية يكنون معروفين حيث أن كامل أو جزء من أسهم المؤسسة يباع لفئة معينة من المستثمرين وهو ما يعرف "بالإكتتاب الخاص". ويكون تحديد المستثمرين من قبل الدولة إما عن طريق المنافسة بالبيع بالمزاد العلني، أو من خلال التفاوض المباشر مع شخص أو أشخاص وطنيين أو أجانب.

– **بيع أصول المؤسسة:** ينطوي هذا الأسلوب على بيع أصول المؤسسة بشكل مباشر للتخلص من الخسائر، ويعد ذلك نوعا من التصفية التي تستهدف التخلص من خطوط إنتاج التي لا تتلاءم مع باقي الأنشطة، أو أنها تشغيلها غير اقتصادي، كما يأخذ البيع صورة أخرى تسعى فيه الحكومة إلى إنشاء شركة بالمشاركة مع القطاع الخاص[25].

– **إصدار أسهم جديدة (الاستثمار الخاص الجديد):** تتمثل هذه التقنية في زيادة رأس مال المؤسسة العمومية، وهذا من أجل إعادة الاعتبار لها أو توسيعها، بذلك تقوم الدولة بفتح المجال للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بإصدار أسهم جديدة تساعد على التقليل من حصة الدولة في المؤسسة، وتعتبر هذه العملية أحسن وسيلة لزيادة رأس مال المؤسسة التي تحتاج إلى أموال من أجل الاستثمار في النشاط لا سيما أن المؤسسة سوف تعمل في محيط ثقافته المنافسة، لذلك تسعى إلى احتلال مكانة في السوق الوطنية وحتى الدولية إن أمكن ذلك .وبإمكان أيضا المؤسسة أن تستفيد وفق هذه التقنية من الخبرات المتراكمة للمؤسسات الأخرى المساهمة. فبفضل هذه التقنية تحل مشكل السيولة والتكنولوجية وربما حتى الإدارة.

---

[24] B. Nicot et A. schatt, La privatisation dans Les pays de l'Est et la théorie des incitations Paris Economica, 1998, p. 185-209, p.190.

[25] شكري رجب العشماوي، الخصخصة : اتحاد العاملين المساهمين "مفاهيم، تجارب دولية وعربية"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص:153.

– بيع الأصول للمسيرين والمستخدمين: تنطوي هذه الطريقة على قيام الحكومة ببيع جزء أوكل من ملكيتها في الشركة إلى مستثمر واحد معروف مقدما أومجموعة من المستثمرين المعروفين، ويفضل هذا الأسلوب في حالة الشركات ذات الأداء الضعيف، والتي تحتاج إلى ملاك ذو خبرة عالية، ومن أهم مزايا هذا الأسلوب بالنسبة للمؤسسة سهولة التفاوض مع المستثمرين، وإمكانية تقييم هذا المستثمر لأصول المؤسسة[26]. فعندما يتكرر بيع الأسهم في البورصة، تجد المؤسسة نفسها أمام خيارين: إما البيع للمسيرين والمستخدمين أو التصفية. وتعتبر إذن الخوصصة وفق هذه التقنية الاختيار الأفضل لها عندما تكون غير قابلة للبيع بالنسبة للدولة، لأن التصفية تعتبر مكلفة أكثر بالنسبة للحكومة والعمال في نفس الوقت والمساهمة العمالية تبعث نوع من الحافز نحو تنشيط إنتاجيتهم لأنهم سوف يشعرون بخطورة الوضع في حالة تحقيق معدلات منخفضة من الأرباح. ولكي يكون تطبيق هذه التقنية ناجح يجب أن يكون هناك:

–فريق تسيير كفء وملتزم.

–مجموعة عمالية متجانسة ومستقرة ومتحفزة.

–ظروف مالية مقبولة.

والكثير من المؤسسات في الجزائر تم خوصصتها وفق هذه التقنية، نظراً لكثافة العمال بها، وأعطى القانون الحق للعمال في المشاركة في تملك المؤسسة القابلة للخوصصة.

– المساهمة الشاملة أو التوزيع المجاني لأسهم المؤسسات: وهي تقنية محدودة التطبيق في الجزائر وتنص على منح كوبونات إستثمار و التي تعطي بعد مدة حق الحيازة بعد تحويلها إلى أسهم في المؤسسة المخوصصة، الهدف من وراء هذه العملية هو العمل على إشراك الجمهور في عملية الخوصصة، وهو يعتبر عامل أساسي للنجاح في ذلك.

- **تقنيات خوصصة التسيير:**

تهدف خوصصة التسيير إلى رفع كفاءة المؤسسات العمومية من خلال تحسين إدارتها بإدخال تقنيات جديدة في التسيير للمؤسسة الخاصة، وتأخذ خوصصة التسيير أشكالا عديدة تمثل مرحلة انتقالية في طريق إنهاء ملكية الدولة.

[26] محمد صبح، الخصخصة: ماذا... ؟ متى...؟ لماذا...؟ كيف...؟، البيان للطبعة و النشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999،ص:35.

– **عقد التأجير** : التأجير عقد يمنح من خلاله مالك الأصول لمؤسسة خاصة حق استخدام هذه الأصول لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار[27]،ويتحمل المستأجر كامل المخاطر التجارية الناشئة من تشغيل هذه الأصول[28].

لأسلوب التأجير العديد من المزايا، من بينها :

– توفير نفقات التشغيل دون التخلي عن ملكية المؤسسة؛

– الحصول على دخل سنوي دون التعرض لمخاطر السوق؛

– جذب مهارات تقنية وإدارية متطورة تساهم في استخدام أصول المؤسسة بطريقة مثلى.

ولكن من أهم عيوبه هو عدم تقديم حوافز من طرف الدولة لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائد مناسب على استثماراتها خلال فترة التأجير.

وتتميز عقود التأجير عن عقود الإدارة في كون المستأجر يتحمل كافة المخاطر التجارية المترتبة على استغلال أصول المؤسسة، لان المستأجر يكون مسئولا على سلامة وحماية الممتلكات وصيانتها، لذلك فهو يتمتع بحرية تعيين العمال الذين يشغلهم ،كما يمكنه الاستغناء عن عمال المؤسسة أو الحفاظ عليهم؛

– عقد الإدارة : يمثل عقد الإدارة اتفاق من خلاله تتعاقد مؤسسة عمومية مع مؤسسة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، ففي هذه الحالة لا تنتقل حقوق الملكية بل تنتقل حقوق التشغيل فقط، وتتحصل المؤسسة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، ومن مزايا هذا الأسلوب: احتفاظ الدولة بالملكية، ويزود المؤسسة بالمهارات والخبرات، إلا أن من أهم عيوبه ازدواجية التسيير بين القطاع الخاص والقطاع العام[29].

– الامتياز : يعرف عقد الامتياز بأنه عقد يعقد من خلاله هيئة عامة مع مؤسسة معينة صاحبة الامتياز حق إدارة المؤسسة العمومية لفترة زمنية محددة، حيث يتم في هذا العقد المشاركة في المخاطر المالية بين المؤسسة الخاصة والدولة[30]، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز[31].

---

[27] رياض دهال وحسن الحاج، حول طرق الخصخصة، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، ص:6 في موقع الانترنت :
http://www.arab-api.org/jodep/products/delivery/wps9804.pdf

[28] محمد صبح، مرجع سابق، ص:42.

[29] رياض دهال وحسن الحاج، مرجع سابق، ص:5.

[30] المرسي السيد حجازي، الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدول ودور القطاع الخاص، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون ذكر سنة نشر، ص30.

[31] رياض دهال وحسن الحاج، مرجع سابق، ص7.

إضافة إلى ذلك فإن لكل طريقة تأثيرها الخاص على كفاءة وأداء المؤسسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: 02 علاقة طرق الخوصصة بهدف تحسين الكفاءة

طرق الخوصصة	تحسين الكفاءة والأداء
– خوصصة التسيير – التأجير – عقد الإدارة – الامتياز	– إدخال معايير وطرق الإدارة الحديثة. – تنشيط المؤسسات الخاسرة. – يستفيد العاملون من المهارات التقنية والإدارية المتعاقدة.
البيع المباشر	– إدخال تكنولوجيا متطورة؛ – إدخال طرق الإدارة الحديثة.
بيع الأسهم في الأسواق المالية	– مسؤولية الإدارة أمام المساهمين؛ – بروز الكفاءة من خلال سعر السهم.

المصدر: رياض دهال وحسن الحاج، مرجع سابق، ص:18.

رابعا: دوافع الخوصصة

إن الدوافع وراء الخوصصة يختلف من بلد لآخر، فمثلا في الدول الإشتراكية (سابق) كان اللجوء إلى الخوصصة بالدرجة الأولى تعبيرا عن الرغبة في التخلص من أحد أهم أسس البناء الإشتراكي (الملكية العامة لوسائل الإنتاج) والإنتقال من هيمنة الدولة الكاملة على العملية الإقتصادية إلى إقتصاد يعتمد على آليات السوق والمنافسة، وكان هذا يعني تفكيك القطاع العام من أجل قطاع خاص كان غائبا في ظل النظام الإشتراكي.[32]

أما في الدول النامية الرأسمالية فكان الدافع وراء الخصخصة بنية القضاء و التخلص من الفساد المستشري في القطاع العام، و من خسائر المؤسسات العامة و أعباءها.

أما بالنسبة للدول المتقدمة فكان الدافع الأساسي لإعتماد الخوصصة منطلقا من مقولة " أن الدولة ليست أفضل رب عمل "[33] و أما غير مؤهلة لتملك و إدارة المشروعات الإنتاجية و أن دورها ينبغي أن يقتصر على سن التشريعات و الرقابة و الإشراف على تطبيق القوانين و منع الإحتكار....إلخ، كما أما عديمة الكفاءة كمنتج للسلع و

[32] محمد دياب، الخصخصة من الإحتكار العام إلى الاحتكار الخاص، مجلة العربي، العدد 507،فبراير 2001 ص، 32 .

[33] أحمد محس الخضيري، الخصخصة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1993 ص، 86.

غيرها بسبب المنافسة السوقية و يشبه بعض الإقتصاديين تقديم الحكومات للخدمات بإحتكار الإنتاج .و طبقا لهذا المنظور الإقتصادي فإنه لا يوجد لدى الحكومة حافز للبحث عن تكلفة أقل لإزالة نواحي القصور أو لجعلها تهتم إهتماما كافيا لما يفضله الزبائن، لذا لا غرابة في أن يسعى أنصار التحرير- الإقتصادي إلى إستخدام الخوصصة من اجل إعادة التنافس بين المشروعات العامة.[34]

و عليه يمكننا إجمال أهم الدوافع التي أدت بالحكومات خاصة في الدول النامية في تبني سياسة الخوصصة كما يلي:

- **الدوافع المتعلقة بالسوق** :تشير الأدلة بشكل متزايد على أن الأنظمة الإقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق و المنافسة تزيد من الكفاءة و ترفع فعالية و معدلات الأداء و تزيد من الجودة و تضمن تقديم سلع و خدمات بأسعار مقبولة، و تزداد أهمية هذه الحقيقة عندما نعترف على أننا متجهون نحو "عالم واحد" تنكسر فيه القيود و تلغى فيه الحدود و لا يمكن أن تظهر فيه إلا الخدمة أو السلعة الأفضل في الجودة و السعر، و الإتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك و لا يمكن للسلع و الخدمات أن تقتحم السوق الأوروبية أو السوق العالمية عامة ما لم تكن ذات شروط جودة عالية و ذات أسعار تنافسية عالية .كما تعاني كثير من الدول النامية من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة،

- **الدوافع المالية**: تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العمومية، والخوصصة تعمل على تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ويتم ذلك من خلال قيام القطاع الخاص ببعض الأنشطة العامة التي كانت تقوم بها الدولة[35].و تحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان و لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا[36] على كثير من الدول النامية بسبب ضعف أدائها و انعدام الكفاءة الإنتاجية و عجزها عن مواكبة التقدم التكنولوجي خاصة عندما نرى أن عجز الموازنة العامة في هذه الدول النامية بلغ حدودا قصوى و تسبب في تزايد المديونية العامة و تفاقم أعباء و خدمة الدين، حيث بلغ عجز ميزانية الحكومات المركزية حوالي 4.4 %من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في كافة الدول النامية، كما بلغ هذا العجز في

[34] جميل جريسات، إدارة التنمية العربية في ظل سياسة اللامنهجية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ط1 ،1998، ص 265.

[35] نفس المرجع السابق ص،265.

[36] أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون ذكر سنة نشر، ص 24.

الدول العربية وحدها 6.7 %من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط و ذلك في فترة الثمانينات و التسعينات و هذا ما جعل هذه الدول تسعى للتخلص من المشروعات العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها.[37]

- **الدوافع المتعلقة بضعف أداء القطاع العام** :وتشمل عناصر عديدة تأتى في طليعتها تلك المتعلقة بحسن استخدام الموارد الاقتصادية، وتخصيصها بين أفضل الاستخدامات الممكنة، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية والتسويقية، وإصلاح الهيكل الاقتصادي، وما شابه ذلك .وتحتل قضية انخفاض أداء القطاع العام . مقارنة بالقطاع الخاص . أهمية محورية في عملية التحول نحو الأخير، ويزداد التركيز عليها في الاقتصاديات شديدة التأثر بأداء القطاع العام؛ حيث يمثل نسبة كبيرة من الاستثمارات الكلية، ومن الناتج القومي، ومن الصادرات، ومن العمالة، وغيرها. وقد كان مستوى كفاءة القطاع العام محل دراسات عديدة اعتمدت على مؤشرات متعددة، وهناك شبه إجماع في هذه الدراسات على أن القطاع العام (مع استثناءات قليلة (يتكبد خسائر كبيرة، ويعتبر مسئولاً عن نسبة كبيرة من عجز الميزانية العامة ،بسبب اعتماده على التحويلات الحكومية لتغطية خسائره واستثماراته، (ومن ثم ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في انخفاض المتاح لتمويل برامج الاستثمار)، وانخفاض شديد في نسبة العائد على الاستثمار بل وسلبيته، وفرضه عبئاً على ميزان المدفوعات، وتعارض قراراته (في كثير من الأحيان مع اعتبارات الكفاءة الإنتاجية.
- **الدوافع المتعلقة باعتبارات التحرير الاقتصادي** : تتضح طبيعة العلاقة بين الخصخصة والتحرير الاقتصادي إذا أخذنا في الاعتبار أن مفهوم التحرير الاقتصادي سوف يتمحور بالدرجة الأولى حول حدود دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وحسب طبيعة دور الدولة (بالتوسع أو الانكماش) يتحدد حجما القطاعين العام والخاص، وبالتالي طبيعة دوريهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا لوجهة النظر الحديثة (والتي تميل إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي)فإن سياسة التحرير الاقتصادي تمثل السياسة التي تدير الاقتصاد القوم بنظام قوى السوق، وبحيث يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيس في النشاط الاقتصادي وليس القطاع العام، ويصبح الدافع على النشاط الاقتصادي حافز الربح وليس القرار الإداري .ويتطلب تحقيق التحرير الاقتصادي توافر مجموعة من الشروط يصب معظمها في اتجاه تقليص دور الدولة، وإفساح المجال لآليات السوق، وتشجيع القطاع الخاص ليساهم بمدخراته ومبادراته في بناء الاقتصاد القومي، وتخفيف الإجراءات البيروقراطية، وتوفير المناخ السياسي والاجتماعي والنفسي الذي يؤدى إلى تحرير إرادة متخذ القرار الاقتصادي .

[37] آدم بنيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، 2004.ص23.

وبناء عليه يمكن اعتبار العلاقة طردية بين خطى الخصخصة والتحرير الاقتصادي، حيث تمثل الخصخصة جزءاً من سياسات الإصلاح الاقتصادي وما تشمله من إجراءات تجعل الاقتصاد أكثر تحرراً، وتعمل على تنمية المنافسة في السوق، وتدفع إلى الاعتماد على اقتصاديات السوق الحر من خلال تحرير السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية، والمتمثل معظمها في تحرير أسعار السلع والخدمات، وتحرير سياسات التوزيع، وتحرير سوق العمل، وتحرير قطاع التجارة الخارجية، وتحرير النظامين المالي و النقدي، والتخفيف من القيود المفروضة على القطاع الخاص.

- **دوافع متعلقة بالفعالية الاقتصادية** : تتكون الكفاءة الاقتصادية أو الفعالية الاقتصادية من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية التخصيص ، فكفاءة تخصيص الموارد تتحقق عندما تعكس الأسعار النسبية قيمتها الحقيقية، أما الكفاءة الإنتاجية فتتحقق من خلال مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس كمية الإنتاج بأدنى حد ممكن من التكاليف، أو إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس التكاليف، حيث أن هذا الدافع يغيب في الكثير من المؤسسات العمومية، نتيجة لعوامل عديدة منها[38]:

أ- غياب المنافسة : غالبا ما تكون المؤسسات العمومية محمية من عامل المنافسة عن طريق القواعد والقوانين الحكومية ، وهذا ما سينتج عنه استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى للإنتاج ، وكذلك حمايتها مضمونة بحوافر كثيرة ومقاييس أخرى تحد أو تقضي على المنافسة الأجنبية؛

ب- غياب الأرباح : ينتج غياب الأرباح من جراء غياب حافز الإدارة لتعظيم الربحية، ويرجع ذلك إلى وجود البيروقراطية في الإدارة، وغياب حملة الأسهم الذين لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح.

كما هو الحال بالنسبة للتجربة الفرنسية لتحديث المؤسسات العامة سنوات 1980، و التي ساهمت في نجاح عمليات الخوصصة التي تمت ابتداء من 1986[39].

- **الدافع السياسي و القانوني** : يعود فشل بعض المؤسسات العامة إلى عدة أسباب منها عمل الإدارة الاقتصادية بالأفكار الماركسية والكينزية، والتي كانت تدعو إلى[40] :

- ضرورة قيام الدولة بإدارة الاقتصاد ليس عن طريق التوجيه فقط، وإنما عن طريق تدخل مباشر في العملية الإنتاجية؛

---

[38] محمد معن ديون، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد رقم 28، العدد2، 2006، ص:101.

[39] W. Andreff, «une approche comparative des privatisations: l'exemple français est-il transposable?»,Reflets et perspectives de la vie économique, Tom XXXII, 1993, p.170

[40] محمد رياض الابرش ونبيل مرزوق، الخصخصة: آفاقها و أبعادها، لبنان، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، 2002، ص:32.

– ضرورة حماية الدولة لفئات السكان محدودي أو عديمي الدخل؛

– ضرورة توفير فرص الدخل لأكبر عدد ممكن من المجتمع ضمانا لتوزيع القوة الشرائية بشكل واسع؛

– تحديد سقوف للملكية و للدخول و مشاركة العمال في الأرباح؛

إضافة للمبادئ التي تعمل بها الإدارة العمومية، يتميز القطاع الخاص على القطاع العام بأنه أقدر منه على إبعاد السياسيين في استخدام مراكزهم وتحسين صورتهم ، ففي ظل القطاع العام يميل السياسيون إلى استغلال إمكانات القطاع من خلال إبراز إنجازات شخصية، وفي تحقيق مكاسب من وراء ذلك.

تؤدي الخوصصة في ظل أسواق مفتوحة إلى القضاء على الشعارات السياسية الرنانة و التي يميل البيروقراطيون إلى إستخدامها باعتبارها ستخدم الطبقات الكادحة و لكن ثبت فشلها .كما يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من إستخدام مراكزهم لتحسين صورهم، ففي ظل القطاع العام يميل السياسيين إلى إستخدام إمكانيات هذا القطاع في إبراز إنجازات شخصية و في تحقيق مكاسب من وراء ذلك.

- **الدوافع الاجتماعية** : يرى البعض أن الخوصصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، كما أن الخوصصة يمكن أن تكون وسيلة للقضاء على المشاكل الاجتماعية مثل: التواكل ، المحسوبية، التغاضي على محاسبة المخطئين [41].

ويتلخص أهم الدوافع الإجتماعية فيما يلي:

* إن الخصخصة يمكن أن تكون وسيلة للقضاء على بعض المشاكل الاجتماعية السيئة؛ مثل: التواكل، والمحسوبية، والتغاضي عن محاسبة المخطئين، والرشوة، وغيرها من مشاكل المجتمع.

* إن الخصخصة تعمل على توسيع نطاق التملك الخاص، الأمر الذي يهيئ الفرصة للمشاركة الشعبية الفعلية فى عملية التنمية؛ من خلال تحول قاعدة عريضة من أفراد الشعب إلى شركاء في التنمية وليس مجرد موظفين بيروقراطيين، وفى هذه الحالة يعملون ويشاركون في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته؛ وهو ما يعمق الشعور بالانتماء الاقتصادي والاجتماعي.

* إن الخصخصة تعمل على غرس قيم الإقدام على العمل وتحمل المخاطرة، الأمر الذي يمكن من خلق طبقة من رجال الأعمال أو المنظمين، وهو ما يفتقر إليه كثير من الدول النامية.

[41] أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الإسكندرية، مرجع سابق، ص 26.

المطلب الثالث: الخوصصة في الجزائر

إن إعادة تحديد دور الدولة و التخلي عن أنشطة أو مشاريع القطاع العام التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها من خلال الخوصصة التي تتضمن البيع الكلي أو الجزئي أو عن طريق الإيجار أو عقود الإدارة، و بشكل عام تستهدف رفع الكفاءة الاقتصادية و إنعاش النمو الاقتصادي كما تعتبر الخصخصة سياسة جديدة تعمل على تقسيم العمل بين مؤسسات القطاعين العام و الخاص و إجراء تكتكي يمهد إلى التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق.

و نظرا لدوافع واعتبارات عديدة، اقتصادية وسياسية و إدارية تسعى الجزائر شأنها في ذلك شأن العديد من الاقتصاديات النامية، إلى الشروع في إسناد ملكية و إدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، و هو ما يطلق عليه برنامج خصخصة المؤسسات العامة.

و لقد عرف القانون الجزائري الخصخصة حسب المادة الأولى من الأمر رقم 95- 22 على أنها معاملة أو معاملات تجارية تتضمن تحويل ملكية كل الأصول المادية و المعنوية في مؤسسة عامة أو جزء منها أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين خواص، و تحويل أيضا تسيير مؤسسات عامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص و ذلك بواسطة صيغ تعاقدية كما تضمنت الخصخصة بموجب الأمر رقم 95- 25 معني انفتاح القطاع التنافسي لرأس المال الخاص بغرض توسيع قاعدة لقطاع الخاص حتى يتسنى له ممارسة التسيير و المساهمة في الاستثمار عن طريق بيع أسهم الشركات المساهمة[42].

أولا: تقييم مسار الخصخصة في الجزائر

عرف الإطار القانوني للخصخصة الانطلاقة و الاهتمام الحقيقي خلال الفترة 1995 -1998 بدءا بإصدار الأمر رقم 95 -22 المؤرخ في 26 أوت 1995 و الذي تضمن الخطوط العريضة و المبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الوطني و الأجنبي .وقد حددت المادة 2 من الأمر 22-95 القطاعات التي تمسها عملية الخصخصة، و المتعلقة أساسا بالقطاعات ذات الطابع التنافسي مثل الفندقة و السياحة، التجارة و التوزيع، الصناعات النسيجية و الغذائية، الصناعات التحويلية في مجالات الميكانيك ولإلكترونيك والكيماء، النقل والمواصلات، التأمين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[43] .

---

[42] حميدي حمدي خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، ندوة الإصلاحات الإقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص 374 .

[43] Rrapport du FMI n 11/39 Op cit – http: //www.imf.org/2011/pdf

لقد أصبحت الخصخصة في الجزائر تمثل فلسفة و رغبة الدولة في التغيير و التحول التدريجي من الاعتماد علىالتخطيط المركزي المفرط إلى مزيد من التوجه نحو اقتصاد السوق أي أن الخصخصة تمثل جزء من عملية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في سبيل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام بعد إعادة هيكلته، و بغية تحقيق الكفاءة الاقتصادية، و هي ملازمة لعملية سياسية تنطوي على تغييرات أساسية في الدور المنوط بالدولة.

وتمثل الخوصصة الموضوع الرئيسي الذي راهنت عليه الجزائر بالانتقال من سياسة الاقتصاد المخطط إلى سياسة اقتصاد السوق في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبق في الجزائر خلال الفترة (1994-1998) وذلك لعدة أسباب منها [44].

تنظيم القطاع الخاص من خلال إتباع سياسة الباب المفتوح أمام الرأسمال الخاص الوطني، بغية تنمية وتطوير هذا القطاع، وجلب هذه الموارد المالية المحلية المعطلة للسوق الوطني، وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، إضافة إلى استقطاب الرأسمال الأجنبي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال الشراكة.

أزمة نظام الجهاز الإنتاجي الذي يعتبر في الواقع أزمة لإدارة وتسيير رؤوس الأموال من طرف الدولة ولذلك حرصت الجزائر على أن يكون برنامج الخصخصة في إطاره التشريعي والقانوني ، من خلال إصدارها القوانين التشريعية المناسبة لذلك، وأصبحت قابلية خصخصة مؤسسات القطاع العام في الجزائر ممكنة من المنظور التشريعي بعد إصدار القانونين التشريعين[45].

الأمر التنفيذي رقم 95- 22 الصادر في 26 أغسطس 1995 الذي ينص على خصخصة مؤسسات القطاع العام و – وتحويل الملكية ، ونقل تسيير هذه المؤسسات على أشخاص ماديين ، أو معنويين.

الأمر التنفيذي رقم 95- 25 الصادر في 25 سبتمبر 1995 ، الذي ينص على الانتقال من التسيير العام إلى التسيير – الخاص لرأسمال الدولة وتأسيس الشركات القابضة و والتخلي عن صناديق المساهمة.

لقد أقرت هذه القوانين التشريعية الجزائرية عملية الخصخصة مراعية تغيير العلاقات الاقتصادية على أساس تغيير نظام ملكية وسائل الإنتاج ، فالتغيرات التي أجريت على النظام القانوني للمؤسسات الاقتصادية العامة تعني في

[44] حميدي حمدي، المرجع السابق ص 372 .

[45] نفس المرجع السابق ص 372 .

واقع الأمر تطور طرق التسيير الخاص لرأسمال الدولة ، وأشكال الملكية المناسبة . فقد كان تدخل الدولة في تسيير المؤسسات الاقتصادية عن طريق صناديق المساهمة إلى حين التعديل القانوني الذي أقر استبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة بمقتضى الأمر رقم 95- 25 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1995 ،المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة حيث سمح هذا الأمر بتحويل جميع امتيازات قانون الملكية للأسهم والسندات وغيرها من القيم المنقولة وغير المنقولة للشركات القابضة، التي ظهرت في شكل تجمع لشركات رؤوس الأموال (مجموعات صناعية ومالية، وشركات مراقبة). وهو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالشركات المجهولة بسبب تعدد الممتلكين وكتقنية جديدة لتنظيم مؤسسات القطاع العام من رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة كاستجابة حتمية لتحسين مر دودية رأس المال العام الضروري لتسيير اقتصاد السوق ، وبإنشاء هذه الشركات القابضة برز على وجود ثلاثة أنواع رئيسية من الشركات المالكة في الجزائر : [46]

-شركات مساهمة تابعة للدولة، ويتعلق الأمر بالشركات الإستراتيجية و مثل شركات النفط والغاز الطبيعي و وبعض شركات رؤوس الأموال العامة.

-شركات تكون الدولة مساهم رئيسي بامتلاكها % 51 من أسهم الشركة.

-شركات ذات رؤوس أموال و تساهم فيها الدولة بنسبة أقل من 49% و قامت الدولة بتصنيف المؤسسات المؤهلة للخصخصة حسب الأهمية والنشاط الاقتصادي الذي تمارسه كل مؤسسة و وذلك على أن تتم إجراءات عملية الخصخصة على مرحلتين:

المرحلة الأولى : وتشمل - قطاع السياحة والفندقية – التجارة والتوزيع – مؤسسات الخدمات في قطاع الموانئ والمطارات - النقل البري للمسافرين ونقل البضائع – قطاع البناء والأشغال العمومية وأشغال الري – المؤسسات المتوسطة والصغيرة المحلية.

المرحلة الثانية: تشمل - الصناعات الغذائية –صناعة الغزل والنسيج – الصناعات التحويلية– الصناعات الكهربائية والإلكترونية – قطاع التامين.

[46] نفس المرجع السابق، ص372 .

إن الجزائر اعتمدت طريقة التدرج في خصخصة مؤسسات القطاع العام، بغية تجنب بعض النتائج السلبية التي تعرضت لها بعض الدول النامية ، أو الدول المتحولة مثل ما جرى في بولندا و حيث تم في نهاية الثمانينات إعادة تأميم بعض المؤسسات العامة التي شرعت الدولة في خصخصتها.

ثانيا: مبادئ و أهداف خصخصة المؤسسات العامة الجزائرية

استندت الحكومة الجزائرية إلى مجموعة من المبادئ لتحقيقي مجموعة من الأهداف كخطوة مهمة قبل الشروع في تنفيذ برنامج خصخصة المؤسسات العامة، وذلك بغية تطويع هذا البرنامج لخدمة مصالح الإقتصاد الوطني والمساهمة في نجاح مسيرة الإصلاح الإقتصادي بأقل التكاليف الإقتصادية و الإجتماعية.

و ترتكز هذه المبادئ على ضرورة تأمين الدولة للأغلبية من الأسهم عند عملية التنازل إذا كانت مساهمتها في رأس المال أقل من % 50 بحيث يتم النص في دفاتر الشروط، التي تحدد فيها حقوق المتنازل و المستخلف في الملك و الواجبات على احتفاظ المتنازل (الدولة) بسهم نوعي [*] يستعمل في حالات تغيير موضوع الشركة، أو نشاط الشركة و انتهاء نشاطات الشركة و أيضا في حالة حل الشركة كما جاء التأكيد على محاربة أي احتكار خاص يترتب على عملية الخصخصة مع الحث على ضرورة إشراك مساهمة العمال الأجراء في العملية بمنحهم تخفيضات من سعر البيع و إعطائهم فترة مناسبة لتسديد التزاماتهم المتعلقة بالتملك الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة العامة القابلة للخصخصة.

و قد استهدف برنامج الحكومة المتعلق بخصخصة المؤسسات العامة تحقيق ما يلي[47]:

– المساهمة في توسيع مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني و لاسيما عن طريق الخصخصة الكلية للمؤسسات العامة التي تمارس نشاطها في القطاعات التنافسية.

– دعم برنامج إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية الصناعية و إعادة تأهيلها عن طريق شراك القطاع الخاص المحلي و الأجنبي في مسيرة التنمية الاقتصادية من اجل تجاوز القيود الهيكلية، خاصة منها الفجوة التكنولوجي و الدراية المعرفية.

[*] هو سهم من رأس مال الشركة التي تتأسس عن طريق خصخصة المؤسسة العامة بحيث يتمتع هذا السهم الذي ترجع حيازته للدولة صاحبة حق سلطة الإعتراض على القرارات التي من شأنها أن تلحق الضرر على مصالح الدولة.

[47] علاوة نواري، خوصصة المؤسسات العامة الجزائرية رسالة ماجستير،كلية الإدارة و الاقتصاد،جامعة المستنصرية،بغداد، 2001، ص 142.

Nacer-Edine Sadi, La privatisation des Entreprises publique en Algerie, Objectifs, Modalités et Enjeux, Office des publications Uni versitaire, Université pierre Mendes France, 2003, p88.

– تعبئة موارد مالية إضافية باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل دعم وتيرة الاستثمار دون الزيادة في حجم المديونية الخارجية للدولة.

– استعمال إيرادات التنازل عن أصول المؤسسات العامة في النفقات الاستثمارية من أجل عصرنة و تحسن أداة الإنتاج الوطني.

– تنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية و تعبئة الادخار الوطني الخاص.

– الحفاظ على مناصب العمل ولاسيما عند التنازل عن أصول المؤسسات العامة القابلة للخصخصة لصالح الأجراء العاملين بها.

– توفير مناصب شغل جديدة في الأمد الطويل بع نجاح عملية إعادة الهيكلة و تراجع حجم الاختلالات الكامنة في الاقتصاد الوطني و ظهور حالة انتعاش النمو الاقتصادي.

– توسيع قاعدة الملكية، بفتح رأس مال الشركات المساهمة التابعة للدولة (للجمهور)عن طريق سوق الأوراق المالية أو المزايدة.

ثالثا: أساليب خصخصة المؤسسات العامة الجزائرية

لقد حدد الإطار التشريعي في الجزائر خمس أساليب لتنفيذ برنامج الخصخصة يمكن إيجازها فيما يلي:[48]

- **التنازل عن طريق السوق المالي** :و يأخذ هذا الأسلوب ثلاثة حالات:

–عرض بيع أسهم و قيم منقولة أخرى في بورصة القيم المنقولة.

–عرض علني للبيع بسعر ثابت وضع عدد معلوم من الأوراق يوم الدخول تحت تصرف الجمهور وبسعر معلوم تم تحديده مسبق.

–مزيج من الحالتين السابقتين.

وقد اشترط عند الدخول إلى بورصة القيم المنقولة أن يكون التنازل مساويا على الأقل لسعر العرض الذي حدده مجلس الخوصصة.

[48] علاوة نواري، المرجع السابق، ص ص 151- 152 .

- **التنازل عن طريق المزايدة:**

يتضمن هذا الأسلوب التنازل عن الأسهم والقيم المنقولة الأخرى وأيضا التنازل بشكل كلي أو جزئي لأصول المؤسسات العامة القابلة للخصخصة عن طريق مزايدة محدودة أو مفتوحة وطنية و دولية، بحيث يتم إعلان في النشرة الرسمية على ما يلي:

– بالنسبة للأسهم و القيم المنقولة الأخرى:يتم إعلان اسم المؤسسة العامة المعنية ومقرها الإجتماعي وهدفها ورأسمالها و النسبة المئوية للأسهم و المساهمات وشهادات الاستثمار المزمع التنازل عنها،ونتائج الإستغلال للسنوات الثلاثة الأخيرة وأجل تقديم العروض.

– أما بالنسبة للتنازل عن الأصول:فيتم الإعلان عن إسم المؤسسة المعنية، مقرها الإجتماعي وهدفها ورأسمالها والتحقق من الأصول المزمع التنازل عنها و يشترط هذا الأسلوب أن يكون البيع على الأقل مساويا لسعر العرض.

- **خصخصة التسيير:**

يتم تنفيذ هذا الأسلوب عن طريق المزايدة المحدودة أو المفتوحة الوطنية و أو الدولية، بحيث يوضع تحت تصرف العارضين المعنيين دفتر الشروط الذي يحدد شروط خصخصة التسيير.

- **عقد التراضي**

–حالة التحول التكنولوجي النوعي.

–في حالة الحاجة الماسة لاكتساب تسيير متخصص.

- **مساهمة الأجراء**

ولغرض نجاح هذا الأسلوب و تسريع وتيرة تنفيذ برنامج الخصخصة في الجزائر، اتخذت عدة إجراءات أهمها:

–تقرير التخصيص المجاني ل % 10 من رأسمال المؤسسة العامة القابلة للخصخصة إلى إجمالي الأجراء بغية إشراكهم في نتائج المؤسسة العامة المعنية بالخصخصة، و انتفاع هؤلاء الأجراء بتخفيض قدره % 15 كحد أقصى من سعر البيع في عملية التمليك الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة العامة.

حدد المرسوم التنفيذي رقم 97- 329 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997 ، تسهيلات ممنوحة لصالح العمال الأجراء المهتمين بهذا الأسلوب منها فترة سداد على امتداد 20 سنة و فترة سماح مقدرة ب 5 سنوات تسبيق عملية الدفع بالتقسيط[49].

رابعا: حصيلة برنامج الخصخصة

برمجت في نهاية سنة 2004 قائمة تضم 1230 مؤسسة أي مجمل النسيج الصناعي باستثناء سوناطراك و سونلغاز، كما سبق للحكومة الجزائرية آن صادقت على برنامج للخصخصة عام 1998 يضم 89 مؤسسة لتصبح 88 بعدما تقرر سحب شركة كوسيدار، لكن هذه العملية سجلت فشلا ذريعا و تقرر حل الهيئات المكلفة بالعملية دون إعطاء أية حصيلة حول الأسباب الكامنة وراء الفشل.

وبعد عمليات إعادة الهيكلة ووفق قرارات صدرت عن مجلس الخصخصة الذي حل فيما بعد تم تحديد 374 مؤسسة أغلبها في قطاعات البناء و الفندقة و صناعة الآجر، و لكن المؤسسات المعنية كانت تعاني من شبه إفلاس و من تدني مستويات مما استحال عمليا بيعها.

و استمر مسار الخصخصة المتعثر في ذات الاتجاه و بنفس الإستراتيجية تقريبا ،حيث حدد عام 2000 قائمة في إطار برنامج الخصخصة يضم حوالي 300 مؤسسة من مجموع 1270 مؤسسة عمومية، كما حدد البرنامج المعروض في أفريل من عام 2002 قائمة ب 700 مؤسسة، حيث اعتمدت صيغ مثل المناقصة و الجلسة العلنية، و صيغة البناء و الاستغلال و التحويل و فتح رأس المال الجزئي.

إلا أن هذه الصيغ لا تختلف في كونها عرفت وتيرة بطيئة وحصيلة ضئيلة، فباستثناء عملية خصخصة شركة سيدار من خلال شراء مجموعة" **أسبات الهندية** "ل 70 بالمائة من الأسهم ومشروع" **هنكل الألمانية** "و" **زاد أف الألمانية**" مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، ظل مسار الخصخصة حبيس القوانين والتشريعات[50].

وباستثناء عدد من الشركات المعلن عنها من خلال بيانات مقتضبة للشركاء الأجانب، فان الجانب الجزائري اعتمد الضبابية فيما يتعلق بمسار الخصخصة الحالي، والحصيلة الوحيدة التي قدمها السيد يحي حملاوي الوزير المنتدب

[49] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 60 الصادرة في 8 جمادى الأول عام 1418 هـ، ص 7- 10 .

[50] علاوة نواري، المرجع السابق، ص 123.

المكلف بالمساهمات و تطوير الاستثمار في فيفري 2005 كشفت عن خصخصة 111 مؤسسة منها 80 شركة تم خصخصتها بالكامل ، و سجلت حصيلة مالية من خلال هذه العمليات قدرت ب 18 مليار دينار.

حسب حصيلة نشرها مجلس مساهمات الدولة، فإن عمليات الخوصصة المنجزة بين سنة 2003 وديسمبر 2007 تتمثل في417 مؤسسة.بحيث تم سنة 2003 خوصصة 20 مؤسسة وإرتفع العدد إلى 58 سنة 2004، ثم 113سنة 2005، ثم 116سنة2006 ثم 110سنة 2007 أي بتراجع نسبي، بينما إستفاد العمال ب 69٪. [51]

إلا أن مقارنة بسيطة تجعلنا نؤكد على تواضع الحصيلة هذه مقارنة بالمكشوف البنكي الحالي للمؤسسات العمومية الذي يقارب 12 مليار دينار ناهيك عن الديون الأخرى.

خلال سنتي 2005-2006 تنازل مجلس مساهمة الدولة عن 18 مؤسسة عمومية تابعة ل 28 مجمعا صناعيا مركبا في قطاع الصناعات الغذائية منها 15 بيعت لصالح المتعاملين الخواص الجزائريين و وحدات بيعت لمتعامل أجنبي، و ثلاث شركات أخرى بيعت للعمال، و ذلك في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية و خصخصة المؤسسات العمومية.

و لقد تجسدت جهود الخوصصة في فترة 2001-2008 كما يوضح الجدول.

جدول رقم: 03 يوضح :حصيلة الخوصصة في الجزائر من 2001 حتى نهاية أوت 2008

عدد العمليات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
الخوصصة الكلية	0	1	5	7	50	62	68	18	**211**
الخوصصة الجزئية	0	0	1	5	12	13	13	3	**47**
لصالح العمال	0	0	8	23	29	9	0	7	**76**
شراكة	5	3	4	10	4	2	9	1	**38**
بيع للخواص	1	1	2	13	18	30	20	7	**92**
المجموع	**6**	**5**	**20**	**58**	**113**	**116**	**110**	**36**	**464**

المصدر :وزارة الصناعة والمساهمات 2008.

[51] محمد زرقون، إنعكاسات إستراتجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية مجلة الباحث عدد 7، 2009.2010- جامعة ورقلة ص156

ما يفسر هذا الفشل المتكرر للخصخصة، هو فشل السلطات العمومية في إعادة إنعاش بورصة الجزائر وتدني مستويات الإنتاجية بالمؤسسات المعروضة للخصخصة والصعوبات المالية والديون الأخرى والجانب الاجتماعي (تسريح العمال) ، تواجه عملية الخوصصة في الجزائر عدة معوقات مباشرة و غير مباشرة:

تتمثل المعيقات المباشرة لعملية الخصخصة في:

-عجز ميزانية المؤسسات المعنية بالخصخصة حيث أنها كانت تعاني من شبه إفلاس.

-نقص التحفيز للاستثمار الناجم عن تكاليف شراء كبيرة مقابل رأس وطني ضعيف.

- نقص الإعلام و التبليغ لعمليات الخصخصة على الرغم من وجود المادة 18 من القانون 95- 22 الخاص بخصخصة المؤسسات والتي تنص على أن يقوم مجلس الخصخصة بإشهار كل عملية خصخصة بواسطة الوسائل السمعية والبصرية و على مستوي الغرف التجارية، إلا انه لا توجد هناك سياسة إشهارية للمؤسسات المراد خصصتها و إهمال هذا العنصر الهام يجعل عملية الخصخصة لا تجد الصدى الضروري لدى المستثمرين الخواص.

-الاستقرار السياسي والأمني ،حيث أن عدم وجود الاستقرار السياسي يعتبر على رأس العوائق التي تعترض سبيلالخصخصة ، فالوضع الأمني و السياسي الذي مرت به الجزائر وقف عائقا أمام الخصخصة عن طريق الرأسمال المحلي و الأجنبي على حد سواء.

-مشكل الفساد الإداري و العراقيل البيروقراطية الإدارية.

-محدودية دور البنوك وشبه غياب لدور البورصة، حيث نجد البنوك لم تلعب دورها كوسيط مالي واقتصار البورصة على عدد محدود من المؤسسات.

أما العوائق الغير مباشرة لعملية الخصخصة في الجزائر فتتمثل فيما يلي:

-مشكل ضخامة عدد العمال، حيث أن المؤسسة العمومية الجزائرية تحولت إلى هيئة اجتماعية تحقق الأغراض الاجتماعية دون مراعاة الأهداف الاقتصادية التي أنشئت من أجلها.

-مشكل الدهنيات السائدة في المؤسسات العمومية الجزائرية، حيث أن تسيير الموارد البشرية في هذه المؤسسات أدى بمرور الزمن إلى تشكيل شبكات المحسوبية وهذه الشبكات أضحت تشكل عائق أمام برنامج الخصخصة.

-مشكل صعوبة تقييم المؤسسات المقبلة على عملية الخصخصة،حيث أن التقييم المرتفع لا يشجع المستثمرين والتقييم المنخفض يعتبر كخسارة تتحملها الدولة و المجتمع..

المبحث الثاني: منهجية برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

المطلب الأول: إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي خدمت الجزائر بصورة أفضل في عقد السبعينات، بدأت تفقد قوتها الدافعة خلال الثمانيات تحت ضغط متغيرات البيئة الخارجية خاصة منها انهيار أسعار النفط و كذلك التراجع الحاصل في سياسة التصنيع ضمن المخططات التنموية[52] و صارت فرص النمو الاقتصادي أقل توافرا، و تفاقمت الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد و برزت العديد من المشاكل الاقتصادية الملحة إذا فقد كان الشغل الشاغل لرجال الاقتصاد و السياسة مع في الجزائر هو كيفية انتهاج إستراتيجية اقتصادية جديدة تتيح للجزائر السيطرة على الاختلالات الهيكلية الكامنة في الاقتصاد و حل المشاكل المترتبة عنها، و تعيد للاقتصاد الثقة و الاستقرار المفقودين؟ و ما هي الإستراتيجية الأكثر كفاءة من بين سائر الاستراتيجيات المرشحة و التي تخدم الاقتصاد الجزائر في المنظور المستقبلي؟

و مما لا شك فيه أن الإستراتيجية التي تستطيع تصحيح الفجوات و الاختلالات الاقتصادية بأقل التكاليف الاجتماعية و تسهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من خلال، تحقيق و الحفاظ على مؤشرات البيئة المستقرة و تأهيل اقتصاد البلد لبلوغ مرحلة النضج الاقتصاد ، ستكون هي الإستراتيجية الأكثر قبولا بين سائر الاستراتيجيات.

و تقتضي إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي تنفيذ مجموعة من البرامج التصحيحية على مراحل زمنية متتالية تبدأ المرحلة الأولى بعملية التثبيت، بهدف توقف تفاقم حدة الاختلالات والفجوات وتهيئة البيئة المستقرة من خلال إجراءات السياستين المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف،ثم يليها في مرحلة لاحقة،أو مترافقة معها في بعض الأحيان التركيز على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وفي هذه المرحلة يتم تكييف القوانين و التشريعات الاقتصادية بما يخدم التوجهات الاقتصادية الجديدة مع القيام بتغييرات واسعة في نظام الملكية والاستثمار والإنتاج والتوزيع بما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي الخاص وتملك القطاع الخاص للعديد من المشروعات التي كانت مملوكة للدولة،فضلا عن إزالة التشوهات السعرية واعتماد قوانين السوق التي تمكن من سرعة اندماج الاقتصاد الجزائري مع السوق العالمية،

[52] عبد الله بن بدعيده ، نفس المرجع السابق، ص 395 .

واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل[53] وتستتبع مسيرة الإصلاح الاقتصادي بعد نجاح تخطي مرحلتي التثبيت وإعادة الهيكلة، بتوجيه الاقتصاد الوطني نحو زيادة مستوى العرض الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي المستديم وتحسين مستويات معيشة أفراد المجتمع حتى يتيسر الارتقاء بمستويات كفاءة الأداء الاقتصادي إلى أفضل المستويات خلال مسيرة الإصلاح.

أولا: محاور إرتكاز إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

ترتكز إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على ثلاثة محاور يمكن عرضها فيما يلي:

-المحور الأول : يخص معالجة الاختلالات الاقتصادية ذات الطبيعة المالية و النقدية و تهيئة البيئة المستقرة، و العنصر الاستراتيجي للمعالجة هو تصحيح هيكل الأسعار، و تقوية المؤسسات الحكومية و زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في دائرة النشاط الاقتصادي ليقوم بدور قيادي في زيادة الاستثمار و الإنتاج، هذا إلى جانب التطبيق الحازم للسياسة المالية و النقدية ذات الطبيعة الانكماشية.

-المحور الثاني :يخص تحقيق زيادات هامة في معدلات النمو الاقتصادي و قابلية استمرارها لسد فجوة النمو الاقتصادي عن طريق زيادة استغلال الطاقات القائمة و توسيع الطاقات الإنتاجية من خلال زيادة استثمارات القطاعالخاص المحلي، و الأجنبي و تنمية الخدمات الاجتماعية العامة، كالتعليم و الصحة و المشروعات الإنمائية الحكومية لضمان تحسين الدخول الفردية، و تحسين المستويات المعيشية للسكان في المدى المتوسط و الطويل و تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروة بين أفراد المجتمع.

-المحور الثالث :يتعلق بالانتفاع من المزايا النسبية و التنافسية للموارد البشرية و الاقتصادية المتوفرة و إجراء التغيرات الهيكلية القطاعية، بما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق زيادات هامة في الصادرات و بخاصة الانتفاع من موارد النفط و الغاز المتوفرة و تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تنمية قطاع الصناعات التحويلية.

ثانيا: استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي

يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الإقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والإبتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، و التأثير إيجابا على عملية النمو

[53] كريم النشاشبي و آخرون، الجزائر :تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد – الدولي واشنطن، 1998، ص 13-14
Abbdelmadjid Bouzidi, les Annee 90 De l'economie Algerienne, ENAG/Editions, 1999, pp :36-127.

الإقتصادي والحد من الفقر، إذ أنه ورغم ما شهده الفكر الإقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في النشاط الإقتصادي في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره في فعاليات النشاط الإقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن صانعي السياسات الإقتصادية وما ارتبط بها من تشريعات وأحكام قانونية يستهدفون بشكل رئيسي ودائم تحقيق أفضل القرارات ووضع أنسب الإجراءات التي تسمح بتطور أداء القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وما ينجر عنه من آثار إيجابية على معدلات النمو،حجم العمالة ومستوى الدخل، خصوصا أنه وفي ظل تعدد العراقيل التي تواجه نمو القطاع الخاص من جهة والإخفاقات التي تميز نشاطه من جهة أخرى، فإن قدرة القطاع الخاص على التطور تتطلب وضع إطار متكامل ومتناسق يراعي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في تلك العملية.

- **القطاع الخاص و التنمية الإقتصادية**

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الإقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الإقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه .

ويعرف على أنه[54]:"عنصر أساسي ومنظم في النشاط الإقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"، إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة [55].

[54] OECD; accelerating pre-poor growth through support private sector development,2004,p17 (http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf)

[55] Ibid, p18.

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الإقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الإقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الإقتصادية.

- **القطاع الخاص وتحقيق النمو الإقتصادي**

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الإقتصادي[56]، إذ تؤكد مدارس الفكر الإقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الإستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد و الإبتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الإقتصادي .

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل [57]، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الإتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرض الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الإقتصادي، إذ أن عملية الخوصصة تحول الإهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الإقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص[58]، وقد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يلي:

---

56 Inter American development bank ; private sector development strategy, 2004, p20. (http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=352366).

57 Asian development bank ; private sector development strategy, 2000, p4 . (http://www.adb.org/documents/policies/private_sector/private.pdf).

58 Adnan felipovic; impact of privatization on economic growth, issues in political economy,vol 14, 2005, p3 (http://org.elon.edu/ipe/Adi%20final.pdf).

- ارتكاز نشاطه الإقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الإجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الإقتصادي في نشاطاته؛
- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
- الإدارة الكفأة للنشاط الإقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والإبتكار والتجديد في النشاط الإقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

ثالثا: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

إن تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص بالجزائر مرهون بتوفير الإطار القانوني والتنظيمي قبل المناخ الاقتصادي والاستثماري ما سيعطيها فعالية ونجاعة أكبر لتحقق النتائج المتوخاة منها، وتدخل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الإتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته في النشاط الإقتصادي، حيث تزايد عدد البلدان التي اختارت التوجه نحو الشراكة بين قطاعيها العام والخاص قصد فتح مجال آخر للتوسع في النشاط للقطاع الخاص ألا وهو قطاع البنى التحتية والخدمات المرتبطة به والذي تنفرد به في عادة الدولة من خلال مؤسساتها العامة.

حيث تشير بعض التجارب أن مشاريع البنية التحتية الإقتصادية(النقل) هي الأكثر استقطابا للشراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة بمشاريع البنية التحتية الإجتماعية (الصحة والتعليم) وذلك للأسباب التالية:

- تمتع مشاريع البنية التحتية الإقتصادية بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها؛
- جاذبية رسوم الإستخدام بشكل أكبر في مشاريع البنية التحتية الإقتصادية؛
- تمتع مشاريع البنية التحتية بأسواق أكبر مقارنة بمشاريع البنية التحتية الإجتماعية.

وزيادة على ما توفره الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أسواق جديدة لتطور نشاط القطاع الخاص وما ينجر عن ذلك من آثار إيجابية على معدلات النمو الإقتصادي والحد من الفقر، فإنها تسمح بتجنب تأجيل أو إلغاء

تشييد هذه البنى التحتية في حال لم تكن الدولة وهي المكلفة بتشييدها قادرة على توفير مخصصاتها المالية ، وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الإقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية القصوى التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي.

كما أن الشراكة بين القطاع العام والخاص من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية من جهة، كما يمكنها من جهة أخرى اقتصاد النفقات الموجهة للبنية التحتية وتوجيهها نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل تتكفل الدولة بأدائها وتحمل تمويلها مما يعود بالإيجاب على الإقتصاد والمجتمع [59].

- **تطوير القطاع الخاص**

وعلى هذا الأساس فإن تطوير القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة سواء من جانبها الإقتصادي و الإجتماعي، لكن ما يعترض ذلك من عراقيل وإخفاقات تحد من تطوير القطاع الخاص يتطلب وضع إستراتيجية مثلى تعكس الفهم والتصور الصحيح لآلية تطوير القطاع الخاص، والتي يتوجب أن ترتكز على المحاور التالية التي تشكل مجتمعة الإطار الرئيسي الذي وجب أن تقوم عليه أية استراتيجية في عملية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وهي:

– ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الإستثماري، وذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الإقتصادية والقانونية والسياسية لنشاط القطاع الخاص؛

– توفير التمويل الكافي لتحقيق الإستثمارات سواء عن طريق القروض بتطوير القطاع المصرفي، أو عن طريق أسواق روس الأموال التي تعتبر محفز رئيسي على تطور أداء القطاع الخاص ؛

– ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الإقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الإقتصادي.

[59] ريتشارد هينغ وآخرون: الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2007، ص8.
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/issues/issues40/ei40a.pdf)

المطلب الثاني: الأهداف و المكونات الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

إن الاقتصاد الجزائري يتميز بأنه اقتصاد يعتمد على المحروقات، فهي تشكل حوالي % 95 من إيراداتها الجبائية وذلك رغم تنوع الثروات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها، مما يجعلها تعيش أزمة مستديمة فيما يخص تمويل المشاريع التنموية والذي فرض عليها القيام ببناء اقتصاد ما بعد البترول لتحرير الجزائر والجزائريين من التبعية لمورد طبيعي محدود بالضرورة، لكونه غير قابل للتجديد إلى ما لانهاية ولتعويض هذه الثروة وجب عليها إيجاد موارد أخرى خارج المحروقات تؤهلها لمواصلة عملية التنمية، وعليه نجدها قامت بمحاولات للإصلاح لكن لم تكن في مستوى تطلعات الجزائريين والمتمثلة في رفع المستوى المعيشي والتشغيل القار، والأمن الاقتصادي.

أولا: مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي

أ- برنامج التثبيت :

يحتل البرنامج مكان الصدارة في برنامج الإصلاح الإقتصادي و يهدف إلى تقليل العجز الداخلي و الخارجي، وتخفيض معدل التضخم ليقترب من المعدلات السائدة في الدول المتقدمة، من خلال ضبط جانب الطلب الكلي بإتباعسياسات مالية و نقدية انكماشية فضلا عن إتباع سياسة سعر صرف حقيقة و هذه السياسات شديدة الصلة ببعضها البعض، و يعد تطبيقها شرطا ضروريا لنجاح برنامج التكييف و لقد استهدف هذا البرنامج استعادة التوازن الكلي و الجدارة الائتمانية للاقتصاد الجزائري، حيث اتخذت لهذا الشأن حزمة من الإجراءات.

- **الإصلاح المالي:**

استهدف تخفيض سريع في عجز الموازنة العامة للدولة إلى معدلات هامشية كنسبة من الناتج المحلي، و قد تطلب هذا التخفيض مجموعة من الإجراءات الفعالة و التي مست جانب الإيرادات، بهدف زيادتها و جانب النفقات، بهدف ترشيدها و الحد من معدل الزيادة فيها، فالجهود المبذولة لزيادة الإيرادات تضمنت توسيع الرسم على القيمة المضافة و الرفع من العائد الضريبي و مكافحة التهرب و الغش الضريبي و تنمية القروض من السوق المالي لتجنب التمويل التضخمي، و من جهة أخرى الضغط على جانب النفقات الجارية كتلك المتعلقة بالتجهيز، و المرتبات و الأجور باعتبارها تشكل أكبر نسبة من النفقات الجارية، عن طريق التحكم في مناصب العمل و عدد العمال و تثبيت أجور عمال التوظيف العمومي.

لقد جاءت أهداف السياسة المالية تتماش مع ما سطر من أبعاد في إطار إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي و التي كانت ترمي إلى:[60]

-تخفيض مخزون الديون الداخلية.

-تمويل عملية إعادة هيكلة المؤسسات العامة و تطهير محفظة البنوك.

-سد الفجوة التمويلية، و تحقيق ادخار عمومي اعتيادي في الأمدين المتوسط و البعيد من أجل الإسهام في عملية إنعاش و تسريع وتيرة النمو الإقتصادي.

إن الرغبة في تفادي سلبيات المرحلة السابقة تجاوز قصور الإصلاحات السالفة وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي: جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى، لاسيما البلدان المتطورة[61]، حيث ظهرت المفاصلة جلية مع المرحلة السابقة إن على مستوى القواعد والنظريات أو على مستوى التعامل والميكانزمات فضلا عن تغيير المفاهيم وتحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المالية والمصرفية للقيام بدورها ومزاولة نشاطها في إطار الاقتصاد الحر وما يترتب عن ذلك من تداعيات على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،

- **الإصلاح النقدي و المصرفي:**

بما ان القطاع المصرفي هو الحلقة الاساسية في سلسلة حلقات الاقتصاد وان مشاكل الاقتصاد الجزائري كثيرة ومتشعبه وهناك تشابك وخلط بين اليات ومتطلبات بناء مقدمات الانتقال الى اقتصاد السوق، إن تطوير أدوات السياسة النقدية و الإئتمانية، و علاج جوانب التناقض و القصور بها، وذلك من خلال جعل قوى السوق هي المتحكم الرئيس في توزيع الإئتمان و تعبئة المدخرات، فضلا عن إدارة السياسة النقدية و تحديد سعر الصرف، و يقوم البنك المركزي بضبط العرض النقدي للسيطرة على معدل التضخم و ذلك من خلال التحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة.

---

[60] محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري -برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،العدد ،23 2001، ص 51 .

[61] محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.، ص 141.

ولقد اتجهت السلطة النقدية في الجزائر نحو إتباع سياسة نقدية تقييدية أسهمت في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية العامة، حيث كان الهدف في هذا الجانب هو المحافظة على الاستقرار النقدي و استقرار الأسعار، فضلا عن توفير التمويل اللازم للوحدات الإنتاجية في الاقتصاد و تجسيدا لأهداف الإصلاح تم الإعتماد على حزمة من الإجراءات النقدية.

النقدي يرتبط مباشرة بالتغير في الممتلكات الخارجية والداخلية الصافية، فإنه يمكن الإشارة إلى أن التخطيط المالي بمفهوم صندوق النقد الدولي يشير مباشرة إلى الحد من التوسع في القروض الداخلية وفي الحقيقة حتى يتسنى رفع احتياطات الصرف لأجل دعم صرف الدينار و تعديل ميزان المدفوعات الملازم للانخفاض في التوسيع النقدي.

ب- الإصلاح الهيكلي (برنامج التكييف الهيكلي):

و قد يتضمن ما يلي:

- **تحرير التجارة الخارجية و نظام الصرف:**

تعد سياسة تحرير التجارة الخارجية عصب برنامج التكيف الهيكلي فهي ضرورة لزيادة الإنتاجية وإستخدام التكنولوجيا الحديثة و توفير المنافسة و يرى خبراء أن الدول الأكثر إنفتاحا على الإقتصاد العالمي هي الأفضل في مواجهة الصدمات الخارجية[62].

أما بخصوص نظام الصرف فقد تقرر إنشاء سوق بين البنوك و توسيع القطاع البنكي بفتح مكاتب للصرف لجعل سعر الصرف يتحدد وفق معطيات العرض و الطلب، حيث كانت تتوقع السلطات أنه من شأن سياسة الصرف أن تؤدي دورا بارزا في عملية النمو من خلال دعم تنافسية القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات كما استهدفت فتح مكاتب للصرف يتم عن طريقها تداول العملة الصعبة لتسيير القيام بنفقات السياحة و مهام العمل و تكاليف الإشهار و تحويلات الأجور، و هذا من شانه أن يساهم في قابلية تحويل الدينار الجزائري بالنسبة لجميع الصفقات الخارجية الجارية.

- **تحرير الأسعار الداخلية:**

لقد عرف نظام الأسعار في الجزائر العديد من التعديلات والتغييرات التي مست المنتجات الأكثر استهلاكا ففي الفترة كان تدخل الدولة على ثلاثة مستويات خصت أسعار المواد والمنتجات المستوردة – الممتدة بين عامي

[62] Harrison G, the trade policy options for Chile, "The Importance of Market Access", world bank,economic review,n 1, oxford, 2002,p.49

(1979- 1980) أسعار السلع الصناعية و الخدمات، أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، وللتحكم في السوق الوطنية تواجدت أنظمة الأسعار التالية :[63]

الأسعار الثابتة :و تشمل المنتجات ذات الأولوية الملحة للاستعمال و الاستهلاك اليومي كالبن و الزيت و السكر والحليب و غيرها، و قد كان لهذه الأسعار دور مهم في توفير الأوضاع المستقرة لصالح المستهلك في الفترة التي كانت خلالها الأسعار مدعمة من قبل الدولة.

الأسعار الخاصة: وكانت تتميز بمحدوديتها في المكان والزمان، وهي مستقلة عن أسعار تكلفة المنتجات، وكان الفارق يغطى بواسطة إعانات الدولة لتشجيع بعض المؤسسات على الاستثمار في المجال الصناعي أو الزراعي، والتي كانت تشمل بشكل خاص المنتجات المستوردة وتوزيع بعض المنتجات بالمناطق المعزولة التي كانت في أمس الحاجة إليها.

- **إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام:**

لقد جاءت إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات العامة و المتمثلة في غلق وحل العديد من المؤسسات العامة التي لا يتوقع تحسن أدائها، وإعادة تنظيم وتصنيف نشاط المؤسسات العامة في صيغة مجموعات تحت إدارة 11 شركة قابضة عامة(*) حسب طبيعة النشاط حتى يسهل متابعة أداءها –بعد إجراءات التطهير المالي و منح استقلالية التسيير للعديد منها –و كانت مرحلة مهمة جاءت تتلاءم وتتماشى مع إستراتيجية التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق التي اعتمدتها السلطات الجزائرية من أجل إعادة ترتيب خارطة تدخل الدولة في دائرة النشاط الاقتصادي بعد اختيار المؤسسات القابلة للخصخصة لا سيما تلك التي تمارس نشاطها في القطاع التنافسي و تصفية المؤسسات والاهتمام بتحسين كفاءة أداء المؤسسات العامة الإستراتيجية.

-على مستوى التنظيم:

و كان ذلك من خلال تشعيب المؤسسات و الأنشطة بهدف التحكم في التسيير و فصل أنشطة المساندة على الوظيفةالأساسية للمؤسسة، و هذا بهدف التحكم في التكاليف،مع إبراز نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكثيف النسيج الصناعي و تأهيل العمالة.

[63] عماري علي، صالح فلاحي، إشكالية التسويق في المؤسسات الإنتاجية الوطنية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 23/22، 2004 ص ص 79 – 90 .

-على مستوى الأداء:

من خلال القيام بمراجعة و تكييف نماذج و طرق التسيير، و ضبط عدد العمال و الهياكل و إدخال نظم إنتاج حسب ظروف السوق وتسيير المخزون وتشكيلة المنتجات و ربط العلاقة بين النوعية و السعر، مع إعادة تأهيل جهاز الإنتاج و احترام الالتزامات المالية تجاه البنوك.

-على مستوى هيكلة رأس المال:

من خلال السماح بمساهمة رأس المال الخاص والأجنبي في المؤسسات العامة الاقتصادية، وقد انطلقت العملية و أعطت نتائج مشجعة في إطار برنامج الخصخصة وفق الأساليب المناسبة.

-على مستوى التبادل مع الخارج:

وقد كان من إجراءاتها، الشراكة مع الأجانب والبحث عن أنشطة للشراكة في مجال شبكة التوزيع و ترقية صناعة المنتجات التي تحل محل الواردات، كما تم توسيع إجراءات إعادة الهيكلة لتشمل المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري كالمؤسسة الوطنية للسكك الحديدية والشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وإعدادها لتصبح تمارس نشاطها على أسس و قواعد اقتصادية واضحة و وفق دفتر أعباء دقيق. والشكل التالي يبين مختلف أشكال عملية إعادة الهيكلة:

شكل رقم 01 : مختلف أشكال عملية إعادة الهيكلة

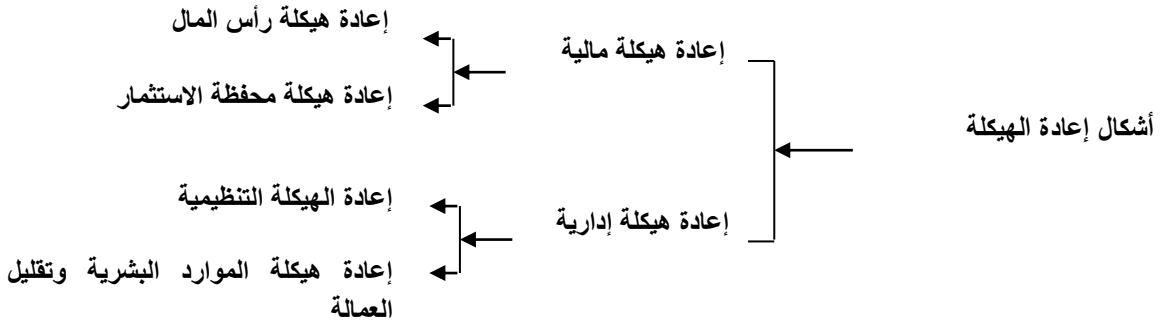

المصدر: أحمد ماهر، تطوير المنظمات:الدليل العلمي لإعادة الهيكلة والتميز الإداري وإدارة التغيير، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص ص: 560-562.

ثانيا: أهداف البرنامج المعتمد لسنة 1994

يهدف البرنامج المعتمد سنة 1994 إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية يمكن استعراضها فيما يلي:[64]

-استعادة النمو الاقتصادي:

بعد فشل محاولات الإصلاح الذاتي للاقتصاد الجزائري خلال المنتصف الثاني من الثمانينات و بداية التسعينات و نظرا للضغط الكبير المديونية الخارجية، حيث بلغت خدمة الدين الخارجي أكثر من % 81 سنة 1993 حسب بعض الدراسات.

لجأت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية و تبنت برنامجا للتصحيح الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي بغرضالتخفيض من ضغوط المديونية الخارجية و إعادة بعث النمو الاقتصادي المفقود على أسس سليمة و دائمة و بمعدلات مرتفعة نسبيا مستهدفة تقدر على التوالي ب 3% :سنة 1994 و 6% سنتي 1995 و 1996 وذلك لكبح معدلات البطالة المرتفعة و التي بلغت مستويات خطيرة تهدد بانفجار اجتماعي[65].

و تشير بيانات إحصائية إلى أن حصيلة نشاط 11 شركة قابضة عامة والمتعلقة بإجراءات إعادة هيكلة المؤسسات العامة الإقتصادية ما بين عامي 1995 و 1996 كانت كالآتي:

غلق 63 وحدة إنتاج، وتم حل 61 مؤسسة عامة اقتصادية و تأسيس 44 مؤسسة عامة اقتصادية جديدة و 434وحدة فرعية جديدة موزعة على 11 شركة قابضة عامة حسب طبيعة المنتوج أما فيما يخص حصيلة الأنشطة ذات الطابع المحلي التي تم حلها ما بين عامي 1994 و 1996 وصلت نحو 2715 نشاط.[66]

و من أجل تحسين أداء المؤسسات العامة، فقد استهدف برنامج الحكومة التدخل على عدة مستويات[67].

---

[64] كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص14 .

[65] بن قاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية و سياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر 87- 94 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1995/1994 ص 139.

(*)تأسست عام 1995 ، وعددها 11 شركة قابضة عامة بعد حل صناديق المساهمة واستندت لها صلاحيات خصخصة المؤسسات العامة الاقتصادية في اطار أحكام القانون الجزائري كما تتولى هذه الشركات مهام استثمار حافظة الأسهم وسندات المساهمة وشهادات الاستثمار التابعة للدولة وجعلها أكثر مردودية كما تعمل على تطوير تنفيذ إجراءات إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام وإعادة انتشارها من أجل تسهيل عملية إعداد المؤسسات القابلة للخصخصة.

[66] (1) Abd Errahmene Mebtoul, Enjeux, Strategies des Acteurs Internes et Necessite d'une Nouvelle Organisation Instiutionnelle de Privatisation enn Algerie, Alger. 1998, p 3.

[67] محمد راتول سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي: تجربة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2000، ص216 .

-تخفيض معدل التضخم إلى المستوى السائد في البلدان الصناعية المتطورة:

بلغت معدلات التضخم في الجزائر قبل تبنيها لبرنامج التصحيح مستويات عالية، بفعل السياسات المالية التوسعية المتبعة في ظل أزمة اقتصادية حادة و لذلك فإن الهدف الثاني المعلن للبرنامج هو تخفيض معدل التضخم إلى مستوى التضخم السائد في البلدان الرأسمالية المتطورة من خلال مجموعة من التدابير المالية و النقدية للتحكم في العجز في الميزانية العامة للدولة و تخفيض مستوى الائتمان على مستوى الاقتصاد القومي.

-استعادة التوازن لميزان المدفوعات و تحقيق مستويات مناسبة من احتياطات النقد الأجنبي:

إن إعادة التوازن المفقود يتطلب مجموعة من التدابير ذات طابع ركودي تسمح باستعادة التوازن المفقود إن أهم الإجراءات في هذا المجال هو تخفيض العملة الوطنية للبلد الذي يطلب مساعدة الصندوق و ذلك لتحقيق هدف مزدوج ألا و هو :زيادة الصادرات التي تكتسب قدرة تنافسية بفعل ذلك في الأسواق الدولية و تخفيض الواردات التي ترتفع قيمتها مقارنة بأسعار السلع المنتجة محليا، أي التأثير إيجابيا على الميزان التجاري لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

-خفض تكاليف البرنامج الانتقالية:

عمدت الجزائر إلى إتباع إستراتيجية متوسطة المدى تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية تشكل الخطوط العريضة لبرنامج التصحيح الهيكلي:[68]

-تعديل الأسعار النسبية و إزالة القيود على التجارة الخارجية و المدفوعات.

-إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وذلك من خلال التحكم في الإنفاق العام وتقييد السياسة النقدية.

-إنشاء الآليات المؤسساتية و السوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

- إعادة الجدولة وتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي[69]

توفير الشروط المطلوبة لتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار و تحسين مستويات المعيشة و توفير فرص عمل منتجة جديدة و استيعاب الزيادة في أعداد المنظمين إلى سوق العمل من السكان و قد تم

---

[68] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 50 .

[69] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر،(1998 ص 46-49

التوقيع في مرحلة أولى 31مارس (1995، ثم الإتفاق في مرحلة ثانية على برنامج للتمويل الموسع – على اتفاق "ستاند-باي) "أفريل (19941 مصحوب ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية باعتبارها المحبط الأساسي لتمويل))(ابريل- 1995 مارس1998)[70]

التنمية و الإصلاح وكان هذا في إطار احترام مبدأين أساسيين حسب السلطات الجزائرية هما:

-المحافظة على قدر من هامش المناورة في مجال السياسة الاقتصادية.

-المحافظة على مكاسب العمال، و حماية الطبقة المحرومة من أفراد المجتمع.

مع تداخل كل من مشروطية الصندوق والبنك لتأخذ ببعض التعديلات التي تتناولها المشروطية الأخرى، كما يحتوي برنامج الإصلاح على إجراءات البعد الاجتماعي.[71]

وعليه نجد أن مختلف الحكومات التي عرفتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة كانت تهدف إلى القيام بتحسينات مستديمة على مستوى المعيشة للسكان، وتعميم التقدم الاقتصادي وتوزيع عادل ومثمر لثمار النمو، وتحقيق أهداف الألفية الثالثة وذلك بتطبيق استراتيجيات تنموية إن هذه المكانة المتميزة للأهداف الإنمائية جعلتها تحتل موقعاً بارزاً في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر مع بداية الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) .

ثالثا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إتسم برنامج التعديل الهيكل من جهة كان هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، معدل التضخم، حجم المديونية وهذا راجع إلى الارتفاع في أسعار المحروقات وكذا الإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ومن ناحية أخرى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي المصحوبة بالارتفاع الشديد في معدلات البطالة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

[70] عبد الله دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999، ص ص(361 - 364).

[71] محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري -برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، مرجع سابق، ص48 .

جدول رقم04 : تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة 1999-2001

السنوات	1999	2000	2001
نسبة نمو الناتج الداخلي الخام(%)	3.2	2.2	2.1
حجم البطالة(%)	29	29	28
رصيد ميزان المدفوعات(مليار دولار)	2.38-	7.57	6.19
احتياطي الصرف (مليار دولار)	4.4	11.9	18.0
حجم المديونية (مليار دولار)	28.315	25.261	22.571
سعر البرميل من البترول	17.8	28.5	24.3
معدل التضخم(%)	2.6	0.3	4.2
رصيد الموازنة العامة "مليار دج"	11.2-	400.00	184.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء.

- **أهداف البرنامج:**

كان الهدف من هدا البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي عرفت ضعفاً وتراجعاً خلال السنوات الأخيرة،كما يهدف أيضاً إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للشغل، والتي نوجزها في مايلي:

- تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

- استجابة هذا البرنامج لحاجات ملموسة، ومعبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية [72].

من المعلوم أن تخفيض نسبة الفقر في الجزائر يعد من بين أهم الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش، إذ شهدت هذه الظاهرة انتشارا واسعا بين مختلف فئات المجتمع و في مختلف جهات الوطن خاصة في المناطق الريفية والمعزولة، وبسبب ذلك فإن جزءاً هاماً من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وجه نحو العمليات

[72] Le plan de la relance économique , le composantes du programme, p6-7

والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية. ومن المعروف أن تحسن المستوى المعيشي للسكان يساهم في تراجع نسبة الفقر ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 05: المتوسط السنوي لمعدل نمو أهم المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة خلال الفترة" 1995-2004

الوحدة(%) :

المؤشرات	الفترة خلال السنوي المتوسط " 2000-1995"	الفترة خلال السنوي المتوسط "2004-2000"
PIB الناتج المحلي الإجمالي	3,1 +	4.9+
PIB نصيب الفرد من	0.9 +	3.3+
الاستهلاك الفردي	1.2+	4.9+
الدخل التصرفي الفردي	3.7+	5.4+
أجور	1.1+	5.2+
تضخم	6.3+	3+

المصدر :المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004 ، ص05 "

تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ساهم في تخفيض نسبة الفقر من خلال توجيه جزء هام من البرنامج " 38,8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج " نحو العمليات و المشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية وتنمية" الموارد البشرية والتي تساهم في محاربة هذه الظاهرة بمختلف أشكالها.

فرغم الانجازات المحققة من خلال تطبيق برنامج الإنعاش إلا أن نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب والمرشحين الجدد للعمل تبقى مرتفعة، بالإضافة فان المعطيات المجتمعة تحجب الفوارق بين الأوساط والنواحي والتي تكشف الفوارق في الحصول على عمل، ونوعية الخدمات الاجتماعية .أما أهم جيوب الفقر فهي موجدة في المناطق الريفية وضواحي المدن الكبرى .وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 06 : يوضح عدد السكان البطالين حسب السنوات ونوع الجنس

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
عدد السكان البطالين	2125000	2516000	2511000	1672000	1448000
عدد الذكور البطالين	1684000	2213000	2020000	1370000	1199000
عدد الإناث البطالات	489000	303000	490000	301000	250000

SOURCE , Rapport National sur le Développement Humain – Algérie-2006, CNAS , 2007, p:85

ومنه نلاحظ أن هذه الأهداف التي جاء بها برنامج الإنعاش الاقتصادي تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة وعدم التوازن الجهوي ويتم ذلك من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقراً وعزلة والذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية والتوازن الجهوي.

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى. بلغ عدد المشاريع التي أدرجت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 16023 مشروعاً شملت عدة مجالات، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 07 : محتويات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة:مليار دج

سنوات/القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
نمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية ا لاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87

رابعا: برنامج دعم النمو 2005-2009

قامت الحكومة بتحضير برنامج تكميلي لدعم النمو المحقق من خلال تطبيق البرنامج الأول .لهذا نجد الحكومة قامت بمجموعة من الإصلاحات مست المجال الاقتصادي وذلك من أجل تحسين إطار الاستثمار وذلك بتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار وذلك من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وذلك بمراجعة القوانيين الاستثمارية وتسوية مشكل العقار هذا من جهة، ومن جهة أخرى قامت الحكومة بمكافحة الاقتصاد غير الرسمي وذلك بخلق قواعد للشفافية لا تعرقل تطوير الاستثمار، والقيام بعصرنة المنظومة المالية والمصرفية.وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن هذا البرنامج بين القطاعات كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 08 : يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف لقطاعات.

القطاع	حجم النفقات المخصصة له (الوحدة مليار دج)	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
قطاع الخدمات العمومية الإدارية	790.4	%20.8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600.4	%15.8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862.6	%22.7
دعم القطاع الاقتصادي	577.6	%15.2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	%25.5
المجموع العام	3800	%100

المصدر : سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية ،مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2007 ، ص200 .

إذا فبرنامج دعم النمو لم يخرج عن الإستراتيجية التنموية التي تتبنى الإنفاق الاستثماري الحكومي (نفقات التجهيز)، كأداة تشكل دافعا للرفع من معدلات النمو واستدامتها عند حدود معينة، في أجل متوسط يمتد على فترة 5سنوات 2005- 2009 وقد سطر البرنامج أهدافاً واضحة هي:

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة 2000- 2004 مع استدامتها عند هذه الحدود.

- العمل على إتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وظروف حياتهم وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.

- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن ، خاصة الريفية منها، والمتضررة من آفة الإرهاب.

مستوى تقدم الجزائر في الوصول إلى بلوغ أهداف البرنامج:

لا يمكن تحقيق أهداف الإصلاحات إلاّ إذا تمّ وضع شراكة إقتصادية داخل كلّ بلد و بين البلدان الأخرى، وعليه فنقيس مستوى تقدم الجزائر في الوصول إلى بلوغ هذا الهدف باستخدام بعض المؤشرات التي توفرت لدينا المعلومات حولها وهي:

1-**إدارة الدين العام** : لمعرفة كيفية إدارة الدين العام في الجزائر من خلال قراءة معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 09 : تطور حجم المديونية في الجزائر للفترة 2004– 2009

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم الديون (مليار)	21.40	16.50	5.06	4.20	0.623	0.486

المصدر :الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر" 2009 الوضعية الاقتصادية"، تحت إشراف رشيد بن يوب الطبعة الأولى، الجزائر :كالما للاتصال، 2009 ص10 :

ويمكن توضيح تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر بالشكل التالي والذي يوضح أن الجزائر قد تمكنت من إدارة حجم الديون حيث كان يقدر ب 21,40 مليار دولار في سنة 2004 لينتقل في سنة 2009 ليصل إلى 486مليون دولار مما يدل على أنها الفوائض المالية من جراء الارتفاع غير المتوقع في أسعار المحروقات والتي مكنتها من سداد جزء كبير منها، لكنها عاودت في الارتفاع من جديد حيث قدرت ب 3,90 مليار دولار في فيفري 2010 والشكل التالي يبين تطور مسار المديونية في الجزائر كمايلي:

المبحث الثالث : الإصلاح المصرفي ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي

نتيجة للظروف الداخلية أهمها فشل سياسة التطهير المالي الهادف إلى تخفيض الأعباء على الخزينة العمومية التي تتحملها بسبب أعباء ديون المؤسسات العمومية، ولأسباب خارجية ناتجة عن انهيار أسعار البترول، ارتفاع نسبة المديونية والعجز عن السداد، الذي ترتب عنه إعادة جدولة الديون الخارجية، لجأت الجزائر إلى إصلاح الجهاز المصرفي ابتداء من إصلاحات 1986التي[73] . شملت إدخال مقاييس الربحية والأمان في تسيير البنوك التجارية، خاصة في مجال منح القروض بكل أنواعها ومن هنا ظهر بما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم تسيير البنوك التجارية الجزائرية، وبموجب القانون رقم 01- 88المؤرخ في 12جانفي 1988والمتضمن تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية، بما فيها البنوك التجارية، أدخلت مفاهيم جديدة مثل الاستقلالية والربحية والمردودية. [74]

إن نجاح النظام الإقتصادي في أي وقت مرهون بفعالية ونجاعة الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تعبئة فوائض دخول مختلف القطاعات ومدى قدرته على منح الائتمان وتمويل التنمية الاقتصادية بدون التأثير على الإستقرار الإقتصادي . وللعلم فقد عانى الجهاز المصرفي في الجزائر قبل بداية الإصلاح الإقتصادي من نواحي قصور كثيرة أثرت سلبا على أدائه، مما أستدعى إلى تطويره ووضع سياسات مناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه لتحقيق الأهداف المرجوة منه .

المطلب الأول: أهمية تزامن الإصلاح المالي مع الإصلاح الاقتصادي

أولا: تنفيذ الإصلاح المالي بمعدلات أبطأ من الإصلاح الاقتصادي :

فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية يرى الكثير من الاقتصاديين، أن يكون معدل إصلاح القطاع المالي أبطأ من معدل إصلاح القطاع الحقيقي في الاقتصاد[75]. حيث يمكن أن تكون أرائهم على النحو التالي : ــ

ــ إن تحرير حسابات رأس المال من خلال إصلاح النظام المالي، قد يزيد من تدفقات رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار الصرف وتعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.

---

[73] طيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 3،2003، ص53.

[74] مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي، حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 4، 2003، ص 77.

[75] سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، 1994، ص 14.

ـ إن الزيادة المفرطة في معدلات الإقراض الذي ينتج عن التحرير المالي، وخاصة بعد ترك الحرية للبنوك في منح الائتمان للمشروعات التي تعتقد أنها ذات جدارة إقتصادية مناسبة، فممكن أن يعمل ذلك على زيادة كبيرة في أسعار السلع والخدمات، وحيث الجهاز الإنتاجي غالبا ما يكون غير مرن في البلاد النامية، وذلك ينعكس على أسعار السلع والخدمات بشكل كبير .

ـ إن إصلاح و إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العامة وسداد مديونيتها تجاه البنوك قبل عملية الإصلاح المالي يعتبر إجراء بالغ الضرورة، لأن عملية تحرير أسعار الفائدة من الممكن أن تحرم المؤسسات التي تعرف صعوبات سببها نقص السيولة، والتي كانت تحصل عليها قبل الإصلاح المالي بأسعار فائدة مدعومة، وبعد الإصلاح المالي قد تحرم من هذه السيولة مما يزيد من تعثرها، وبالتالي يتفاقم ضعف هذه المؤسسات من خلال عدم حصولها على قروض كانت تعتمد عليها بشكل كبير قبل الإصلاح الاقتصادي وكذلك حرمان البنوك من سداد هذه المؤسسات لمديونيتها، وظهور هذه المديونيات في صورة قروض رديئة تضعف قدرة البنوك على تقديم قروض جديدة [76].

ـ إن عمل إصلاح مالي سريع بواسطة تحرير أسعار الفائدة، وحرية توجيه الائتمان المصرفي، وفتح باب المنافسة في توجيه الائتمان للاقتصاد الوطني ـ قبل أن تتم عملية أصلاح إقتصادية كلية والممثلة في تحرير أسعار السلع والخدمات، وسداد مديونيات مشروعات القطاع العام من خلال عائد تخصيصية هذه المشروعات، وإصلاح الهياكل المالية لهذه المشروعات يجعل تقييم البنوك للجدارة الائتمانية لهذه المشروعات غير دقيقة، حيث أن خلل الأسعار والهياكل المالية للشركات سوف يعقد من عملية التقييم الحقيقي لهذه المشروعات، وبالتالي صعوبة نجاح تحرير النظام المالي قبل عمل الإصلاحات الاقتصادية الكلية .

ثانيا: تنفيذ الإصلاح المالي متزامنا مع الإصلاح الاقتصادي

إن إمكانية حدوث إختلالات مالية بشكل كبير، راجع إلى خلو البرامج من إصلاح القطاع المالي في مرحلة مبكرة، حيث بينتها التجارب السابقة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي و الإصلاحات الهيكلية، ولا يتم الوصول إلى النتائج المرجوة منها إلا ببطء شديد وغالبا ما تفشل في تحقيق الهدف . والواقع أن السياسات التي تبادر إلى الإصلاح الاقتصادي على حساب تؤخر الإصلاح المالي تؤدي في النهاية إلى إعاقة التنمية في القطاع الحقيقي وإحداث تشوهات على مستوى الاقتصاد . كذلك بإمكان تأخير إصلاح القطاع المالي أن يسبب تفاقم مشكلة تثبيت

[76] Ibid ., pp13_15

الاقتصاد الكلي والحد من قدرة السلطات على الاستجابة إزاء الصدمات الجديدة غير المتوقعة[77] و لعل من بين أراء مؤيدي الإصلاح المصرفي مع الإصلاح الاقتصاد الكلي مايلي :

أ – إن القيام **بإصلاح مالي شامل**، يرتبط بتحرير أسعار الصرف وإصلاح جهاز الأثمان، وتحرير التجارة الخارجية، مع إعادة هيكلة المشروعات الإقتصادية سوف يعمل على تحسين تخصيص موارد البنوك المالية للاقتصاد، وإعادة توجيه المدخرات نحو إستثمارات أكثر مردودية، مما يعمل على نجاح الإصلاح الإقتصادي الكلي[78].

ب – من إحتمالات تحرير **النظام المالي**، الذي يرتبط بتحرير حسابات رأس المال، أن يعمل على زيادة تدفقات رؤوس الأموال داخل البلد وبالتالي زيادة موارد البنوك، مما يعمل على توافر موارد مالية كافية تقدم كقروض للمشروعات ذات الجدارة الائتمانية، أي توافر الائتمان اللازم لهيكلة هذه المشروعات .

ج – إذا استمر **إصلاح النظام المالي** بحيث بلغ خطوة تحويل ملكية البنوك التجارية العمومية المتعثرة إلى الملكية الخاصة، فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك إنخفاض هوامش الوساطة المالية وتنخفض تكلفة رأس

المال في قطاع النشاط الاقتصادي[79]. حيث أن زيادة المنافسة يجعل البنوك تعمل على جذب الودائع

بأسعار فائدة مصرفية عالية، وعلى منح القروض بأسعار فائدة منخفضة مما يخفض من هامش الوساطة المالية، والتي تخفض من تكلفة الإقتراض، وقد يترجم ذلك في إنخفاض في المستوى العام للأسعار، وتقليل حدة زيادة الأسعار الناشئة من تحرير أسعار السلع والخدمات أي أن الإسراع بالتحرر المالي سوف يعمل على نجاح سياسات تحرير الأسعار وعلاج بعض أثارها الاجتماعية السيئة والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم المصاحب لعملية تحرير أسعار السلع والخدمات .

د – تستطيع **المؤسسات المالية** القيام بدور رئيسي عند عملية خوصصة القطاع العام، و ذلك من خلال تسهيل عملية تقييم أسهم رأس المال بشكل صحيح، كذلك يساعد إصلاح القطاع المالي على إعادة هيكلة المؤسسات التي تسيرها الحكومة والتي لم تنقل ملكيتها إلى القطاع الخاص. و ذلك من خلال تشجيع المؤسسات العامة على زيادة

---

[77] سعيد النجار، مرجع سابق، ص 15.

[78] Hans, B., and Michel , S. The Role of Financial Institution in the Transition to a Market economy Working paper , IMF, 1993 .

[79] سعيد النجار، مرجع سابق، ص 17.

قدراتها التنافسية و إستقلاليتها في الأجل المتوسط وذلك بإلغاء المعاملة التفضيلية التي تمكنها من الحصول على الائتمان بأسعار الفائدة المدعومة[80] أي أن إصلاح النظام المالي يساعد على خوصصة المؤسسات العامة.

هـ – إن **إصلاح النظام المالي** يمكن أن يدعم السياسة النقدية على تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي من خلال العمل على الحد من الإصدار النقدي الذي يقوم به البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية العامة، وإستعراض وسائل جديدة وأدوات للإدارة النقدية باستعمال الأساليب غير المباشرة المرتبطة بالسوق، و تطهير القنوات التي تنتقل عبرها أثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي (تقوية المؤسسات المالية، و إستحداث عنصر المنافسة، وتشجيع إتخاذ القرارات بشأن أسعار الفائدة، والتدفقات الإئتمانية) إستنادا إلى قوى السوق[81].

و – إن إصلاح **النظام المالي** من خلال إطلاق الحرية لتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفقا لقوى العرض والطلب و المتزامن مع الإصلاح الإقتصادي، الذي يؤدي إلى السيطرة على التضخم وكبح جماحه، سوف يعمل على وجود أسعار فائدة حقيقية موجبة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج واسترداد تلك المهربة، أي زيادة الموارد المالية النادرة لدى البنوك، والجاهزة للإقراض للمشروعات الإقتصادية. كما أن وجود أسعار فائدة حقيقية موجبة، يعمل على زيادة معدلات الإدخار الوطنية، و من ثم حل مشكلة ندرة الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية، وتقليل الإقتراض من الخارج .

ز – عادة ما يصاحب **الإصلاح الإقتصادي** إرتفاع معدلات التضخم، والذي ينشأ عن تحرير الأسعار وإلغاء كافة أشكال الدعم وكافة أشكال التدخل الاداري في الأداء السعري، ومن ثم يتعين على الدولة أن تتخذ بعض الإجراءات النقدية، من خلال السياسة النقدية لضبط معدلات التضخم، ومن ثم فمن الأفضل تحرير النظام المالي وإعطاء مزيد من المنافسة بين البنوك، وإستعمال البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية التي تعمل بشكل أحسن في ظل نظام مالي متحرر عنه في نظام مالي مقيد، أي أن تحرير **النظام المالي** يساعد سياسة الإصلاح الإقتصادي الكلي، وبشكل خاص ضبط معدل التضخم[82].

[80] نفس المرجع السابق، ص 18.

[82] HANS. B, op cit ., pp. 57-59 .

ثالثا: مشاكل تنفيذ الإصلاح المالي وطرق علاجها

تواجه عملية الإصلاح المالي بعض الصعوبات التي تنشأ ناجمة بشكل رئيسي نتيجة التحول من نظام مالي مقيد إلى نظام مالي يعتمد على قوى السوق، و في غالب الأحيان الدول التي تتجه نحو عملية التحرر المالي تكون غير قادرة على مواجهة المشاكل المالية الناتجة عن عمليات التحرر نظرا لعدم تطور نظمها المالية وحداثة عملية التحرر .

1. بعض العوائق في تنفيذ الإصلاح المالي :

على الرغم من أهمية الإسراع بعملية الإصلاح المالي، إلا أنه قد يرافق هذه العملية بعض الصعوبات، ولذلك على المشرفين على عملية الإصلاح المالي أن يتعاملوا مع هذه الصعوبات جيدا حتى لا تتأثر عملية الإصلاح الاقتصادي الكلي، ومن بين هذه الصعوبات مايلي :

– غالبا ما يرافق الإصلاح المالي إرتفاع كبير في الاقتراض، وعادة ما تكون الزيادة في الائتمان أكبر من الزيادة في حجم الودائع[83] و غالبا ما تختار البنوك عندئذ، منح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبرى، وتحرم المؤسسات الصغيرة من الائتمان المصرفي اللازم لها .

– يمكن أن يؤدي إصلاح النظام المالي وتحرير حسابات رأسمال، إلى زيادة إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما قد يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، على الرغم من أن ذلك معناه زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني بعد تحرير التعامل مع العالم الخارجي . ولكن وجود تزامن معدلات مرتفعة للتضخم مع تحرير حسابات رأسمال و استمرار بقاء أسعار فائدة حقيقية سالبة فإنه يخلق دافعا قويا لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج حيث يمكنها أن تدر عائدا موجبا من الناحية الحقيقية[84] .

– عادة ما تؤدي حدة المنافسة بين البنوك إلى تعثر البنوك الصغيرة في ظل المنافسة الشديدة، مما قد يدفعها إلى ممارسة عمليات الإقراض شديدة المخاطرة حتى تحقق أرباح تساعدها على تحسين وضعيتها في ظل المنافسة، مما يرفع المخاطرة في النظام المالي بسبب عمليات الإقراض الخطرة، ومن ثم تعرض النظام المالي لمخاطر كبيرة تؤدي إلى زعزعة الثقة به .

---

[83] A. Bisat , R. Barry , V. Sundarajan " Issue in Managing and Sequencing Financial Sector Reforms : Lessons from Experiences in Five Developing Countries " IMF , Working paper ,Washington 1992 P. 39 .

[84] سهير معتوق، تحرير سعر الفائدة واثاره المختلفة في مصر، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ديسمبر 1991 ص10.

2. علاج مشاكل تنفيذ الإصلاح المالي :

يمكن أن تؤدي إدارة السياسة النقدية بأدوات غير مباشرة بعيدة عن التدخل الحكومي المباشر إلى علاج صعوبات تنفيذ الإصلاح المالي ويتم ذلك كما يلي :

– يمكن لاستخدام أدوات غير مباشرة في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن التدخل المباشر للدولة من خلال القرارات الإدارية، أن يؤدي إلى ضبط عرض السيولة من طرف البنك المركزي بصفة عامة، وضبط عرض القرض من طرف البنوك بصفة خاصة وعدم زيادته بشكل يؤثر على استقرار الأسعار.

– كما أنها تستطيع أن تمنع تركز الائتمان المصرفي في عدد قليل من المؤسسات، وكذلك فإن علاج عجز الميزانية العامة والذي يكون أحد الأسباب في زيادة الطلب على الائتمان يعمل على ضبط الطلب على الائتمان، وعدم زيادته بشكل كبير في فترة الإصلاح المالي.

– يؤدي استخدام البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة إلى امتصاص كميات من السيولة المتداولة داخل الاقتصاد والتي يعود جزء منها إلى رؤوس الأموال القادمة من الخارج، بعد فتح الحساب الرأسمالي مع العالم، ومن ثم تمكن البنك المركزي ــ بواسطة السياسة النقدية — من ضبط سعر صرف العملة المحلية وعدم تأثرها بصورة كبيرة بزيادة التدفقات الرأسمالية من الخارج، كما يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على أسعار الفائدة المصرفية، بزيادة إيداعات الحكومة لدى البنوك التجارية ومن ثم تقل أسعار الفائدة المصرفية، بزيادة إيداعات الحكومة لدى البنوك التجارية ومن ثم تقل أسعار الفائدة، مما يعمل على تقليل حجم التدفقات الرأسمالية من الخارج .

ويستطيع البنك المركزي عن طريق إدارة السياسة النقدية بأدوات التدخل غير مباشرة أن يتخذ إجراءات عكسية، إذا ما كانت المشكلة هي هروب رؤوس الأموال للخارج في فترة الإصلاح المالي[85] .

– يمكن لنظام التأمين على الودائع، و الذي يستحب إتباعه في البلاد التي تسعى إلى الإصلاح المالي— أن يحمي النظام المالي من مخاطر عملية الإصلاح المالي. وكذلك تأمين تعرض المؤسسات المالية الصغيرة لمخاطر كبيرة نتيجة المنافسة مع المؤسسات المالية الكبيرة، مما يزيد الثقة في النظام المالي، ويؤمن من عملية الإصلاح المالي، وخروج بعض المؤسسات، من السوق نتيجة المنافسة[86].

[85] Ibid ., pp 30 _ 32.

[86] Caprio Gerard , and Ross Levine " Reforming Finance in Trasitional Socialist Economies " World Bank , 1994 , pp. 13_ 15.

رابعا: خطوات الإصلاح المصرفي

إذا كان تحرير الإقتصاد الوطني يأخذ في شكله عدة مراحل، فإن إصلاح النظام المالي من أهم مراحل عملية الإصلاح الاقتصادي و أحد المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح، و يعتمد الإصلاح المالي على تحرير القيود المفروضة على النظام المالي – من خلال تحرير المنافسة مع البنوك الخاصة والأجنبية، وتحرير أسعار الفائدة وتحرير توجيه الائتمان ـ مع تحويل ملكية البنوك العامة إلى القطاع الخاص.

ويجب أن تتم خطوات الإصلاح المالي مع خطوات الإصلاح الإقتصادي الأخرى لكي يدعم كل منهما الأخر ويسير الإقتصاد الوطني نحو الإصلاح الشامل.

1- حرية الدخول والخروج للعمل المصرفي:

يكمن الأساس الأول في سياسة الإصلاح المصرفي في إعتبار أن أول خطوة لإصلاح النظام المصرفي نفسه – هي ترك حرية الدخول إلى مجال العمل المصرفي وذلك حتى يتسنى للقطاع الخاص أن يقوم بمنافسة البنوك المحلية التي قد تبقى تحت هيمنة الدولة، ومن ثم تتحسن عملية الوساطة المالية من خلال زيادة المنافسة، سواء بين البنوك العمومية أو البنوك الوطنية المملوكة للقطاع الخاص أو البنوك الأجنبية. و لابد أن يرتبط ذلك بتحرير حسابات رأسمال مع الخارج لأن ذلك من شأنه أن يحقق مايلي :

- تعزيز الكفاءة في الاقتصاد الدولي عن طريق التشجيع على التخصيص في إنتاج الخدمات المالية.
- رفع الكفاءة في القطاعات المالية المحلية من خلال زيادة المنافسة من الخارج.

ولدمج التمويل الوطني بالتمويل الأجنبي و مميزاته بالنسبة لأي بلد. فالمنافسة الأجنبية تلزم المنشأت المحلية بأن تكون أكثر كفاءة وأن توسع نطاق ماتقدمه من خدمات . كما أنها يمكن أن تعجل بنقل التكنولوجيا المالية وهي مسألة لها أهمية للبلدان النامية، وسوف تكسب البلدان التي تنجح في تحقيق تكامل أسواقها مع بقية العالم قدرة أكبر في الحصول على رؤوس الأموال، وعلى خدمات مالية مما يتيح لها فرصة تنويع مخاطرها . لكن لفتح الأسواق المالية مشاكل أيضا . فإذا حدث ذلك قبل الأوان فإنه يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في تدفق الأموال وربما تكون سببا في مضاعفة عدم الاستقرار الداخلي . كما أن حرية دخول المؤسسات الأجنبية قد يؤدي إلى إخراج البنوك المحلية ذات التكاليف المرتفعة في مجال الوساطة المالية[87]. لذلك على السلطات النقدية أن تنشأ نظاما للتأمين على الودائع،

[87] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1989، ص 167 .

ضمانا لعدم حدوث أزمة ثقة في النظام المالي في حالة خروج أحد البنوك من العمل المصرفي بسبب المنافسة في هذا المجال بعد الإصلاح المالي.

2- تحرير أسعار الفائدة:

تشير الكثير من الدراسات أن الأسعار السالبة للفائدة يترتب عنها نتائج سيئة عديدة – مما يستوجب تحرير الأسعار الاسمية للفائدة وإزالة الأسقف المفروضة عليها حتى يصبح العائد على المدخرات إيجابيا من الناحية الحقيقية. ولذلك يعتبر تحرير سعر الفائدة من أهم الخطوات في تحرير النظام المصرفي، حيث أن تحديد أسعار الفائدة بشكل إداري، و في أحيان كثيرة بشكل انتقائي لخدمة أهداف سياسية و ليست اقتصادية يعمل على سوء تخصيص موارد البنوك النادرة، و ذلك لأن ملكية الدولة للبنوك، بالإضافة إلى وجود مشروعات مملوكة للدولة أدى إلى إقتراض هذه المشروعات بصورة مكثفة من البنوك العمومية بأسعار رخيصة. و غالبا ما تكون هذه المشروعات غير منتجة، مما يعمل على خلق ائتمان جديد دون خلق إنتاج جديد، وبالتالي وجود قوى تضخمية جديدة في المجتمع، لذلك فتحرير أسعار الفائدة وحرية البنوك في توجيه الائتمان يعمل على توجيه أفضل لموارد البنوك.

كما أن تحرير أسعار الفائدة المصرفية يعمل على الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار، خاصة إذا إرتبط ذلك بالسيطرة على معدلات التضخم، فوجود أسعار فائدة حقيقية موجبة يحقق مزيدا من الموارد المالية للبنوك، سواء من الداخل أو الخارج في حالة تحرير حساب رأس المال مع الخارج، حيث تعمل الفائدة الحقيقية الموجبة على جذب رؤوس الأموال من الخارج سعيا وراء العائد المرتفع على رأس المال. لذلك فتحرير أسعار الفائدة المصرفية من أهم إصلاحات النظام المصرفي و إتاحة الفرصة ليعمل على تحديد أسعار فائدته المصرفية و فقا لقوى السوق العرض والطلب على النقود.

3- تحرير توجيه الائتمان:

إن حرية البنوك في توجيه ائتمانها المصرفي وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات الإصلاح المالي السليم، حيث أن تدخل الدولة في توجيه الائتمان لا يكون وفق معيار ائتماني سليم، حيث أن الضوابط و القيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصيصه لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية. كما أن توجيه الموارد المتاحة من الائتمان المدعم للمؤسسات التي تحميها سياسة الحكومة يعني افتقاد الحافز لدى تلك المؤسسات

لاستخدام ما يتاح لها من ائتمان بكفاءة، و هذا يؤدي في النهاية إلى سوء تخصيص الموارد وضياع موارد البنوك في مشروعات غير اقتصادية.

وتحرير توجيه الائتمان المصرفي، يعمل على أن توجه البنوك مواردها نحو المشروعات التصديرية ذات الميزة التنافسية، و من ثم إستخدام أفضل لموارد البنوك وتحقيق مزايا كبيرة للاقتصاد الوطني، سواء من تحسين العجز في ميزان المدفوعات أو توافر العملة الصعبة وزيادة موارد الدولة منها.

ومن ثم فحرية توجيه الائتمان المصرفي، المرتبط بمنافسة البنوك في تحديد أسعار الفائدة المصرفية دون تدخل من الدولة، سواء في توجيه الائتمان أو في تحديد أسعار الفائدة، فإن ذلك يعمل على توجيه أفضل لموارد البنوك نحو مشروعات أكثر إنتاجية، و أوفر في موارد العملة الصعبة، خاصة إذا كانت هذه المشروعات ذات ميزة تنافسية، و من ثم تؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، وتعمل على تخصيص أفضل للموارد الإنتاجية للدولة وتحسين كبير في عملية الإصلاح الاقتصادي .

4- خوصصة البنوك :

إن خوصصة البنوك وتحويل ملكيتها من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، تعد الخطوة المكملة للإصلاح المالي، حيث أن إصلاح النظام المالي المرتبط بفتح مجال المنافسة بين البنوك وحريتها في تحديد أسعار الفائدة المصرفية و في توجيه ائتمانها المصرفي، لا يكتمل دون تحويل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص. حيث أن هناك من يرى أن ملكية الدولة للبنوك وإجبارها على تحديد أسعار فائدتها المصرفية وتوجيه ائتمانها المصرفي نحو مشروعات ترغب الدولة في دعمها اقتصاديا. وكل ذلك يعمل على تشوه الاقتصاد الوطني من خلال تشوه تخصيص الموارد المالية للبنوك ومن ثم فشل عمليات الإصلاح المالي التي لا تشمل خوصصة البنوك العامة، و كذلك فشل الإصلاح الاقتصادي، حيث سيفقد الاقتصاد الوطني بعض مزايا خوصصة البنوك.

المطلب الثاني: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري

تمثل سياسة سعر الصرف أهم سياسات برامج التثبيت إذ يعتقد الخبراء أن عملات الدول النامية محددة إداريا بأعلى من قيمتها الحقيقية، و يعتبر سعر صرف واقعي هو شرط هام لنجاح برنامج الإصلاح الإقتصادي بشقيه التثبيت و التكيف الهيكلي لإزالة التشوهات في الأسعار[88].

إن نظام سعر الصرف الذي اعتمده بنك الجزائر في أوائل التسعينات هو تعويم مُدار، هذا النظام بين النظامين المتطرفين، وهي نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف العائم وبالتالي ، فإنه ينطلق من التثبيت الإداري البحث لسعر الصرف دون أن يتخلى كلياً عن تحديد سعر الصرف فقط لقوى الأسواق الدولية. تسمح هذه المرونة النسبية لبنك الجزائر بتعديل سعر الصرف وفقًا للمحدِّدات الهيكلية والاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، مع مراعاة تطور أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية.

على الرغم من إصدار قانون (86-12) والقانون (88-06) المعدل والمتتم له، تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد. ولهذا جاء قانون (90-10) بتاريخ 10 أفريل 1990، ليتبنى التوجهات الجديدة للانتقال إلى إقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه وشمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه، وبهذا يوفر تسييرا فعالا ومرنا للنشاطات الاقتصادية، ويقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ[89] التي بإمكانها أن تترجم الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل ونذكر منها ما يلي :

أولا: مبادئ قانون النقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الحقيقية كمحرك رئيسي للإقتصاد، و من أهم هذه المبادئ مايلي :

- **التمييز بين القرارات النقدية و القرارت الحقيقية :**

يتميز النظام الاقتصادي و المالي الجزائري الذي ساد إلى غاية المصادقة والتطبيق الفعلي لقانون النقد والقرض بالغموض و الخلط بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية حيث أن هذه الأخيرة كانت خاضعة كليا للأولى، و بعبارة

---

[88] مانويل غيسان، دور إصلاح القطاع المالي في التصحيح الإقتصادي الكلي و التصحيح الهيكلي، في ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية، تحرير سعيد النجار 1994، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 16.

[89] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 196-197 .

أخرى كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، و كان كل الاهتمام ينصب على الكميات المادية فقط (مستويات الإنتاج)، و قياس فعاليات الاستثمار على هذا الأساس أثبتت نتائجه السلبية خلال الفترات السابقة.

وقد أعتمد قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل أصبحت هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية إعتمادا على الوضع النقدي السائد و إعتماد مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها مايلي :

- إستعادة البنك المركزي لمكانته على قمة هرم النظام المصرفي وإستعادة صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية .
- التطهير المالي وإعادة الاستقرار النقدي الداخلي .
- توحيد وظيفة الدينار في الاستعمالات الداخلية .
- رد الاعتبار لسعر الفائدة في السياسة النقدية .
- إزالة التمييز في منح القروض بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة .

ورغم أن النظام المصرفي إنفتح كثيرا بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية الستة بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها مايقارب 90% من الموارد وتمنح 95% من القروض ويعود إنخفاض حصة البنوك الخاصة إلى عدة عوامل ومنها مايلي :

- القطاع المصرفي الخاص قطاع حديث النشأة .
- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بقيت في حالة الانتظار والملاحظة للسياسة الاصلاحية المتبناة من الدولة الجزائرية عموما وإصلاح النظام المصرفي على الخصوص .
- تركيز القطاع المصرفي الخاص الوطني على تمويل عمليات التجارة الخارجية ذات الربح السريع –تمويل الصادرات – عوض تمويل تنمية المؤسسات .

شكل رقم (2): شكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001

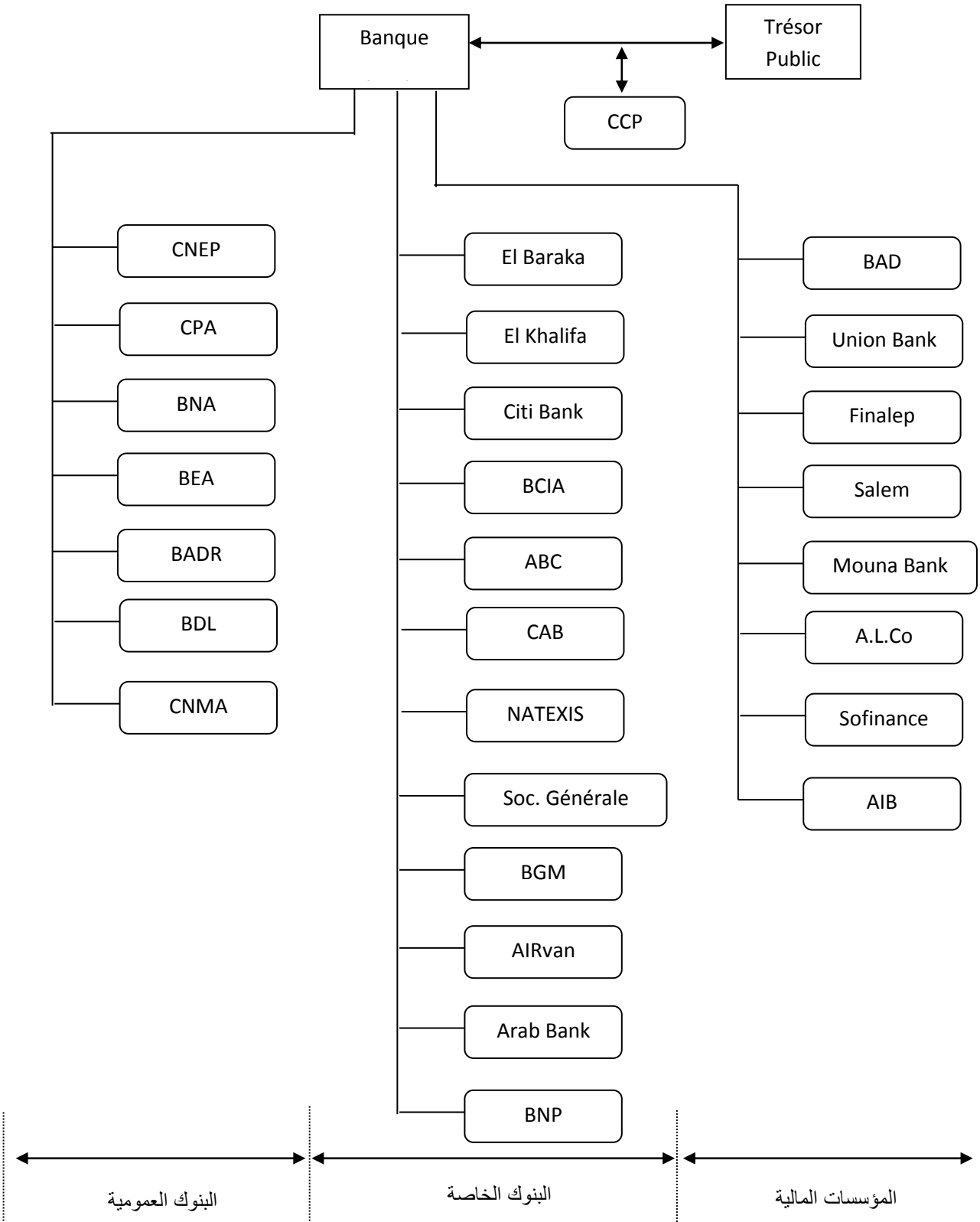

المصدر: بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع : تحليل اقتصادي، 2005-2006، ص50.

- **الفصل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية:**

كانت الخزينة تلجأ غالبا إلى النظام المصرفي لتمويل نفقاتها عن طريق ما يسمى بعملة القرض مما كان يتسبب في إحداث عملة جديدة، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، و خلق أيضا تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون دوما متجانسة.

وفي إطار القانون الجديد لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية الاقتراض من البنك المركزي كما كان في السابق ليتم بذلك الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية، وأصبح تمويل عجز الخزينة قائم على بعض الشروط، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية :

- إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية .
  - تقليص ديون الخزينة تجاه بنك الجزائر و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
  - تهيئة المحيط الملائم كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
  - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

- **الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة القرض:**

لقد تعاظم دور الخزينة العمومية في التمويل غير الميزاني للاقتصاد الوطني، و خاصة تمويل الاستثمارات المخططة حتى أصبحت لا تتدخل بصفتها كموزع للدخل فقط و لكن أصبحت تتدخل كأكبر مقرض وأكبر مستثمر، وجمعت بفضل هذا السلوك بين دورين أساسين : أداة لضبط الاقتصاد وأداة لتخصيص الموارد المالية[90]، وأصبحت في ذات الوقت مالكة القرار الفعلي لنظام التمويل[91]، وتم ذلك عبر قناة البنك الجزائري للتنمية الذي يتكفل بتحضير خطة التمويل[92]. مما جعل البنوك في تبعية مطلقة لقرارت السلطة العمومية، وظل القطاع المصرفي يمثل مجرد منطقة عبور للأموال للمؤسسات العمومية[93]، ويتضح من كل مارأينا أن هناك غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل فجاء قانون النقد والقرض لحل هذه المشكلة حيث أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة.

---

[90] Les cahiers de la réforme, N0_4 ;p 54

[91] أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 143.

[92] نفس المرجع السابق، ص 139.

[93] نفس المرجع السابق، ص 141-142.

وبفضل هذا القانون أصبح النظام المصرفي هو المكلف بمنح القروض في إطار مهامه التقلدية ويسمح الفصل بين هذين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية :

– إسترجاع البنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، بحيث أصبحت تعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة المصرفية .

– تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي .

– إعتماد الفعالية الاقتصادية للمشاريع عند منح الائتمان وتراجع الهيمنة الادارية في ذلك .

- **إلغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية:**

يجب التذكير أن قانون النقد والقرض جاء ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسماها "مجلس النقد والقرض "، على إعتبار أن في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول إحتكار هذه السلطة، فوزارة المالية كانت تتحرك على إعتبار أنها هي السلطة النقدية، وكذلك الخزينة كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار إمتياز إصدار النقود .

- **إقامة نظام مصرفي على مستويين :**

جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام مصرفي على مستويين . بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للاقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة البنكية، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للاقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي، وبفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير هذا النشاط في إتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية، وبذلك فإصدار النقود لم يعد ناتج عن قرار الوحدات الاقتصادية غير المصرفية وحدها، وإنما هو قرار ناتج عن عملية تعاقدية بين هذه والجهاز البنكي .

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض

في إطار المبادئ العامة التي رأيناها يطمح قانون النقد والقرض إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **كبح التدخل الإداري في القطاع المصرفي :**

في إقتصاد يعتمد على التخطيط المركزي مثل الاقتصاد الجزائري تحاول الدولة أن تصخر إمكاناتها ووسائلها المالية بما يتماشى وسياستها الاقتصادية، فكان تخصيص وتوزيع الموارد المالية المتاحة يتم وفق إجراءات إدارية دون أن يخضع لاعتبارات القيمة. و قد أدى هذا إلى توليد نوع من تراكم الاختلالات المالية الكلية والتي من أكبر مظاهرها إتساع سيولة الاقتصاد وإرتفاع وتيرة تضخم الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية.

- **إعطاء ديناميكية جديدة للبنك المركزي :**

إن نظام التمويل المعتمد قبل الإصلاحات الذي يتبع أسلوبا مركزيا في تخصيص الموارد جعل من البنك المركزي الجزائري قاعدة خلفية لامداد الخزينة بالنقود لتمويل الاستثمارات المسجلة في الخطة مما تسبب في فقدانه لدوره كمركزا فعليا لإحداث العملة والقرض وعدم تمكنه من الإشراف الحقيقي على إدارة السياسة النقدية وتسيير نظام التمويل.

وفي ظل هذه الأوضاع لم يكن بمقدور البنك المركزي أن يلعب دورا حاسما في ضبط الأمور لأنه لا يملك الوسائل القانونية لذلك، فكان واجبا أن يعاد الاعتبار للبنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض لتسيير وتوجيه السياسة النقدية داخل المنظومة الكلية للسياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية . وفعلا بمجئ هذا القانون أسترد البنك المركزي دوره كمركز لنظام التمويل بعدما كانت الخزينة تقوم بهذا الدور مما سهل في بلورة الاتجاه الجديد لدور نظام التمويل ومستقبله.

وإلى جانب المهام التقليدية التي يتكفل بها البنك كمعهد للإصدار بإنفراده بحق إصدار العملة، و كبنك للبنوك من خلال علاقاته مع البنوك التجارية، و كبنك للحكومة من خلال علاقته مع الخزينة، أصبح يؤدي دورا أساسيا في الدفاع عن قيمة النقود خارجيا وذلك بالعمل على إستقرا ر سعر الصرف. وطبعا هذه المهمة تستدعي منه أن يكون يتحكم بصفة تامة ومستقلة في تسيير وإدارة السوق والسياسة النقديتين .

- **تشجيع الاستثمار الأجنبي :**

إن قانون النقد والقرض يتيح للأجانب تحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو مؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بصراحة بموجب نص قانوني وتشير المادة 183 من قانون

النقد والقرض إلى أن مجلس النقد والقرض يحدد بموجب نظام يصدره كيفية إتمام هذه التمويلات مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات الاقتصاد الوطني في مجال :

- خلق فرص عمالة وترقية الشغل.

- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.

- الاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية. .

- تطوير الأساليب التكنولوجية للاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

و رخص القانون ولأول مرة للأجانب الذين أتيحت لهم الفرصة للاستثمار في الجزائر بنقل أموالهم إلى الخارج بالعملة الصعبة على أن تكون ذات علاقة بالتمويل المنصوص عليه في المادة 183 من القانون، و تتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي و افقت عليها الجزائر[94]، إن السلطة العمومية و عن طريق مجلس النقد و القرض تمتلك كل الصلاحيات للحكم على مدى تطابق كل تحويل يسري طبقا للأحكام التنظيمية المتخذة بمقتضى المادة 183 قبل القيام بأي نشاط لأي إستثمار[95].

وكذلك من أجل تفعيل نشاط رجال الأعمال الجزائريين في الخارج سمح القانون للمقيمين بتحويل أموالهم إلى الخارج لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم بالسلع والخدمات في الجزائر[96]. أما من أجل التحكم في مخاطر الصرف ينص القانون على منع تعدد سعر صرف الدينار[97].

- **التطهير المالي للمؤسسات العمومية :**

لقد ساهم نظام التمويل السابق من خلال المنح الآلي للقروض دون مراعاة الفعالية والخطر إلى ارتفاع مديونية مؤسسات القطاع العام، مما تسبب في اختلالات نقدية عميقة على مستوى الاقتصاد الوطني وخاصة بعدما أصبحت هذه المؤسسات غير قادرة على الالتزام بتسديد ديونها تجاه البنوك وأصبحت هذه العملية تهدد استقرار ووجود البنوك

94 قانون النقد والقرض 90-10 المادة 184 .

95 قانون النقد والقرض 90-10 المادة رقم 185 .

96 قانون النقد والقرض 90-10 المادة 187 .

97 قانون النقد والقرض 90-10 المادة رقم 189 .

نفسها، ولكي تؤدي المؤسسة دورها في ظل محيط اقتصادي جديد يتميز بالمنافسة ويخضع إلى قواعد السوق يجب أن تكون سليمة من الناحية المالية .

وفي هذا الاطار تبنى القانون آليات جديدة لتطهير مديونية المؤسسات بمنح الخزينة العمومية دورا أساسيا في شراء جزء من ديون المؤسسات بغية تطهير وضعها المالي[98] و تصبح الخزينة هي الجهة المدينة للبنوك بالمبالغ التي تكفلت بشرائها، و لكن يجب أن لا يتحمل دافع الضرائب والبنك المركزي عبئ هذه الديون**[99]**. وفي هذا الاطار يرخص القانون للخزينة بإصدار سندات لتمويل التنازل عن الديون باستحقاقات لا تتعدى العشر سنوات**[100]**. ويجب أن تسدد التسبيقات الممنوحة من طرف البنك المركزي إلى الخزينة العمومية إلى يوم إصدار هذا القانون في أجل خمسة عشر سنة[101].

أما على المستوى الفعلي فإن برنامج التعديل الهيكلي تدعم إبتداءا من 1995 بنصوص قانونية هدفها إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي وتطهير البنوك التجارية . فعلى مستوى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية قام الهولدينغ العمومي الوطني بتنفيذ برنامج قيادي يعرف ببرنامج بنوك – مؤسسات، وتم ذلك بمساعدة من الخزينة، البنك المركزي، والبنوك التجارية .

وميز هذا المخطط بين نوعين من المؤسسات العمومية الاقتصادية، القابلة للاستمرار وغير القابلة، والأولى تم دعمها بقروض متوسطة الاجل من خلال السحب على المكشوف، أما الثانية فتم حلها وتصفيتها وحسب صندوق النقد الدولي فحوالي 76 مؤسسة 64 وحدة إنتاجية مستها العملية، ونتج عن ذلك حوالي أربعة مائة ألف بطال عن العمل .

أما على المستوى المالي، فغن التكلفة المقدرة من طرف وزارة المالية بلغت مئات الملايير :

_412 مليار دينار من أجل التطهير

_ 270 مليار دينار متعلقة بالبرنامج بنوك – مؤسسات

_ 27 مليار دينار خاصة بالنفقات الاجتماعية

---

[98] قانون النقد والقرض 90-10 المادة رقم 211 .

[99] Ammour BEN HALIMA / le Système bancaire algérien texte et réalité, op ,cit

[100] قانون النقد والقرض 90-10 المادة رقم 211 .

[101] قانون النقد والقرض 90-10 المادة رقم 213

كل هذا الإنفاق لم ينعش القطاع العام بل على العكس أدى إلى تفكيك الاقتصاد وتبديد الثروة الوطنية وتم الاستغناء عن الكثير من الإطارات المسيرة . ويبقى أداء المؤسسات العمومية بعيدا عن كل معايير ومبادئ التسيير الفعال والهادف لتحقيق الربحية و المردودية و إذ نجد أن الإصلاحات التي تمت لحد الآن ولم تتعدى حدود محاولة التخفيض من التكاليف، دون التفكير والاهتمام بنوعية المنتوج، كيفية تسويقه المنافسة ...إلخ[102].

- **توحيد وظيفة العملة في الاستعمالات المحلية :**

إن ضعف الأداء للاقتصاد الجزائري كان كافيا ليسبب تقسيم هذا الاقتصاد إلى مستويات مختلفة (إقتصاد طبيعي، إقتصاد غير شكلي، إقتصاد رسمي ....) وكل مستوى من هذه المستويات يقابله دينار ملائم : أي أن العملة الوطنية لم تكن تؤدي نفس الوظيفة بالنسبة لكل مستويات الاقتصاد المذكورة حيث أن وظيفة الدينار لدى قطاع العائلات تختلف عن وظيفته لدى قطاع الأعمال (المؤسسات العامة)[103].

ولذلك فالعملة الوطنية كان دورها ثانويا في تنظيم الاقتصاد . حيث كانت فقط مجرد وسيلة من وسائل الرقابة المركزية في منح الائتمان (توزيع القروض)هذا من جهة وتنفيذ مشاريع المؤسسات العمومية من جهة ثانية في حين أنها كانت تلعب بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعائلات دور مخزن للقيمة (أي أنه يحمل قوة شرائية) . وقد أدى هذا الدور غير الموحد للعملة إلى عدم تماسك القناة النقدية بين المؤسسات والعائلات إلى الدرجة التي تحافظ على التطور المتوازن للعمليات النقدية والمالية[104]. حيث أن المؤشر الأساسي على هذا التطور غير المتوازن للعمليات النقدية هو تطور الودائع الادخارية للعائلات والزيادة المتواضعة للادخار المؤسس للمؤسسات العمومية.

أمام هذه الوضعية التي عرقلت كثيرا الأداء السليم للاقتصاد الوطني أصبح حتميا توحيد وظيفة الدينار في الاستعمال الداخلي وذلك من خلال[105]:

ـ منحه دور فعلي كأداة للحساب وقياس القيم بناءا على العلاقات الحقيقية في الاقتصاد الوطني، أي ترك النظرة إلى البرامج الموضوعة على أساس مؤشرات ذات بعد وحيد وهو البعد الكمي، حيث أن ترك هذه النظرة على مستوى المؤسسات من شأنه أن يعطي للدينار نفس المفهوم ونفس الوظيفة .

---

[102] SALAAH. Mouhoubi , L algerie à l épreuve des réformes économiques, OPU, Alger, 1998 , p53.
[103] H.N.A. Roustoumi Le pouvoir d achat du dinar-les cahiers de la réforme n5 p.
[104] LAKSACI . le dinar algerien , unité de compte versus pouvoir d achat. Cahiers de la réforme n-5 p42.
[105] الطاهر لطرش، محاولة تعريف سياسة نقدية عند الانتقال إلى إقتصاد السوق، رسالة ماجستير (المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1993)، ص138.

– من خلال جعله أداة لتخزين القيم أو جعله يمثل قوة شرائية واحدة في جميع مستويات الاقتصاد الوطني . وفي هذه الحالة يصبح الدينار يمثل بالنسبة للمؤسسات العمومية كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعائلات دورا فعالا في تخطيط النفقات وإتخاذ القرارات بشأن العمليات الجارية والرأسمالية من جهة والعمليات المالية من جهة ثانية : أي أنه وسيلة تسمح بالقيام بالاختيار بين الاستعمالات المختلفة .

- **إحكام سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي :**

جاء قانون النقد والقرض ليعزز سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي وذلك لضمان تحكمه في تنفيذ السياسة النقدية وتغييرها بشكل فعال ، إذ أن عدم إستجابة البنوك لتوجهات البنك المركزي يعني بالتأكيد عدم تحقيق الأهداف المحددة من طرف الدولة . وفي نفس الاطار جاء القانون ليكرس إختيار بقاء لجنة الرقابة المصرفية التي أنشئت بموجب قانون 1986 المتعلق بنظام البنوك. والمادة 143 من القانون تنص على ما يلي : "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة "وبين القانون صلاحيات هذه اللجنة وموقعها في النظام المصرفي وشكل العلاقة الموجودة بينها وبين بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء[106] .

و يعتبر القانون مخالفة أحد البنوك لقرارات مجلس النقد والقرض من بين الأسباب التي تؤدي إلى المنع من ممارسة بعض الأعمال وغير ذلك من تقييد في ممارسة النشاط أو إلغاء الترخيص بمزاولة العمل[107].

ويمكن للجنة المصرفية أن تمنع أو تنهي خدمات واحد أو أكثر من المشرفين على المؤسسة المعنية بممارسة صلاحياته لمدة معينة مع تعيين مدير مؤقت، ويمكن للجنة المصرفية أن تقضي إما بدلا عن هذه العقوبات التأديبية وإما إضافة لها بعقوبة مالية لا يجوز أن تتعدى الرأس المال الأدنى المفروض أن يتوفر لدى المؤسسة المعنية وتقوم الخزينة بتحصيل هذه المبالغ التي تدخل في ميزانية الدولة بإيرادات غير عادية، وبالتالي يمكن القول أنه تنوعت العقوبات التي بإمكان البنك المركزي أن يفرضها في حالة مخالفة أحكام هذا القانون أو قرارات مجلس النقد والقرض وأصبحت تندرج من توجيه التنبيه واللوم إلى الحرمان من بعض التسهيلات الائتمانية، ثم المنع من القيام ببعض العمليات ثم إلغاء

[106] أنظر المادة 144 من قانون النقد والقرض 90-10 .

[107] أنظر المادة 156 من قانون النقد والقرض 90-10 .

الترخيص بممارسة النشاط، أي أن العقوبة تتحول من عقوبة بسيطة مرتكبة من طرف واحد أو أكثر من المشرفين على المؤسسة إلى عقوبة فادحة تمس المؤسسة نفسها.

ثالثا: إصلاحات النظام المصرفي 2003

إن الأمر 03-11 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري, إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90-10، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة (18) بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر.

وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها, ومتابعتها وتقييمها, ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية, ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال.

ولقد أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي, وذلك من خلال:

ـ إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.

ـ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.

ـ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد.

ـ العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية [108] .

نصت المادة من 35 الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 26 أوت2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض على: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد". انطلاقا من المادة السابقة يمكن

[108] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر، (2005-2006)، ص 31.

تقديم ملاحظتين؛ أولهما هي استخدام مصطلح "سريع" ذو الدلالة الكمية، بدلا من مصطلح" منتظم" ذو الدلالة الكيفية (الوارد في الفقرة الأولى من المادة 55 من قانون النقد والقرض). يعكس هذا التغير بأن وظيفة التفضيل لصانع السياسات فقدت طابعها الاستراتيجي الطويل الأجل. لكن في مقابل ذلك، أختزل هدف التنمية الطويل الأجل في تحقيق هدف قصير أو متوسط الأجل ممثلا في النمو الاقتصادي السريع. يترتب على ذلك، أن تكون الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي استقرار الأسعار(وسعر الصرف)، بما يتوافق مع معدلات النمو الأعلى. وثانيهما هي أن الأمر 03-11 أبقى على تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، أي لم يستفد من التطور الحاصل في ا ال النقدي في عدة دول، والذي حصر أهداف السياسة النقدية في استقرار المستوى العام للأسعار، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الواقع العملي في استقرار الأسعار، تعكس هذه الحالة، وجود مشكلة في التناسق والمصداقية المؤسساتية وأهميتهما لحسن سير المرحلة الانتقالية. [109]

إن الهدف النهائي للسياسة النقدية في تقارير لبنك الجزائر هو استقرار المستوى العام للأسعار، خلافا لنص المادة 35 من الأمر -03 11؛ لقد ورد في تقرير بنك الجزائر لسنتي 2001 و2002 أن: "الهدف النهائي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار، والذي يعرف على أنه ارتفاع محدود في مؤشر أسعار المستهلكين."[110]

كما ورد في تقرير بنك الجزائر لسنة 2003": الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار، الذي يعرف بأنه زيادة محدودة في مؤشر أسعار المستهلكين". و تعدى هذا الوضع إلى تحديد معدل تضخم مستهدف، إذ ورد في نفس التقرير: "في المحصلة، الهدف النهائي للسياسة النقدية المعبر عنه باستقرار الأسعار في المدى المتوسط، بمعنى معدل تضخم أقل من 3 ،%قد تم بلوغه في سنة 2003 ". [111] استمر بنك الجزائر بالتصريح بنفس النسبة لمعدل التضخم كهدف أولي للسياسة النقدية إلى غاية نهاية 2006 .بدأ منذ سنة 2007 ،بالتصريح بمجال لمعدل التضخم ما بين 4و 3 % واستمر إلى غاية نهاية 2008. [112] وأصبح من يستهدف بدء 2009 معدل 4% [113].

[109] Ilmane, M.C. (2007), efficacité de la politique monétaire en Algérie :(1990-2006), une approche critique, Contribution aux 11èmes Rencontres Euro- méditerranéennes sur « Le financement des économies des pays riverains de la Méditerranée », organisées par l'Université de Nice, les 15 et 16 Novembre, p80.

[110] Banque d'Algérie (2002), Rapport 2001: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Juillet. & Banque d'Algérie (2003), Rapport 2002: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Juin.

[111] Banque d'Algérie (2004), Rapport 2003: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Avril.

[112] Banque d'Algérie (2008), Rapport 2007: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Juillet.

[113] Banque d'Algérie(2010), Rapport 2009: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Juillet.

المطلب الثالث: آثار الاصلاحات المصرفية على توفير الموارد المالية

إن مفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على حدوث زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الانتاج وفي البنيان الاقتصادي للمجتمع. أي إحداث تغيير في الأهمية النسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، وتطوير وسائل وطرق الانتاج المستخدمة[114].

أولا: مدى قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الموارد المالية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية متوقف على مدى قدرة الاقتصاد الوطني من توفير الموارد المالية الكافية في الوقت المناسب وبالمقدار الملائم لتمويل الاستثمار بشكل دائم ومستمر، ومن شأن عدم كفاية المدخرات اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية المستهدفة أن يخلق ما يسمى بفجوة الموارد، وتتسع هذه الفجوة كلما زاد حجم الاستثمار المحلي.

وقد دلت التجارب الاقتصادية في كثير من نماذج التنمية أنه لسد جزء من الثغرة القائمة بين المدخرات الوطنية المتاحة وبين حجم الاستثمارت المطلوبة يلجأ الاقتصاد يون الى عدة خيارات للمفاضلة، منها القبول بمعدل متدني للتنمية أو أن تعمل – وهو ما يقع عادة – على تعبئة مختلف مصادر التمويل التي يمكن توفرها محليا عن طريق تعبئة مدخرات مختلف القطاعات الوطنية والاصدار النقدي والدين العام الداخلي، أو خارجية تتمثل في الموارد الأجنبية التي تنساب إلى البلاد في شكل قروض ومنح أو إستثمار أجنبي مباشر. ويشير وليد عبد الرحمن صديق أن هناك الكثير من الدراسات الاقتصادية أظهرت هناك علاقة سلبية بين تدفق رأس المال الأجنبي (القروض الخارجية) والمدخرات المحلية، وقد سميت في بعض الدراسات بعملية إسترخاء الادخار[115].

تضطر الدول إلى اللجوء إلى وسائل التمويل الخارجي عندما تكون مدخراتها الوطنية غير قادرة على تغطية الاستثمارات حجما ونوعا رغم الاثار القاسية التي تنجم عنها والتي مازال الكثير من الدول تعاني منها لحد الأن، والمعروف أن في غالبية الاقتصاديات الرغبة تتجه نحو دعم المصدر الوطني مع التركيز على أهمية المدخرات في ذلك، والحد من اللجوء إلى المصادر الأخرى، لأن الادخار الوطني يضمن نمو إقتصادي يكون مصحوب باستقرار في الأسعار، في حين اللجوء إلى التمويل بالإصدار النقدي يحمل المخاطر التي يمكنها أن تهدد الاستقرار الاقتصادي.

---

[114] محمد عبد العزيز عجيمية , التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1995، ص 77 .

[115] وليد عبد الرحمن صديق، الادخار الاجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، (رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية الحقوق، جامعة القاهرة 1982)، ص 128-130 .

وفي هذا الصدد فان الكثير من الدراسات تبرز، أنه عندما يكون هناك نقص في المدخرات الوطنية فإن سياسة التمويل بالعجز من خلال طبع عملة جديدة هي البديل الأكثر إستخداما لتمويل التنمية ولكن يجب استخدامها بحذر وشروط بحيث يكون التضخم في الحدود المقبولة، ويأتي هذا التأكيد من أن " تجنب التضخم في حالة قصور المدخرات إنما يعني الركود الاقتصادي . "[116]

كما أن معظم الدول أدركت الدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في إحداث وترسيخ ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي بسبب ما فرضه من نوع من التخصص في تقسيم العمل الدولي وإلى تفجير ما يسمى بأزمة الديون الخارجية وما نتج عنها من آثار إقتصادية واجتماعية وسياسية[117]، عانت منها ولاتزال الكثير من الدول، ومنها كذلك النزعة المحافظة التي ظهرت في البلدان الصناعية والتي توحي بأنه من اللازم على الكثير من الاقتصاديات خصوصا النامية منها أن تعتمد بدرجة أكبر في المستقبل على مواردها المحلية في تمويل إستثماراتها[118] .

ثانيا: مدى ملائمة النظام المصرفي على الإستثمار

إن من مهام الاقتصاد في أي بلد هو تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة من أجل إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع حاجات المجتمع وتضمن رفاهيته، من هنا يبرز دور المؤسسات المالية، من خلال تجميع مدخرات المجتمع وتحويلها إلى موارد مالية كافية، تسمح بتوفير الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات والنهوض بالتنمية.

بما أن الطلب على خدمات النظام المصرفي عموم اناتج عن حاجة التنمية الاقتصادية ولهذا يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية كلما ا زدت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطو ا ر وأوسع خدمات، وهذا يفسر حالة الترابط بين النظام المصرفي وعملية التنمية نفسها التي أساسها قدرة هذا النظام في تحويل الأموال من القطاعات التي تعجز عن وضعها في الاستخدام التنموي تلك القادرة على ذلك .و الجدول التالي يبين توزيع القروض بين مختلف القطاعات.

جدول رقم 10 : تقسيم القروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي للاقتصاد حسب القطاعات

---

[116] د/ أحمد سعيد دويدار، " نحو الاعتماد على الذات في تمويل التنمية الاقتصادية "، تقرير مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، القاهرة 26-28 مارس 1981، الذي عقد في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 74.

[117] د/ رمزي زكي، " التمويل الخارجي والاعتماد على الذات "، تقرير مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، المرجع السابق مباشرة، ص 18.

[118] Mario I. Blejer and Adrienne Cheasty, Using Fiscal Measure, To Stimulate Savings in Developing Countries , Finance and Development (Vol.23, No .2, June1986) , p . 16 .

الوحدة مليار دينار جزائري

القطاعات / السنوات	القطاع		العام		القطاع		الخاص		الإدارة		المحلية	
	المبلغ		النسبة		المبلغ		النسبة		المبلغ		النسبة	
2000	701.8		70.6		291.7		29.4		0.2		0.0	
2001	740.3		68.6		337.9		31.3		0.2		0.0	
2002	715.5		56.5		551.0		43.5		0.3		0.0	
2003	791.4		57.3		588.5		42.6		0.3		0.0	
2004	859.3		56.0		675.4		44.0		0.3		0.0	
2005	882.4		49.6		897.3		50.4		0.1		0.0	
2006	847.0		44.5		1057.0		55.5		1.4		0.1	
2007	988.9		44.8		1216.0		55.1		0.3		0.0	
2008	1201.9		46.0		1413.3		54.0		0.3		0.0	
2009	1485.1		48.1		1600.6		51.9		0.8		0.0	
2010	1460.6		44.7		1806.7		55.3		0.8		0.0	
2011	17.41.6		46.7		1984.2		53.2		0.7		0.0	
2012	2050.9		47.7		2247.1		52.3		0.4		0.0	
2013	2434.3		47.2		2722.0		52.8		0.4		0.0	
2014	3382.3		52.0		3221.7		48.0		0.6		0.0	
2015	3688.2		50.7		3588.3		49.3		0.7		0.0	
2016	3952		50.0		3957.1		50.0		0.6		0.0	
2017	4311.3		48.6		4568.3		51.4		0.5		0.0	

Source:Bank d'Algérie، rapporte annuelle،2004 p174.
- Rapporte annuelle 2008، p201.
- Rapporte annuelle 2016، p185.
- Rapporte annuelle 2017،p119.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن اكبر نسبة في تقديم القروض تمت للقطاع العام خاصة في الفترة 2000-2004، ويرجع سبب هذه القروض المقدمة كلها من طرف البنوك العمومية حيث بلغ إجمالي القروض بنهاية سنة 2004 إلى 1534.388 مليار دينار تمثل نسبة % 92.9 منها مقدمة من طرف البنوك العمومية و % 7.1من طرف البنوك الخاصة وارتفعت هذه النسبة سنة 2002 أين وصلت إلى 14.3في حين قفزت القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى % 43.5 حيث كانت % 31.3 سنة2001 .

أما في السنوات الأخيرة وجهت نسبة كبيرة من القروض إلى القطاع الخاص سواء من البنوك العمومية أو الخاصة حيث بلغت القروض المباشرة 1675.5 مليار دينار و 560.5 مليار دينار من البنوك العامة والخاصة على التوالي سنة 2012 ، في حين يبقى القطاع العام يمول عن طريق البنوك العمومية حيث بلغت قيمة هذه القروض 2051.4مليار دينار سنة1 ، 2012 ويعود سبب هذا التوجه تزايد الاستثمارات الخاصة وذلك بتحفيز القطاع

الخاص على الاستثمار من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول على القرض البنكي.وكذا مشاريع البرنامج الخماسي للحكومة 2010-2014 الذي خصص له مبلغ قيمته 286 مليار دولار[119].

إن تعبئة التكنولوجيات الحالية والمهارات اللازمة للتحكم فيها، والتنظيم الاجتماعي والإنتاجي الكفيل بتثمينها، يفترض إقامة شراكة مع المؤسسات الأجنبية التي أثبتت قدرتها على التنافس الدولي، كما تقتضي ذلك مراعاة المسيرين لعدة مقاييس جديدة لتشغيل جهاز اتخاذ القرارات في ظل اقتصاد السوق، وكذا تنظيما يتماشى مع الأسلوب الجديد للتسيير.إن رؤوس الأموال الأجنبية لا تهتم بالقدرات الوطنية في مجال الصناعة سواء عمومية كانت أو خاصة إلا إذا كانت الوحدات الإنتاجية المحلية في نفس الوقت مركزا للتصدير نحو الأسواق المجاورة إذا ما أمكن ذلك، وبعبارة أخرى لا يمكن الشروع في إعادة هيكلة ناجعة في غياب دعم للقدرات الصناعية من طرف الشركاء الأجانب من خلال[120]:

- استثمار رؤوس الأموال لمنع الوقوع في فخ استدانة جديدة وكذا من أجل إسهام الشركاء؛
- نقل المهارات إذ بدونها لا يمكن أبدا التحكم في التكنولوجيا كما كان الحال سابقا؛
- التنظيم والتسيير، وهما مجالان أظهرت فيهما المؤسسة العمومية عجزا فادحا.

وإن لم تتوفر الشروط التي ينبغي استيفاؤها، ستبقى المؤسسة العمومية في وضعيتها الحالية التي يترتب عنها عواقب مالية وخيمة أو ستخضع لعملية إعادة هيكلة من الأسفل.

119 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

120 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، الجزائر، 30 أكتوبر 2000، ص ،92.

خلاصة الفصل:

مر الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال بمجموعة من التحولات، وتعرض للكثير من الأزمات، مما أدى بالسلطات إلى المضي في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية، أبرزها إصلاحات أوائل التسعينات من القرن الماضي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي،كونها القناة التي عبر من خلالها الإقتصاد الوطني من النظام المخطط إلى نظام اقتصاد السوق.

وتشكل الخوصصة أحد محاور الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر المدعمة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، وقد تميز برنامج الخوصصة ببطء التنفيذ، وتفسير ذلك يعود إلى عدة معوقات مباشرة غير مباشرة.

وفي إطار أهمية العلاقات الخارجية في ترقية الإستثمار الخاص ،حاولت الجزائر الإنسجام مع الوضع السائد من خلال إبرام إتفاقيات دولية لتشجيع الإستثمار والدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي والتفاوض للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والذي من شأنه تعزيز الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في الجزائر.

إن احتياج الإقتصاد إلى نظام مصرفي فعال قادر على دفع وتيرة التطور الاقتصادي وعليه أقدمت الحكومة على تأميم البنوك الاستعمارية وإنشاء بنوك وطنية جديدة في ظل نظام التخطيط المركزي لكل القرارات الاقتصادية، وتحت ضغط التحولات الحاصلة آنذاك عملت الجزائر على تغيير نمط تسيير اقتصادها وذلك بالاتجاه نحو التفتح الاقتصادي وإصلاح نظامها المصرفي بما يتماشى مع التطورات الحاصلة خارجيا وداخليا وذلك عن طريق تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية وإعادة هيكلة المنظومة البنكية تماشيا مع اقتصاد السوق.

وبالرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية يمكننا القول أن القطاع المصرفي مازال يحتاج إلى إصلاحات ومجهودات أخرى حتى يتوفر الجو المناسب من أجل مواجهة المصارف الكبرى خاصة في ظل التطورات الحاصلة .

كما أصدرت في ذلك العديد من التشريعات والقوانين، و أنشأت العديد من المؤسسات المؤطرة للاستثمار وتكليف وزارة بشأن الاستثمار وهي الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الاستثمار وذلك أملا في بعث و إرساء مناخ استثماري وبيئة أداء للأعمال محفزة للمستثمرين والسؤال الذي نطرحه في نهاية هذا الفصل هو: **هل نجحت هذه الإصلاحات الاقتصادية والسياسات والأطر التشريعية و التنظيمية... الخ، التي انتهجتها الجزائر في بيئة مناخ استثماري مناسب لتنمية اقتصادية يقودها القطاع الخاص؟** وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي___.

الفصل الثاني : الاندماج الاقتصادي- أدبياته واتجاهاته

تمهيد :

يشير لفظ التكتل أو الإندماج في السياق العام إلى قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، المقصود هنا هو أن المفردات المعنية هي دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها كما لو كانت كيان واحد، ويترجم هذه العلاقة عادة دولا ضمن إقليم معين يصطلح عليه بـ " الإندماج الإقليمي " تسعى الدول إلى تشكيل هذا النموذج من أجل استثمار نواتجه الممثلة في تحسين أداء الإقتصادات المشاركة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة لهذه الدول، والإستفادة من شروط التنافسية، وتعظيم الرفاهية على جميع الدول، هذا الإتجاه يفسر أن موضوع الإندماج الإقليمي يشمل بالأساس الجانب الإقتصادي.

وإذا كانت معالم الإندماج الإقليمي ضمن هذا الإتجاه تتحدد في مجال العلاقات بين الدول المبنية على حركة التدفقات الإقتصادية وفي مقدمتها التبادل التجاري، فإن هذه التدفقات لا تتوقف على التبادل التجاري فحسب، وإنما تمتد لتشمل حركة الأموال وعناصر الإنتاج، والتي أصبحت جميعها نفس طبيعة وشكل الإندماج الإقتصادي المراد تحقيقه من هذا المنطلق، فإن البحث في طبيعة الإندماج الإقتصادي، واتجاهاته وأشكاله، يمكننا التعرف على السياسات الإقتصادية التي تترجم فعالية حركة التدفقات الإقتصادية المحددة لمسار العلاقات بين الدول في إطار الكيانات الإقليمية المتنامية .

المبحث الأول: أدبيات الاندماج الاقتصادي

إن مصطلح الإندماج الإقتصادي ليس حديث النشأة، وإنما تعود بدايته إلى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين، عندما حققت جماعة الحديد والصلب بعض النجاحات جرّاء تأسيس إتحاد لها، وقد كان لهذا التجمع الأثر الإيجابي في بروز نظرية الإتحاد الجمركي على يد " جاكوب فاينر"، بالإضافة إلى التطورات الفكرية اللاحقة لها، والتي ساهمت في تأسيس نظرية للإندماج الإقتصادي .إن التطورات الإقتصادية العالمية والتطورات الفكرية المصاحبة لها ورغم تداولها مصطلح الاندماج الاقتصادي عبر صوره المختلفة في العالم، والدعوات المرفوعة بشأنه من قبل زعماء الدول الصناعية ومنظري الفكر الاندماجي على اختلاف مناهجهم، من اجل دفع الدول إلى الاندماج في تكتلات اقتصادية إقليمية أو منظمات عالمية، جراء النجاحات التي حققتها بعض التجارب وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، فإن صعوبة تحديد هذا المصطلح تعود إلى اختلاف المدارس الفكرية من جهة، و التطورات التي أحدثها النظام الاقتصادي العالمي الجديد من جهة أخرى.

المطلب الأول: الاندماج الاقتصادي -مدلوله ومفهومه :

أولا : مدلول و مفهوم الإندماج الإقتصادي:

في البداية أشير إلى أن هناك اختلاف بين العديد من المفكرين حول ترجمة عبارة Intégration Economie، والتي تعني في المدلول اللغوي ب(الاندماج الاقتصادي) وهو ما ذهب إليه " أحمد الغندور "[1] في كتابه الاندماج الاقتصادي العربي، بينما تعبر أغلب المراجع المترجمة لهذا المدلول "بالتكامل"، والذي يعني في اللغة الفرنسية بعبارة " complémentarité" أو التتام، وحجتها في ذلك أن مصطلح الاندماج الاقتصادي يستخدم للدلالة على ظاهرة الاندماج بين مشروعين أو أكثر، إلا أنها في الجانب الآخر تستخدم مصطلح "التكامل" لشيوعه وليس لمدلوله، وهو ما تؤكده هذه المراجع المترجمة لهذا المصطلح[2]، وعليه فإننا نعتبر مصطلح "الاندماج الاقتصادي " Intégration Economic هو الأقرب إلى اللغة المشار إليه بالانجليزية أو الفرنسية Economique Intégration . أما إذا نظرنا إلى المفاهيم المقدمة بشان مدلول الاندماج الاقتصادي فإننا نلاحظ عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين، ويعود هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات النظر من جهة، والى درجة ونوعية

[1] "احمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، سنة 1970 ،ص8 .

[2] عمر محمد عثمان صقر، الآثار الإقتصادية لتوسع الجماعة الإقتصادية نحو الجنوب على أداء الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة 1978 ،ص ص 2 -3.

الأشكال التي يكون عليها هذا المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة، ضف إلى ذلك التطورات الجديدة التي افرزها نظام العولمة .

- مفهوم الإندماج الإقتصادي :

ينظر"Meerhaeghe Van "إلى الإندماج الإقتصادي على أنه " اتفاق بين مجموعة من الدول على تحرير حركة السلع، ورؤوس الأموال بالإضافة إلى خلق عملة موحدة وميزانية موحدة للدول الأعضاء"كما يرى" أن تحقيق الوحدة الإقتصادية مرهون بتحقيق الوحدة السياسية، حيث تكون الحوافز السياسية أقوى من الحوافز الإقتصادية[3].

- أمّا المفكر الاقتصادي الهولندي " تينبرجن " Tinbergen يختزل مفهوم الاندماج الاقتصادي في تحرير التجارة بين مجموعة من الدول، باعتبارها وسيلة لتحقيق عامل تساوي عناصر الإنتاج في ظل مجموعة من الشروط يؤكد على تحقيقها وهي [4]:سيادة المنافسة الكاملة، وغياب عنصر نفقات النقل، وتشابه أنماط الطلب العالمي .

- أما Pirroux. F عرف الاندماج الاقتصادي على انه " ذلك الفعل الذي تتجمع عناصره من اجل تشكيل الكل، أو هو الفعل الذي ينمي الانسجام للتشكيل الموجود من قبل"[5]

- أما بالنسبة ل) 1977) (Machlup. Fritz) يرى أن " فكرة الاندماج الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"[6]، ويضيف" أنه في نطاق أية منطقة مندمجة يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية[7] البحتة وبصفة أكثر تحديدا بدون تمييز أو تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع"[8].

التباين في وجهات النظر حول شكل ومضمون الإندماج الإقتصادي، جعلت الإقتصاديين، منهم من يرى الإندماج على أنه حالة وعملية، وآخرون يرونه كعملية، والبعض الأخر يرونه كوسيلة.

---

[3] Van Meerhaeghe ,M.A, « International Economics »,Longman Group Limited,(1972), p. 109.

[4] سامي عفيف حاتم، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الرابعة 2003 ،ص 29.

[5] رابح فوضيل، التكامل الإقتصادي الأورو- مغاربي بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2004 ،جامعة الجزائر، ص 19.

[6] Fritz Machlup, a history of thought on Economic intégration ed : économie intégration London , 1977, p 12.

[7] يقصد بالكفاءة الإقتصادية الهدف الذي يسعى إليه أي منتج في صناعة وتحديد حجم الإنتاج الذي يحقق له أقصى ربح ممكن وهو ما يطلق عليه " الحجم الأمثل للإنتاج " في النظرية الإقتصادية، وهذا الأخير يختلف عن قضية الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، إذا قد يتحقق هذا الأخير دون أن يتحقق معه أقصى ربح ممكن وعليه تعرف قضية الحجم الأمثل للإنتاج في النظرية الإقتصادية بقضية الكفاءة الإقتصادية. لمزيد من المعلومات أنظر سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص 31.

[8] جون وليا مسون وآخرون، التكامل النقدي العربي، المبررات، المشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية ط3 سنة 1986 ص41..

ثانيا : مفهوم التعاون و التكامل الإقتصادي

- **مفهوم التعاون الإقتصادي[9] :**

يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الإقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية، وإجراء التنسيق بين الدول في مجالات التنمية المختلفة والاستثمار في المشروعات المشتركة، بمعنى أن الهدف في التعاون الإقتصادي هو مجرد التخفيف (لا غير)[10] من اثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتسهيل عمليات التبادل الدولي، علما أن الاتفاقات الثنائية تدخل في هذا الإطار.

- **مفهوم التكامل الاقتصادي**

بداية إن كلمة تكامل integration كلمة ذات أصل لاتيني وابتدأ استعمالها في 1920 في قاموس السفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء لكي تؤلف المقصود بكلمة تكامل أنها عملية تطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التقاعدية التي تؤثر على سيادة الدولة[11] ولقد اهتم علماء الاقتصاد بتعريف وإيجاد تعريف لهذا المصطلح وجاءت في ذلك عدة تعاريف نجد منها:

تعريف بيلا بلاسا حيث يقول بأن عملية وحالة فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول متخلفة وإذا نظرنا إلى أنه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفريق بين الاقتصاد والقومية ويعرف البعض التكامل الاقتصادي بأنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول تتحدد درجاتها المتصاعدة ويعرفه بالاسا على أنه عملية تتم بين دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل وتتميز بمحافظة الوحدات الاقتصادية المعينة على خصائصها المتميزة. وتعرف الموسوعة السياسية التكامل الاقتصادي على أنه "ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية والقوى الواسعة بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية والتنموية فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير و أيا كان التباين في دلالة مصطلحات الاندماج أو التكامل فإن هناك

---

[9] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة "الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة " مجموعة الشبل العربية، الطبعة الأولى 2003 ص 177.

[10] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 33.

[11] بالحبيب ليلي وشيبة مفيدة التكامل الاقتصادي العربي آفاق وتحديات،مجلس التعاون الخليجي، 2012/2011.جامعة ورقلة ص9.

-نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط 1 دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2007 ص22.

اتفاقا على أن مصطلح التكامل يعني دمج أجزاء في كل أي دمج أجزاء اقتصادية قطرية متحددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية منها الوصول بها إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية أو مالية .

- **الفرق بين التكامل و التعاون الاقتصادي:**

الفرق بين التكامل والتعاون يكمن في النوعية والكمية معا، حيث أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل التدابير التي تؤدي إلى قمع بعض أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى [12]، في حين يقصد بالتعاون الاقتصادي تخفيف وطأة القيود المعرقلة لحركة التجارة كالقيود الجمركية وغير الجمركية والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، أما مصطلح الاندماج الاقتصادي فقد عرفه الاقتصادي المصري أحمد الغندور على أنه" :عملية إذابة الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد وله درجات تتفاوت حسب العناصر التي تتحقق من قيام الاندماج".[13]

شكل رقم 03 : درجات التكامل الاقتصادي

المصدر: رميدي عبد الوهاب "، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية –دراسة تجارب مختلفة – "أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة ،) جامعة الجزائر، 2007/2006، ص16.

[12] Bela Balassa , The theory of economic integration, Richard D.irwin,inc.Homewood,Illinois,1961,p3

[13] أحمد الغندور، مرجع سابق، ص ص 2-4.

ثالثا :مكاسب الإندماج الاقتصادي:

تحرص الدول على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية أو الاندماج في الكيانات الاقتصادية الكبرى بغية تحقيق العديد من المزايا والمكاسب والتي تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامة هذه التكتلات الاقتصادية ويمكن إيجازها فيما يلي:

1-يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتجمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، سواءًا على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة أو العالم النامي؛ على وجه الخصوص[14]

2-اتساع حجم السوق :يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالمية ولا شك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص؛ وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل [15].

3-تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة، حيث أن امتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على؛ بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج [16].

4-يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وهذا كله لكونه يعد من أنجع العلوم قصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث يعمل

---

[14] مفتاح صالح، سليم قط، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه، الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 17-19 أفريل 2007 ، ص69 .

[15] آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير،) غير منشورة(، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص ص 52- 53.

[16] Claude Sobry, Jean-claude verez, Element de macroeconomie, Ellipses.call,1999 ,p301.

على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق قدرا كبيرا من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيعجل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز، محققا بذلك انخفاضا في معدلات البطالة؛ وزيادة مستويات الإنتاج وتحسن في مستويات المعيشة في الدول المتكاملة[17]

5-اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر :حيث أن أي ترتيب تكاملي مرسوم بعناية يمكن أن يكون أداة قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هذه الترتيبات تشجع التدفقات الاستثمارية سواءًا بين الدول المشاركة، أو من خارج الترتيب التجاري، إضافة غلى الانتفاع ببعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا ومصادر ؛ التمويل منخفضة التكلفة وكفاءات التسيير والتسويق [18]

6-زيادة معدل النمو الاقتصادي :حيث يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع وتحفيز الاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب و التركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، إضافة إلى تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات؛ والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية [19]

7-يساعد التكامل الاقتصادي على توفير الظروف والشروط المواتية لتسريع عمليات التطوير والتحديث، بتظافر جهود الأطراف المتكاملة عملا على بلوغ استخدام الأساليب التقنية والتكنولوجية في الإنتاج التي تحتاجها المشاريع الكبيرة، كما يساعد أيضا على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات؛ الاقتصادية ومناقشة القوى الاقتصادية والخارجية أو الأجنبية [20]

8-يعد التكامل الاقتصادي إطارا عاما يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية من التكامل الاقتصادي وذلك في مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه ذلك التكتل مما يوفر له

---

[17] كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988 ، ص304 .

[18] عقبة عبد اللاوي، الإندماجية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية)دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو-متوسطية على الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ورقلة ، 2007-2008، ص 71.

[19] J-F.Mittoinc.F.Pequerul,Les unions économiques régionales,paris Armant colin,1999,p72.

[20] بوكساني رشيد ، دبيش أحمد ،معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي ، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسن وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، 8-9ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 3.

القوة التفاوضية التي تستند إليها لانتزاع الحقوق والمزايا التي تنعكس على التكتل ومن ثم على الموقف الاقتصادي لأعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف، والتي تشارك فيها التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية الكبرى، حيث يصعب فيها حصول الدول التي تتفاوض منفردة على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة___.

المطلب الثاني : مستويات وشروط الاندماج الاقتصادي

أولا : مستويات الاندماج الاقتصادي

يتخذ الاندماج الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود و المجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا و إدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات الاندماج.

إن المناقشات التي أثيرت حول مفهوم الاندماج الاقتصادي، جعلت المهتمين بهذا الفكر يتناولون الشكل والدرجة التي سوف يأخذها الاندماج الاقتصادي، وعليه فإن الطروحات النظرية للنيوكلاسيك ترى أن " إندماج الأسواق لابد وأن يكون تدريجيا[21] . "

هذا التحليل تبناه Balassa. B عند عرضه لنظرية الاندماج الاقتصادي [22]، حيث يرى أنه يجب أن نفرق بين درجات الاندماج التالية: [23] اتفاقية التفضيل الجزئي، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، الاتحاد الاقتصادي (التنسيق الاقتصادي التام)، وقد فضل آخرون إضافة الاندماج النقدي، باعتباره درجة مميزة من درجات الاندماج الاقتصادي الإقليمي، وهو ما أظهرته تجربة الوحدة النقدية الأوروبية في بداية التسعينات من هذا القرن .و فيما يلي يمكننا عرض أهم درجات الاندماج الاقتصادي.

- **التفضيل الجزئي :**

ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة من القيود المعرقلة لانسياب السلع فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع إبقاء الرسوم الجمركية (منظمة

[21] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 9.

[22] بلا بلاسا، نظرية التكامل الإقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1 ،1964 ،ص 10.

[23] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 38.

التعاون الاقتصادي الأوروبي)، أو أن تعطي بعضها بعضا امتيازات جمركية متبادلة النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ عام 1936 بين بريطاني ومستعمراتها السابقة[24]. (إن منطقة التفضيل الجزئي باعتبارها أدنى درجات الاندماج الاقتصادي، فهي بهذا الشكل تمثل آلية تعزز أواصر التعاون التجاري، حيث تمنح أعضاء المنطقة حرية اختيار تطبيق النظام التعريفي الجمركي على المنتوجات الصادرة في بقية البلدان الغير أعضاء. وفي هذا الاتجاه يمكننا تسجيل الملاحظات التالية- : [25] إن الهدف من هذه المعاملات هو تنشيط التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن الصورة التي تمثلها هذه الدرجة هي تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية، دون أن تمتد إلى إلغائها كلية، لهذا سميا بالتفضيل الجزئي.

- كون هذه الدرجة تعد من أبسط درجات الإندماج الإقتصادي، ذلك أن التفضيل الجمركي المقصود ينصب أساسا على الجانب السلعي للتجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي، ولا يمتد إلى الجانب النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

- الدول الأعضاء في هذه المنطقة تحتفظ بحق صيانة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء على وجه الخصوص.

- منطقة التجارة الحرة:

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي[26].

إذن فهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء ةزالبإ العوائق التجارية فيما بينها، ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة با به لنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر إذا أنه كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج

---

[24] أحمد الغندور، مرجع سابق، ص 9

[25] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 39.

[26] رميدي عبد الوهاب "، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة- " أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2007/2006،ص 11.

منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة ا لحرة، وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، فهي تشبه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية[27] .

لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي، وقد شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة العالمية، ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)[28] وأيضا من ابرز الأمثلة عنها عبر التاريخ نجد منطقة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) التي أنشأت سنة 1960 من قبل المملكة المتحدة والدنمارك والنمسا والبرتغال والسويد والنرويج وسويسرا وأيسلندا [29].

- **الاتحاد الجمركي** :

إن الاتحاد الجمركي هي ال مرحلة الثالثة من مراحل التكامل، إذ يتطلب قيامه نوعين من الإجراءات وهما:

- أولهما أن يتم إلغاء وإزالة جميع التعريفات الجمركية والكمية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة.

- ثانيها وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة، وذلك في ما يتعلق بالتجارة الخارجية أي على واردات الدول خارج الاتحاد الجمركي غير المشاركة فيه[30].

يمثل درجة أعلى مقارنة بمنطقة التجارة الحرة، حيث يتضمن- فضلا عن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء- التزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تفرض على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، وتحل هذه التعريفة الموحدة محل التعريفات الوطنية المتعددة السابقة، علما أن الاتحاد الجمركي يساعد على اتساع حجم

---

[27] كامل بكري، " الاقتصاد الدولي :التجارة والتمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003 ص، 195.

[28] رميدي عبد الوهاب، المرجع السابق،ص 11.

[29] القزويني علي، "التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة"، الجزء الأول، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص246.

[30] عمر حسين " ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر :النظرية والتطبيق" دار ، الفكر العربي ، القاهرة ،مصر، 1998 ،ص 43.

السوق بالنسبة لبضائع دول الاتحاد، وكذا تقييم العمل بين دول الأعضاء، بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات[31].

الشيء الملاحظ على إنشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي ميزة التحرير التجاري، وهو ما تترجمه اتفاقات التجارة التفضيلية بين العديد من الدول، والاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك بغرض الإندماج الإقليمي على الرغم من الصعوبات التي تتميز بها هذه الاتفاقات خصوصا ما يتعلق بالجوانب الحمائية ولا يتسع المقام هنا للتفصيل أكثر.

و كثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا، باعتبار أن الأعضاء لها النية في رسم سياسة اندماج بدل تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر، الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948 [32].

من هذا المنطلق فان أهم قضايا الاندماج التي تواجه خطط بعض الدول هي الاختيار بين المنطقة الحرة أو الاتحاد الجمركي، فمن بين 162 اتفاقية اندماج إقليمي مسجلة في الـ GATT و OMCحتى أوت 1998 توجد 142اتفاقية منطقة تجارة حرة، التي تفرض أي رسوم جمركية داخلية، ولكن لا يوجد بينها تنسيق في الرسوم الخارجية، وهناك 19 اتحاد جمركي لها رسوم خارجية متساوية وتجارة داخلية حرة[33]، علما أنه في غالب الأحيان تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من اتفاقيات الاندماج الإقليمي وتسمح بالاندماج بين الأسواق بدرجة أكبر، ولكنها تحتاج أيضا إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادة الدول الأعضاء .في الواقع لا توجد إحصاءات دقيقة بشأن عدد إتفاقيات التجارة الإقليمية على مستوى العالم، والسبب في ذلك هو عدم إخطار منظمة التجارة العالمية بجميع الإتفاقيات، إلاّ أن بيانات البنك الدولي تشير إلى أن عدد إتفاقيات التجارة الإقليمية التي تم إخطار المنظمة بها وفقا للمادة 24 من إتفاقيات " الجات" وصل إلى 230 اتفاقية في نهاية 2004 ،أي أربعة أضعاف ما كان عليه سنة 1990 ،ووفقا لتقارير منظمة التجارة العالمية لعام 2006 ،تم إخطار هذه الأخيرة بتوقيع 250 إتفاقية تجارة إقليمية، علما أن المنظمة قدرت أن عدد الإتفاقيات التجارية التي دخلت حيّز التنفيذ سيتضاعف ليصل إلى 300 إتفاقية تجارة إقليمية [34]. إن التفاوت بين بيانات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية يعود إلى ثلاثة

---

[31] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص 12.

[32] François Gauthier, « relation économique internationales », 2émé édition, université Laval saintefoy Canada. 1992 p190

[33] موريس شيف وال، ألن ونتز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز المعلومات قراءة الشرق الأوسط. 2002 .ص ص 78،79.

[34] هناء خير الدين، " إتفاقيات التجارة الإقليمية" وثائق المركز المصري للدراسات الإقتصادية، ماي 2007 ،ص3.

أسباب رئيسية وهي: عدم إلتزام الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بإخطار المنظمة بالإتفاقيات الجديدة، توسيع الإتحاد الأوروبي ساهم في خفض عدد إتفاقيات التجارة الإقليمية، بالإضافة إلى تعدد أساليب إحصاء عدد الإتفاقيات التجارية. كلها عوامل ساهمت في توسيع هذا التفاوت.

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، و إدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، و كثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948 ،ويسمى باتحاد "الينيلوكس[35]. "

- التكامل النقدي:

يعرف فريتز ماخلوب Machlup. F اصطلاح التكامل النقدي على " أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلي تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملية مشتركة Currency Joint محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية [36] و بالتالي يتضمن التكامل النقدي المعادلة التالية - :الاتحاد الاقتصادي + مجموعة الترتيبات التي تستهدف المدفوعات الدولية وينقسم التكامل النقدي إلي قسمين [37] تكامل نقدي جزئي, حيث يشمل صوراً عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل إلي درجة إنشاء عملة مشتركة, و تكامل نقدي كامل, و يتحقق عندما تقوم الدول أعضاء الإتحاد بإنشاء عملة واحدة مشتركة فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود.

كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي، تكون العملة الجديدة عملة حسابية فقط كما يجري التعامل بها بالأسواق المالية، و تتم بها كافة التسويات و التحويلات على أساس أسعار الصرف الثابتة المتفق عليها، و على أن تصبح عملة قابلة للدفع و التداول اليومي مع بداية 2002 [38].

---

35 GAUTHIER François," Relation Economique Internationales", 2ème Edition Université Laval Saintefoy, Canada, 1992, P190 .

36 سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، ط2، ج2 ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 297.

37 - مرجع سابق، ص 297.

38 - عبد العزيز سمير محمد ، مرجع سبق ذكره،ص153،ص222.

جدول رقم 11 : أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو

العملة	يورو يعادل 1
فرنك بلجيكي	40.3399
مارك ألماني	1.9558
دراخمة يوناني	340.750
بزيتا إسباني	166.386
فرنك فرنسي	6.55957
جنيه إيرلندي	0.787564
ليرة إيطالية	1936.27
فرنك لوكسمبرغي	40.3399
جيلدر هولندي	2.20371
شلن نمساوي	13.7603
أسكودو برتغالي	200.482
ماركا فنلندي	5.94573

المصدر : الخضيري محسن، اليورو– الإطار الشامل والكامل للعملة الاوروبية الوحيدة –، مجموعة النيل .العربية، القاهرة، 2002 ، ص103

ثانيا : شروط الإندماج الاقتصادي التقليدية و الحديثة

– شروط الإندماج الاقتصادي التقليدية

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

- **المناخ السياسي**: يجب على المؤسسات التي تتفاوض لارتباط بالتزامات ستؤدي في النهاية الأمر إلى خلق مؤسسات الاندماج الإقليمي، و أن تدرك في بداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، و متى ارتبطت المصالح القومية الحيوية للدول الأعضاء في نسيج إقليمي محكم الصنع، وجد كل بلد أن بقاءه في التكتل مستمر و في جميع الحالات .[39]

[39] إسماعيل العربي، التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974 ، ص 46-47.

- **التقارب الجغرافي**: يعتبر من أهم شروط نجاح الإندماج لدوره في لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا.
- **الإرادة السياسية** : غياب الإرادة السياسية يعد من أهم أسباب فشل الإندماج الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تعمل على خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي مع وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، كما يقبل كل بلد التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.
- **تجانس الاقتصاديات القابلة للإندماج**: يجب أن يكون الإندماج بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء[40]، ولا سيطرة لاقتصاد بلد على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية
- **ضرورة التدرج و الآلية**: يجب أن يكون التكامل تدريجيا و آليا، بشكل يسمح لاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد و آليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع و الأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية و آلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.[41]
- **توفر وسائل النقل والاتصال**: من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل و المواصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة، إن عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.
- **تناسب القيم الاجتماعية والثقافية** :الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في الإندماج مرتفعة.

---

[40] Yadwiga Forowicz, Economie Internationale, Benchemin, Quebeq, 1995, p 267.

[41] محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب : مديرية المطبوعات الجامعية، 1972 ، ص33 .

- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:** حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.
- **توفر عمال أكفاء:** يمكن للدول الأعضاء تنمية الموارد البشرية و زيادة حجمها، و تكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي و مستوى المعيشة في هذه الدول المتكاملة و بالتالي زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها [42]

- الشروط الحديثة للإندماج الاقتصادي

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة و متماثلة و قابلة للإندماج، أي خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.[43]

انطلاقا من شروط الإندماج ودرجاته السالفة الذكر، يتضح أنها قد تم تنفيذها في أوربا (الاتحاد الأوربي)، فبعد الحرب العالمية الثانية كان الإندماج الاقتصادي يتم وفق الشروط المذكورة سابقا، كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي... وغيرها. فأصبح يسمى بالإندماج الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعدا إقليميا. غير أنه ظهرت صيغة حديثة وبديلة للإندماج خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لتلك الشروط، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات الإندماج الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي)متقدمة ونامية (وارتبط هذا التحول بالتغييرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من تطور تكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية.

لذا اتخذ الإندماج الاقتصادي بعدا قاريا وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي.لذا شهد العالم نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وهذا التوجه لا يدخل ضمن النمط التقليدي للتكامل، وإنما تجمع بين هذه

[42] كامل بكري، التكامل الاقتصادي، الإسكندرية :المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، 1984 ، ص38 .

[43] – Yadwiga Forowicz, Economie Internationale, Benchemin, Quebeq, 1995, p 267.

المجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى بالمجالات أو الفضاءات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة.

- **بين الصيغة التقليدية والحديثة للإندماج :**

- **النطاق الجغرافي:** حسب الصيغة التقليدية للإندماج فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.
- **الخصائص الإقليمية:** يتطلب قيام الإندماج حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.
- **الخصائص الاجتماعية والثقافية** : ترى الصيغة التقليدية للإندماج أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للإندماج أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.
- **الدوافع السياسية** : فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للإندماج وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.
- **تحرير التجارة** : في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.
- **عدم اشتراط المعاملة بالمثل** : حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

- **نطاق التجارة** : الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.
- **تحرير عناصر الإنتاج** : نركز هنا على عنصري رأس المال و العمل، ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي. وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للإندماج فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.
- **تنسيق السياسات** : حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.
- **المرحلة النهائية** : نجد بأن الهدف النهائي لصيغة الإندماج التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.
- **النظام الاقتصادي** : تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.
- **الدعوى والتوجيه** : نجد دعوى وتوجيه الإندماج في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.

شكل رقم 04: أبرز الاتفاقيات الاقلينية في العالم

تبرز في الوقت الحالي العديد من التصورات الجديدة لتفسير وتحليل ظاهرة التكامل وفي هذا الإطار نتطرق للدراسة التي قام بها "**Philippe Hugon**" في مؤلفه :

(**Les économies en développement à l'heure de la régionalisation** : **Paris**, **2003**)

نستعرض فيها أهم العناصر المرتبطة بهذه التصورات الحديثة وذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم 12 : التصورات الحديثة للإندماج الإقليمي

التصورات	الآليات	الأهداف	الوسائل	المؤشرات
إقليمية منفتحة	اندماج ليبرالي عن طريق السوق	-رفاهية المستهلكين -خلق التجارة -حرية تنقل المنتجات وعوامل الإنتاج -اقتصاد الحجم -المنافسة	-منطقة تبادل حر -تنسيق السياسات والتعاون -إتحاد جمركي -إتحاد نقدي -إطار مؤسساتي مخفف من أجل احترام المنافسة ولعبة السوق	-انخفاض تكاليف الإنتاج -توسيع الأسواق -اقتصاد الحجم -الانفتاح التجاري
إقليمية مغلقة	إرادية عن طريق التخطيط	-التحالف، القدرة على التفاوض -التصنيع -تكامل بين المناطق -برمجة الإنتاج وتهيئة الأقاليم مخططة وبعيدة المدى على مستوى الدول	-مؤسسات وسلطات إقليمية -حماية المجال الإقليمي -ميكانيزم التعويض وإعادة التوزيع	-توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية. -مشاريع مشتركة. -درجة الحماية التعريفية والغير التعريفية للمجال الإقليمي.
إقليمية مركزة	إقليمية عن طريق الشركات	-الاعتماد المتبادل بين الفواعل -تعاون وظيفي - التحكم في المتغيرات العامة على المستوى الإقليمي - تخفيض التكاليف التحويلات -تعويض الاختلافات	-سياسات مشجعة للتوجه الإقليمي -دعم الأقطاب الإقليمية -ميكانيزم التعويض -معاهدات واتفاقيات تشجع التوجه الإقليمي.	-أهمية العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود -التنسيق بين الفواعل على المستوى الإقليمي -أهمية الشبكات والعلاقات الجوارية -آثار التجمعات -التبادلات الرسمية وغير الرسمية

Source : Philippe Hugon , **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation** , Paris : Karthala , 2003 , p.36.

من خلال ما جاء في الجدول أعلاه، نستنتج أن تكاثف الإقليمية في ظل العولمة أدى إلى تجدد الإطار التحليلي، فعلى خلاف مفهوم سنوات الخمسينات فإن التكامل الإقليمي اليوم لا يخص فقط المبادلات التجارية، بل امتد ليشمل تدفقات رؤوس الأموال، العمالة وإقامة محيط مؤسساتي مشترك يركز على دور المنظمات، القواعد والجغرافيا الاقتصادية الجديدة أو الاقتصاد الدولي الجديد في ظل المنافسة.

المطلب الثالث : دوافع و مظاهر الإندماج الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه، إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة المقومات المختلفة والشروط الضرورية، ولا يمكن كذلك أن يقوم هذا التكامل إلا إذا كانت للدول المتكاملة دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك والعمل الجماعي في إطار تكاملي، حيث تتداخل دوافع التكامل الاقتصادي إلى حد كبير مع مقوماته وأسسه.

أولا : دوافع الإندماج الاقتصادي

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ودافع قبل تحقق مثل التكامل، تتمثل دوافع التكامل الاقتصادي أساسا في الدوافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتمثل الدوافع الاقتصادية أهم الدوافع على الإطلاق لما لها من أهمية ومنافع تعود على الدول المتكاملة، وتتمثل هذه الدوافع في :

- **الدوافع الاقتصادية** :

هناك العديد من الدوافع الاقتصادية نبرزها فيما يلي :

* توسيع القاعدة الإنتاجية والتي تمثل إحدى دوافع رئيسة لغرض التكامل الاقتصادي[44].

* الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه " فاينر [•] "بأنه أثر خلق التجارة، وال ذي يؤدي إلى زيادة رفاهية الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات، ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

* الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

* رغبة الدول المتكاملة في وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي المشكلات والعقبات، التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات الاقتصادية داخل كل دولة على حده.

---

[44] د.راشد البرواري، نظرية التكامل الاقتصادي ، دار النهضة العربية، ط1، سنة 1964، ص35.

• جاكوب فاينر: عام في ولد 1892 خبير اقتصادي في التجارة الدولية، حاصل على شهادة الدكتوراه في جامعة هارفارد، عمل أستاذا في جامعة شيكاغوا من 1916 حتى 1917 ومن 1919 حتى 1946 لعب، فاينر في دورا الحكومة من خلال توليه مستشارا لوزير الخزانة يهنر مورغنفاو خلال إدارة فرانكلين روزفلت، وتوفي عام 1970.

* رغبة الدول الأعضاء في زيادة معدلات التبادل التجاري لها، واكتساب قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل أي أن التكامل يحسن معدل التبادل التجاري.

* محاولة تنشيط وزيادة المنافسة بين المشروعات الإنتاجية خاصة المتماثلة منها في الدول الأعضاء، مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية.

* رغبة الدول الأعضاء في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق و فرات الإنتاج ع لى نطاق واسع.

*كما تسعى الدول المتكاملة من خلال التكامل الاقتصادي إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

* القدرة على معالجة الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات الأقطار المساهمة، بحيث تكمل بعضها البعض من خلال تكثيف التبادل والتعاون فيما بينها.

وهذه المزايا والمنافع يمكن أن تكون في جانبها الاقتصادي كما يلي:

- **الاستفادة من القدرات التكنولوجية:** يؤدي التعامل بين مجموعة الدول في إطار التكامل الاقتصادي إلى تطوير القاعدة التكنولوجية جعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لأي دولة من دول الاتحاد سهلة المنال في إطار حرية تنقل التكنولوجيا فيما بينها، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة للاستجابة على المتطلبات المحلية.
- **توفير درجة عالية من حماية الاقتصاد:** يسهم التكامل في زيادة القدرة على توفير درجة عالية من الحماية للاقتصاد لدى البلدان المتكاملة أمام الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى وهذا يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على القدرات والإمكانيات والموارد وتسخيرها لخدمة بلدان التكامل، ويجنب هذه البلدان التبعية لاقتصاديات متطورة أخرى.
- **الحد من البطالة** :إن التكامل الاقتصادي يساهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، كما يمكنه أن يستوعب الفائض من العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة، فتوسع السوق يساعد على زيادة النشاطات الاقتصادية والذي بدوره يتيح قدر أكبر من فرص التشغيل، كما يوفر إمكانية تشغيل فرص العمل بأكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات التي تحقق إنتاجية ودخل أعلى، كما يساهم التكامل في توفير إمكانية كبيرة لتطوير نوعية عنصر العمل مقارنة بما كان عليه قبل التكامل.

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي** :في ظل التكامل تصبح عملية الإنتاج والنشاطات الاقتصادية غير مقيدة بكمية عناصر الإنتاج الموجودة على مستوى دولة واحدة، حيث لديها إمكانية لاستعمال جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الدول المتكاملة سواء من رؤوس أموال أو الأيدي العاملة الماهرة والفنية، إضافة إلى القدرات الإدارية والتنظيمية، فيزيد الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي فتتحسن معدلات النمو الاقتصادي[45].

- **اتساع حجم السوق**: و الذي يمثل إحدى الدوافع الرئيسة في التكامل الاقتصادي، لأن ضيق حجم السوق تشكل عقبة أمام الدول التي ترغب أن تنضم إلى التكتل الاقتصادي .

توسيع الأسواق الوطنية أمام المنتجين المحليين لتمكينهم من الاستفادة من وفوارت في الحجم، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المستهلكين، وبذلك فإنه مهما تعددت المنتجات واختلفت، فإنها ستجد أسواقا أوسع ومستهلكين أكثر مما لو كانت عليه كل دولة على حدا.

من خلال التكامل الاقتصادي يمكن القضاء على مشكلة ضيق الأسواق فيصبح بالإمكان الحصول على أسواق أوسع و مجال أكبر يستوعب كل المنتجات و يمكن أن يؤدي في الكثير من الأحيان إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن قائمة قبل التكامل نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر قيام صناعة ذات حجم و كفاية اقتصادية، فإلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية يقف عائقا أمام اقتحامها لهذه الأسواق، و مما لاشك فيه أن اتساع حجم السوق و ما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الهامة:

أ- اتساع المجال و الفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الإنتاج، حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها،مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و الزيادة من كفاءتها الإنتاجية .

ب- بما أن ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير[46].

---

[45] بوالكور نور الدين ، شرون عز الدين ، التكتلات الإقتصادية بين جغرافية حقبة التكامل وعالمية المرحلة الراهنة ، ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ، يومي 27/26 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي ، ص 5.

[46] نور الدين دلال ، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الإقتصادي العربي ، مذكرة ماجيستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006 ، ص13.

ت- كما أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى التخصص،و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تتخصص في إنتاجها داخل منطقة التكامل .

ث- إسهام التكامل الإقتصادي في بناء قاعدة تكنولوجية ج- يسهم التكامل بتوفير درجة أكبر من الحماية للإقتصاد ، وبخاصة في العصر الراهن ، عصر الشركات العملاقة وحجوم الإنتاج الكبيرة والتكتلات الدولية الضخمة ، ولذلك إن ما تمثله هذه الأشكال الإقتصادية من تركز وقوة وبالتالي قدرة على السيطرة تجعل الدول منفردة وبالذات النامية منها غير قادرة على مواجهة هذه الحجوم الكبيرة والتكتلات الضخمة ، وبالتالي يدفعها هذا الواقع إلى أن تكون في حالة تبعية لها بدرجة أو بأخرى وهذا إما ينجم عنه إستنزاف قدراتها ومواردها ، وهذا ما يفرض عليها التوجه نحو التكامل فيما بينها لحماية إقتصادياتها من المخاطر والإستنزاف وتشويه التطور. [47]

ح- تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي : فالتكامل الإقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة ككل خاصة المجال الدولي بشكل يفوق ما كانت تحصل عليه وهي منفردة قبل التكامل، حيث أن التكامل يؤدي بها إلى تكوين كتلة إقتصادية واحدة تمتلك من القوة والأهمية الإقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن تحقيق مصلحتها الخاصة. [48].

خ- التمتع بالوفرات الإنتاجية الكبيرة سواء الوفرات الناشئة في حجم الإنتاج الداخلي فيما يسمى بالوفرات الداخلية ، أو الوفرات الخارجية التي تتكون من العوامل الأخرى خارج نطاق المشروع .

د- زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد .

ذ- خلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الإقتصادية .

ر- زيادة معدل التبادل الدولي والتجارة البينية بين الدول الأعضاء .

ز- زيادة مستوى الرفاهية الإقتصادية[49].

- **الدوافع السياسية:**

[47] فليح حسن خلف ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن ،2001 ، الطبعة الأولى، 184،185.

[48] نور الدين دلال، مرجع سابق ، 15.

[49] مفتاح صالح، سليم قط، مرجع سابق، 2007 ، ص ص 69،70.

يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات إقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا، وتعزيز الروابط السياسية بينها و إشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن العلاقات الاقتصادية والتجارية المتوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء وهي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي[50]، فتعددت الأسباب السياسة لقيام التكامل الاقتصادي :

* فقد يكون الدافع هو تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، كما حدث في أوروبا حين كان الدافع لقيام السوق الأوروبية المشتركة، هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، وتقسيم أمريكا والاتحاد السوفيتي (سابقا) العالم إلى قسمين يتم سيطرتهما عليهما ؛ 2- وقد يكون الدافع من وراء ذلك تخفيف حدة التوترات السياسية بين الدول الأعضاء، فمن خلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على توثيق العلاقات السياسية، وزيادة الثقة بين الدول في المنطقة التكاملية، فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، كما حدث بين ألمانيا وفرنسا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم عام 1951، وكذلك مساهمة " المركسور" في تخفيف حدة الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

* وقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكتل سياسي.

- الدوافع الاجتماعية:

إن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية، وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بين هذه الدول، وعليه فإن التكامل يعزز الأمن الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان وبوجه عام يتيح التكامل مجالا واسعا لاستفادة مجتمعات الأقطار المشاركة من الخصائص، ومن خلال هذا

[50] القزويني علي، مرجع سابق، ص274.

الطرح يمكن القول انه إلى جانب الدوافع الاقتصادية والإنجازات الحضارية لبعضها البعض[51] والسياسية، هناك دوافع اجتماعية يمكن حصرها فيما يلي: [52]

في بعض الحالات أين تربط العلاقة التكاملية بين دول نامية وأخرى متقدمة، فإنه قد يكون دافع هذه الأخيرة التحكم في تدفقات الهجرة إليها وتخفيف دوافعها، خاصة مع تصاعد البطالة (وبخاصة المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية) ، إذ انه و بقيام تكتل "النافتا" أدى ذلك إلى زيادة التدفقات الاستثمارية للمكسيك، كما انتقلت معه التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما طور القاعدة التكنولوجية، وهو ما أدى إلى الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

رغبة الدول المتكاملة من خلال التكامل الاقتصادي، إلى زيادة معدلات التوظيف وتخفيف من حدة البطالة، وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية، وهذا لكونه يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة.

- **الدوافع الامنية:**

قد تكون الدوافع الأمنية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التكامل ويمكن ذكر أهمها :[53]

- **التكتل من أجل درع المخاطر الخارجية:** يسمح التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول، بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم ويمكن أن تكون قوة عسكرية أين تعجز الدول بمفردها عن حماية أمنها بنفسها من التهديدات الخارجية سواء لقلة إمكانياتها الدفاعية الذاتية أو لصغر مساحتها الجغرافية، في حين يصعب اختراق أي تكتل دولي وصل إلى درجة الاندماج السياسي والاقتصادي.
- **مواجهة المخاطر الأمنية:** وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية مهما كانت طبيعتها ومسمياتها ، إضافة لاتفاقيات محاربة الشبكات الدولية للتهريب والمخدرات، والتنسيق الأمني الجماعي.

[51] القزويني علي، مرجع سابق، ص276

[52] المرجع السابق، ص276.

[53] حنيش الحاج، " التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني" ، مجلة الباحث عدد 2012/10، جامعة البليدة، 2012، ص 33-34.

شكل رقم 05: اتفاقيات التجارة الاقليمية

اتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول النامية الأكثر عددا، ولكن ليس من حيث حجم التجارة التي تغطيها

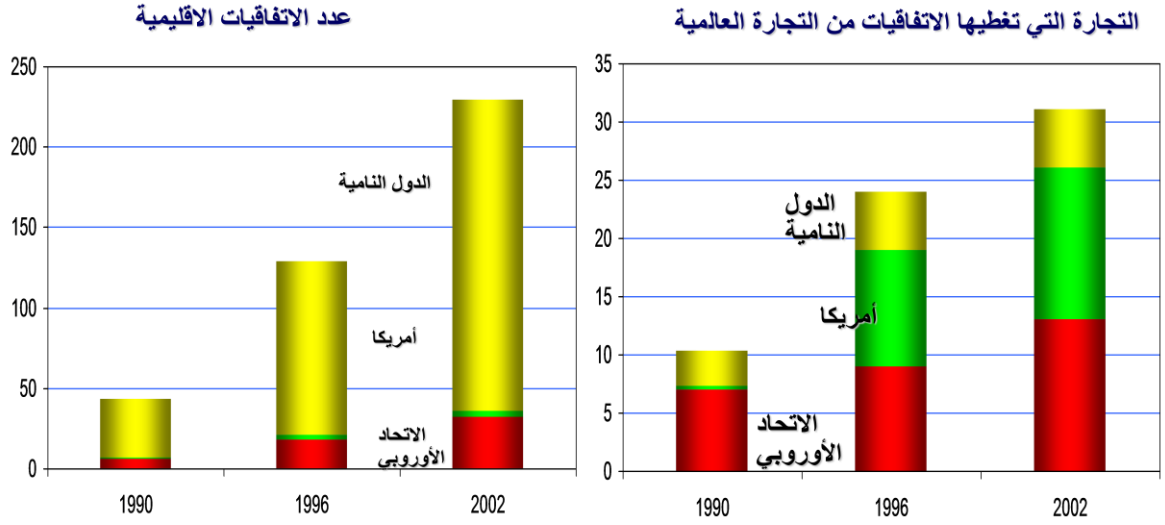

ثانيا : مظاهر الإندماج الإقتصادي:

- **تغيير شكل وطبيعة التنمية:**

فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساسا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة تحت ضغط الآلة الإعلانية الكبيرة ، التي أدت عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط، و اهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية، مع اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف دول العالم.

- **اندماج الأسواق العالمية :**

تنامت عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الآونة الأخيرة الأمر الذي يعد من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث يتحقق اندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفاتّ الجمركية والحواجز غير الجمركية وتطورت عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات ، التي تناولت خفض

التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية وتنامي تجارة الخدمات والملكية الفردية ، بينما اختص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باندماج الأسواق المالية.

جدول رقم 13 : أهم اتفاقيات التجارة الإقليمية

اسم الاتفاقية	نوع الاتفاقية	الدول الأعضاء
اتحاد جنوب شرق آسيا ASEAN	اتفاقية التجارة الحرة	بروناي، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، مينمار،الفليبين، السنغابور، تايلاند، الفيتنام
منطقة التجارة الحرة لدول البلطيقBAFTA	اتفاقية التجارة الحرة	إستونيا، لاتقيا، لتوانيا
التعاون الاقتصادي للبحر الأسود BSEC	اتفاقية تفضيلية	أذربيجان،ألبانيا،أرمينيا،بلغاريا،جو رجيا،اليونان، مالدوفيا، أوكرانيا ، رومانيا، روسيا،تركيا
مجموعة الأندين CAN	اتفاقية تفضيلية	بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، فنزويلا
اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى CEFTA	اتفاقية التجارة الحرة	بولونيا،رومانيا، المجر، التشيك، بلغاريا، سلوفاكيا،سلوفينيا
اتفاقية العلاقات التجارية CER	اتفاقية التجارة الحرة	أستراليا، نيوزيلندا
كومنلوث الدول المستقلة CIS	اتفاقية التجارة الحرة	أذربيجان،أرمينيا، بلا روسيا، جو رجيا،ملدوفيا، كزاخستان،روسيا،أوكرانيا،أزباكستان، طاجاكستان، جمهورية الكركيز
مجلس التعاون الاقتصادي المشترك COMECON	اتحاد جمركي	بلغاريا،التشيك،سلوفاكيا،المجر،بولندا، رومانيا،روسيا
اتفاقية التجارة الحرة الكندية الأمريكية CUFTA	اتفاقية التجارة الحرة	كندا،الولايات المتحدة الأمريكية
الجماعة الاقتصادية الأورو آسيوية EAEC	اتحاد جمركي	بلا روسيا،كازاخستان، كيركيز، روسيا،طاجاكستان
منطقة الجماعة الاقتصادية EEA	اتفاقية التجارة الحرة	الجماعة الاقتصادية الأوروبية،أيسلندا،ليشينتاين،النرويج
المجموعة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA	اتفاقية التجارة الحرة	أيسلندا، ليشينتاين، النرويج،سويسرا
مجموعة الثلاث	اتفاقية التجارة الحرة	كولومبيا،المكسيك،فنزويلا
مجموعة التكامل لأمريكا اللاتينية اتفاقية تفضيلية LAIA	اتفاقية تفضيلية	الأرجنتين، بوليفيا،البرازيل،الشيلي،كولومبيا،كوبا، الإكوادور،المكسيك،الباراغواي،البيرو، الأورغواي،فنزويلا
السوق المشتركة الجنوبيةMERCOSUR	اتحاد جمركي	الأرجنتين،البرازيل،الباراغواي الأوروغواي
NAFTA	اتفاقية التجارة الحرة	كندا، المكسيك،الولايات المتحدة الأمريكية

Source : Guillaume Gaulier , Sebastien Jean and Deniz Unal – Kesenci, « Regionalism and the Regionalisation of International Trade », document de Travail de CEPII , N° :16, Paris : CEPII , December 1995 , p . 61 .

- **تحول مفاهيم الاقتصاد و رأس المال:**

و قد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية, أو ربما كانت موجودة من قبل, و لكن زادت من درجة ظهورها, و هذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيرها, و لاشك أنّ أبرز هذه الظواهر الإقتصادية التي أهمها:

* تحول الإقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع و الشراء) إلى الإقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز و النبضات الإلكترونية من خلال الحواسب الإلكترونية و الأجهزة الإتصالية, و ما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية و التبادل الإلكتروني للبيانات في قطاع التجارة و النقل و المال و الإئتمان و غيرها.

* تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة و وسيط للتبادل, إلى سلعة تباع و تشترى في الأسواق (تجارة النقود)؛ حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد عن 100 تريليون دولار (100 ألف مليار) يضمها ما يقرب 800 صندوق استثمار, و يتم التعامل يومياً في ما يقرب من 1500 مليار $, أي أكثر من مرتين و نصف قدر الناتج القومي العربي, دون رابط أو ضابط, و هو ما أدى إلى زيادة درجة الاضطراب و الفوضى في الأسواق المالية, و أعطى لرأس المال قوة لرفض شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يمكن من امتيازات له. و قد أدى هذا كله إلى زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقود.

* تعمق الإعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع و رؤوس الأموال و المعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية, خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية, التي بدأت نشاطها في بداية عام 1995م، وهو ما يشاهد الآن بعد توحد بورصة لندن و فرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار $، كذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية, و تعمل لمدة 24ساعة ليمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم.

المبحث الثاني: التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي

كشفت التغيرات الأخيرة في الاقتصاد الدولي عن وجود اختلافات متوقعة في السياسات النقدية وهو ما يرى فيه المحللين عدم توافق في آفاق النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما ينذر بحدوث خلل في أسواق المال العالمية ربما على المدى القصير أو المتوسط.

إن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية و الإقليمية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة.

وهذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول : التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية

لم يلبث قيام منظمة التجارة العالمية أن غير ملامح الاقتصاد العالمي, من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان. ومع ميلاد هذه المنظمة التي تضم 142 دولة, اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته.

إن ميلاد منظمة التجارة العالمية بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة, جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينيات والمتمثلة في العولمة وتشابك الاقتصاديات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى العابرة للقارات (أو متعددة الجنسيات) وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، هذا بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي, وكذلك سعي تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب دول الجنوب.

وقد عجل هذا الواقع ظاهرة العولمة، وإن كان البعض يرى أنها ظاهرة قديمة إلا أن البداية الفعلية كانت مع اكتمال أسس النظام الدولي الجديد مع قيام منظمة التجارة العالمية.

وتعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إلا أن عقد التسعينيات أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه "العولمة المالية" والتي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة, حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين.

وقد حظيت الأبعاد المختلفة للعولمة بالكثير من الدراسة والتحليل غير أن البعد المالي بقي منقوصا –إن لم نقل مهملا- من التشخيص والبحث.

أولا : التحليل الاقتصادي لظاهرة العولمة

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات، ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي وثقافي، يؤثر ويتأثر كل عامل من هذه العوامل ببغضه البعض .

يرى الدكتور محسن أحمد الخضري أن أهم أسباب نشوء ظاهرة العولمة تكمن في النقاط التي عددها فيما يلي[54]:

1- التشوق إلى مزيد من الحرية والديمقراطية، وهو الحلم الرئيسي للإنسان .

2- تحقيق الرفاهية الإنسانية التي تكفل مزيد من المتعة ومزيد من الحياة المريحة والجيدة والكريمة .

3- تعظيم أألخالق والمبادئ الحميدة، وتقديس القيم والمعتقدات.

4- تحقيق العقالنية و الرشادة في استخدام الموارد، وبالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية .

5- تحقيق مزيد من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الصائبة والمصيرية .

6- تحقيق مزيد من التعاون الفعال والبناء، الذي يساعد على تحسين ظروف العيش والتغلب على المشاكل .

ويمكننا تلخيص أسباب نشوء ظاهرة العولمة في الشكل الموالي.

[54] محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، ط 1 مجموعة النيل العربية مصر، 2000، ص56.

شكل رقم 06 : أهم وأسباب وبواعث العولمة

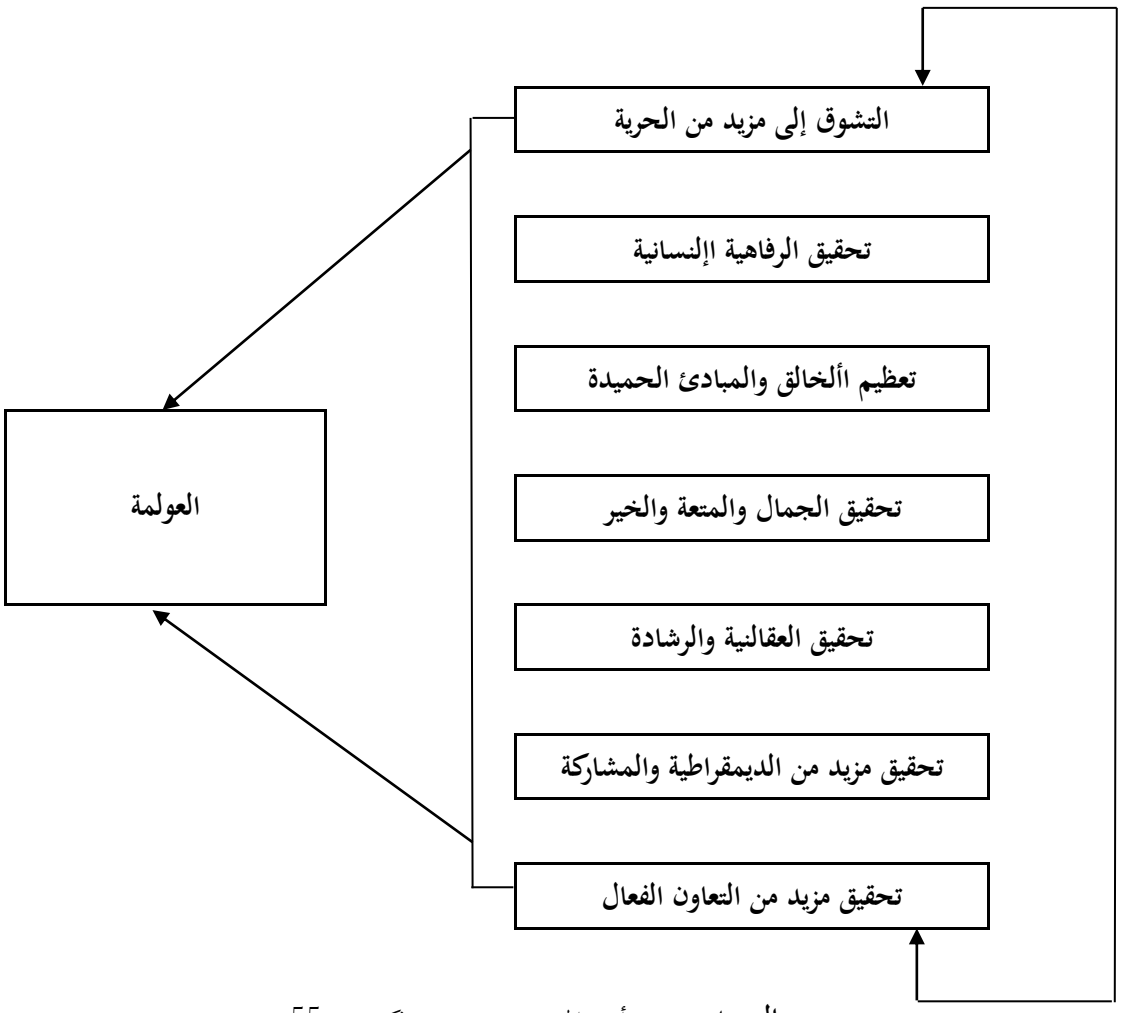

المصدر: محسن أحمد الحضري، مرجع سبق ذكره ، ص55

لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين و السياسيين في جميع أنحاء العالم، و الشيء الذي لابد من الوقوف عنده هو أن العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا. كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية. (55)

[55] عبد الخالق عبد االله، "العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، المجلد 28 ،العدد 01 ،ربيع 1998، ص 55-60.

فالتطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد، و بروز منظومة من العلاقات و المصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في بروز العولمة، لهذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة و أكثرها وضوحا و أبرزها أثرا و هدفا، و التركيز في هذا المجال للعولمة، فإنه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة ، بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز و القيود[56] ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد.

ومسيرة عولمة الاقتصاد العالمي ليست جديدة، فقد بدأت منذ عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة .الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية[57]. فبعدها حدث نمو كبير في اقتصاديات أوربا الغربية و الولايات المتحدة. ثم تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة، و تزايدت التدفقات الرأسمالية إلى الكثير من الدول النامية، كما ازدادت التجارة العالمية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي. [58]

كما أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق و انفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، و قد تناما هذا التيار مع تزامن حركة نهضوية من أجل ، فهي تستند إلى النظام الرأسمالي تحديث و تطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدم و تروج الليبرالية الاقتصادية باعتبارها مفتاحا لكل خيارات اقتصاد السوق[59].

ويعتبر البعض أن العولمة ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية و التقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات، ثم تعمق أثرها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الاتصالات، و اليوم نرى بأن العولمة تدعم نفسها بمنظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقر فتح الحدود و تحرير التجارة العالمية، حيث هذه الأخيرة يمكن اعتبارها المحور الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، و هو ما يعني ببساطة فتح الأسواق

---

56 سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، ط 2 ،ج 2 ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994 ،ص 312.

57 أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، ط2،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001 ص36.

58 العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، إصدارات صندوق النقد الدولي، ترجمة أمينة عبد العزيز، أحمد هاشم فاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 02 ،ديسمبر 1997 ،ص171.

59 محسن أحمد الخضيري، "العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001 ، ص 36.

الدولية أمام الانتقال الحر للسلع و الخدمات، لذلك أثرت العوامل الاقتصادية في دفع مسيرة العولمة و من أهم هذه العوامل[60]:

- الإسراع الكبير في التجارة الدولية قياسا بالناتج المحلي و تنوع قنواته.
- تعاظم الاندماج بين الأسواق المالية العالمية.
- ازدياد تدفق الأموال و الاستثمارات المباشرة الخاصة.
- التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
- ازدياد تدفق القوى العاملة بين الدول.

ثانيا : العوامل المفسرة للعولمة الإقتصادية

قد حظي موضوع عولمة الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم بعد أن بدا واضحا للعيان أن التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر أدت إلى نظام اقتصادي جديد أعاد ترتيب الأولويات و الأيدولوجيات الاقتصادية للدول، وإلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر تعقيدا وأثر تأسيس المنظمة في هذا التعقيد والتشابك.

تنطوي العولمة الاقتصادية على ثلاثة نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة ثلاث منظمات اقتصادية دولية هي على الترتيب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، كل هذه تلعب دورا رائدا في ترسيخ هذه العولمة، فتدويل الإنتاج وعولمة التفاعلات المالية والاستثمارية على الخصوص وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية على العموم، كلها عوامل تساعد على انتشار الظاهرة العالمية التي من أول ضحاياها سقوط مفهوم السيادة الاقتصادية، أي أن الحدود السابقة تسقط أمام الشركات العملاقة التي تستطيع أن تنقل أمكنة صناعة منتجاتها إلى بلاد العمالة الرخيصة وتعيدها بيعها في بقية لسواق العالم بأسعار تنافسية.

ويمكن القول أن العولمة الاقتصادية تعبر عن مختلف التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم في مجال التزايد المستمر لحركة رؤوس الأموال الدولية وزيادة تحريرها، بالإضافة إلى تحرير السلع والخدمات ونمذجة النمط الإنتاجي على

[60] سمير المقدسي، "التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن 21 ،"مجلة شؤون عربية، سبتمبر 2000 ،العدد 113ص، 103

مستوى عالمي وانتشار التكنولوجيا على نطاق واسع بقضي عمل الشركات المتعددة الجنسيات والتي تنظر إلى العالم على انه كتلة واحدة.

- **خصائص العولمة الاقتصادية**

تتسم العولمة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي : [61]

- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات، وتعميق القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي؛
- ديناميكية مفهوم العولمة : إن مفهوم العولمة في جانبها الاقتصادي أو في جوانبها الأخرى يتميز بالديناميكية والحركية والتغير نتيجة تغير وتبدل القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل؛
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل أي تعاظم التشابك والترابط بين الأطراف المتاجرة، كما أدى هذا الاعتماد المتبادل إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وأخر أو بين مجموعة من البلدان وأخرى؛
- وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل حيث أصبح من غير الممكن ان يتم الإنتاج بمعزل عن الاعتماد عن الآخرين، بل أصبح ينبغي التخصص في إنتاج جزء من المنتج الصناعي الوحيد؛
- زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات ويبدو ذلك واضحا من خلال النظر إلى حجم إيراداتها وحصتها في التجارة العالمية؛
- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة؛
- زيادة حركة رأس المال مما أدى إلى تعاظم الاستثمارات غير المباشرة عن طريق أسواق المال العالمية .
- تقليص درجة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية، فحكومات الدول أصبحت تطبق سياسات مالية ونقدية وفقا للخطوط و المعايير التي ترسمها جهات فوق إقليمية أي المؤسسات الاقتصادية الدولية؛[62] يمكن تعريفها بأنها: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية، والمستمدة من أصول

---

[61] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ،مصر ، 2001 ، ص 22-33

[62] جوزي جميلة ، مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على الدول العربية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 09 .

ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع، من أجل إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني"[63].

ثالثا : العوامل المسببة لتعاظم العولمة المالية:

إن الزيادة في حركية تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا -إن أحسن التصرف فيها- تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، لأن نمو هذه الأخيرة أصبح شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ولتضييق الهوة بين أطرافه.

لهذا فإن الإلمام بمدى نجاعة هذه العولمة للبلاد النامية ومخاطرها, يستوجب الوقوف عند العوامل المسببة لتعاظم هذه الظاهرة:

ويمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية [64] بغض النظر عن الترتيب:

-صعود الرأسمالية المالية :

ونعني به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز, ناسدك, نيكاي, داكس, كيك 40) والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

''إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا -إن أحسن التصرف فيها- تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص''تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، حيث أنها أهم سمة للنظام الرأسمالي المالي الراهن، وقد أدت إلى ارتباط الأسواق المالية المحلية و الدولية هذا التحول الذي يطلق عليه العولمة المالية والتي تعرف حسب المفكر Daniel le prince على" انها خلق سوق وحيدة لرؤوس الأموال على المستوى العالمي كل مرتبطة بعولمة أسواق السلع والخدمات ".[65]

---

[63] صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي.المنصورة:دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001/1421 ،ص 17.

[64] رمزي زكي "العولمة المالية: الاقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي"، دار المستقبل العربي, الطبعة الأولى 1999, ص 85.

[65] Daniel le prince, la mondialisation au-delà des mythes, édit la découverte and syros ,paris, 2000, p 69.

-بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال:

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردودا أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

-ظهور الأدوات المالية الجديدة:

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات والخيارات والمستقبليات، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات.

-التقدم التكنولوجي:

يتكامل هذا العامل مع سابقه في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم, في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

-أثر سياسات الانفتاح المالي:

ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

رابعا : العولمة الإنتاجية

إن عولمة الإنتاج تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتقرر لنا أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي، حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدرتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل.[66]

ولا يختلف كثيرا دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية البلدان الأقل نموا عن دور تحرير التجارة، فهذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية وبدافع تحقيق الربح الوفير والسريع، فهي بالتالى تعمل على تدعيم التقسيم الدولي القائم ولا تغيره لصالح الدول النامية، إذ إن رأي أنصار منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى بأن

66 عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)،الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، 2008 ، ص 42 .

تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية يسهم بشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي للدول تعترضه تحفظات، فكثيرا ما يكون النمو والأداء الطيب للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس, حيث إن هذه الاستثمارات شأنها في ذلك شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات نموها أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها, كما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم [67].

ففي عقد التسعينيات مثلا اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى [68] (الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان)، وبلغت أكثر من 75% كمتوسط.

وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة وهي (الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والمكسيك وتايلند), حيث تستحوذ هذه الدول على ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية[69]، وهذا التوزيع يفند فرضية التوزيع الأمثل والعادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

وإذا نظرنا إلى تركيبة هذه الأموال فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI والتزايد المطرد للاستثمار في الحافظة المالية FPI على حساب القروض التجارية الأخرى [70]، وهو ما يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه الأموال في مثل النوعين الأولين لكونهما يخلقان فرصا جديدة للتمويل والتشغيل دون إثقال الديون الخارجية للدول.

67 P-R. Agénor " Mouvement de Capitaux , Régimes de change et libéralisation financière" Banque Mondiale, colloque de l"IFID Tunis ,octobre 2001.

68 " les Chiffres de l'Economie" Alternatives Economiques, hors-séries, n°50, 4 Trimestre, 2001.

69 P-R. Agénor ,Op.cit.

70 IMF, World Economic Outlook ,May 2001.

خامسا : العولمة والإندماج الإقتصادي:

تركز العولمة على موجبات الإندماج الإقتصادي على أساس أن ذلك يسمح للكثير من الدول المتخلفة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، والحصول على الكثير من أشكال الإستثمار الإجنبي، مشروعات، تقنية متقدمة، اكتساب خبرة إدارية متطورة. ..الخ .

وما يترتب على ذلك من زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين النوعية وبالتالي ترقية اقتصادياتها، وفي سياق ذلك تركز العولمة على مشروعات منطق التجارة الحرة سواء في إطار المشروع الإمريكي- الشرق أوسطي، أو مشروع الشراكة الإورو– متوسطية بهذه الصياغات العمومية، تقدم لنا العولمة مكاسب الإندماج بالإقتصادي العالمي، وإذا كان ليس من حقنا الشطب على هذه الصياغات رغم عموميتها إلا أن ذلك لا يلغي حقنا في مناقشتها من منظور معاينة أعمق للصياغات السابقة:

أ- فعالية الإندماج تتطلب الإخذ بنظر الإعتبار الجاد ضرورات خصم التكيف، بينما واقع الحال يكشف أن شروط الإندماج تحدد كليا من الطرف القوي، كما هو عليه الحال في شروط الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، واتفاقات الشراكة الإورو –متوسطية.

ب- تسهيل مهمة الدول المتخلفة في الإندماج في المحيط الإقتصادي العالمي، تفترض، بدءا، منحها خصم جاد للتكيف، وبعكسه فإن اندماج الإقتصاد المتخلف بالإقتصادات المتطورة سيؤدي، حتما، وظيفة محددة في الإقتصاد العالمي هي صيغة الإلحاق.

ت- الإندماج بالنسبة للإقتصاديات المتخلفة، لا يعدو عن كونه ترتيب أولويات سياسة اقتصادية تتلائم وشروط الإندماج المرغوب فيه من قبل الإقتصادات المتطورة لكنها قد لا تتلاءم مع متطلبات الإقتصادات المتخلفة. وهو ما يدفعنا للقول إن الترقية الإقتصادية فالدول المتخلفة على أساس موجبات الإندماج بالإقتصادات المتطورة لا يرتقي إلى مستوى قوة الحجة.

المطلب الثاني : الإجراءات اللازمة للاستفادة من الوضع الاقتصادي الدولي

لا توجد الدول النامية في منزلة واحدة من التقدم والتنمية، وبسبب عدم وجود حلول شاملة فإن المشاكل الداخلية التي على هذه الدول أن تتخطاها لجني ثمار سياسات الانفتاح والتحرير التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية قد تختلف من بلد إلى آخر. ولضمان ذلك لابد من تحقق جملة من الأهداف نذكر منها [71]:

أولا: استقرار السياسات الاقتصادية الكلية :

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفاديا لتغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها عولمة الاقتصاد، ''في عقد التسعينيات اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى، وبلغت أكثر من 75% كمتوسط، وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة''

فيما يخص السياسة النقدية فتتعدى مهمتها حدود الرقابة والإشراف على الكمية الإجمالية للعملة في التداول واستخدام الائتمان البنكي وتنظيمه، إذ تمتد مهمتها لتشمل السياسة الافتراضية للقطاع الحكومي وتوجيه الائتمان بالتدفق نحو الموجودات المنتجة للقيمة وتوسيع قاعدة الإنتاج وما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد، في الوقت الذي تحرص فيه السلطة النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد المادية والبشرية لضمان مستوى عال من الاستخدام من خلال اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد حالة البطالة وما يصاحبها من انكماش في الفعاليات الاقتصادية أو اضطراب في العلاقات الاجتماعية والعمل على رفع مستوى الطلب الكلي لاستثمار الموارد الإنتاجية غير المستغلة، ويعتبر هدف جعل

[71] OCDE " Optimiser les bénéfices de l'ouverture des marchés: échanges, investissement et développement" 1999.

التقلبات الاقتصادية أكثر سلاسة من أهم أهداف السياسة النقدية ويعتبر الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي من أهم البنوك المركزية التي تتبنى هذا الهدف[72].

في الدول الصناعية هناك اتجاه نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية والمتمثل في استقرار الأسعار، وعرفت هذه السياسة بسياسة استهداف التضخم ويتم ذلك بوضع معدلات من التضخم تكون مستهدفة حيث يستخدم البنك المركزي الأدوات الممكنة للوصول إلى هذه المعدلات، وفي نهاية سنة2014 تم احصاء26 بنكا مركزيا تستخدم هذه السياسة[73]، فالآثار السلبية للأزمات الاقتصادية وخاصة حالة التضخم منها جعلت هدف استقرار المستوى العام للأسعار من خلال استقرار قيمة النقود هدفا استراتيجيا يمكن أن تتحقق من خلاله معدلات جيدة في النمو الاقتصادي، مماجعل مختلف الدول المتقدمة تتجه في الآونة الأخيرة نحو تكليف البنك المركزي بمهمة رئيسية هي الحفاظ على استقرار الأسعار وإعطائه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذا الهدف ويأتي إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار للأسباب التالية:[74]

- تتمتع السياسة النقدية بقدرتها على تحقيق هذا الهدف أكبر من أي سياسة أخرى، وقدرتها أقل على تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية.

- إن تعدد الأهداف يقلل القدرة على تحميل المسؤولية للبنك المركزي والدولة الفشل في تحقيق هدف معين يمكن تبريره بالاهتمام بالأهداف الأخرى.

إن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف طويل الأجل للسياسة النقدية وكما تبين ومنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي بأن التأثير في التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة كسعر الصرف والمجاميع النقدية التي لم تكن فعالة في تحقيق الهدف المنشود في خفض التضخم مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينات من القرن الماضي وعرف هذا الأسلوب "سياسة استهداف التضخم" كإطار أو قاعدة للسياسة النقدية، فقاعدة السياسة النقدية ليست أكثر من مجرد خطة طوارئ تصف بأكبر دقة ممكنة الظروف التي يغير بها البنك المركزي أدوات السياسة النقدية.

---

[72] Mishkin.f Monnaie banque et marché Paris, Pearson, 2013 Chap20.

[73] Yannick Lucotte, Le ciblage d'inflation dans les économies émergentes, Dans Revue française d'économie 2015/2 (Volume XXX), pages 93 à 128 .

[74] زينب عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص320.

ثانيا: تسيير المرافق العمومية بشكل محكم:

في إطار الدولة الحديثة وبروز مفاهيم جديدة خاصة منها العولمة وانفتاح الدول على بعضها البعض، أصبحت الدولة ملزمة على تحيين المفهوم التقليدي لفكرة المرفق العام، أين أصبحت الدولة عاجزة عن تلبية كل متطلبات الحياة، لذا كان لا بد عليها من تحديث المرفق العام، وعليه ظهرت شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص، أين حلت المشاريع الخاصة محل الجماعات العامة، وقد أصبح التمييز التقليدي بين المرفق العام الإداري الذي لا يجوز إدارته الا بطريقة مباشرة من طرف الدولة، والمرفق العام الاقتصادي أو الاستثماري الذي يمكن أن يدار من طرف أشخاص القانون الخاص، غير موجود وذلك لأنه أصبح للشخص المعنوي العام أن يستعين بأشخاص القانون الخاص من أجل إدارة مرفق عام إداري، وهذا ما برز من خلال قرار "Terrier"[75] [1]، أين اعترف مجلس الدولة الفرنسي بإمكانية التنازل عن إدارة مرفق عام إداري لفائدة الخواص، كما ظهرت وسائل حديثة في إدارة المرفق العام، وقد قامت الدولة أيضا بالتنازل عن بعض المرافق العمومية الاقتصادية لفائدة الخواص بموجب نصوص قانونية خاصة[76][1].

ويكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعية التصرف في المؤسسات العامة وفي درجة ثقة الوكلاء الاقتصاديين المحليين والأجانب في هذا التسيير. ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجابا في هذا الأداء في النقاط التالية:

- إطار مؤسساتي وقانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فاعلية.
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.
- إجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد.

يلزم لقيام المرافق العامة أن تتمتع الجهة المكلفة بإدارة المرفق العام بامتيازات غير مألوفة في القانون الخاص تلائم الطبيعة الخاصة للنظام القانوني الذي يحكم المرافق العامة.

[75] C.E. 06 février 1903 terrier. Rec. leb .pages 64.

[76] وليد حيدر جابر، طرق إدارة المرافق العمومية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، سنة 2009، لبنان، صفحة 11.

غير أن هذا الشرط مختلف فيه بين الفقهاء على اعتبار التطورات الاقتصادية صناعية وتجارية يخضع في الجانب الأكبر من نشاطها إلى أحكام القانون الخاص كما أن خضوع المرفق العام هو مجرد نتيجة لثبوت الصفة العامة للمرفق، ومن غير المنطقي أن تعرف الفكرة بنتائجها[77].

والمقصود بالنظام القانوني الخاص والاستثنائي الذي يحكم المرفق العام هو مجموعة الأحكام والقواعد والمبادئ القانونية التي تختلف اختلافًا جذريا عن قواعد القانون الخاصة بصفة عامة وعن قواعد النظام القانوني الذي يحكم المشروعات الخاصة بصفة خاصة.

إن المرفق العام يلعب دورًا أساسيًا وحيويا في تأسيس وجود القانون الإداري كقانون مستقل عن قواعد القانون الخاص ومختلف عنه جوهريا وما دامت فكرة المرفق العام هي وسيلة وأداة السلطة العامة في الدولة إذن يخضع المرفق العام لنظام قانوني خاص واستثنائي ليتلاءم وينطبق عليه في إنشائه وتنظيمه وتسييره وإلغائه وفي الرقابة عليه[78].

ثالثا: على مستوى المالي و البشري:

- **تدعيم القطاع المالي**

أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصاديا أفضل[79]. كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي, نظرا لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود في النقطة الأولى.

ومن المنتظر أن تكون مسألة تحرير وهيكلة الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة في أروقة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، نظرا لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجهه بعد أزمة نهاية التسعينيات.

يعتبر القطاع المالي والمصرفي من أهم وأبرز قطاعات الاقتصاد، لما له من تأثيرات إجتماعية التي تمتد إلى مختلف شرائح المجتمع الجزائري بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات والهيئات المالية وما يترتب عنها من نتائج اقتصادية واجتماعية، لذا يجب أن يحظى هذا القطاع باهتمام كبير ومبكر ومتواصل، حتى نتمكن من تحقيق نقلة نوعية في المجال القانوني والتنظيم الهيكلي، وعلى نحو نجعل منه واحدا من أكثر القطاعات

[77] مازن ليلو راضي، القانون الإداري، بدون طبعة، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص139.

[78] عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص60.

[79] انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد- سبتمبر/ أيلول 2000, ص 163.

تطورا وكفاءة وقدرة على التفاعل الإيجابي والسريع مع مختلف التطورات المحلية والإقليمية والدولية من ناحية، والأخذ بالأسباب؛ أسباب الإندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي من ناحية ثانية، كما لا ننسى أن هذا القطاع والقطاع المالي والمصرفي لهما أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد الوطني لأنهما يمثلان القاعدة التي ينطلق منها وتدور في نطاقها قطاعات الاقتصاد الأخرى وبالتالي حركة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات، وهذا مما يتطلب الاهتمام بهذ القطاع وتطوير القانون الخاص به في إطار مبادئ الاقتصاد الحر الذي يأخذ به الاقتصاد الجزائري، أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.

- **تنمية المصادر البشرية:**

تُعرف تنمية الموارد البشرية بأنها إعداد العناصر البشريّة بالشكل الصحيح الذي يتفق مع الاحتياجات الخاصة بالمجتمع، وأن يكون ذلك الإعداد على أساس أن زيادة قدرة الإنسان ومعرفته تساعد على زيادة استغلال الموارد الطبيعية، وزيادة الجهود والطاقات. كما ويتم تعريف تنمية الموارد البشرية بأنها زيادة القدرات، والمهارات، والمعرفة الخاصة بالقوى العاملة؛ حيث يتمّ اختيارها من خلال القيام باختبارات مختلفة. [80]

واجهت تنمية الموارد البشرية العديد من الصعوبات من أجل تحقيق تنمية مستدامة من أجل الموارد والكفاءات، وقد تمثلت تلك الصعوبات فيما يلي: [81]

الاتجاه نحو عولمة الأسواق: إن اتجاه الأسواق نحو العالمية من أهم العوامل التي تزيد من اهتمام المؤسسات المحلية والدولية في تسيير الموارد البشرية، وقد ازداد اتجاه المؤسسات نحو الأسواق العالمية لأن تلك المؤسسات مُنظمة حتى تتلاءم مع الأسواق المحليّة.

تنويع مزيج الموارد البشرية: من الممكن أن تضُم الشركات ذات النشاط الدولي عدداً من العاملين ذوي الجنسيات المتعددة، ومن مختلف الأعمار والثقافات، وهذا الأمر يعني وجود اختلاف في المهارات والقدرات، مما يتطلب إيجاد مزيد من التنمية والتدريب.

---

[80] بارك نعيمة، "تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية "، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السابع، صفحة 275.

[81] ا.د.عبد المجيد قدي، " إشكالية تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة" ، www.manifest.univ-ouargla.dz، اطّلع عليه بتاريخ 2018/3/27.

المبحث الثالث: المنهج الحديث للإندماج الاقتصادي الإقليمي

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء تكتلات إقليمية في مختلف أنحاء العالم حيث أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى و الصغرى ، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها، في ظل هذا التوجه الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فوق القطرية ظهرت خارطة اقتصادية جديدة اختفت ضمنها القارات الخمس أطلق عليها اصطلاحا بالتكامل الاقتصادي غير الإقليمي أو القاري أو ما يسمى" بالإندماجية الجديدة ."

المطلب الأول: الإندماجية الجديدة (المفهوم، المميزات، دوافع الظهور) :

تعتبر الإندماجية الجديدة منهجا مستحدثا في التكامل الاقتصادي الإقليمي تنوعت مفاهيمها وتعددت مميزاتها ودوافع ظهورها، واحتلت مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة .

أولا: مفهوم الإندماجية الجديدة :

لقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا و المكسيك) NAFTA)كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، إلى أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية والتي أطلق عليها مصطلح الإندماجية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي ويستند هذا المفهوم إلى تكتلين[82] :

التكتل الأول :هو التكتل التجاري الإقليمي على فرصة تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي.

التكتل الثاني :هو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك: مثلث النمو الإندماجي الفرعي الذي يربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا.

---

[82] علاوي محمد لحسن، الإندماجية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، العدد7،2010،ص109.

وبعبارة أخرى فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بمبدأ يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإندماجية الجديدة، حيث يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطية بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى، وبذلك فإن الإندماجية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في فترة السبعينات بغلبة الطابع الاقتصادي، ويذهب البعض في تعريفه للإندماجية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض، وهناك من يطلق على الإندماجية الجديدة اصطلاح الإندماجية المفتوحة، والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك وتعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء، و التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء[83] .

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإندماجية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات :[84]

أ- أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل؛

ب- أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم؛

ج- أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار .

بناءا على ما سبق ذكره من تعاريف يمكن استخلاص التعريف الموالي للإندماجية الجديدة :الإندماجية الجديدة: " هي نشوء ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول النامية حول دول متقدمة تتولى بدورها قيادة المجموعة وتهدف في إطار سياسة إستراتيجية إلى تذليل معوقات تدفق التجارة بين المجموعتين بغض النظر عن كونها متجاورة أو بعيدة عن بعضها البعض."

[83] J.Frank and shang ,Jin wei,: " Open Régionalism in a world of continental Trade Blocs",IMF working paper wp/98/10,Geneva,1998,p8.

[84] علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 109.

ثانيا: مميزات الإندماجية الجديدة :

تتسم معظم الترتيبات الإندماجية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية النافتا وعضو في تجمع آسيا للباسيفيك، والسبب في تعدد العضوية يرجع إلى ما يلي:

أ- ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها؛

ب- تنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل؛

ج- هناك تساير في بعض الجوانب بين الإقليمية والتعددية؛

د- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية؛[85]

هـ- الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات؛

و- تؤكد التكتلات الإندماجية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإندماجية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة؛

ز- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواءًا من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي؛

ح- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة؛

ط- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية؛

ي- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي؛

ك- قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي .[86]

[85] رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 35.

[86] رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 35.

ثالثا: دوافع ظهور الإندماجية الجديدة :

يمكن إيجاز الدوافع التالية للاتجاه المتزايد نحو الإندماجية الجديدة :

1- بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث عن أكبر قدر ممكن من الحلفاء ومراكز نفوذ إقليمية ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على الأقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة والتي يعتبر فيها الحياد تحيزا؛[87]

2- ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها بل أيضا لحاجتها الماسة إلى تعزيز مبادراتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون في وقت تصاعدت فيه الدعوى إلى تقليص معدلات الحماية؛

3- سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي، فقد أدى إنشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيه التكتلات الإقليمية؛

4- تأثير الاتحاد الأوروبي: حيث كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن العشرين حول توسيع نطاق السوق الأوروبية (EC) وإتمام مرحلة التحرك هذه الأخيرة الموحدة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي الدول بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير الأعضاء في الاتحاد ولذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم؛

5- تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول، فقد أدى تسارع وتيرة الثورة التكنولوجية إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم، كما أدى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم ظاهرة تدويل العمليات الإنتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي؛

[87] رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 22.

6- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛

7- سعي الدول الصغيرة لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر؛ الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فالدول الأعضاء يرون أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير.

8- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة و المصداقية؛

9- الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث؛ [88]

10- فشل أغلب تجارب التكامل الاقتصادي التقليدي بين الدول النامية وعدم تجسيدها على أرض الواقع[89].

المطلب الثاني: الإختلافات الأساسية بين الإندماجية التقليدية

أولا: الإختلافات الأساسية بين الإندماجية التقليدية والجديدة:

هناك العديد من الإختلافات الأساسية بين الإندماجية التقليدية والجديدة يمكن إجمالها فيما يلي :

1- ركزت الإندماجية التقليدية أو الكلاسيكية التي نشأت على أسسها المؤسسات القديمة على عناصر التجاور الجغرافي، والتشابه الثقافي والأيديولوجي كأساس لبناء التنظيم الإقليمي، في حين نجد أن مؤسسات الإندماجية الجديدة ركزت على تشابه المصالح بين الدول مما يعني إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا وغير متشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا فبينما ركزت الإندماجية التقليدية على إنشاء مؤسسات الأمانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات، نجد أن الإندماجية الجديدة ركزت على إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون وعلى أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص في بناء تلك المؤسسات؛

---

[88] جلطي غالم، بن منصور عبد الله، إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002، ص 8.

[89] بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011. ، مرجع سابق، ص 23

2- الإقليمية في ثوبها القديم ركزت على أن التنسيق بين السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيه كل الأعضاء بالتساوي، خلافا للإقليمية في ثوبها الجديد والتي هدفها إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات (العابرة للقارات)؛

3- كذلك بالنسبة للمرحلة النهائية نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية هو الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل الانتهاء بوحدة سياسية، أما بالنسبة للإندماجية الجديدة فقامت على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال؛

4- بالنسبة للدوافع السياسية فقد ركزت الإقليمية الكلاسيكية على تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، أما الإندماجية الجديدة فقد ركزت على دعم الاستقرار السياسي؛

5- بالنسبة لتحرير التجارة نجد أن الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي؛ أما الإندماجية الجديدة فتأخذ شكل مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها؛

6- بالنسبة لشرط عدم المعاملة بالمثل فهو مجاز ومسموح به لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل بالنسبة للصيغة التقليدية للتكامل، أما الصيغة الجديدة فهذا الشرط غير مسموح به وتم استبداله بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

ثانيا: إيجابيات وسلبيات الإندماجية الجديدة :

يترتب على الترتيبات الإندماجية الجديدة العديد من الايجابيات والسلبيات يمكن إيجازها فيما يلي :

1- إيجابيات الإندماجية الجديدة:

أ- من شأن تحرير الأسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين أن يفضيا إلى أفضل توزيع ممكن لعوامل الإنتاج بصورة عامة، وإلى زيادة الإنتاجية والتعجيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية بصورة خاصة، إضافة إلى التخصص وتقسيم العمل حيث يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل[90]؛

[90] عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 85.

ب- ترقية المنافسة مما يمكن من رفع القدرة والكفاءة للآلة الإنتاجية في الدول النامية، مما يساهم في إعادة تأهيل القطاع ودفع عملية الإصلاح والتعديل الهيكلي وضبط إستراتيجيات صناعة جديدة لدول الجنوب[91]؛

ج- تتضمن اتفاقيات الإندماجية الجديدة في كثير من الأحيان برامجا لتحديث الصناعة وإعادة تأهيل المؤسسات لدول الجنوب من خلال التعاون في الميدان العلمي والتقني مشروعات في مجال الجودة والمواصفات، جذب الاستثمار، تنويع الصادرات، التنافسية تحسين نظم الإدارة، كل ذلك يساهم في رفع كفاءة وتأهيل المؤسسات المحلية وتحسين مناخ الاستثمار[92]؛

د- حالة النفاذ للمنطقة التفضيلية وما ينتج عنها من مكاسب بسبب اتساع نطاق المنطقة وتحسن شروط دخول منتجاتها إلى السوق الأوسع بعد إتمام إجراءات العضوية ضمن الاتفاقيات التفضيلية المعقودة بين الدول المتقدمة والنامية[93]؛

و- توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج، ونقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية كما تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تغيير استراتيجياتها الصناعية وتفعيل عملية الخوصصة التي تقلص من حجم القروض الداخلية والخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم وفتح كلي أو جزئي لرأسمال الشركة[94]؛

هـ- يرتكز دعاة الإندماجية الجديدة إلى ضرورة دعم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاستثمارات المباشرة وإزالة العوائق في وجه الاستثمارات الخارجية فهي إضافة إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج تساهم أيضا في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية، كما تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الجنوب في تغيير استراتيجياتها الصناعية وتفعيل عملية الخوصصة التي تقلص من حجم القروض

---

[91] رمضاني محمد ، كبداني أحمد ، ما الذي يتعين على الدول العربية عمله للاستفادة من الشراكة الأورو-متوسطية، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17- 19أفريل2007 ،ص 424.

[92] بهاز لويزة، بوعبدلي أحلام، الشراكة الأورو-متوسطية كدعامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط،17- 19أفريل 2007 ،ص 430.

[93] سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الجزء الثالث ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،2005 ، ص 57.

[94] بوصبيع صالح رحيمة ، مرجع سابق، ص 27

الداخلية والخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم وفتح كلي وجزئي لرأسمال الشركة[95]؛

2- سلبيات الإندماجية الجديدة:

أ- لم تأخذ الإندماجية الجديدة بعين الاعتبار أولويات وشكل ومضمون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما بخصوص أثر الاستثمارات على العمالة فيمكن أن لا تكون بالمستوى المطلوب خاصة إذا اعتمدت على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال؛

ب- الأثر السلبي على الصناعات الوليدة إذا لم يكن الاتفاق حازما لحمايتها من المنافسة الدولية إلى حين الوقوف والقدرة على مواجهة الشركات الأخرى؛

ج- زيادة حدة المنافسة بعد الانضمام للمنطقة التفضيلية؛

ح- بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر يجب الإشارة إلى أن الإندماجية الجديدة لم تأخذ بعين الاعتبار أولويات وشكل و مضمون تدفق الاستثمارات، فالاستثمارات المباشرة هي التي تهم الاقتصاديات النامية، وفي هذه المرحلة تحديدا حيث بنيتها الاقتصادية بحاجة إلى استثمارات مباشرة تتضمن إقامة مشاريع حقيقية كبناء مصانع إستصلاح الأراضي، أما الاستثمارات غير المباشرة الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية والتي تتضمن شراء سندات وأسهم الشركات المحلية، وشراء عملات البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، وفي ظل الظروف الراهنة تمثل خطرا حقيقيا على اقتصاديات الدول النامية، حيث من جهة أخرى الوضع الراهن فإن اقتصاديات الدول النامية ضعيفة من حيث البنية ومن جهة أخرى طبيعة الاستثمارات المالية خطرة لأنها تحقن الاقتصاديات الوطنية الضعيفة بعوامل عدم السيطرة نتيجة إمكانية تصفية هذه الاستثمارات في أية لحظة[96]؛

خ- بالنسبة للمشتريات الحكومية فإن الاتفاقيات المنظمة تفتح الباب على مصرعيه للمنتجين والمصدرين الأجانب كافلة لهم حق المشاركة في المناقصات للحصول على العقود، وهو ما يؤدي إلى تجريد المؤسسات الوطنية والمستثمرين المحليين من الأفضلية التي كانوا يتمتعون بها من امتياز التعاقد والحماية من المنافسة الأجنبية؛

---

[95] عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 84.

[96] عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 89.

د- تعتبر الدول النامية مستورد صافي للخدمات وبالتالي فإن تحرير الخدمات على المستوى العالمي لن تستفيد منه الدول النامية؛

ذ- انضمام الدول النامية لاتفاقيات التجارة مع الدول المتقدمة يملي عليها القيام بعملية تحرير أوسع تمس قطاع الخدمات، لكن في ظل استمرار السياسات والأوضاع كما هي عليها، فإن مؤسسات الخدمات ستكون في وضعية غير تنافسية و بالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وضعف مستويات أدائها[97]؛

و- ضياع الفرصة التاريخية لاقتصاديات الدول النامية في تشكيل أسواقها الوطنية فالوضع الراهن يجعل من مضمون الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه نوع من المغالاة التي تحاول تجاوز حدود السياق التاريخي والنظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا؛

هـ- اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية وبقدر ما تتيح من فرص لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما تكون هنالك مضار تتمثل في عملية تحرير بعيد المدى للاستثمار الأجنبي المباشر أو المشتريات الحكومية وقواعد جديدة بشأن جوانب معينة من سياسة المنافسة وقواعد أكثر صرامة بشأن حقوق الملكية الفكرية ومراعاة معايير العمل والمعايير البيئية، إضافة إلى الاتفاقيات الملزمة بإجراء عملية تحرير تجارة السلع أوسع وأعمق بكثير مما هو متفق عليه في إطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية مما يفضي إلى ممارسة ضغوط على البلدان النامية لكي تقطع على نفسها من التزامات التحرير في هذا المجال[98]؛

ي- عملية تحويل التكنولوجيا للدول النامية بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية عملية غير محققة غالبا .

ولإعطاء فكرة أوضح حول أهم الاختلافات بين الإقليمية الجديدة والإقليمية التقليدية يمكن إدراج الجدول الموالي:

---

[97] خالدي خديجة، أثر الإنفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد2 ،ماي 2005 ،ص 9

[98] بوصبيع صالح رحيمة ، مرجع سابق، ص 27-28.

جدول رقم 14 : مقارنة صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي و الإقليمية الجديدة:

الخصائص	التكامل التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة.	إقليم أو أكثر متجاورين.
الخصائص الإقليمية	التجانس و تقارب المستويات الإقتصادية.	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة.
الخصائص الإجتماعية و الثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي.	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم.
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن و السلام وإيقاف الحروب.	دعم الإستقرار السياسي وتحجيم الأصولية.
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي .	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأكثر تقدما.	غير مجاز مع تعويض الدول الأقل تقدما.
نطاق التجارة	أساسيات المنتجات الصناعية بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي.	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما.
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية ويستكمل عند الإتحاد.	غير متاح لمواطني الدول النامية.
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي.	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما.
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء.	قطاع الأعمال وعابرات القارات.
المرحلة النهائية	وحدة إقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية.	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة (الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة)، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1 ،القاهرة، 2003، ص : 30.

يلاحظ من الجدول السابق أن الفروقات الأساسية بين التكامل الاقتصادي التقليدي و الإقليمية الجديدة تكمن في النطاق الجغرافي و الخصائص الإقليمية والإجتماعية والثقافية والدوافع السياسية إضافة إلى تحرير التجارة وعدم إشتراط المعاملة بالمثل ونطاق التجارة، ناهيك عن الإختلاف تحرير عناصر الإنتاج و تنسيق السياسات و الهدف من المرحلة النهائية.

ثالثا: الصعوبات التي تواجه الإندماجية الجديدة:

يتوقف نجاح الترتيبات الإندماجية الجديدة على مدى قدرتها على مواجهة الإشكاليات التي تواجهها في المستقبل وبذلك يجب على الدول النامية قبل الانضمام لأي تكتل إقليمي قاري مراعاة العديد من الجوانب لأنه كلما استندت قوة التكامل لأساس إقليمي، كلما كان قرار الانسحاب أكثر صعوبة وفيما يلي أهم الإشكالات التي تواجه الإندماجية الجديدة :

1- منشأ السلع :تعد هذه القضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية وتتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الاتفاقيات الثنائية، وفي منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد أسلوب لمعالجتها تقبله الدول النامية والدول المتقدمة[99]، وهناك اختلافات واضحة حول هذه القضية في الترتيبات الإقليمية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في اتفاقياتها الثنائية مع الدول على أن تقوم باحتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، وفي الاتحاد الأوروبي تتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محليا والمواد الأولية المستوردة التي تدخل في الإنتاج، ويتم ذلك من خلال بروتوكول خاص.

وتجدر الإشارة إلى اختلاف المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ ما بين النظام المتعدد الأطراف والاتفاقيات الإقليمية يعمل على إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهناك 6 دول عربية (الأردن،الإمارات ، تونس، المغرب، قطر، عمان.) أعضاء في لم تخطر المنظمة عن قواعد منظمة التجارة العربية قد أخطرت المنظمة بقواعد منشأ تفضيلية و5 دول عربية (البحرين ،جيبوتي، الكويت، مصر ، موريتانيا.) المنشأ التفضيلية[100].

2- حماية حقوق الملكية الفكرية :ما يلاحظ في هذا المجال أن الاتفاقيات خاصة الثنائية الموقعة مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وجود بنود والتزامات تفوق تلك الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية وهذا التوجه ليس بالجديد، ففي أثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة أوروجواي ومؤتمرات المنظمة ظهرت اقتراحات مفادها أنه إذا تمت الموافقة على هذه الاتفاقية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال اتفاقيات ثنائية، غير أن ظهور

[99] Lawrence Summers , " Rgionalism and the world trading system ,policy impliction of trade and currency zones" , Studies of Federal Bank of kamas city ,1991,p308.

[100] Larinane Hmarchand,The political Economy of New Régionalism, The Third World Quarterly, London,2005,p209.

تباين في حجم التنازلات في هذا الصدد قد ولد بعض التضارب بين النظام المتعدد الأطراف واتفاقية "TRIPS" وشموليات الاتفاقيات الإقليمية الثنائية والمتعددة ضمن ما يعرف بـ" PLUS TRIPS":والتي تعني إضافة التزامات جديدة على الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية[101].

3- تباين القوى والأداء الاقتصادي :هذا أمر أصبح واضحا في عالم يتسم باندفاع الدول النامية نحو إقامة اتفاقات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعيا وذلك دون دراسة كافية لتأثير ذلك على البنيان الاقتصادي للدول النامية، وما نعنيه هنا هل المنشئات الإنتاجية في الدول النامية التي تود إقامة اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الصمود والمنافسة ؟ إن المتابعة الوثيقة لما يجري حاليا في هذا المجال تعطي انطباعا بالتسرع نحو إقامة اتفاقيات ثنائية دون وجود أهداف اقتصادية واضحة، فهناك دول لا تمتلك مقومات اقتصادية أو قاعدة إنتاجية قوية أو صناعات تعتمد على تكنولوجيا أو حتى مدخلات وموارد بشرية مدربة، وقامت تلك الدول بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة صناعيا فكيف يمكن لقطاعاتها أن تجاري ذلك؟ لذلك يجب التأني ودراسة الآثار المترتبة على عقد الاتفاقيات الثنائية[102].

[101] علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 116.

[102] علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 117.

خلاصة الفصل:

لقد أصبح التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية باستمرار، ويعتبر ظاهرة فريدة من نوعها لاقت نجاحا كبيرا منذ ظهورها في أدبيات التاريخ الاقتصادي، استقطبت هذه الظاهرة العديد من أنظار الدول التي سارعت وتزاحمت من أجل تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية أو اقتطاع تأشيرة الانضمام إلى أهم المجالات الاقتصادية الكبرى وهذا باعتبارها الملاذ الأنجع لمواجهة أغلب مشاكلها الاقتصادية وتحقيق تنميتها المنشودة في ظل نظام اقتصادي عالمي لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة والمجزأة بل يعترف فقط بالمنافسة والقوة والكفاءة .

وقد شهدت ظاهرة التكامل الاقتصادي صيغتين مختلفتين، صيغة جمعت بين عدة دول ذات تقارب جغرافي وأهمها الاتحاد الأوروبي الذي عرف نجاحا باهرا في التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي من خلال تحقيقه للتكامل على كل المستويات مرحلة بمرحلة إلى غاية الوصول إلى مرحلة التكامل النقدي، وفي المقابل صيغة أخرى ظهرت مع النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين اختفت ضمنها القارات الخمس وأعلنت عن ميلاد نموذج جديد للتكامل الاقتصادي وهو الإقليمية الجديدة والتي من أهم تجاربها تجربة الشراكة الأورو- متوسطية .

وعليه فإن الأهداف التي يرمي إليها التكامل الاقتصادي من تبادل للمنافع والمكاسب بين الأطراف المتجمعة، إلا أن الأهداف الحقيقية التي سطرت من وراء إقامة علاقات الشراكة مع الدول النامية هو سعي تلك الدول المتقدمة إلى التوسيع والسيطرة وفرض الوجود على الساحة الاقتصادية الدولية.

ويمر التكامل الإقتصادي بمراحل معينة تتمثل في منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الإقتصادية والوحدة النقدية وكذا التكامل التام،كما يرتكز على مقومات عديدة واجل توفيرها لنجاح أي تكامل، إلا أنّ المقومات الإقتصادية يظل لها الدور الحاسم في نجاح وديمومة أي تكامل اقتصادي.

الفصل الثالث : المؤسسات الإقتصادية ودورها في الإندماج في الإقتصاد العالمي

تمهيد:

إن الوضع الراهن الذي يميز الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الوطني خصوصا، والمتميز أساسا بالتحول نحو اقتصاد السوق، يفرض على مؤسساتنا للعب الدور المنوط بها ضرورة اتخاذ إجراءات تاهيلية – على غرار ما يجري في العالم – بما ينسجم والوضع الجديد.

وتحتل المؤسسات الإقتصادية أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني، وتمثل وزنا ذا أهمية قصوى يعول عليه في لعب دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة؛ فهي الرافد الحقيقي لأكبر الآمال الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.

تعد المؤسسة الاقتصادية الهيكل القائم والمحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي باعتبارها النواة الأساسية فيه، حيث تمارس نشاطها وسط محيط تختلف مميزاته من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر، وبذلك تتسم بعدم الاستقرار نتيجة لجملة من المتغيرات السريعة التي تمس مجالات مختلفة وبالتالي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن السيطرة عليها وهي بذلك تشكل تهديدا مستمرا عليها، لذى تسعى دوما إلى محاولة التكييف معها واستثمارها لصالحها من خلال العمل المستمر على التنبؤ بالمستقبل والترصد بالتقلبات التي قد تطرأ على محيطها ، والذي تشكل الدولة أحد أهم عناصره لكونها تتحكم في طبيعة أنشطة المؤسسات بصورة مباشرة وغير مباشرة عن طريق إعادة النظر في تنظم الاقتصاد انطلاقا من تحديد معالمها بشكل عام ووصولا إلى تهيئة الظروف المحيطة بها.

و لو أن ما يهمنا في هذا الفصل من البحث هو تأهيل المؤسسات أي تأهيل من منظور إقتصادي، على أن لا ننسى أن المؤسسة ذات الطابع التجاري و الصناعي هي حقيقة إنسانية و إجتماعية[1].و التأهيل من منظور التغيير ليس يمكن لأي مؤسسة أو فرد إكتسابها، بل أنه يمثل نظاما و نسقا وقيما إجتماعية يتم إمتصاصها و إنتقائها بعد التدرب عليها[2].

[1] عبد الرزاق بن حبيب: " إقتصاد و تسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة 2002، ص 32.

[2] بديع محمود القاسم، " نماذج و إستراتيجيات التغيير و التحديث الحضاري "، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2001، ص 46.

المبحث الأول: مفهوم تأهيل المؤسسات الاقتصادية ومتطلباته

سعت الجزائر لتبني جملة من برامج التأهيل هادفة من ورائها لا إلى تأهيل وتطوير جانب الإدارة والتسيير فقط، بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الداعم للمؤسسات تستجيب للمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا، فمن بين 1000 مؤ سسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998 لم يتم تأهيل سوى 10 مؤسسات من القطاعين العام والخاص[3] ، في شهر مارس 2003م، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها 140 مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي:[4]

* أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
* أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
* أن تكون المؤسسة تُشغل أزيد من 30 عامل و بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10عمال.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الاقتصادية

أولا :تعاريف عن المؤسسة

إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة و لكن أهمها يكمن في تلك التي تعتبرها تنظيما يجمع بين وسائل الإنتاج و الإنسان.

تعريف (1) :" المؤسسة عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية، مادية ومالية لاستخراجه ، تحويل ، نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة"[5]

تعريف (2) : " المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما ، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته"[6].

---

[3] Hebdomadaire Liberté économie, N°= 215 du 15 au 25 Mars 2003, Page 13.

[4] Ibid., Page 15.

[5] درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005، ص 13.

[6] ناصر دادي عدون، إقتصاد مؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998 ، ص10.

تعريف(3) : "المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته".[7]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للمؤسسة يتمثل في ذلك التنظيم الذي يجمع بين الوسائل المالية والمادية والبشرية بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية:

من خلال سرد التعاريف السابقة للمؤسسة ، يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية: [8]

* للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق و صلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها.

* القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها .

* أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف و ظروف سياسية مواتية و عمالة كافية ،و قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

* التحديد الواضح للأهداف والسياسة و البرامج و أساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية و نوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم معين....

* ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، و يكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات ، و إما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض ، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

* لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها و تستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف ، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة و تفسد أهدافها.

* المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي ، بالإضافة إلى مساهمتها في النتاج و نمو الدخل الوطني ، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد .

* يجب أن يشمل إصلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة ، إذا ضعف مبرر و جودها أو تضاءلت كفاءتها....

---

[7] محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار بن حزم، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص14.

[8] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993، ص ص25-26 .

ثالثا: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تختلف أهداف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به، و حسب توجهات أًصحابها وبالرغم من صعوبة حصرها ، إلا أن أغلبية المؤسسات تسعى أساسا لتحقيق الأهداف الآتية:[9]

- أهداف اقتصادية : وتتمثل في الربح، الاستجابة لرغبات المستهلكين وعقلنة الإنتاج.
- أهداف اجتماعية : تتعلق بضمان مستوى مقبول من الأجور، تحسين مستوى معيشة العمال إقامة أنماط استهلاكية معينة ، الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال، توفير تأمينات ومرافق عامة .
- أهداف ثقافية ورياضية : كتوفير وسائل ترفيهية وثقافية، تدريب العمال المبتدئين ، رسكلة القدامى و تخصيص أوقات للرياضة.
- أهداف تكنولوجية : كإنشاء هيئة للبحث والتطوير، استعمال وسائل إعلامية حديثة لربح الوقت وتقليص التكلفة، والحصول على معلومات دقيقة و موثوقة.
- كما يمكن النظر إلى المؤسسة كمتعامل اقتصادي، تربطه التزامات داخلية و خارجية اتجاه خمس ممثلي مجموعات يتم من خلالها تحديد أهداف المؤسسة وهم :[10]

المطلب الثاني: تعريف تأهيل المؤسسات الاقتصادية وأهم أهدافه

أولا : مفهوم التأهيل:

لقد تولد مفهوم "تأهيل المؤسسات" من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[11]، من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي[12] "PEDIP " و الذي كانت من أهدافه الأساسية – :

* تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي.

* تدعيم قواعد التكوين المهني.

* توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[9] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص10.

[10] LASARY , comptabilité analytique , Imprimere Es- Salem , Alger , 2001 , PP 14-15.

[11] Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPIAK : « Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL », département de la recherche – Agence française de développement, p 11.

[12] **PEDIP** : programme stratégique de dynamisation et de modernisation de l'économie portugaise.

* تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

إن نجاح البرامج البرتغالية والتي يجسدها ظهور وتنامي فروع اقتصادية جديدة في البرتغال، وتطور النشاطات ذات القيمة المضافة العالية وخلق مناصب شغل جديدة، حفز الاتحاد الأوروبي لوضع برامج مماثلة للدول المغاربية وبعض دول الشرق الأوسط مثل مصر والأردن وسوريا، بالموازاة مع اتفاقيات التبادل الحر، وكل ذلك من خلال ندوة برشلونة عام 1995، والتي تمخض عنها برنامج » MEDA » ؛ والذي يعد الأداة التمويلية الأساسية للاتحاد الأوروبي لتحقق الشراكة الأورو – متوسطية، والذي يهدف إلى تقديم إجراءات مرافقة مالية وتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض المتوسط . إن تأهيل المؤسسات يمكن وصفه بأنه مسار مستمر يستهدف تحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها لمتطلبات التبادل الحر، أضف إلى ذلك أن الإجراءات الموضوعة في برامج التأهيل تهدف إلى رفع القيود التي تعيق محيط الأعمال (المؤسسات، القوانين...)، كما تحاول على جعل المؤسسات أكثر تنافسية من حيث ثلاثية التكلفة –الجودة– التجديد، وتهدف كذلك إلى جعل المؤسسات قادرة على مواكبة تغيرات السوق والتطورات التقنية .

إن برامج تأهيل المؤسسات لا يعني الدخول في مسار تصنيع دولة ما، ولكن تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في هذه الدولة لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية. هذه المنافسة الخارجية التي أصبح لا مفر منها في ظل العولمة الاقتصادية .ولهذا فإن برامج تاهيل المؤسسات يجب أن تنطلق قبل وخلال تفكيك الحقوق الجمركية .

إن مفهوم التأهيل من الناحية الاقتصادية الجزئية يرتكز على فكرتين أساسيتين هما: فكرة التقدم وفكرة المقارنة أو المعايرة فتأهيل مؤسسة ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة و فعالية نظيراتها من المؤسسات[13].

و لهذا يمكن القول أن الهدف الأساسي من تأهيل المؤسسات على المستوى الجزئي، يتعدى أن يكون مجرد سياسة من سياسات ترقية الاستثمارات، أو برنامجا من برامج دعم وإنقاذ المؤسسات الصناعية الموجودة في وضعية مالية صعبة، إلى كونه: مسار تطوير مستمر" Grading Up " يعمل على: إدخال طريقة للتحسين [14] و التقدم، التوقع و التنبؤ، تحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة إن الأسس النظرية التي بنيت عليها برامج التأهيل

13 Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPIAK : « Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL », département de la recherche – Agence française de développement, p 11.

14 Abassi B., « Le Secteur Industriel & la Problématique de sa Modernisation », In Revu CREAD, in Revue CREAD, © CREAD/CASBAH éditions 2001, p 147.

الرامية أساسا إلى تدعيم تنافسية المؤسسات ترتكز على محورين أساسين: التحليل النظري لما يعرف باسم "العناقيد الصناعية ، والثاني على تحليل الروابط بين النمو، التشغيل، التنافسية.

يعتبر التأهيل من المصطلحات كثيرة التداول في الفكر الإداري الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة و قد ازداد استعماله منذ 1998، وهو التاريخ الذي تم فيه التفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي،كما تعددت التعاريف التي أعطيت لهذا المصطلح ، لكن جلها ينصب في ضرورة التأقلم مع التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية والوطنية .في هذا الصدد ، يمكن تقديم مجموعة من تعاريف التأهيل يمكن توضيحها فيما يلي : فالتأهيل: " هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"[15] .

إن التأهيل يحوي مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي ، تقني و تسييري يهدف إلى الوصول بالمؤسسة إلى المستوى الذي تكون قادرة على منافسة المؤسسات الوطنية منها والأجنبية. أي جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال المنتجات الجيدة التي تستجيب للنوعية وتحقيق الأرباح.

ثانيا : أهداف التأهيل:

و يهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق ما يلي:[16]

* عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا.

* تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المنافسة – . .

* تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية .

و يتطلب تأهيل المؤسسة اتخاذ عدة إجراءات و التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و تمكين نظام الإنتاج من التكيف مع متطلبات السوق الدولي ، و تشمل هذه الإجراءات ما يلي:

* تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني.

* تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط.

15 Lamiri Abdelhak , la mise à niveau , revue de sciences commerciales et de gestion, n°2 , ecole supèrieure de Commerce.

16 قصاب سعدية، الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

* عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية.

* تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.

* تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة ، و الحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO، و الذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات و قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية.

* تحويل التكنولوجيا و اقتناء رخص الاختراعات[17] .

* إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.

* تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء.

* تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين الإنتاجية.

* دعم الإمكانيات المالية الذاتية.

* الحرص على التوازن المالي.

* التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد إستعمال القروض.

حددت أهداف عملية التأهيل على ثلاث مستويات:

– على المستوى الكلي: تتضمن ما يلي:

* إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع مستوى التأهيل، آخذًا بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية.

* وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية والقيام بإجراءات على المستوى القطاعي والجزئي.

* إعداد برنامج التأهيل للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها.

* إعداد برنامج تحسسي وإعلامي لسياسة التأهيل تستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

---

[17] زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، جامعة الشلف، 2005، ص 49.

– **على المستوى القطاعي** : إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قدرة الهياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه، وبهذا فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكاناتها، مثل جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، هيئات التكوين، البنوك والمؤسسات المالية، علما أن عملية التأهيل وهياكل دعم التأهيل تبقى خاضعة لمشكلة التمويل، وهنا يظهر دور الإتحاد الأوروبي من خلال تقديم الإعانات ودعم، والاستثمارات الأجنبية، كما أن التأهيل يبقى قضية تعبئة الموار د ومصادر التمويل الداخلية، وبالتالي تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع تحقيق أهداف يتوقف على دعم وتطوير إمكانيات والهيئات والهياكل المساعدة للمؤسسات.

– **على المستوى الجزئي** : حددت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة القطاعات المعنية بعملية التأهيل ورصدت لها مبلغ 60000 دولار لكل مؤسسة[18] ، وهذه القطاعات هي:

* الميكانيك والصناعة المعدنية.
* مواد البناء.
* الصناعة الغذائية.
* الكهرباء والإلكترونيك.
* الكيمياء.
* النسيج والجلود.
* الخشب والتأثيث.

فالمؤسسات الجزائرية اليوم ليس لها خيار آخر سوى العمل في بيئة غير متوفرة ومواجهة منافسة شديدة لا تصمد في وجهها سوى المؤسسات التي تمتلك معارف تطبيقيةوكفاءة تسييرية متمكنة من العملية الإنتاجية، وللحد من انعكاسات هذه الوضعية هناك جملة من الإجراءات يجب اتخاذها.

[18] Larbi Talha: Une Zone de libre-échange entre le Maghreb et L'Europe un projet par défaut, In études internationales,, N°= 215, Page 15.

* تحديد وتطبيق إستراتيجية تقوم على تجميع المؤسسات من أجل توفير إمكاناتها من موارد بشرية مالية ومادية * تحسين نوعية المنتج بإعباره العامل المحدد للتنافسية، ففي هذا المجال المؤسسات الوطنية أمامها عمل كبير من أجل البحث عن النوعية.

* تأهيل المؤسسات على المستوى التسييري التكنولوجي والإداري.

* تحسين وتأهيل الطاقم المؤطر للمؤسسات من خلال القيام بدورات التكوين والإتقان ولإعادة الرسكلة، فبرنامج التأهيل يجب أن يرافقه برنامج حقيقي لتنمية الموارد البشرية، لأن كل التجارب الأجنبية ثبتت وجود ارتباط وثيق بين رفع مستوى الأفراد ومر دودية المؤسسات.

* تأهيل بيئة المؤسسة باعتبار أن القدرة الإنتاج ية والتنافسية تعتمد بشكل كبير على نوعية هذه البيئة، المادية والمؤسساتية والتنظيمية والمالية.

ثالثا : أسباب القيام بتأهيل المؤسسات الاقتصادية:

إن أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي، والقيام ببرامج التأهيل تكمن في العوامل التالية:

– **التحديات**[19] : تتمثل في تحديات المنافسة الخارجية، نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي، والاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر خاصة الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوربي بعد الاتفاق المبرم في أفريل 2002 في إطار الشراكة الأورومتوسطية بالإضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية .

– **ضعف التسيير والتكوين** : تتميز المؤسسات الجزائرية بعدم إتباعها للأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في سجل ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة، كما أنه لا تلجأ المؤسسات إلى تدريب وتكوين عمالها نتيجة للصعوبات المالية، بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.

19 نصيرة قريش، آليات واجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006 ، ص 1048.

– **مشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية:** تتلخص أهم المشاكل الإدارية في إهمال[20] "التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل (المواد، العمال، الآلات والأموال...)، تخطيط ووضع برامج للعمل، صعوبة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة" وعدم القدرة على[21] "اتخاذ القرارات والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة كل هذه تعتبر مقدمات لمشاكل إدارية قد تؤدي إلى فشل المؤسسة وزوالها"، ويعتبر [22]"نقص المعلومات الاقتصادية الدقيقة وصعوبة الحصول عليها من المشاكل الخطيرة التي تواجه المؤسسات في رسم سياساتها الإنتاجية والتوسعية ومخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية، ويظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط المؤسسات ."

– **الصعوبات الخاصة بالعقار**[23]: من بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية ومناطق النشاط، حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي ما زالت غير مستغلة أو استعملت لنشاطات أخرى خارج القطاع، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطاتهم يعانون من هذا المشكل.

– **الصعوبات الفنية:** من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الجزائرية ما يلي[24]:

* ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والمواد الأولية نظرا لاستيرادها.

* صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة.

20 توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 69 .

21 رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إتراك للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،2008، ص 77.

22 عبد الرحمان يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، جدة، 1995 ،ص 31.

23 عبد الرحمان بن عنتر، نحو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، 26/25/نوفمبر 2007 ، ص 7.

24 جمال عمورة، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للاندماج في ظل التحولات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28، السنة الثالثة 2006، ص 2.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية

يعتبر برنامج التأهيل تتويج لمسار من التطورات والتحولات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية في بلادنا بدءا من عمليات إعادة الهيكلة وانتهاء بالمشروع في عمليات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص، وهناك فرق مابين التعديل و برنامج التأهيل حيث أن الأول يرتكز على إعادة تكوين التوازنات الاقتصادية والمالية المفقودة وذلك بمواردها الخاصة بدون اللجوء للمساعدات أو الديون فالرهان أكثر خطورة من الخلل الوظيفي للمؤسسات الداعمة و التي لا تتحمل التكاليف. أما برنامج التأهيل يرتكز على رفع القيم، المسيرين، و الأداء في مستوى المنافسين الحالين و المستقبلين خلال فترة زمنية، ومنه برنامج التعديل يسمح بالبقاء و التطور في الوقت الراهن إلا أن برنامج التأهيل يهدف إلى تمكين المؤسسة من المقاومة و ضمان البقاء و التطور في البيئة المستقبلية. إضافة إلى أن برنامج التعديل يكون للمؤسسة التي تتميز بعدم الاستقرار المالي الذي قد يؤدي إلى الإفلاس وسوء تسيير مجموعة وظائف المؤسسة و يحتاج برنامج التعديل إلى القياسات التالية – :التركيز على الأنشطة المهمة و الرئيسية؛ –تخفيض العمالة؛ –إعادة الهيكلة المالية و التطهير المالي؛ –إعادة تنظيم الخلل الوظيفي؛ –التخطيط المرن و المسؤو لية حول المراحل المحددة للتحقيق؛ –التعليم و ثقافة الموارد البشرية .

وهناك مؤسسات تحتاج المرور على مخطط تعديل قبل المرور على برنامج التأهيل على عكس المؤسسة التي تندمج برنامج التأهيلي فهي تتمتع بتوازن مالي و يمكن لها رفع أدائها، فبرنامج التأهيل هو لهدف القيام بتعديل واقي و نهائي. (25)

لقد رأينا فيما سبق أهم الدوافع أو الصعوبات التي تواجه المؤسسة و التي تحد من كفاءتها الاقتصادية و بالتالي من قدرتها التنافسية أمام الوضع الجديد المتميز بسيطرة و تفوق المؤسسات التي تتميز بكفاءة عالية. و إنتاجيتها المرتفعة و قدرتها التقنية و التكنولوجية و الإدارية و التسويقية الكبيرة. فالاقتصاد الوطني يعول على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدفع بالقطاع الصناعي إلا انه لبد من توفر مجموعة المتطلبات لعملية التأهيل وهي كما يلي(26):

[25] Abdelhak lamiri . management de l'information redressement et misse a niveau des entreprise. OPU ،Alger ، 2003 ،P171.

[26] قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 افريل 2006 ،ص 4 .

أولا: التخطيط الاستراتيجي و تأهيل محيط المؤسسة:

تتعلق العملية بتحضير الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها، حيث يعتبر التخطيط الاستراتيجي بعملية تحديد نظامي، فهو يقدم إلى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية و التنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل. يهدف التخطيط الاستراتيجي إلى اخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد و دراسة العوامل الرئيسية الداخلية و الخارجية المؤثرة على المؤسسة. كما يهدف إلى تحسين المردودية التنظيمية و يستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير و تكييف خدمات و نشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها و زبائنها.

و يمكن تلخيص محاور وظيفة التسيير الاستراتيجي فيمايلي:

- إدارة الأخطار والفرص.
- الكشف عن التكاليف المرتفعة وتحديد الفرص المربحة.
- التفاوض وتنفيذ عمليات ش ا ركة وتحالف.
- التسيير الاستراتيجي وادارة التغيرات.

- **تأهيل محيط المؤسسة وبناء أجهزة التسويق:**

إن تأهيل المحيط يشكل أمر ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها و الوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية و تحسين تنافسيتها، و تكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات و الأجهزة و الأنظمة كالجهاز الإداري الجهاز الجبائي و المالي، التشريعي، التنظيمي التي تتعامل معها المؤسسة.

على المؤسسة أن تقوم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك و ذلك عن طريق:

* تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس علمية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين؛ -الاهتمام بالدعاية و الإعلان لمنتجات المؤسسة.

* العمل على تنشيط مبيعات المؤسسة في الأسواق المحلية و الخارجية.

ثانيا: تأهيل العنصر البشري:

يعد الاستخدام الفعال للموارد البشرية طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، و نظرا لأهمية هذا العامل يتوجب اتحاد عدد من التدابير و الإجراءات لتكوينه و تأهيله و ذلك على مستوى المؤسسة و على المستوى الكلي. فعلى مستوى المؤسسة يجب العمل على:

* إجراء دورات تكو ينية و رسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في جميع مجالات التسيير، الإنتاج ،التسويق، ....الخ؛

* القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كإقصاء و التهميش و اللا مساواة.

* الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات و المعارف.

* تكريس ثقافة التقاسم بين أفرادها و بعث فيهم روح التبادل الحر للمعلومات و المعارف و الكفاءات .أما على مستوى الكلي فيتطلب من الهيئات المعنية إيجاد السبل الكفيلة لتأهيل كإنشاء هيئات وطنية لرصد و متابعة التطورات المعرفية و التأهيلية.

ثالثا: تطبيق إستراتيجية التنافس والحصول على التكنولوجيا:

حتى يتسنى لمؤسستنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية و الارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة يتوجب أن تلتزم بموصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع و الخدمات، حيث لا يمكن اليوم لأية مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات المواد الأولية المواد المصنعة مواد التعبئة و التغليف.

تحديد إستراتيجية لتنافس من خلال ثلاثة مكونات أساسية:

* طريقة التنافس: وتشمل إستراتيجية المنتج إستراتيجية الموقع إستراتيجية التسعير إستراتيجية التوزيع إستراتيجية التصنيع....الخ.

* حلبة التنافس و تتضمن اختيار ميدان التنافس الأسواق و المنافسين.

* أساس التنافس و يشمل الأصول و المهارات المتوفرة لدى المؤسسة و التي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة.

- **الإهتمام بالبحث العلمي والحصول على التكنولوجيا:**

تحتل إستراتيجية التجديد التكنولوجي مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك لان التجديد أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات التجديد في المنتجات التجديد في العمليات التجديد في التنظيم التجديد في الموارد البشرية...الخ.

- **التعرف على التكنولوجيا الجديدة:**

تعتبر التكنولوجيا عنصر ضروري للتنمية لان الثروة التي تبحث عنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و للحصول عليها هناك عدة طرق منها التطوير الداخلي للتكنولوجية عن طريق التراخيص، التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية الأبحاث و التطوير عن طريق التعاون علاقات الميدان الجامعي....الخ.

- **تطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة:**

لتطوير الإبداع التكنولوجي بشكل ايجابي داخل المؤسسة يجب أن تتوفر عدة عوامل منها:

* الطاقات و بالإمكانيات المالية و التسعيرية (فرق تسييرية كفاءة على جميع المستويات) و التجارية (قنوات توزيع أو شبكة توزيع (و خبرات تكنولوجية.

* امتلاك معارف و معلومات كافية عن السوق أو دراسته.

* قدرات تسييرية ذات كفاءة و مؤهلة قادرة على إحداث البحث التطبيقي.

إن برامج التأهيل الموضوعة خاصة للدول النامية؛ يمكن تعريفها على أنها مجمل الإجراءات التي يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي، وفي خلق مناصب الشغل، وتدعيم تنافسية المؤسسات. ولهذا فإننا غالبا ما نجد برامج التأهيل تمس عدة جوانب متكاملة: جانب محيط الأعمال، جانب البنى التحتية، الجانب المالي، جانب الموارد البشرية، وجانب المؤسسات.

ولهذه البرامج أبعادا مختلفة كما يبينه الشكل الآتي:

شكل رقم 07 : الأبعاد المختلفة لبرامج التأهيل

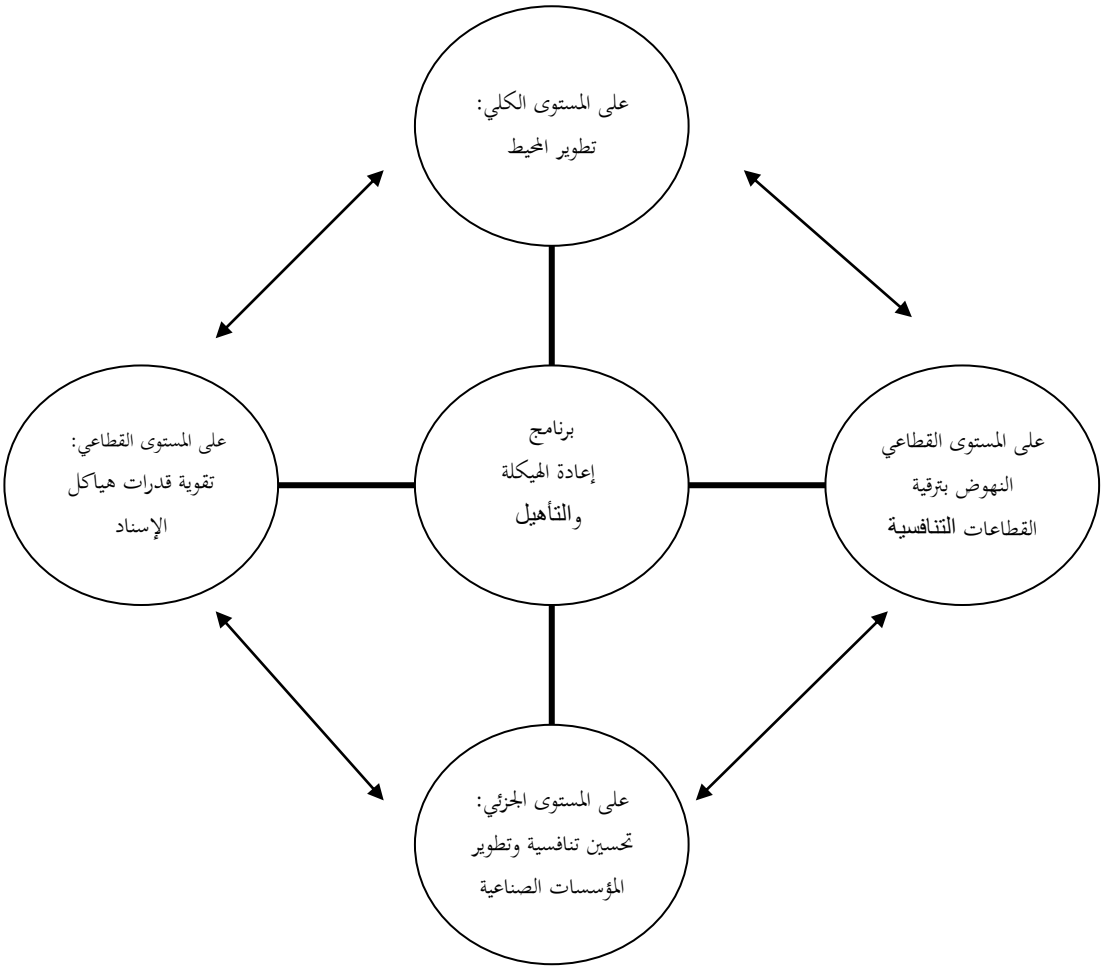

Source: Mohamed lamine Dhaoui et Boualam abassi. Restructuration et mise à niveau d'entreprise. Guide méthodologique ministère de l'industrie et ONUDI ،ALGER ،2003, p:74

إن برنامج التأهيل لا يتعلق فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسير الموارد، بل يتعداهما إلى مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة والمتعاملة مع المؤسسة،وتأهيل المحيط يشمل الجانب القانوني التنظيمي، إصلاح المنظومة المصرفية، تطوير شبكة الاتصالات، المناطق الصناعية، النشاط...الخ[27].

[27] مهلل عبد المالك، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهداف والآليات، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة – ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 55.

الشكل رقم 08 : مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات الإقتصادية

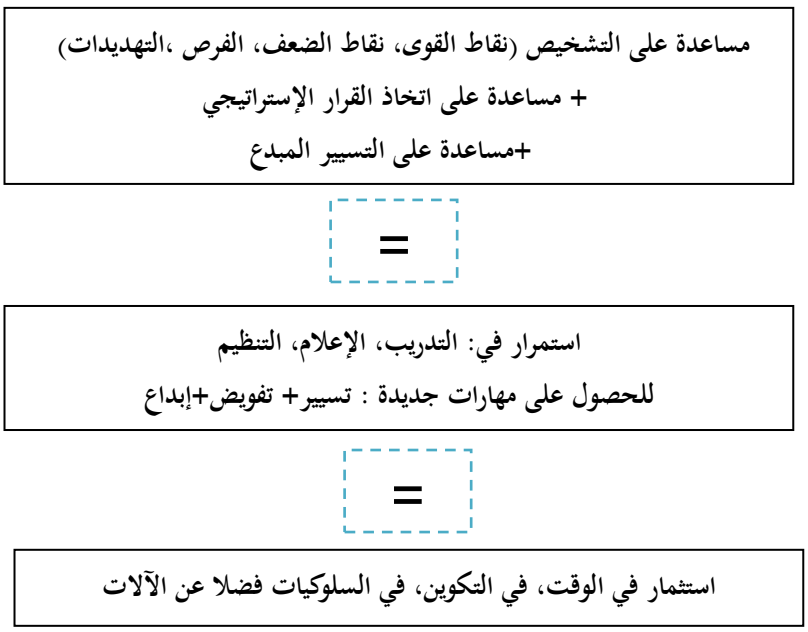

Source : Ce qu'il Faut savoir sur la mise à niveau, Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement PME.2006,P.1

المبحث الثاني: حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تعتبر المؤسسة وحدة إنتاجية يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج، للحصول على سلع وخدمات، بغية تحقيق ربحية تجارية ، وتعزيز القدرة التنافسية في السوق.

ومراقبة التسيير كنسق متكامل يساعد المؤسسة على التحكم في عملية التسيير واتخاذ القرار، عرفت أيضا تطورا في دلالتها،تماشيا مع مفهوم المنظمة، وفي عصر فلسفة التسيير المستدام، أصبح وصول المؤسسة إلى تحقيق ربحيتها التجارية شرطا غير كافي للمنافسة في السوق، بل وجب عليها مراعاة كل من الربحية الإجتماعية، والبيئية ،ومشاركة متكافئة ومتوازنة بين مختلف المتدخلين و الفاعلين .

ويؤدى إتباع مبادئ حوكمة المؤسسات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة ومحدداتها

تعتبر تطبيق الحوكمة الرشيدة في المؤسسات من بين الآليات التي تدعم عملية تفعيل مراقبة التسيير في المؤسسات، لهذا سعى مختلف الباحثين إلى محاولة إسقاط مبادئ و معايير الحوكمة على المؤسسات بهدف الرفع من كفاءة أدائها ومردوديتها.

أولا : تعريف حوكمة المؤسسات:

تعددت التعريفات المقدمة لحوكمة الشركات، بحيث يشير كل تعريف إلى المرجعية الثقافية والفكرية لأصحابه، ومن ابرز التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات، ما يلي:

- ✓ تعرف مؤسسة التمويل الدولية **IFC** الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها "[28].
- ✓ وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين "[29]

28 عبد الرزاق حبار، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة شلف، الجزائر، ص 76.

29 كاترين.ل.كوتشا هلبلينج، جون.د.سوليفان، "غرس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص: 03، على الموقع الشبكي: www.cipe-arabia.org

✓ وعرفت أيضا بأنها "مجموع الأسس والقواعد والإجراءات التي تستخدم لإدارة الشركة، سواءً من النواحي القانونية أو التمويلية أو المحاسبية، والتي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى"[30]

✓ كما عرفت الحوكمة بأنها "الطريقة التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ومراقبة الشركة عامة كانت أو خاصة"[31]

✓ تعريف": Charreaux.G" حوكمة الشركات تضم مجموعة من آالليات التنظيمية التي لها دور في تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين، وبعبارة أخرى هي تلك آالليات التي تتحكم في المجال الذي هو تحت تصرفها[32] "

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل لحوكمة الشركات بأنها: " تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ المؤسسات لقراراتها والشفافية التي تحدد ذلك ومدى المساءلة التي يخضع لها مسيروها وموظفوها، وتتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون المؤسسات وقوانين القيد ببورصة الأوراق المالية والمعايير المحاسبية التي تطبق في المعلومات المفصح عنها وقوانين مكافحة الفساد والإفلاس وعدم الملاءة المالية، وهي تتضمن إضافة إلى هذا التشريعات الحكومية التي يتعامل معها المساهمون والمؤسسات وكل أصحاب المصالح، والأهم من ذلك تتضمن الآليات التي يمكن بها حل النزاعات بين مختلف الأطراف".

ثانيا : محددات و مبادئ حوكمة الشركات

أ/ محددات حوكمة الشركات:

رغم الاختلاف في تحديد دقيق لمفهوم حوكمة الشركات، إلا أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين عن الآليات التي من خلاله يتم تطبيقه، ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى مجموعتين رئيسيتين هما الآليات الخارجية والآليات الداخلية[33].

30 عاطف علاونه، حوكمة الشركات في فلسطين –التحديات والآفاق المستقبلية–،كلية الحقوق–جامعة بيرزيت، 2008، ص3.
http ://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc :.2014/06/10

31 طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص9.

32 G.Chareaux, la gouvernement des entreprises, Ed. Economica, Paris,1997, p52

33 بن ثابت علال وبن جاب الله محمد، المستثمرون المؤسسون ببورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات، في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية–بسكرة– الجزائر،21–22 نوفمبر 2006، ص ص5–6.

1- المحددات الخارجية:

تتمثل المحددات الخارجية بصورة عامة في:

- المناخ الاستثماري للدولة، والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة لعمل السوق، مثل قوانين السوق المالية، والمؤسسات وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات والإفلاس؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات؛
- المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين.

وترجع أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تهتم بحسن تسيير المؤسسات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة، وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص للمؤسسة من جهة أخرى.

2 -المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى الحد من تضارب المصالح والتقليل من النزاعات بين مختلف الأطراف. وتتمثل الآليات الداخلية في: مجلس إدارة المؤسسة، والرقابة المباشرة للمساهمين بواسطة الجمعية العمومية والرقابة التعاونية بين المسيرين، المراجعة الداخلية.

وحتى يتمكن المجلس بالقيام بأدواره بصورة فعالة فإنه من الأفضل:

- الاستعانة بأعضاء مستقلين عن المؤسسة من غير الموظفين التنفيذيين أو أعضاء العائلة أو من بين المساهمين الرئيسيين. وهذا كي يتحقق الوصول إلى اتخاذ قرارات مستقلة في الحالات التي يوجد فيها تعارض في المصالح بين مختلف الأطراف، خاصة فيما يتعلق التقارير المالية؛
- ينبغي أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقتا كافيا للقيام بمسؤولياتهم؛
- ينبغي توفير المعلومات الصحيحة وفي الوقت المناسب لأعضاء مجلس الإدارة؛

وقد تتباين مسؤوليات مجلس الإدارة من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنه بصفة عامة، وبخلاف حماية مصالح المساهمين، فإنها تكون مسؤولة عن: اختيار وتقدير مكافآت الموظفين التنفيذيين، ضبط ومراقبة التناقض في المصالح، التأكد من نزاهة النظم المالية والمحاسبية، الإشراف على مدى فعالية ممارسة الحوكمة وعمل التغييرات الضرورية.

ب/ مبادئ حوكمة المؤسسات وخصائصها:

ترتكز الحوكمة على مجموعة من المبادئ التي تحدد بها عملية تطبيقها لتكون أكثر فاعلية و يمكن حصرها فيما يلي:

- **الانضباط** : بإتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.
- **الشفافية** : بتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- **المساءلة** : بإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- **المسؤولية** : المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.
- **العدالة** : يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
- **المسؤولية الاجتماعية** : النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

و بالإضافة إلى هذه المبادئ هناك مجموعة من القواعد التي تدعم حوكمة المؤسسات وتتمثل في:

* **حقوق المساهمين**: وتشمل حق نقل ملكية الأسهم، والتصويت في الجمعية، اختيار مجلس الإدارة، الحصول على عائد من الأرباح وكذا تدقيق القوائم المالية.

* **معاملة عادلة ومتساوية للمساهمين**: ويقصد بها المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وأيضا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، وحمايتهم من عمليات الاستحواذ ا ودمج مشكوك فيها وكذا الاتجار في المعلومات الداخلية مع حقهم في الاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

* **دور أصحاب المصالح**: ويتضمن احترام حقوقهم القانونية و التعويض على انتهاك تلك الحقوق مع آليات تعزيز مشاركتهم في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

* **الشفافية والإفصاح**: ويشمل الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية مثل الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة وأهدافها والأحداث الهامة وعوامل المخاطر، بحيث يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات في المناسب بدون تأخير وبدقة كافية.

* **مسؤولية مجلس الإدارة**: تتضمن هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه، ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

* **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:** وينبغي أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يحدد وبوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات التنفيذية والتنظيمية والإشرافية. [34]

المطلب الثاني: أهمية حوكمة الشركات في الإقتصاد الجزائري

أولا : أهداف حوكمة الشركات:

تسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة تسعى حوكمة المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- ✓ تعظيم أداء المؤسسات.
- ✓ وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا.
- ✓ تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في المؤسسة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة.
- ✓ العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- ✓ فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية.
- ✓ إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة. [35]

---

[34] زايد مراد، ترغيني صبرينة، "البعد الاستراتيجي لحوكمة الشركات"، ،جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية وبنوك ادراة أعمال، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، يومي 06-07 ماي 2012،ص ص04-06.

[35] نعيمة يحياوي،حكيمة بوسلمة،" دور الحاكمية في تحسين الأداء" جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية وبنوك ادراة أعمال، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، يومي 06-07 ماي2012،ص06.

- ✓ تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة. [36]
- ✓ ضمان الشفافية والإفصاح ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.
- ✓ ضمان تطبيق معايير محاسبية سليمة لمنع الفساد وسوء الإدارة.
- ✓ ضمان تدفق الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية. [37]

وعليه يجدر الإشارة إلى أنه من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع المؤسسات، فالجوانب الأخلاقية في عمل المؤسسات هي الأكثر ملائمة لدعم الحاكمية الجيدة والناجحة.

ثانيا : أهمية حوكمة الشركات:

يساعد نظام الحوكمة المؤسسية الجيد كذلك على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحاكمية المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها .بالإضافة إلى أنها تساعد على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال وتساعد أيضا في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الحوكمة المؤسسية الجيدة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات الشركة وفي إجراءات التدقيق والمحاسبة المالية والمشتريات. كما تساهم أيضا في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أسس

[36] عماد محمد علي ابو علجية، علام حمدان،" أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح"، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي20-21 اكتوبر2009،ص05

[37] زايد مراد، ترغيني صبرينة، مرجع سابق، ص18.

سليمة، وتحديد المكافآت بشكل سليم، بالإضافة إلى أنها تتيح للشركة تبني معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين ، ومن الممكن أن يساعد النظام الجيد للحوكمة أيضا على منع حدوث الأزمات المصرفية.

تظهر أهمية حوكمة المؤسسات من خلال ما يأتي[38]:

01/ محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات و عدم السماح بوجوده و لا باستمراره؛

02/ تحقيق و ضمان النزاهة و الاستقامة لكافة العاملين بالشركة؛

03/ تحقيق السلامة و الصحة و عدم و جود أي أخطاء عمدية؛

04/ محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف؛

05/ تحقيق الاستفادة القصوى و الفعلية من نظم المحاسبة و الرقابة الداخلية؛

06/ تحقيق أعلى قدر من الفعالية من المراجعين الخارجين الذين هم على أكبر درجة من الاستقلالية.

المطلب الثالث: دور الحوكمة في الإصلاح الاقتصادي

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود السابقة, وخاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها بعض دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية عام 2002,2001,1997 وتعود أسباب هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والمالي وافتقار إدارة الشركات إلى إدارة سليمة في الرقابة و الإشراف، ونقص الخبرة والكفاءة ومن هذا المنطلق تحدث العديد من الخبراء والمحللين والاقتصاديين عن اثار حوكمة الشركات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول الناشئة والدول المتقدمة على حد سواء.

تشير الدراسات المتعددة بان الالتزام بتطبيق المفهوم الفكري للحوكمة (حوكمة الشركات) ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده المختلفة المالية والتشغيلية واستمرار النمو .

وعلى الرغم من الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية او التنظيمية أو الاجتماعية إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير.

لقد تعاظمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصادات والمجتمعات.

[38] محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص ص58-59.

أولا : أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية

لا شك أن حوكمة الشركات تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشركات بين الأسواق, كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصادر الأموال (التمويل المحلي والعالمي) لتعزيز نمو الشركة. وفي هذا المجال أكد (winkler) على أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية.

- **حوكمة الشركات و الحصانة القانونية :-**

يهتم القانونيون في حوكمة الشركات لأنها تعمل على ضمان حقوق الجهات المتعددة بالشركة مثل حملة الأسهم ومجالس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وغيرهم من أصحاب المصالح. فالقوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تعد العمود الفقري للعلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل.

ومن أهم هذه القوانين، قوانين الشركات وأسواق المال والبنوك، والمحاسبة، والمراجعة، ومنع الاحتكار، والضرائب، والعمل وغيرها، وفي هذا المجال أكدت مؤسسة التمويل الدولية عام 2002 على ضرورة إصدار تشريعات لحوكمة الشركات والتركيز على دعامتين هامتين هما الإفصاح والمعايير المحاسبية السليمة.

وعلى الرغم من تعدد القوانين والتعليمات والإجراءات المرتبطة بحوكمة الشركات بين الدول إلا ان هذه الأنظمة والقوانين هي صمام الأمان لضمان حوكمة جيدة للشركات.

- **حوكمة الشركات والرفاهة الاجتماعية :-**

هناك مفهوم شامل لحوكمة الشركات يتجاوز الشركات الاقتصادية مثل الشركات المملوكة للقطاع العام او الخاص والذي يرتبط إنتاجها بسلع او خدمات لها اثر على رفاهية أفراد المجتمع, وهناك قول شائع أنه اذا صلحت الشركة كنواه صلح الاقتصاد ككل وإذا فسدت فان تأثيرها يمتد ليضر أعداداً كبيرة من فئات الاقتصاد والمجتمع.

وفي ظل هذا التوجه فان حوكمة الشركات لها اثر على الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، حيث توفر للأفراد الضمان في تحقيق قدر من الأرباح وضمان استقرار وتقدم الأسواق والاقتصادات والمجتمعات.

نستطيع القول أن الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة, وخاصة على الوظائف والدخول والمدخرات ومستويات الحياة المعاشية وغيرها من الأمور التي تهم حياة الأفراد والمؤسسات، ونظراً للأهمية الجوهرية لحوكمة الشركات في تقدم اقتصاديات الدول فقد اهتمت هذه الدول بترسيخ القواعد والأنظمة التي تؤدي إلى استقرار أسواقها الاقتصادية.

- **الأهمية الاقتصادية لتطبيق معايير وقواعد حوكمة الشركات :-**

لقد ظهرت الحاجة إلى حوكمة الشركات في الوطن العربي بشكل خاص وبالدول النامية بشكل عام بعد الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ بداية القرن الجديد في هذه الدولة بالإضافة إلى اعطاء دور القطاع الخاص في تنفيذ سياسة التنمية في هذه الدول.

ومن المعروف ان الشركات تقوم في نهاية كل عام في اعداد حساباتها الختامية وما تتطلبه من الافصاح والشفافية عند اعداد هذه الحسابات لان اتباع مبادئ سليمة وواضحة لحوكمة الشركات ستؤدي إلى خلق الاحتياطات الضرورية لمحاربة ومكافحة الفساد الاداري والاقتصادي.

وفي هذا المجال سنلقي الضوء على اهم المبادئ الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات وفيمايلي اهم هذه المبادئ:

1- على مجلس الادارة وضع الصيغ والاليات والتعليمات والنظم التي تضمن احترام والتزام الشركات للقوانين واللوائح السارية والتزامها بالافصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين واصحاب المصالح الاخرين .

2- على اعضاء مجالس الادارة ان يعتبروا انفسهم ممثلين لجميع المساهمين .

3- ان تتوفر الخبرات والمهارات الفنية في اعضاء مجالس الادارة من غير التنفيذيين عند اختيارهم وتعيينهم .

4- الاهتمام في وجود محاضر اجتماعات وسجلات ودفاتر .

5- التقرير السنوي الذي يعرض على المساهمين يجب ان يتضمن اعمال الشركة ومركزها المالي, والنظرة المستقبلية لنشاط الشركة.

6- ايجاد الصيغ والاساليب التي تسمح للمساهمين بالتعبير عن ارائهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات بشكل سليم ومدروس.

7- ضرورة وجود لجان للمراجعة تابعة لمجلس الادارة لمتابعة الوحدات الاقتصادية.

8- تتولى لجنة المراجعة الداخلية إعداد ودراسة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة .

9- تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وصحة المعلومات المحاسبية عندما تقوم في إعداد عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة .

10- يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية احد المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات .

11- ضرورة الوضوح في السياسات المعلنة وخاصة فيما يتعلق ما تنوي الشركة القيام به من تطوير او تغيير في حجم وتدريب وبرامج الأيدي العاملة بالإضافة إلى مصدقية والحرص على الحفاظ على سرية المعلومات المالية والتجارية للشركة.

12-ان حوكمة الاقتصاد تعني العمل على سد كل ثغرة قد يتسرب منها الفساد إلى المؤسسات الاقتصادية خاصة كانت أم عامة.

والجدير بالذكر هذه القواعد موجه إلى الشركات المقيدة في بورصة الاوراق المالية وإلى المؤسسات المالية والشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي.

ثانياً: دور حوكمة الشركات في اجتذاب وتدعيم الاستثمار

تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، وتظهر أهميتها في هذا المجال في تنمية وتشجيع الاستثمار من خلال إرساء قواعد تؤدي بالنتيجة إلى زيادة ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية ، وذلك لان المستثمرون حالة ضرورية وحجر الزاوية في الوحدات الاقتصادية كافة، ويتم ذلك من خلال الشفافية في التعامل معهم فان حماية مصالحهم واطمئنانهم على أموالهم المستثمرة في الشركة يعد من الأولويات لدى الوحدات الاقتصادية، لان هذا يؤدي بالنتيجة إلى رفع أسعار أسهم الوحدة في السوق ودعم مركزها التنافسي مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة. وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرأ حدوث ألانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد الإداري وسوء الإدارة بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة بها وبما يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود[39].

ومن جانب الآخر تؤدي الحوكمة إلى تطوير الأسواق المالية من خلال حماية المستثمرين، فالأسواق المالية والوسطاء الآخرين يساعدان في جلب الاستثمارات والمدخرات سوية من خلال وجود حلول خلاقة للمشاكل المالية

[39] صبيحة برزان العبيدي، دور مبادىء التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الابداعية وتحقيق التوافق بين مصالح اطراف الوكالة ،اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص 144.

التي يمكن أن تتعرض لها الأسواق المالية، واعتبر La porta أن حماية المستثمر ترتبط بكفاءة الحوكمة، والتي تسمح بتطوير الأسواق المالية والتخصيص الكفء لرؤوس الأموال من خلال الشركات فالنتيجة الهامة لتحليل حاجة الأسواق المالية إلى حماية المستثمر، تظهر متأصلة في الهياكل القانونية في كل دولة فالتحسين الهامشي لا ينتج عنه درجة ضرورية لحماية المستثمر وبالمقابل هناك نظم قانونية تؤكد على حماية المستثمر.

وتعمل حوكمة الشركات على التحكم في أداء الشركة من خلال المساهمة في منع أو الحد من ارتكاب المخالفات والتصرفات الغير قانونية عن طريق التزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لأعمال الشركة والتزامها بالمسؤولية الأخلاقية والبيئية، الأمر الذي يزيد من درجة الثقة في قوائمها المالية بما يؤثر على سلوك قرارات الاستثمار وبالتالي تداول أسهمها في الأسواق المالية، حيث تلعب دورا هاما في توفير تأكيد بمدى التزام جميع العاملين في الشركات بالمسؤوليات الأخلاقية بشأن تطبيق قواعدها، ويترتب على ذلك من اثر ملموس على مصداقية الإفصاح المحاسبي وبالتالي على تداول الأسهم في الأسواق[40].

هناك عدة طرق يمكن بها لحوكمة الشركات أن تساعد بها الشركات والاقتصاديات على اجتذاب الاستثمارات لتدعيم أساس الأداء الاقتصادي طويل الأجل والقدرة التنافسية وكالآتي: [41]

1-إن طلب الشفافية في عمليات الشركات ،وفي إجراءات المحاسبة والتدقيق، وفي عمليات الشراء، وفي كافة الأعمال، يؤدي إلى مهاجمة حوكمة الشركات لجانب العرض في عمليات وعلاقات الفساد، إذ أن الفساد يؤدي إلى استنفاد موارد الشركات ومحو قدرتها التنافسية، وإلى نفور المستثمرين بعيداً عنها.

2- إن إجراءات حوكمة الشركات تعمل على تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجالس الإدارة في وضع استراتيجيات سليمة للشركة، وضمان عدم القيام بعمليت الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب سليمة ومقنعة تدعو إليها حاجة الشركة، والتأكد من أن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء. وهذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية وعلى تعزيز وتحسين أدائها.

---

[40] بشرى فاضل خضير، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص 106.

[41] جون سوليفان وجين روجز وكاثرين هلبيلنج والكسندر شكولينكوف، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة :سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الدولية، واشنطن، 2003، ص ص 3-4.

3-إن إتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين، يؤدي إلى قيام نظام قوي لحوكمة الشركات يساعد على منع وقوع الأزمات الدورية في الجهاز المصرفي، حتى في الدول التي لا يتم فيها تداول معظم أسهم شركاتها في بورصات الأوراق المالية، كما يساعد اتخاذ الخطوة التالية على ضمان وجود طرق للتعامل مع حالات إخفاق وتوقف الشركات، مما يوفر التعامل العادل لكافة أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين وأصحاب الشركة والدائنين.

4-لقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخراً، أن الدول التي توافرت بها حماية أقوى لمصلحة الأقلية عن طريق حوكمة الشركات، تمتعت ايضا بوجود أسواق مالية أكثر ضخامة وأكثر سيولة. كما تظهر المقارنات بين الدول التي تضع قوانينها على أساس تقاليد قانونية. إن تلك الدول ذات النظم الضعيفة تكون فيها معظم الشركات مملوكة او تحت سيطرة قلة من المستثمرين الحاكمين بدلا من هيكل الملكية واسع الانتشار. ومن ثم فانه في الدول التي تحاول جذب صغار المستثمرين – سواء كانوا محليين ام أجانب – تكون حوكمة الشركات بالنسبة لها على قدر كبير من الأهمية من ناحية الحصول على العملة الصعبة المكتنزة لدى المستثمرين الاحتماليين.ويمكن لهؤلاء المستثمرين مجتمعين أن يمثلوا مصدراً لمبالغ ضخمة لاستثمار طويل الأجل.

5-إن غرس حوكمة الشركات يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخصخصة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.

6- إن الحاجة إلى حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية تتعدى حل مشاكل الوكالة إذ أن الاقتصاديات النامية والصاعدة دائماً ما تواجه موضوعات مثل نقص حقوق الملكية وسوء استخدام حقوق مساهمي الأقلية، وانتهاك العقود، ونهب الموجودات، والتعامل مع الذات، وأكثر هذه الأفعال لا تخضع للعقاب، ويرجع هذا إلى النقص في التشريعات والمؤسسات السياسية الاقتصادية اللازمة – للديمقراطية والأسواق كي تقوم بعملها، وبدون وجود تلك المؤسسات والتشريعات لن يكون هناك أي أثر بسيط للحوكمة، ومن ثم فان غرس الحوكمة في اقتصاديات البلدان النامية والصاعدة يستدعي وضع وإنشاء التشريعات والمؤسسات الديمقراطية القائمة على أساس السوق.

المبحث الثالث: آثار الإصلاحات على المؤسسة الاقتصادية

تمارس المؤسسة الاقتصادية نشاطها في ظل محيط تنافسي من حيث الطبيعة ومتغير من حيث التكوين ومتعدد من حيث الأطراف ومتجدد من حيث التأثير ومتداخل من حيث العوامل، لذلك ينجر عن كل ذلك تحديات توصف بالمباشرة تارة وغير المباشرة تارة أخرى، يحكم على بعضها بالسلب ومن جانب وبالإيجاب من جانب آخر.

وعليه تأتي الإصلاحات وتأثيرها على المؤسسة الاقتصادية في صلب هذا السياق ذلك أنه ما تنفك آثار هذه الإصلاحات عن التأثير على وظائف المؤسسة التمويلية، الإنتاجية، التسويقية ومرورا بالجبائية وإنتهاءا بالتأهيلية من أجل زيادة كفائتها الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية وتعظيم مكاسبها الأربحية رفعا لتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، وذلك على اعتبار أن المؤسسات المالية والمصرفية هي الدافع للمؤسسة كقوة خلفية من خلال عملية التمويل وهي الجالب لها كقوة أمامية من خلال عملية التأهيل.

المطلب الأول: برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أثرت الإصلاحات على برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر قصد تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي حيث يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي لكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على جميع المستويات وتباعا لهذا: فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير للمواد، الأسواق، المالية والتشغيل وإنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة. [42]

وعموما فمن وجهة نظر المؤسسات يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبأ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة وبهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية،بل على هذه الأخيرة المبادرة بالإنخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص إستراتيجي عام، وبعدها يكون على دولة مساعدة هذه المؤسسة بطريقة غير مباشرة عن طر يق الإصلاحات المالية والمصرفية المشجعة والمناسبة.

[42] عبد اللطيف بلغرسة، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف 29-30- أكتوبر 2001، ص 187.

أولا : البرامج و الاستراتيجيات الصناعية الجديدة:

تم التأسيس في الجزائر بداية من 2007 لاستراتيجيه جديدة للتصنيع أعدتها وزارة المساهمة والترقية، الاستثمارات تعتمد على توجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات ميزة تنافسية وقيمة مضاعفة عالية[43].

تم تسطير جملة من الأهداف تسعى الإستراتيجية الجديدة لتحقيقها في الآجال المتوسطة والطويلة منها :

* القضاء على الأداء السلبي والهزيل.

* التقليل من التبعية.

* تنويع الصادرات والتنمية التدريجية.

* إعادة النظر في الدور الحقيقي الذي يجب على الدولة أن تلعبه في المجال الاقتصادي.

* الثورة الهادئة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008.

* وقد عملت الجزائر على تطوير وتنويع أنشطة سوناطراك، وكذا البحث عن مداخيل جديدة خارج قطاع المحروقات.

* إن فترة (2001-2009) يمكننا أن نصنفها بفترة الإنعاش، وضمان ديمومة النمو والتنمية.

* أما برنامج (2010-2014) فقد خصص له غلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار، وقد خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية.

جدول رقم 15 : تطور مؤشر الإنتاج بالجزائر وفق النمو الصناعي للفترة (2007-2016 %)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	5.10	4.70	5.70	5.00	4.80	4.50	4.60	5.00	5.34	5.61
النمو الصناعي	1.70	1.80	1.07	2.47	1.10	1.82	2.96	1.56	-	-

المصدر: استنادا إلى بياناتPIB

من الجدول 15، نرى حصة الصناعة المصنعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، قد شهدت انخفاضا متذبذبا خلال (2010-2012)، ثم عاودت الإرتفاع بدء من 2013 وقد فاقت 12 % خلال 2014 .غير أن مؤشر الإنتاج ارتفع بشكل طفيف من 4.5 % إلى 5.61 % ما بين 2012 و2014 .ويعزى هذا التقهقر إلى ضعف أداء القطاع الخاص وانخفاض الصناعات المصنعة العامة.

[43] بوكماش عبد الله، التفكيك الجمركي وأثره على تنافسية المؤسسات، دور برنامج تأهيل المؤسسات كتدبير مرافق مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007 ،ص147-152.

كما يسعى برنامج التأهيل إلى تحديد المحيط الصناعي و التقني للمؤسسة الإقتصادية، تطوير كفاءة الأفراد، وتحسين طرق الإنتاج، واعتمدت الجزائر على عدة برامج للتأهيل كان أهمها:

1-المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية: و هي الهيئة المكلفة بتسيير البرنامج الخاص بالتأهيل، تقوم بعدة مهام كتحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل، والتنسيق بين أألدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، كما تتولى تطوير و ترقية برنامج التكوين لألفراد المعينين بالإشراف على برنامج التأهيل واقتراح التعديالت فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها عالقة مباشرة بإصالحها.

2- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: تتكون هذه اللجنة من عدة ممثلين من مختلف الوزارات كوزارة المالية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة عادة الهيكلة التي يرأس وزيرها اللجنة التي تتولى وضع الشروط المتعلقة باستفادة المؤسسات من عملية التأهيل ودراسة الملفات المقدمة وتحديد المبالغ المخصصة لكل مؤسسة كما تقترح اللجنة كل إجراء من شأنه تحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات الإقتصادية.

3- صندوق ترقية التنافسية الصناعية :أنشأ الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000[44]، و يتمثل نشاط الصندوق في تقديم الدعم المالي للمؤسسات، حيث تستفيد المؤسسات من دعمه بهدف تغطية جزء من التكاليف المخصصة لتقييم وضعيتها العامة، كما تستفيد المؤسسة من دعم الصندوق لتمويل االستثمارات المادية و المعنوية التي تدخل في إطار برنامج التمويل، أما هيئات المرافق فيغطي الصندوق التكاليف التي تتحملها بهدف تطوير التنافسية الصناعية و المناطق الصناعية و مناطق النشاطات الكبرى و التكاليف المتعلقة بتحسين بيئة نشاط المؤسسة.

والواقع أن الجزائر لم تتقدم بالسرعة الكافية في مسار إصلاح قطاع التصنيع. حيث تبقى حصة الجزائر من الصادرات العالمية من السلع المصنعة أقل من 1%، وقد وصل انخفاض مساهمة الصناعة المصنعة في الإقتصاد الكلي خالل 2014 إلى 5 % . وكدليل آخر على ضحالة التنمية الصناعية الجزائرية هو قلة صادراتها من السلع المصنعة، تصدر منها في المتوسط 2.27 % فقط من إجمالي الصادرات، كما أن معدل تغطية السوق المحلي من إلنتاج المحلي انخفض بشكل حاد، فمنذ عام 2000 إلى اليوم انحدرت هذه النسبة من 240 % إلى أقل من 60 %، علما بأن مساهمة القطاع الصناعي الخاص في إلنتاج الصناعي الوطني تبلغ حوالي 35 %. والجدول 16، يوضح تطور نسب صادرات وواردات الجزائر للفترة (2007-2015).

[44] المادة92 من قانون المالية لسنة 2000 .

جدول رقم 16 : تطور الصادرات والواردات بالجزائر للفترة (2007-2015 %)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات مواد مصنعة	1.53	1.62	1.56	1.79	2.03	2.16	2.48	3.50	4.66	5.00
واردات مواد مصنعة	74.88	73.99	79.75	78.43	71.75	67.40	70.11	72.00	73.12	70.22

المصدر: البنك الدولي

ثانيا : برنامج دعم المؤسسات الخاصة بين الجزائر و الإتحاد الأروبي:

هو عبارة عن برنامج ثنائي بين الجزائر و الإتحاد الأروبي لدعم المؤسسات الخاصة القائمة لمدة ثالثة سنوات على الأقل والتي لا يقل عدد مستخدميها عن 10 عمال و لا يزيد عن 250 عامل، مع اشتراط أن يكون نشاطها الصناعي في قطاع المواد الصيدلانية، المواد و الصناعات الغذائية و مواد البناء، كما اشترط البرنامج في المستفيد أن يكون جزائري الجنسية و يملك حصة 60 بالمائة من رأسمال المؤسسة[45]، يهدف البرنامج بدوره إلى ترقية محيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و تحسين الظروف المالية و خلق التعاون المستمر بينها و بين مؤسسات التمويل، ورصدت له ميزانية تقدر بـ 62.9 مليون أورو (57 مليون أورو مساهمة الإتحاد الأوروبي، 3.4 مليون أورو مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2.5 مليون أورو مساهمة المؤسسات المستفيدة) [46].

يرتكز هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف هي [47]:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات؛

-دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل و التطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها.

-دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد الإستراتيجيات، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل أجل تحسين المحيط المؤسساتي.

---

45 Commission européenne , Note d'information sur le programme MEDA d'appu i aux PM, UGP, Avril 2002,P6.

46 Ministère de la PME et de l'Artisanat (avec la collaboration de : Euro développement PME, Entreprise mise a niveau Algérie), Commission Européenne, Programme d'appui aux PME/PMI Algériennes, Euro développement PME, 2003, pp 01- 05.

47 Mustapha Ben bada, la Mise à Niveau des PME/PMI, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Novembre 2006, P 08.

وفي نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير [48].

جدول رقم 17 : مجالات التدخل الإتحاد الأروبي لدعم المؤسسات الخاصة

مجالات التدخل	المبلغ المخصص (مليون أورو)
تسهيل التعديل الهيكلي	**30 مليون أورو**
ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**57 مليون أورو**
دعم إعادة الهيكلة والخوصصة	**38 مليون أورو**
تحديث القطاع المالي	**23 مليون أورو**

المصدر: علي لزعر، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاوروميتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية و أدارية، العدد 05 ، 2009، ص 43.

ثالثا : برنامج تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة جدا المنشأة من طرف هيئات الدعم، والمؤسسات المتوسطة في قطاع صناعة الحديد والصلب، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية والصيدلانية، صناعة مواد البناء، و بصفة عامة يهدف البرنامج إلى تعزيز روح المنافسة.

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية. [49]

[48] Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME, Algérie, Décembre 2007, P27.

[49] القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001 ،ص 07.

ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي [50]. ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 06 مليار دج. [51]

و تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي [52]:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؛

-إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛

-التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛

-تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها .

و منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية [53]:

1700 35 :مؤسسة صغيرة ومتوسطة أبدت رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل. ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

---

[50] صطفى بن بادة، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 04 جوان 2009 ،العدد 2628 ، ص 07.

[51] Mustapha Ben Bada, Op,cit, P 32

[52] Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Octobre 2003, P 05.

[53] رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/12 ماي 2010 ،ص ص 04-05.

المطلب الثاني: التشخيص الاستراتيجي العام واستراتيجيات التأهيل

مما لا شك فيه أن المؤسسة لا تعمل في معزل عن باقي البيئة، وهذا ما أظهر العديد من المقاربات النظرية لدراسة ظاهرة تفاعل المؤسسة مع بيئتها. ففي عالمنا المعاصر تجد اغلب مؤسسات الأعمال نفسها تعمل في ظل بيئة تنافسية معقدة وسريعة التغيير، تواجه فيها العديد من التحديات الإقتصادية والعالمية الجديدة مثل العولمة والتكتلات الإقتصادية، و المنافسة الدولية ، التي تفرض على هذه المؤسسات تبني أفضل الممارسات للوصول إلى أهدافها، وهذه التغيرات قد تتيح للمؤسسة فرص معينة يمكن استغلالها أو تهديدات يجب محاولة تفاديها، و بناءا على تشخيص البيئة وما سيتبعها من تغيرات يجب على المؤسسة أن تقوم بتغيير نظرتها إلى الأسواق والمنافسين و المنتجات، و تنمية الإستراتيجيات لمواجهة تلك الظروف المتغيرة .و يعتبر التشخيص الإستراتيجي أحد المراحل الهامة في إعداد الإستراتيجيات حيث يتوقف عليه جمع المعلومات واكتشاف التهديدات والفرص، وتحديد آثارهما على اتخاذ القرارات في المؤسسة.

أولا : التشخيص الاستراتيجي العام

وتتمثل هذه المرحلة [54] "في مبادرة المؤسسة بإجراء تشخيص استراتيجي عام يسمح بتحديد المكانة الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية والخارجية"، ويعرف "براون "Brown. G" "" تشخيص المؤسسة بأنه عبارة عن[55] "اكتشاف وتحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة لتصحيح الأولى واستغلال أحسن للثانية". أي أن التشخيص يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المؤسسة من أجل تعزير نقاط القوة ومحاولة القضاء على نقاط الضعف أو محاولة تحويلها إلى نقاط قوة عن طريق تصحيحها .

وبعد القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام، وتلخيص نقاط القوة والضعف، وتكوين الاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من القضاء على نقاط ضعفها وتعزيز نقاط قوتها في ظل فرص وتهديدات المحيط الذي تعيش فيه، تقوم بعد ذلك بإعداد مخطط لتأهيلها، حيث يرفقان مع طلب المساعدة المالية إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وبهذا يصبح للمؤسسة الحق في إطار احترام قواعد الأحقية المحددة في وثائق وزارة الصناعة (استيفاء شروط الملاءة في

[54] نجار حياة ومليكة زغيب، إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة : نظرة مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 23/22 أفريل 2003 ،ص 136.

[55] Kamal Hamdi : Comment Diagnostique et Redresser une Entreprise, Rissalah, Alger, 1995, p 10.

المؤسسة) والاستفادة من الإعانات المالية، وعادة ما تنجز هذه الدراسات والتشخيص الاستراتيجي من طرف مكتب دراسات أو مستشارين خارجيين تختارهم المؤسسة بحرية لإنجاز الدراسة.

إن التشخيص الداخلي للمؤسسة مفروض حتى قبل التشخيص الخارجي ألنه من اجل أن نتساءل بذكاء حول المحيط الإستراتيجي علينا أوال أن نعرف جيدا منتجاته وأسواقه وتنظيمه وتقنياته. و البيئة الداخلية هي التي تستطيع المؤسسة التحكم فيها والتأثير عليها وتغييرها وفق ما تحتاجه لصياغة إستراتيجيتها والتي من خاللها تتمكن الإدارة الإستراتيجية من تسيير مؤسستها بفعالية اكبر وأدق. وفيما يلي سنحاول الوقوف، على مفهوم البيئة الداخلية للمؤسسة ومكوناتها، وأهمية دراستها وتشخيصها، ثم نتطرق ألهم آليات المعتمدة في دراستها.

الشكل رقم 09 : تشخيص استراتيجي شامل

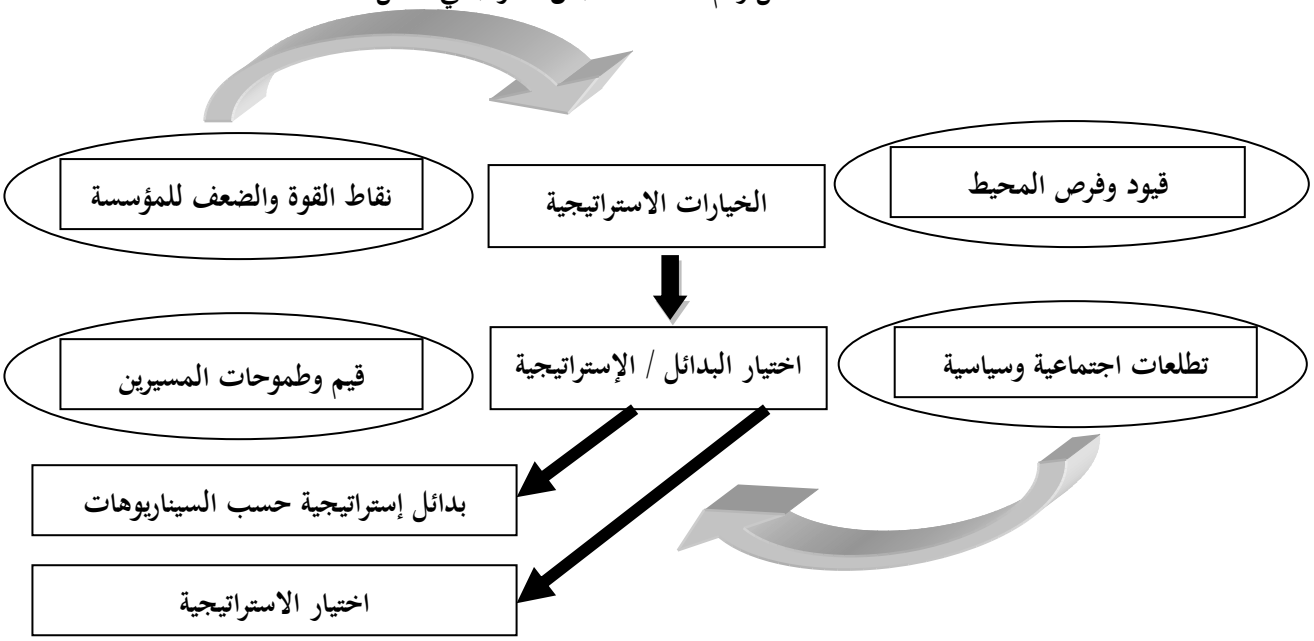

Source : Mohamed lamine dhaoui et Boualem Abassi,Op-cit,P177.

نلاحظ من خلال الشكل أن عملية اختيار إستراتيجية التأهيل تنطلق المؤسسة من دراسة المحيط الخارجي بغرض الوقوف على الفرص والتهديدات من جهة، ومن جهة أخرى فإن التحليل الداخلي (إنتاج،مالية،تسويق،موارد بشرية...)،يسمح للمؤسسة من استخلاص نقاط القوة والضعف، ثم تأتي مرحلة اختيار البدائل الإستراتيجية من خلال تقييم هذه البدائل في ضوء قدرتها على تحقيق الأهداف والغايات التنظيمية، وتنتهي هذه المرحلة بالاختيار الاستراتيجي.

البيئة الداخلية تتمثل بمجموعة العوامل والمكونات والمتغيرات المادية والمعرفية والتنظيمية ذات الصلة الوثيقة بحدود المؤسسة الداخلية[56]. وترتبط هذه الأخيرة ارتباطا مباشرا بأنشطة الأداء داخل المؤسسة، مما يستدعي تسميتها بالمجموعة التنظيمية حسب ميليز Milles ،وأحيانا بالبيئة العملية حسب بورتر Porter، وأحيانا أخرى ببيئة العمل حسب تومبسون، وترتبط هذه البيئة ارتباطا عضويا بكيفية صياغة وتشكيل أهداف المؤسسة، وفي نفس الوقت بكيفيات تحقيقها من خلال المنتجات التي تقدمها المؤسسة و الأساليب الفنية المستعملة في الإنتاج[57] .ويعني تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة إلقاء نظرة تفصيلية إلى داخل المؤسسة لتحديد مستويات الأداء، مجالات القوة والضعف، بالإضافة إلى القيود، ويبنى التحليل الداخلي على معلومات تفصيلية عن المبيعات، الأرباح، التكاليف، الهيكل التنظيمي، الإدارة ... الخ[58].

و يركز التشخيص الإستراتيجي على بعدين مكملين، بعد داخلي و بعد خارجي، و الإستراتيجية تحدد نمط العلاقة بين المؤسسة و المحيط[59]، كما يوضحه الشكل الموالي:

[56] جعفر عبد اهلل موسى إدريس، الإدارة الإستراتيجية، خوارزم العلمية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، 2013 ،ص159.

[57] هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، تحليل القوى التنافسية بالمؤسسة وعالقتها بالتقسيم الإستراتيجي وتقسيم السوق، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 08 -09 نوفمبر 2010. ص 1.

[58] ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونماذج وتطبيقيه، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 209.

[59] Jean -Pierre HELFER , Michel KALIKA, Jacques ORSONI, op.cit, P54

الشكل رقم 10 : أبعاد التشخيص الإستراتيجي

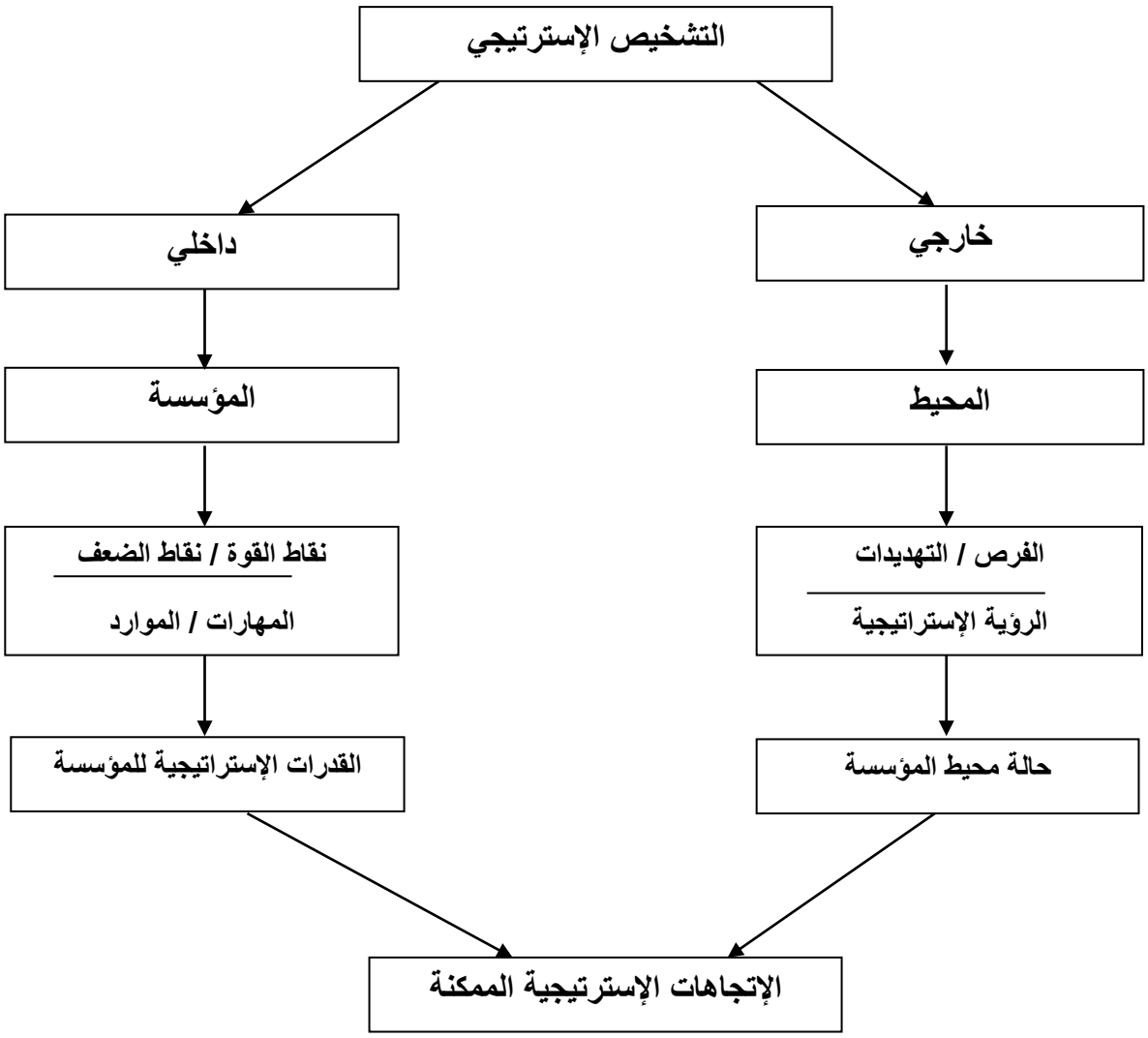

Source : Jean -Pierre HELFER , Michel KALIKA, Jacques ORSONI ,Management (Stratégie et Organisation), Vuibert, 3°édition , Paris, 2000 , P 55 .

ثانيا : استراتيجيات تأهيل المؤسسات

بعد القيام بعملية التشخيص الاستراتيجي العام وتحصيل المعطيات اللازمة للخروج بالتوصيات المقترحة كمرحلة أولى، يمكن للمستشارين أو المحللين أخذ صورة جيدة عن العمليات التي يجب أن تعمل وفقها المؤسسة من أجل تقوية قدرتها التنافسية، الأمر الذي يقود المؤسسة إلى التفكير الاستراتيجي عن مستقبلها في سوق تميزه المنافسة الشرسة التي لا تعترف بالحدود، هذا ما يحتم على المسئولين والمحللين والمستشارين أن يكون لديهم بعد نظر ورؤية شاملة وثاقبة ومستقبلية لمختلف العناصر التي من شأنها أن تؤثر على نشاط المؤسسة وعلى نجاح عملية تأهيلها، وخاصة في ظل

تعقد الأوضاع الاقتصادية في الوقت الراهن وظروف عدم التأكد التي تعمل فيها المؤسسات وكثرة العناصر التي تؤثر على تنافسية المؤسسات،كل هذه المتغيرات تجعل من المؤسسة تعدد من البدائل(الاختيارات (وعدم الاعتماد على بديل واحد، فضلا عن المحيط المتغير باستمرار وضرورة أخذه بعين الاعتبار في التفكير الاستراتيجي للمؤسسة وعملية التأهيل وتشكيل الإستراتيجية المناسبة .

ومن هنا يفترض على المؤسسات فهم بأن التنظيم الداخلي والقواعد و الأسس التي تتبناها، لابد أن توضع من أجل رضى الزبون فالمؤسسة مجبرة على التفكير فيما تشبع احتياجاته و رغباته، ومنه فإن كل عمليات التصميم والتنفيذ والتقييم ينبغي أن تتم من وجهة نظر الزبون باعتباره محور اهتمام الإدارة الإستراتيجية ومنه تحول الاهتمام من المنتوج إلى الزبون ورغباته واحتياجاته،فضلا عن ذلك فإن المؤسسات الاقتصادية ذات الفكر الاستراتيجي الحديث أدركت بأن نقاط قوتها وضعفها والفرص والتهديدات، ما هي إلا أمور نسبية لأن فرصة اليوم قد لا تعوض غدا، وأن التهديد الحالي قد يتحول إلى فرصة في المستقبل،ونفس الشيء بالنسبة لنقاط القوة ونقاط الضعف،فقد تتحول نقطة قوة إلى نقطة ضعف وقد يحدث العكس.

تأتي مرحلة تشكيل الإستراتيجية وتحديدها كمرحلة من مراحل التأهيل، حيث يتطلب من :المؤسسة في هذه المرحلة تحديد ما يلي:

-الأهداف المرتقب (تحسين النجاعة من حيث الإنتاجية والنمو وذلك من خلال الحد من المشاكل والتقليل من نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة،مع تدعيم تنافسية المؤسسة)؛

-توفير الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك؛

-إيجاد النموذج التنظيمي المناسب لتنفيذ وتحقيق الأهداف .من هذا المنطلق فإن إعداد البدائل الإستراتيجية انطلاقا من نتائج التشخيص، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية إنجاز البديل الاستراتيجي المختار، وهو ما يتم من خلال مراعاة عدة عوامل:

-الأوضاع الحالية للمؤسسة وتطوراتها المحتملة،

-القيود القانونية،المالية،التجارية،التقنية والبشرية والتطور المحتمل لبيئتها.

المطلب الثالث: آليات الدعم المالي لبرامج تأهيل المؤسسات و أثرها على التنافسية

إن برامج التأهيل الموضوعة يمكن تعريفها على أنها مجمل الإجراءات التي يمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي، وفي خلق مناصب الشغل، وتدعيم تنافسية المؤسسات. ولهذا فإننا غالبا ما نجد برامج التأهيل تمس عدة جوانب متكاملة: جانب محيط الأعمال، جانب البنى التحتية، الجانب المالي، جانب الموارد البشرية، وجانب المؤسسات.

أولا : آليات تمويل برامج التأهيل

إن استعمال المصادر التمويلية المتاحة لتنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – خاصة المصادر الأجنبية والمصادر المحلية–، يستوجب وضع آليات وأدوات تمويلية تتوافق وأهداف برامج التأهيل من جهة، وتتلاءم وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

ومن أهم هذه الآليات التمويلية لتنفيذ برامج وخطط التأهيل نذكر :

1. خطوط القروض الأجنبية:

لقد استفادت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها في إطار التعاون الدولي بين الجزائر ودول العالم، من العديد من خطوط الإقراض الأجنبية من أجل تأهيلها، منها على سبيل المثال:

- خطوط الإقراض الأجنبية الممنوحة من طرف الوكالة الفرنسية للتطوير[60] قدمتها للقرض الشعبي الجزائري (CPA) عامي 1999 و2003 .
- خطوط إقراض البنك الأوروبي للاستثمار: يقدم البنك الأوروبي للاستثمار خطوط إقراض لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كآلية لتنفيذ برنامج MEDA I (1996- 2000) وهو برنامج خصص له غلاف مالي يقدر بـ 4.865 مليار أورو، يضع فيها البنك الأوروبي للاستثمار 2.310 مليار أورو على شكل قروض، رؤوس أموال مخاطرة، وقد استفادت الجزائر في إطار برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 57 مليون أورو من خلاف اتفاقية التمويل الموقعة في 14 سبتمبر 1999. وتم بالفعل إعادة تأهيل أكثر من 350 مؤسسة كما تم رصد حوالي 600 مليون دولار لإنشاء جهاز خاص وهي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سيقوم بعملية واسعة لإعادة تأهيل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[60] Voir : www.afd.fr.

2. القروض البنكية المحلية

تعد القروض البنكية المحلية آلية تمويلية أساسية لتمويل برامج وخطط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فخطوط الإقراض الأجنبية المذكورة آنفا، تستفيد منها المؤسسات عمليا بتحويلها إلى البنوك الجزائرية المحلية، والتي بدورها تحولها إلى قروض للمؤسسات على حسابها.

وقد ساهمت البنوك العمومية في سنة 2003 بتمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قدرها 555 مليار دج أي بنسبة 40,60% من مجموع التمويلات مقارنة بسنة 2001 حيث قدر المبلغ آنذاك ب 353 مليار دج أي ما يمثل 30.72 % من مجموع التمويلات[61].

إن القروض البنكية على اختلاف أنواعها والموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية الألفية الثالثة قد بلغت حجما معتبرا كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم 18 : حجم القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية نحو المؤسسات الإقتصادية

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	حجم القروض	النسبة المئوية
2011/2010	**717**	**16.68**
2012/2011	**658**	**15.30**
2013/2012	**873**	**20.31**
2014/2013	**976**	**22.70**
2015/2014	**1075**	**25.01**
مجموع القروض من سنة 2015/2011	**4299**	**100**

المصدر:وزارة الصناعة،إحصائيات 2015

3. الصناديق الخاصة بالتأهيل

بالإضافة إلى خطوط القروض الأجنبية أو الوطنية، تضع السلطات الجزائرية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية التمويل عن طريق الصناديق، سواء لأغراض التمويلية بصفة عامة أو لتنفيذ برامج التأهيل المسطرة. ومن أهم هذه الصناديق نجد:

[61] للمزيد من التفاصيل انظر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: http://www.pmeart-dz.org/ar/

1.3. صندوق ترقية تنافسية المؤسسات الصناعية:

ويعد هذا الصندوق الآلية العملية لتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير التنافسية الصناعية الذي تقوده وزارة الصناعة، كما يعتبر من الأدوات المالية العملية المسيرة للدعم المالي التي تقدمه السلطات الجزائرية، ولتستفيد المؤسسات الراغبة في تطبيق البرنامج من دعم الصندوق يجب أن تتوافر فيه معايير القبول.

ويقدم صندوق ترقية تنافسية المؤسسات دعمه المالي على مرحلتين:

1- مرحلة التشخيص: تختار المؤسسة مكتب دراسات أو استشاري خارجي للقيام بعملية التشخيص الاستراتيجي الشامل للمؤسسة ووضع مخطط تأهيل للمؤسسة، يرافقه وضع ملف للحصول على التمويل من صندوق ترقية التنافسية الصناعية، ويقدر الدعم الذي يقدمه الصندوق بما نسبته 80% من تكلفة التشغيل الشامل لكن في حدود 1.5 مليار دج.

2- مرحلة المخطط (وتكون المساعدات المالية موزعة على 24 شهرا) وتكون كالآتي:

- 80% من إجمالي الاستثمارات غير المادية (تكوين، دراسات، برامج معلوماتية..).
- 10% من الاستثمارات المادية لكن في حدود 20 مليون دج كحد أقصى.

2.3. صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يعد الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني، يقدم صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعمه للمؤسسات المقبولة على النحو التالي[62]:

-تمويل مصاريف التشخيص الإستراتيجي العام بنسبة 100 ،%في حدود 600.000 دج لكل مؤسسة؛

-تمويل مصاريف الاستثمارات اللامادية بنسبة 100 %؛

-تمويل مصاريف الاستثمارات المادية بنسبة 20 %.

ويقدر الحد الأقصى لتمويل الاستثمارات المادية واللامادية في حدود 5.000.000 دج لكل مؤسسة، كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسة

[62] Programme Nationale de Mise à Niveau de la PME Algérienne, sur site http://www.algeria.smetoolkit.org/algeria/fr/1989/Programme-National-de-Mise-de Niveau-de-la-PMEAlg%C3%A9rienne, last visited.21/11/2008 ,p 01.

وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة، إضافة إلى هذا يقدم الصندوق "دعم في حدود 1.200.000 دج لكل مؤسسة ترغب في الحصول على علامة الجودة العالمية (ISO9001)" [63].

4. صناديق الضمان

إن صناديق الضمان هي[64] " آلية تمويلية تسهل على المؤسسات الطريق للوصول لخطوط القروض المحلية والأجنبية لتمويل استثماراتها" وبرامج تأهيلها، وتعد آلية ضمان الاقتراض من أهم آليات ترقية[65] "التعاملات المصرفية بين المشاريع التي تفتقد للضمانات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) و مؤسسات التمويل (البنوك) من خلال توفير حجم معين من الثقة لأطراف التعامل، أو بعبارة أخرى طرفا ثالثا يمثل حلقة وصل بين البنوك وأصحاب المشاريع في غياب شرط الضمان"، ولهذا الغرض قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشئ هذا الصندوق بموجب[66] المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 06 رمضان 1423الموافق لـ11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، برأس مال[67] " 1.1مليار دج مكتتب كليا من الخزينة. "

يعتبر صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [68] "أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على التمويل البنكي، ويندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."

---

[63] عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، الملتقى الدولي : حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 22/21 نوفمبر 2006 ،ص 13.

[64] مرجع سابق، ص 13

[65] سمير سحنون و شعيب بونوة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006 ، ص 427.

[66] موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=18&Itemid=29http://www.fgar.dz/index.php?option=co m_content&task=view&id=18&Itemid=29

[67] صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 356

[68] بلعزوز بن علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل2 ،مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006 ص ص491،492

ثانيا : أثر التأهيل على تنافسية المؤسسات

فرضت المتغيرات الاقتصادية الجارية على النطاق العالمي واقعاً جديداً في النظرية والتنظيم الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، فقد شهد العالم حركة واسعة في مجال الفكر الاقتصادي والتنظيم بهدف التعامل مع ذلك الواقع وتوظيفه بما يخدم المصالح الإستراتيجية ويلبي أهداف الأمن القومي والاجتماعي، ويقع ضمن تلك ، فالفكر التقليدي السائد في العديد من الأوساط التجارية الدولية المتغيرات موضوع البحث عن مفهوم التنافسية[69] وحتى على مستويات التخطيط الحكومي الشامل يربط مفهوم التنافسية بسعر صرف تفضيلي أو ميزان تجاري إيجابي أو صناعة مدعومة أو حتى معدل تضخم متدني، إلا أن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية .ففي حين تقتضي الميزة النسبية –في اقتحام الأسواق الدولية– الاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية، فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة على الرغم من أثرها في زيادة الكلفة على المدى القصير[70] إلا أنها في الوقت ذاته تساعد المؤسسات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية .

ويختلف مفهوم التنافسية وتعريفها باختلاف الإطار الذي تندرج ضمنه، فيما إذا كان الإطار على مستوى مؤسسة أعمال، أو قطاع، أو دولة. فالتنافسية على صعيد مؤسسة الأعمال تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، وهو مختلف نسبيا عن التنافسية لقطاع ما متمثل بمجموعة من مؤسسات الأعمال العاملة في صناعة ، كما سنرى معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها[71] .

---

[69] حسن البشير، محمد نور، سياسات التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار، وزارة الاستثمار: لجنة الاستثمار الإفريقي بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ورشة الاستثمار الإفريقي في السودان، 2005 ،ص ص01-02؛

[70] مفهوم التنافسية أو التنافسية في مجال الأعمال، الموقع الالكتروني. www : org.iraqism

[71] فريق التنافسية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، www.sub_jpg.org :Ministry of planing and international cooperation

ثالثا : واقع تنافسية المؤسسات الجزائرية

إن الناظر بنوع من التمحيص في الشأن الاقتصادي العالمي، لابد أن يلاحظ تلك الحركة السريعة والدءوبة التي تنتهجها القوى الاقتصادية الكبرى في سعيها المستمر للتحالف والتكتل في أشكال عدة، منها ما هو إقليمي يجمع دول القارة الواحدة أو ما يتخذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات، ولهذا التكتل سببان رئيسيان حسب تقديرنا، الأول يتلخص في حماية اقتصاديات هذه البلدان، أما الثاني فيتمحور في محاولة احتكار صناعة معينة أو سوقا بعينه لإنتاج سلعة ما، مما يكسبها ثقلا ووزنا اقتصاديا كثيرا ما أصبح أداة سياسية في يد حائزيه.

ففي الوقت الذي يتعزز فيه انفتاح الاقتصاد الوطني أكثر فأكثر مع انضمام الجزائر القريب إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا التطبيق التدريجي لبنود اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تشهد المؤسسة الجزائرية ضعفا كبيرا في أداءها انعكس سلبا على تنافسيتها، وتسبب أيضا في خسارة لم تقتصر فقط على حصتها المحتملة من السوق الدولية، بل وتعدتها إلى خسارة حصتها من السوق المحلية التي نجحت المنتجات الصينية والتركية في السيطرة عليها، فأثقل هذا الضعف في التنافسية كاهل المؤسسة الجزائرية وزاد من أعبائها، خصوصا وأنها تتسم بتنظيم سيئ للعمل وتجهيزات إنتاجية تجاوزها الزمن، وغياب واضح لإستراتيجيات تسويق، كما تجب الإشارة إلى أن محيط المؤسسة ومناخ عملها، كما يقول رجال الاقتصاد، يعد عاملا معرقلا، ويفسر بشكل أوسع، النتائج الهزيلة المحققة في ظل سياسة اقتصادية غير مناسبة.

خلاصة الفصل :

يشكل تأهيل للمؤسسة أو حوكمة المؤسسات أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن حيث أصبح أولوية وطنية وإستراتيجية، ومرد ذلك يعود للحاجة الماسة والمتنامية لمؤسساتنا قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطورة .حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعني الأول بهذه الرهانات في ضل تحديات الاندماج، باعتبار المكانة التي نأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة.

وبذلك يقع على عاتق المؤسسات رفع تحدي مزدوج : يتمثل التحدي الأول في التحضير لمرحلة ما بعد النفط والتحدي الثاني يتمثل في الانتقال نحو اقتصاد سوق حديث يتميز بتنافسية المؤسسات التي تشكل نسيجه، وهذا هو الرهان الرئيسي للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية.

الفصل الرابع : تحرير التجارة الخارجية والإندماج بالإقتصاد العالمي

تمهيد:

الجزائر كغيرها من الدول عملت على تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي والتي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية العميقة، بهدف الانفتاح على الخارج لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط تحسبا للأزمات المالية الدولية التي تؤثر سلبيا على أسعار المحروقات، فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابيات وتفادي سلبياته.

إن تحقيق آليات لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية إنطلاقا من التمحور نحو الاندماج في التكتلات الإقليمية، وتفعيل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية إلى غاية تحقيق الأهداف المسطرة فيها، وتحقيق غايات برنامج الإنعاش الاقتصادي بداية من البرنامج الأول، إلى غاية نهايته في 2014، والعمل على تسريع وتيرة محاوره التي تدفع إلى الرقي بشتى المجالات المسطرة في تنميتها عبر هذا البرنامج الضخم، وكذا محاولات الإصلاح الإقتصادي التي تهدف إلى محاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، والعمل على تحقيق توطين الإستثمارات بعد فتح مجال الإستثمارات الأجنبية بصورة واسعة، هذا ما تسعى إليه الجزائر بالنظر إلى ماي مكن أن تفرزه هاته البرامج من نتائج، بعيدا عن الاعتماد على مداخيل المحروقات ورهن الاقتصاد بها، ذلك لأن انتكاسات أسعارها في السوق الدولية أثرا سلبا على تطوره، بل كان تأثير تراجع أسعار النفط بعد السداسي الثاني من 2014 صدمة عنيفة على الاقتصاد الجزائري، إضافة لما يحيط بها في حدودها من اضطرابات أمنية وسياسية، كلها عوامل لها انعكاسات سلبية إذا لم تحسن التصرف وفق متطلبات المرحلة، في ظل التحولات الاقليمية.

المبحث الأول : سياسات التحرير و الإجراءات المرتبطة بها وأثارها على الإقتصاد بالجزائر

الجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تستشعر خطر العولمة وافرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الإندماج الإقتصادي لإحتلال مكانة مرموقة في الإقتصاد العالمي، ومواقع تنافسية متقدمة وفي ظل هذه الإفرازات استلزم على المؤسسات الجزائرية مواجهة هذه المنافسة القوية و المنتظمة، والتي سوف تؤثر على حصصها في السوق الوطنية، ويمكن أن تحد من توسعها وتطورها إذا لم تتوفر لهذه المؤسسات قاعدة تكنولوجية جد متطورة تكون قادرة على التأقلم مع بيئة دولية متغيرة بسرعة وأمام سرعة وتيرة تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي، حيث لم يعد الإنفتاح يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي يوجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه لإستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته.

المطلب الاول: التجارة الخارجية وسياساتها

لقد اهتم الإقتصاديون بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها اهتماما كبيرا ومن ذلك درج الكتاب الإقتصاديون التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأوسطه، وهم آدم اسميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوات ميل على إفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية، أما في العصر الحديث فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الإقتصاد الدولي أو العلاقات الإقتصادية الدولية[1].

أولا: مفاهيم ومكونات التجارة الخارجية

- **مفاهيم حول التجارة الخارجية**

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، ولذلك ونظرا لأهمية التبادل التجاري الخارجي.

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

* كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة..[2]

[1] موسي سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ،ص 13.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم. مرجع سابق، ص36 .

* المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[3]

* عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[4]

* أحد فيروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن السياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة. [5]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

أ. أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه الأسباب في:

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات.
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.
- رفع مستوى المعيشة.

[3] رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الطبعة الأولى، 2000، ص12 .

[4] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص18 .

[5] محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 14.

ب. أهمية التجارة الخارجية

للتجار الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لدول العالم فهي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا. ولذلك فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تساهم في زيادة مستوي رفاهية دول العالم[6]، وتعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

* ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

* اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري[7].

* تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

* التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولي للعمل. [8]

* نقل التكنولوجيات و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.

* تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.

* الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.

* إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

* العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة. [9]

ج. العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

هناك عد عوامل من شأنها التأليز على التجار الدولية سواء لان ي الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:

---

[6] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص9.

[7] رشاد العصار و آخرون. مرجع السابق. ص:13.

[8] حمدي عبد العظيم. مرجع سابق، ص، 20.

[9] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000، ص57-58.

1. انتقال أيدي العاملة : وتشمل

* تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الأقتصادي بين الدول

* الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.

* اختلاف درجة المهارة على المستوى العالم بالنسبة لأيدي العاملة.

* تفاوت مستوى المعيشة والحضارة ، ملا هجر الفلاحين من أجل تحقيق الأموال.

* درجة التقدم الاقتصادي: يف حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.

* العوامل السياسية : الحروب لها تأليرعلى العمالة مما يجر تحويلات النقود وتألر القدر الشرائية.

2. رأس المال : ويشمل:

* سعر الفائدة الحقيق : انتقال الأموال يلون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

* سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تلون مشجعة انتقال رؤوس الأموال..

* سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم لتبادل، والحوافز على الأستلمار ي هذه البلدان.

3. التكنولوجيا :

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري، إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية.

- **مكونات التجارة الخارجية**

تتكون التجارة الخارجية من ثلاث عناصر:

1- الصادرات

أ مفهومها:

هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع و الخدمات التي يؤديها المقيمون لغير المقيمين في البلد ، و ذلك بغض النظر عن المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها[10] .

-و هي كذلك اتفاق أجنبي على السلع و الخدمات المنتجة داخل التراب الوطني ، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلد المصدر.

ب أقسامها :

تنقسم الصادرات إلى:

صادرات منظورة : وتشمل السلع و لبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين خارجها، وتنتقل عبر الحدود من الداخل إلى الخارج، وكذلك تسمى المرئية لكونها تظل تحت نظر عون الجمارك ويخضعونها في سجلاتهم.

صادرات غير منظورة : تمثل حركة الخدمات التي تتم بين المقيمين في الدولة و آخرين موجودين خارج حدودها، وتشمل هذه الصادرات: النقل، التأمين، السياحة، الدراسة أو العمل في الخارج، خروج رأسمال للاستثمار في الخارج، النفقات الدبلوماسية ونفقات البعثة وتسمى الغير المرئية لكونها لا تقع تحت نظر رجال الجمارك و لا يخضعونها في سجلاتهم.

2- الواردات

أ مفهومها :

هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع و البضائع التي يقوم بها بصفة نهائية الغير المقيمين سواء كانوا داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، وبصفة أخرى تمثل الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر تسربا من الإنفاق الكلي.

10 عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ": الاقتصاد الدولي " ، الدار الجامعية ، بيروت ، 2003 ، ص45

و يرتبط الاستيراد بميزان المدفوعات الدول ، ولهذا في مجال الاستيراد يحتوى هذا الميزان على أنواع مختلفة من التدفقات أهمها:

- استيراد البضائع المختلفة
- استيراد مختلف الخدمات كنفقات الشحن و التأمين، موارد السياحة و الأرباح...
- استيراد مختلف رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض أو دخول الاستثمارات المباشرة

ب أقسامها:

يمكن التمييز بين عدة أقسام من الواردات نذكر منها:

- **الواردات المنظورة** : تتعلق بالسلع و البضائع التي يتم شراءها وتحويلها من الخارج إلى الداخل البلد، وسميت كذلك بالمرئية نظرا لمرورها برجال الجمارك الذين يسجلونها في سجلاتهم.
- **الواردات الغير المنظورة** : و هي متعددة و متنوعة ،و تتعلق بمجال الخدمات نذكر منها:

* خدمات النقل و التأمين على الصعيد الدولي.

* دخول رأس مال المتمثل في الأموال المستثمرة في الخارج.

* العمليات الحكومية المحققة مع الخارج كالاقتراض، النفقات الدبلوماسية، البعثات، عوائد الحقوق الأدبية والصناعية والامتيازات التجارية.

-تطورات واتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية:

شهدت الصادرات السلعية العربية الإجمالية تراجعا بنحو 9.3 بالمائة في المتوسط خلال الفترة 2010 – 2016، لتصل الى نحو 796 مليار دولار أمريكي في عام 2016، يعزى ذلك إلى تأثر الصادرات العربية بالتغيرات في أسعار النفط في الأسواق العالمية، الذي يستحوذ على نحو 70 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في المتوسط خلال الفترة المذكورة. إضافة الى تأثير التطورات الداخلية في بعض الدول على مستويات الإنتاج، سواء من النفط أو السلع غير البترولية، وعلى حركة التجارة عبر الحدود بين هذه المجموعة من الدول. نتيجة لذلك انخفض نصيب

الصادرات السلعية العربية من إجمالي الصادرات العالمية ليبلغ حوالي 7.4 بالمائة في عام 2016 مقارنة بنحو 9.5 في المائة مسجلة خلال عام 2010[11] .

جدول رقم 19 : تطور الصادرات والواردات العربية الإجمالية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات العربية الاجمالية و منها:	**903**	**1214**	**1322**	**1311**	**1244**	**857**	**7964**
صادرات النفط الاجمالية	**648**	**919**	**1021**	**999**	**905**	**525**	**411**
نسبة الصادرات النفطية (%)	**71.7**	**75.7**	**77.3**	**76.2**	**72.8**	**61.3**	**51.6**
وزن الصادرات العربية الاجمالية (%)	**5.9**	**6.6**	**7.2**	**7.0**	**6.6**	**5.2**	**4.7**
وزن الصادرات العربية الاجمالية بدون النفط (%)	**2.0**	**2.2**	**2.5**	**2.4**	**2.4**	**2.3**	**2.3**
الواردات العربية الاجمالية و منها:	**651**	**755**	**816**	**858**	**901**	**851**	**795.8**
الواردات النفط الاجمالية	**47**	**64**	**76**	**77**	**73**	**52**	**47**
نسبة الواردات النفطية (%)	**4.2**	**8.5**	**9.3**	**9.0**	**8.2**	**6.2**	**5.9**
وزن الواردات العربية الاجمالية (%)	**4.2**	**4.1**	**4.4**	**4.5**	**4.7**	**5.1**	**4.6**
وزن الواردات العربية الاجمالية بدون النفط (%)	**4.7**	**4.5**	**5.0**	**5.1**	**5.1**	**5.2**	**4.8**
الصادرات العربية الاجمالية	**15254**	**18291**	**18404**	**18784**	**18935**	**16482**	**16843**
الصادرات العالمية النفطية	**2360**	**3280**	**3411**	**3367**	**3129**	**1944**	**1552**
الواردات العربية الاجمالية	**15457**	**18487**	**18608**	**18874**	**19024**	**16766**	**17170**
الواردات العالمية النفطية	**2358**	**3227**	**3364**	**3257**	**3048**	**1859**	**1549**

المصدر: صندوق النقد العربي ومؤتمر االمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

تجدر الإشارة أن قيمة الصادرات السلعية االجمالية غير النفطية للدول العربية ارتفعت خالل الفترة 2010-2016بنحو 9.6 بالمائة في المتوسط لتبلغ حوالي 385 مليار دوالر أمريكي خالل عام 2016 لذلك ارتفعت مساهمة الصادرات مقارنة بحوالي 258 مليار دوالر أمريكي في عام 2010 .انعكاسا السلعية العربية غير النفطية لتصل الى نحو 4.48 بالمائة من اجمالي الصادرات العربية خالل عام 2016 ،مقابل حوالي 6.28 في المائة مسجلة خالل عام 2010. [12]

[11] د.محمود إسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، صنوق النقد الدولي، أكتوبر 2018، ص2.

[12] د.محمود إسماعيل، جمال قاسم محمود، مرجع سابق، ص2.

ثانيا: سياسة التجارة الخارجية

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمال ي تختلف عن دول النظام الاشتراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، وتختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة (التقييد أو التحرير).

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و توجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة الاقتصاد السائد فيها.

- **مفاهيم سياسة التجارة الخارجية:**

1- تعريف سياسة التجارة الخارجية: تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

- مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف.

- اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف[13].

- اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق[14].

- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف[15].

2. أهداف السياسة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و الإستراتيجية.

1.2 الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها.

- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

---

13 زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة الطبع، ص 200.

14 أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر 1999، ص129 .

15 السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1999، ص219 .

– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

– حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها.

– حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم[16].

2.2 الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية في الدولة.

– إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة[17].

3.2 الأهداف الإستراتيجية: تتمثل في:

– المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية[18].

– العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

- **أنوع سياسة التجارة الخارجية :**

1– سياسة حماية التجارة الخارجية: تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

– تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية[19].

– قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[20].

– تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة[21].

---

16 رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 279.

17 أسامة محمد القولي و مجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص 168.

18 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 132.

19 أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص137.

20 عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود المصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1996 ، ص255

21 رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص282 -283 .

- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة و التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم[22].

2- أدوات لسياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

1.2 الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:

1.1.2 الرسوم الجمركية: تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات"[23] و تنقسم إلى:

- الرسوم النوعية: و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن،حجم....إلخ).
- الرسوم القيمية: و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية.
- الرسوم المركبة: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية.

2.1.2 نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه:

كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية[24].

و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح.

3.1.2 نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في:

بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية[25].

---

22 عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، مرجع سابق، ص289.

23 محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص208.

24 أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص155.

و نميز له ثلاثة أنواع هي:

– الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

– الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.

– الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج[26].

2.2 الأدوات الكمية: تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر)

1.2.2 نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).

2.2.2 الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية"[27].

و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

– حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي ، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

– حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع.

3.2.2 تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

3.2 الأدوات التجارية: تتمثل في:

1.3.2 المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية، أمور ذات طابع

---

[25] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 151.

[26] محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي، دون دار نشر، 2000، ص 119.

[27] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 289.

سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطبها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

2.3.2 الاتفاقات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

3.3.2 اتفاقيات الدفع: تكوم عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ. [28]

2- سياسة حرية التجارة الخارجية: تتم دراسة حرية التجارة الخارجية في:

1.2. تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية: تعرق سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى[29].

و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

2.2. الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية: تتمثل مجمل الحجج في[30]:

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.

- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.

- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و تتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

---

28 أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص170.

29 رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 286.

30 عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، مرجع سابق، ص247-249.

– تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.

– تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

3.2. أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع و الخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق و الحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

1.3.2. التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

1.1.3.2. منطقة التجارة الحرة: و هو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية و ما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء[31].

2.1.3.2. الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:

– توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

– تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقات التجارية[32].

3.1.3.2.. الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشروعات و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية. حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[33].

4.1.3.2. السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة

31 محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 142.

32 عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 287.

33 عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 287.

على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958 [34].

2.3.2. التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى[35].

3.3.2. تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

المطلب الثاني: الانفتاح الاقتصادي و استقلالية التجارة الخارجية

أولا : الانفتاح الاقتصادي :

إن تحرير التجارة يؤمن مساهمة ذات شأن في النمو الاقتصادي، وفي تخفيض مستوى الفقر، وتأمين الاستقرار حول العالم[36]، حيث تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تملك اقتصادات أكثر انفتاحا تشارك كثر في التجارة الدولية المتزايدة، وتحقق معدلات نمو أعلى من الاقتصادات الأكثر انغلاقا، فمن بين البلدان النامية، حققت تلك البلدان التي تتعاطى بقدر أعظم في التجارة الدولية معدلات نمو أكبر بثلاثة أضعاف مما حققته بلدان شاركت بقدر أقل في التجارة الدولية خلال التسعينات من القرن الماضي. لكن، ومن جانب أخر، التجارة بمفردها لا تقود بصورة آلية إلى تحقيق النمو، وتوفير فرص العمل، وتخفيض مستوى الفقر، فإذا أرادت البلدان أن تستغل فوائد تحرير التجارة أكثر وتعزيز النمو الاقتصادي.

إن أفق عمليات الانفتاح الاقتصادي ومساره يظل دائما مرتبطا بالمزايا والمكاسب المتحققة عن عمليات الانفتاح، فإن هناك العديد من المزايا التي تعود على الدول المنفتحة ومن بينها:

---

34 عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، مرجع سابق، ص279.

35 رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص 288.

36 يوسف خليفة اليوسف: " التجارة الخارجية و التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي الواقع والأفاق"، مجلة العلوم الاجتماعية، 1994 ، ص8 .من الموقع : www.darussalam.ae

– **توسيع حجم الأسواق:** تعاني الدول النامية من مشكلة ضيق حجم السوق الداخلية، وصغر حجم الوحدات الإنتاجية، وما يترتب عنه من ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإستراتجية التوجه نحو الخارج تساهم في حل هذه المشكلة عن طريق تصريف الإنتاج في سوق أكثر اتساعا مما يدفع الصناعة إلى الاهتمام بنوعية المنتجات وتحسينها وتخفيض نفقات إنتاجها حتى يتم عرضها بأسعار تنافسية مناسبة.

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الآثار الاقتصادية لسياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق الاقتصاديات المفتوحة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المنفتحة، كما يمكن التمتع بوفرات الإنتاج الكبير في ظل الإنفتاح الإقتصادي، إذ أنه عند انفتاح الاقتصاديات الذي يؤدي إلى اتساع الأسواق، إلى إمكان المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع، وكل هذه الخصائص تتم في إطار عملية الإنفتاح الإقتصادي بإقامة التكتلات الإقتصادية التي تتميز بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، و اتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها[37].

إن عدم نجاح بعض الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فبالرغم أنها عملت على فتح أسواقها و اقتصادها على بعض الاقتصاديات، فهناك اتفاق بين الأدبيات الاقتصادية أن الطابع الغالب على تجارب الدول النامية في مضمار سياسة الانفتاح الاقتصادي هو فشل أيا كانت الصيغ التي اتخذتها التجارب المختلفة للانفتاح و لو بدرجات متفاوتة، و إن نجحت تجارب فبنتائج محدودة[38] .

فالإنفتاح الاقتصادي على الدول المنفتحة الكبيرة[39]يفتح أبواب للمنافسة بين المشاريع، فإقامة السوق الواسعة في الدول النامية لا ينبغي تركها للآلية التلقائية و إنما ينبغي إقامتها بعمل جهود و دؤوب.

– **تحسين شروط التبادل التجاري:** إن معظم الدول المنفتحة مطالبة بتخفيض على الأقل من التعاريف الجمركية على التجارة، حيث تؤدي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري، بل تتعداه إلى زيادة المنافسة و تحقيق وفرات الحجم

---

37 عبد الوهاب رميدي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 36.

38 محمد محمود امام ، تجارب التكامل العالمية و معزاها لتكامل عربي ، مركز دراسات البحوث العربية ، بيروت لبنان ،2004 ن ص 560.

39 عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، مدخل إلى دراسات التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، معهد الانماء العربي، بيروت، 1978، ص113

و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا و تحقيق الأمن و الاستقرار بين الدول المتفتحة على بعضها البعض، كما يؤدي الانفتاح الاقتصادي من تمكن الدول المنفتحة من تحسين مكانتها في الأسواق الدولية و ضمان بقاءها و استمرارها و قدرتها على المساومة و التفاوض، و تبدوا أهمية تأثير تلك الدول المنفتحة اقتصاديا في هذا الإطار في زيادة قدرتها على التحكم في إنتاج و تبادل بعض السلع الهامة، و بالتالي تتحكم في الدول الأخرى من إملاء شروطها و مطالبها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها هذه المنتجات حتى تحقق مصالحا الخاصة، و جعل شروط التبادل أكثر مراعاة لمصالحها[40]، كما يتجلى هذا التأثير لعملية الإنفتاح الاقتصادي في زيادة قدرة الدولة المنفتحة على التحكم بشراء و استير اد العديد من السلع من الدول الأجنبية بشروط أكثر مراعاة لمصلحتها لأنها تعتبر سوق واسعة الاستهلاك .

– سياسة الانفتاح الاقتصادي في مجال العمالة: عموما يكمن تبيان أثر تحرير التجارة الخارجية من الناحية النظرية في النقاط التالية :

* تزيد الواردات من العرض الفعال لعنصر العمل في الدول المستوردة، و تقلل من العرض الفعال لعنصر العمل في الدول المصدرة، ذلك أن أي دولة تتجه إلى تصدير السلع المعتمدة على العمالة الماهرة و استيراد السلع المعتمدة على العمالة غير الماهرة، فان ذلك يؤدي إلى زيادة عرض العمالة غير الماهرة مقارنة بعرض العمالة الماهرة داخل البلد المصدر، و يساهم ذلك في عدم المساواة في توزيع الدخل ، و قد أشارت بعض الدراسات إلى أن التجارة الخارجية للدول الصناعية مع الدول النامية من 1980-1985 أدت إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل في الصناعة في الدول المتقدمة بحوالي20 % ، و قد تركز هدا الانخفاض في العمالة غير الماهرة.

* تحرير التجارة يؤدي إلى تقليل الأجر الحقيقي للعمالة غير الماهرة، حيث أن هذا التحرير يؤدي إلى المزيد من الواردات التي ستضيف المزيد من العمالة غير الماهرة في الدول المستوردة .

* تحرير التجارة –نظريا – يؤدي إلى التقليل من هجرة اليد والعاملة، من خلال تخفيض معدل العائد على عنصر الإنتاج النادر نسبيا نظرا لسهولة تبادل السلع ، و بالتالي يؤدي إلى التقارب في الأجور بين الدولتين بسبب تحرير تجارة السلع إلى انعدام وجود حافز لدى العمال على الهجرة في بلادهم[41] .

---

40 مقدم عيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001 ،ص38.

41 منال السمناودي ،العولمة : هل تسبب في خفض الأجور ،مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد 1998/11/23 ، ص 5.

– سياسة الانفتاح الاقتصادي في المجال الاجتماعي: يقصد بآثار الانفتاح الاقتصادي على المجال الاجتماعي، أهم مظاهر الانفتاح و آثاره في الميدان الاجتماعي حول ما طرا على قيم الناس و ثقافتهم و سلوكهم و ظهور الفوارق بين الطبقات، و علاقة الأفراد ببعضهم البعض و علاقتهم بالسلطة من تغيرات[42].

انتشار و تغلغل الفساد في المجتمع و توسعه بين كل فئات المجتمع ، فقد شكل النمو الانفتاحي أرض خصبة لانتشار الفساد، فمع تزايد رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الربح السريع ، و مع عجز السلطات في إدارة و توجيه عجلة النشاط الاقتصادي ، تزايدت الدخول الطفيلية لبعض الفئات الاجتماعية من خلال انتشار الآفات الاجتماعية كالسمسرة غير الشرعية، والمضاربة والتهريب و الرشوة، الأمر الذي أدى إلى تراكم الثروات بالملايين لدى أفراد هده الفئات[43] .

لقد تسببت الفجوات بين الدخول الاسمية و انخفاضها في الدول النامية بسبب تطبيقها لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، إلى لجوء كثير من الناس لسد هذه الفجوات عن طريق الرشاوى و العمولات و السمسرة، فأدى ذلك إلى فقد العامل ثقته بعمله و في أداء الواجب الوظيفي ، كما تغلغل الفساد في سراديب السلطة، فتورط الجهاز الحكومي و القطاع العام إلى استغلال مناصبهم 4لغرض تحقيق أطماع و مصالحهم الشخصية[44] .

– مزايا تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي : من المنتظر أن يؤدي توسع الأسواق بفعل تحرير التجارة الخارجية و تحرير حساب رأس المال إلى زيادة معدلات التبادل الخارجي بين الدول المنفتحة، و إلى ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي فيها و ارتفاع مستو يات الدخل، مما يساعد على خلق إحتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع و الخدمات.

ومن أهم القطاعات التي ستتأثر إيجابيا و تشهد فرصا جديدة للتصدير للدول المنفتحة هي القطاعات ذات التكنولوجيا المتطورة التي تملك تلك الدول ميزة تنافسية محفزة كتوفير اليد العاملة ورخصها و انخفاض معدلات الضرائب على الشركات، و ذلك من خلال إيجاد فرص تسويقية جديدة للشركات المتعددة الجنسيات في هذه الدول المنفتحة لزيادة ربحيتها من جهة، و من جهة أخرى تتخوف الدولة الأم من هروب رؤوس الأموال إلى الدول المستقبلة.

---

42 محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء، الاسكندرية، 2002، ص173.

43 عبد الهادي والي ،مرجع سابق، ص106.

44 احمد أنور، الانفتاح الاقتصادي وتغير القيم في مصر، دار مصر العربية ، 1993، ص94.

كذلك يؤدي التوسع في الأسواق إلى فتح المنافذ أمام العمالة من الخارج، إذ أن عملية التحرير الاقتصادي تؤثر على معدلات الهجرة، وبفعل وجود فجوات كبيرة في التنمية الاقتصادية و مستويات الإنتاجية و مستويات المعيشة في البلدان النامية التي يتميز هيكلها الاقتصادي بأقل حداثة ومؤسساتها بأقل كفاءة، فان ذلك يساعد ويحفز اليد العاملة نظرا لاتساع الأسواق و حاجاتها إلى عمالة كبيرة قد لا تكون متوفرة في الدول المنفتحة المتقدمة.

تسعى دائما الدول النامية إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ولكن تبقى هذه المساعي مجرد أحلام عاجزة عن تحقيقها، و ربما يرجع السبب إلى ضعف نطاق الأسواق المحلية لمعظم هذه الدول، مما يؤدي إلى عرقلة المشاريع الحديثة في المبادلات الاقتصادية ،و كذلك إن وجدت مشاريع حديثة فإن معظمها يتصف بعدم التجزئة من الناحية الفنية و الاقتصادية و التكنولوجية، و هذا كله يرجع إلى قلة رؤوس الأموال اللازمة لبناء مثل تلك المشاريع و ندرة الكفاءات العلمية و الفنية لإنشائها و إدارتها، وضيق هذه الأسواق المحلية يكون له أكثر تأثير و حدة على هذه الدول.

ثانيا : الانفتاح نحو التجارة الخارجية:

إن الانفتاح التجاري لا تقتصر مزاياه على المنافع التي تجنيها الدولة من خلال المكاسب والتخصص فحسب، بل يعتبر حافزا مهما لإرساء قواعد الحكم الرشيد وتطبيق أنظمة التسيير الجيدة ، ويشجع السياسيين على فتح اقتصادياتهم على المنافسة الأجنبية، لأن الانفتاح التجاري يعظم ثروات السياسيين بالدرجة الأولى[45].

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي في أي اقتصاد ، فلقد أصبح العالم كله اليوم يعيش في سو ق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية و خاضعة لمبدأ التنافس الحر ، و ذلك عن طريق إزالة و إلغاء كافة الحدود و الحواجز الجمركية في العالم ، و ما ترتب عن ذلك من فوائد مرتبطة بالضرورة بالتجارة الدولية . مع بداية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، و لأسباب كثيرة في مقدمتها ثورة الاتصالات و سقوط النظام الاشتراكي سيطرت على الفكر الاقتصادي مبادئ العولمة الاقتصادية، و في مقدمتها تحرير المبادلات التجارية، خصوصا في مجال التجارة و الخدمات و رؤوس الأموال[46]، و أخذت طريقها للتطبيق على مستوى العالم ككل و على مستوى كل

45 Strom C. Thacker , Does Democracy Promote Economic Openness?, Boston University, November 12, 2004, p06

46 حازم الببلاوي، دور الدولة في الإقتصاد، دار الشروق، القاهرة ، 1998 ، ص 4.

دولة، ونظرا لسيطرة الدول الصناعية الكبرى و شركاتها المتعددة الجنسيات على العناصر الحاكمة لحركة الاقتصاد العالمي من تجارة خارجية.

– أهدف عملية الانفتاح الاقتصادي في مجال التجارة:

و على العموم تهدف عملية الانفتاح الاقتصادي في مجال التجارة إلى العناصر التالية :

* التخصص و تقسيم العمل الدولي، الذي يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية[47]، على أساس اختلاف النفقات النسبية، و الظروف الطبيعية و التاريخية للسلع المناسبة للإنتاج.

* العمل على تخفيض أسعار السلع و الخدمات، إذ أن الانغلاق الاقتصادي، و ممارسة الإجراءات الحمائية لطالما تسببت في ارتفاع أسعار السلع بفضل سلوك المنشات الاحتكارية و التي تتحصن من المنافسة الخارجية بفضل هذه الإجراءات الحمائية، و فتح الاقتصاد أمام تدفق السلع الأجنبية سيكون له حتما أثارا في تخفيض أسعار السلع المحلية، و تكون لدى المستهلك أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار، و المنتج من جهته يوجه موارده إلى إنتاج السلع التي يتميز في إنتاجها و ينتفع من مزايا التخصص و يستغل موارده الاقتصادية على أحسن وجه.

* تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تطبيق الخناق على قيام الاحتكارات، أو على الأقل تصعب من قيامها، فالدول المنغلقة اقتصاديا تكثر فيها المؤسسات الاقتصادية التي تمارس الاحتكار على إنتاج السلع وبيعها، أما الانفتاح يؤدي إلى خلق مؤسسات تعمل بالمنافسة وتوفير احتياجات السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مناسبة.

* زيادة حجم الصادرات الوطنية وتقليل حجم الواردات، و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه الصادرات بما توفره من موارد النقد الأجنبي[48]، والعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ تختلف إجراءات التوازن فيه باختلاف نوع الاختلال، ففي حالة العجز و هي الحالة التي تسبب الكثير من القلق و الاهتمام تكمن في زيادة المعروض من الصرف الأجنبي أي تعظيم الصادرات و الموارد من النقد الأجنبي و تقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال الإقلال أو على الأقل ترشيد الواردات.

* تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.

* تنويع مصادر التصدير و الاستيراد لتحقيق الاستقلالية الذاتية لتجارة الدولة الخارجية.

---

[47] عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي، نظريات وسياسيات ، دار المسيرة، الأردن ، 2007، ص 56.

[48] عبد الرحمان يسري احمد، احمد محمد احمد السريتي ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، ا'سكندرية ،2007، ص 253

* تخفيض القيود و الرسوم الجمركية، حيث أن إصلاح الأنظمة التجارية و تسهيل الانفتاح في الاقتصاد العالمي يمثل الركيزة الأساسية من هيكلة البناء الذي يسبق أي انفتاح،لاسيما الانفتاح على التدفقات الرأسمالية الدولية، و يشجع تخفيض القيود الجمركية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و يعمل على تطوير و تنويع الصادرات و التي تخفف الآثار السلبية للازمات و الاختلالات التجارية المفاجئة، و الأزمات الأخرى التي تحدث نتيجة الاعتماد على منتج مصدر واحد، حيث يؤثر ذلك على الحساب الجاري، و بالتالي ضعف قدرة الدولة لسداد ديونها و المحافظة على معدل التدفقات الرأسمالية الحالية[49]، و قد أثبتت التجارب أن الدول النامية تتعرض لمثل هذه الأزمات في القطاع الذي تعتمد فيه على صادراتها.

ثالثا : استقلالية التجارة الخارجية:

– التجارة الخارجية: تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببًا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجه[50].

يقصد بالتجارة الخارجية" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأط ا رف التبادل " [51].

على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل [52]، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية :[53]

* التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغ ا رفية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العا لم.

* اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

* التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.

---

49 يوسف عثمان إدريس ، تحرير رأس المال : المزايا والمخاطر ، مجلة المصرفي ، العدد 35 ، مارس 2005 ، ص 06.

50 LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005. Page 12.

51 حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص13 .

52 عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص12 .

53 حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص14 .

-وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

– التبادل التجاري: يعتبر تحسين شروط التبادل التجاري من الأمور التي تصبو إليها سياسة الإنفتاح الاقتصادي، ونظرا لأن معظم الدول المنفتحة مطالبة بتخفيض من التعاريف الجمركية، فيتوقع أن يكون أثر تحرير التجارة على إقامة عمليات الانفتاح ممكنا جدا، ولا تنحصر آثاره فقط على تحسين معدلات التبادل التجاري، بل تتعداه إلى زيادة المنافسة وتحقيق وفرات الحجم وتدفق الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتحقيق الأمن والاستقرار بين الدول المتفتحة.

يؤدي الانفتاح الاقتصادي تحسين الدول المنفتحة مكانتها في الأسواق الدولية، حيث بإمكانها استيراد سلع بأسعار أقل، كما يمكنها تصدير سلع وطنية محلية بأسعار أعلى مما لو كانت تواجه الأسواق العالمية بمفردها، وهذا في العموم يؤدي إلى تحسين معدل التبادل الدولي، وتبدوا أهمية تأثير تلك الدول المنفتحة اقتصاديا في هذا الإطار في زيادة قدرتها على التحكم في إنتاج وتبادل بعض السلع الهامة، وبالتالي تتحكم في الدول الأخرى من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها هذه المنتجات حتى تحقق مصالحا الخاصة، وجعل شروط التبادل أكثر مراعاة لمصالحها[54].

جدول رقم 20 : حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)

	2015	2016	2017	2018
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	**2.6**	**2.3**	**4.0**	**3.9**
الاقتصادات المتقدمة •	**4.0**	**2.3**	**3.9**	**3.5**
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**0.3**	**2.2**	**4.1**	**4.6**

المصدر : صندوق النقد الدولي

[54] مقدم عيبرات، التكامل ا/قتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001 ، 38.

• تم تخفيض تنبؤات النمو للولايات المتحدة من 2.3% إلى 2.1% في عام 2017 ومن 2.5% إلى 2.1% في 2018. وفي حين أن تخفيض تنبؤات 2017 يرجع في جانب منه إلى ضعف نتائج النمو في الربع الأول من العام، فإن أهم عامل وراء تعديل تنبؤات النمو، وخاصة لعام 2018، هو افتراض أن سياسة المالية العامة ستكون أقل توسعا من المفترض في السابق نظرا لعدم اليقين بشأن توقيت وطبيعة التغييرات في سياسة المالية العامة الأمريكية. وقد انحسرت أيضا توقعات السوق المتعلقة بدفعة التنشيط المالي،كذلك تم تخفيض تنبؤات نمو المملكة المتحدة لعام 2017 على أثر النشاط الأضعف من المتوقع في الربع الأول من العام. وفي المقابل، تم رفع توقعات النمو لعام 2017 بالنسبة لكثير من بلدان منطقة اليورو، بما فيها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، حيث كان النمو للربع الأول من 2017 أعلى من التوقعات بشكل عام. ويشير هذا، بالتوازي مع التعديلات الموجبة في معدلات النمو المتوقعة للربع الرابع من 2016 والمؤشرات عالية التواتر للربع الثاني من 2017، إلى الزخم الأقوى الذي اكتسبه الطلب المحلي مقارنة بالمتوقع في السابق.

كذلك تم رفع تنبؤات النمو لعام 2017 بالنسبة لكندا، حيث أدت قوة الطلب المحلي إلى دعم النمو في الربع الأول من العام ليصل إلى 3.7% وتنبئ المؤشرات بنشاط اقتصادي قوي في الربع الثاني من العام، وبصورة محدودة في اليابان، حيث تَعَزَّز النمو في الربع الأول من العام بدعم من الاستهلاك الخاص والاستثمار والصادرات.

المطلب الثالث : مكانة سياسة الانفتاح التجاري في التنمية الاقتصادية

"تقع حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام العلاقات التبادلية الدولية يتصف بالشمولية، يطلق عليه مصطلح العلاقات الاقتصادية الدولية، و التي تعبر بصورتها العمومية عن دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي ،الذي يقوم بين الدول، التي تخضع لأنظمة سياسية و اجتماعية و ثقافية تختلف عن بعضها البعض وتشمل هذه العلاقات حركات الهجرة الدولية (تنقل الأشخاص) وحركات السلع و الخدمات، ورؤوس الأموال والاستثمارات ، وهي تعرف اصطلاحا بالمعاملات الاقتصادية الدولية، و تنقسم هذه الأخيرة كما هو واضح الى حركات تبادلية دولية للسلع و الخدمات (التجارة الدولية) و حركات تبادلية دولية لرؤوس الاموال، معنى ذلك ان اصطلاح التجارة الدولية (الخارجية) انما ينصرف الى حركات السلع و الخدمات بين الدول المختلفة". [55]

أولا : سياسة الانفتاح التجاري

تلعب سياسة الانفتاح التجاري دورا متناميا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصرة خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق و الانفتاح الاقتصادي الدولي، وقد ساهمت الاتفاقيات الإقليمية والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية خلال الأربعة عقود الأخيرة، و في ظل المتغيرات الكبيرة التي شهدها و يشهدها العالم بحيث يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية، إذ يلاحظ أن التجارة الخارجية تحتل مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة معا من خلال ارتفاع نسبة المبادلات التجارية إلى الناتج القومي أو الدخل القومي، و ما تمارسه عوائد الصادرات في بنية الاقتصاد و استعادة التوازن الخارجي بما يمكن الوصول بميزان المدفوعات بوضع قابل للاستمرار، إذ يحتل قطاع التجار ة الخارجية مكانة هامة في أي اقتصاد قوي، و تعكس تطورات القطاع الخارجي البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني، مستوى التشغيل و الأسعار و الاستهلاك ..الخ و آثار السياسات الاقتصادية، و إذا كانت علاقة قطاع التجارة الخارجية بفروع الاقتصاد الوطني تنبع من طبيعة دور هذا القطاع، و و ظائفه في خدمة قطاعات الاقتصاد الأخرى على اختلاف مهامها و مسؤولياتها، والأهداف التي يقتضي عليها النهوض بها، فان أهمية تلك العلاقة تبدو على حقيقتها من خلال ارتباط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالقدرة على الاستيراد و بمقدار النقد الأجنبي المتاح لتلك الغاية من الصادرات.

---

[55] جاسم محمد،التجارة الدولية ،زهران للنشر ،الطبعة الاولى ،الاردن ،2009 ،ص 8.

أما عن الجزائر فهي الأخرى تشهد تحولات اقتصادية شاملة في خضم التحولات السريعة و كان اهتمامها نابع من سعيها الكبير إلى التخلص من مظاهر التخلف الاقتصادي الذي تعاينه و دفع عجلة التنمية و رفع تنافسية اقتصادياتها و إكسابه قوة ذاتية كافية لاستمراره و صموده في ظل المنافسة العالمية المتأتية من الخارج عن طريق سياسة الانفتاح التجاري، كما أنها حاولت من خلال الإصلاحات الاقتصادية أن تستفيد من فوائد الانفتاح الاقتصادي، وذلك من خلال الاهتمام الكبير باستراتيجيي الصادرات و الواردات كأداتين للتنمية الاقتصادية. وتنبع أهمية التجارة الخارجية باعتبارها تمثل إستراتيجية اقتصادية و سياسية أيضا، من أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية و السياسية، كما تستخدمه لتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا[56]، و من الواضح أن التجارة الخارجية تمكن كل دولة من استغلال مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج ممكن.

- **سياسة الانفتاح التجاري محرك النمو الاقتصادي :**

من المعلوم أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير أكيد وإيجابي، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية[57]، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية، وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لا بد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم وتخفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته، ومن المعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطاً لازماً للولوج إلى الأسواق الخارجية.

إن أهمية التجارة الخارجية تكمن في العلاقة التي تجمعها تها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، و من ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية، كما أنه يعتبر في

---

[56] طارق الجبلي ، التجارة الخارجية ، دار صفاء ، عمان ، 2001 ، ص 15

[57] bertrand Blancheton, Ouverture commerciale, croissance et développement : malentendus et ambiguïtés des débats, Journée du développement du GRES : Le concept de éveloppement en débat, 16-17 septembre 2004, p09.

حد ذاته من أكبر العوائق و المشاكل الاجتماعية و السياسية في العالم منذ بداية الحرب العالمية الثانية خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجهها متمركزا حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية ،والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية الاقتصادية و تقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية، و لكن هذا التوجه لم يحقق الأهداف المنشودة، فغيرت توجهها نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح التجار ي، فنتج عن هذا التوجه أو السياسة تحرير المؤسسات من تدخل الدولة و ترك المجال لقوى السوق العالمي، إلا أن هذه الدول اعتمد التطور الاقتصادي عندها على إستراتيجية الانفتاح التجاري على إحلال الواردات في بعضها، و على تنمية الصادرات في البعض الآخر، و هذا الازدواج الاستراتيجي واكب حدوث ازدواج اجتماعي حاد في المجتمع تمثل في تباين درجات في التنمية الاقتصادية، مما عاد التخوف من سياسة الانفتاح التجاري إلى الساحة و ترسخ الاعتقاد بأن التجارة الحرة تخدم مصالح الدول الغنية فقط و أن الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع لأسواق رأس المال هي الدول النامية.

ثانيا : تأثير سياسة الانفتاح التجاري على معدلات التصدير:

يحتل نشاط التصدير مكانة رئيسية في التنمية الاقتصادية، لذلك نجد أن الدول التي توليه أهمية خاصة من خلال اعتمادها علي إستراتجية تشجيع الصادرات و التركيز على الصناعات ذات التوجه التصدير ي صنفها البنك الدولي ضمن الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، في حين أن الدول التي اعتمدت على إستراتجية إحلال الواردات مقابل التصدير تم تصنيفها على أنها دول نامية منخفضة الدخل[58] .

– إختراق الأسواق الدولية :إن تحرير التجارة الخارجية يمكن الدول مهما كان مستوى تقدمها من إختراق الأسواق الدولية عن طريق شكل من أشكال الإختراق و هو التصدير، إذ أن تركيز واعتماد الدول على إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير في القطاعات الصناعية الأكثر كفاءة في التصدير يعني الوصول إلى الأسواق الدولية ، خاصة و إن كانت تلك الشركات تملك رؤوس أموال ضخمة و تكنولوجيا عالية وعمالة ماهرة ، إذ تؤهلها هذه العوامل لأن تنتج منتجات بأقل الأسعار وتصدرها بأسعار تفاوضية، ولكن هذه المزايا لن تتحقق إلا من خلال إبعاد كل القيود التي قد تؤثر على تحرير الصادرات، إذ يرى أنصار التجارة الحرة أنه ينبغي على الدول النامية أن تجتنب كل المعوقات

[58] صلاح زين الدين، اقتصاديات التصدير و المناطق الحرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ،ص 43.

والسياسات التي من شأنها أن تؤثر على حرية الصناعات الموجهة للتصدير، إذ أن الصادرات تتأثر بمجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على أسعار المنتجات المصدرة وهي:

* **آثار ضريبة الصادرات** : أن فرض ضريبة على الصادرات سوف يؤدي إلى تخفيض أسعارها في الأسواق المحلية ويشجع المؤسسات المنتجة على عرض منتجاتهم في الأسواق المحلية لكي يجتنبوا دفع الضرائب على صادرات السلعية المعنية ، أما السعر المحلي فيبدأ في الانخفاض حتى يتساوى مع السعر الدولي[59].

* **آثار تحصيص الضرائب**: إن تحصيص الصادرات سوف يكون له أثر سلبي أكثر من فرض الضريبة على الصادرات، حيث أن الدولة في هذه السياسة لا تحصل على دخول، ذلك تمتنع من بيع رخص تحصيص الصادرات للمصدرين الذين يدفعون الفرق بين أسعار الدولة المستوردة وأسعار الدولة المصدرة[60].

* **آثار دعم الصادرات**: قد تلجأ بعض الدول إلى تدعيم بعض صادراتها بغية تحسين الميزان التجاري للدولة وذلك عن طريق زيادة الصادرات وتدعيم بعض الصناعات[61].

ثالثا : الانفتاح التجاري وتكيفه مع التحولات الاقتصادية العالمية:

– التحولات الاقتصادية العالمية: لقد اتخذت العولمة عدة أشكال من التحديات لمفهوم حدود الإقليم أهمها التحدي الاقتصادي، إذ أصبح العالم منذ أواخر القرن الماضي عالما بلا حدود اقتصادية، وأن النظام العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات ذات تأثير كبير في كل الاقتصاديات المحلية. وأصبحت الحدود الجديدة للدول هي تلك الحدود الاقتصادية الطبيعية التي رسمت عبر تكرار التبادلات والتدفقات التجارية والمالية العالمية[62].

والعولمة الاقتصادية بالخصوص أو" الاقتصاد العالمي" هي إحدى المفاهيم التي تطلق لوصف عمليات التحول أو التغير لفتح المجال الاقتصادي دون قيود أو تدخل حكومي، وذلك بتخفيض القيود الجمركية وإزالتها مستقبلا، باعتبار أن حرية تنقل البضائع والأموال والأشخاص تضمن توازنا طبيعيا للأسواق العالمية موازاة مع سهولة حركة المعلومات التي توفرها والتقنيات الحديثة.

---

[59] علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي : نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 314.

[60] علي عبد الفتاح أبو شرار ،مرجع سابق ، ص315.

[61] علي عبد الفتاح أبو شرار ،مرجع سابق ، ص316.

[62] سعيد الصديقي، الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، المستقبل العربي، عدد 332 ،أكتوبر2006 ،بيروت، لبنان، ص 121.

وقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين تغيرات لم يسبق لها مثيل، مست الكثير من المفاهيم خصوصا مفهوم الدولة أو الإقليم الذي لم تعد حدوده الجغرافية المعروفة اليوم عائقا أمام الاختراقات من الخارج، وأصبح الكلام عن الدولة الافتراضية أو نهاية الجغرافيا، حيث أصبح" على الدولة أن تركز شيئا فشيئا على إدارة التدفقات لتحقيق نسبة كبيرة من الناتج العالمي أكثر من التركيز كما كان الشأن فيالماضي على حيازة مساحة من الإقليم والموارد الطبيعية والإنتاج داخل حدود الدولة الإقليمية[63]."

حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين، مجموعة من التغييرات الاقتصادية العالمية، أطلق عليها التحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، أولها اتساع نطاق الجات نحو تحرير التجارة الدولية في معظم مجالاتها والمعاملات المرتبطة بها و المؤثرة عليها واستبدال الجات بمنظمة التجارة العالمية لتكون أكثر فعالية في إدارة النظام الدولي وثانيها كان الاتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية وتضاؤل دور الاقتصاد الوطني الواحد الذي يعمل بمفرده ليحل محله الإقليم الاقتصادي، وثالثها تعميق اقتصاديات المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ورابعا التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير.

– ظهور التكتلات الاقتصادية : تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة، إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، وأصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل تلجأ إليها الدول لتخفيف الآثار المتوقعة عن هذه الظروف، كما أصبح كوسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، ويضمن التوافق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة حيث تصبح هذه التكتلات بمثابة قوة لتعزيز التجارة العالمية.

ومن هنا أصبح ملزما على السياسة التجارية الدولية المطبقة في أي دولة، سواء حاليا أو مستقبلا أن تكون لديها الآلية المناسبة و الأدوات الفعالة التي يمكن من خلالها التكيف مع تلك التحولات الاقتصادية العالمية للحصول على اكبر مكاسب ممكنة من التعامل الخارجي، وتقليل الخسائر و السلبيات إلى اقل درجة ممكنة ويساعد الدول

[63] نفس المرجع السابق، ص 125.

النامية على هذا التكيف، انه يتزامن في نفس الوقت مع تحرير التجارة الخارجية في معظم تلك الدول من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذ"[64].

ويرى سمير أمين أن " العولمة الجديدة" التي انتهى إليها النظام العالمي مع نهايات عقد الثمانينات من القرن الماضي...لا تعدو كونها درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي، وبالتالي فما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد" لا يعدو كونه مجرد مرحلة تاريخية جديدة للنظام العالمي تنضاف إلى جملة مراحله المتعاقبة منذ ولادة هذا النظام إلى اليوم"[65].

– عولمة التجارة : تجدر الإشارة إلى أن العولمة تعني زيادة الانفتاح على قوى السوق والمنافسة الدولية وانهاء عمليات تدخل الدولة ووضع التدابير للقضاء على الاختلالات المالية في الاقتصاد الكلي، وتظهر التجارب الحديثة في العالم أن هناك تكاملا بين التكتلات الإقليمية والعولمة بمفهومها الواسع حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدي فيها الاندماج الإقليمي إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصا مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الاقتصاد وعولمة التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة، تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول وذلك لفتح الأسواق وتدفق أنواع الاستثمار واليد العاملة وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في التكتل، وتوفير الحماية من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى وزيادة القوة التفاوضية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.

من هنا يمكن القول أنه أصبح الاندماج أو الانتماء في تكتل اقتصادي في الوقت الراهن بالنسبة للدول أمرا ضروريا للحد من آثار العولمة، وذلك عن طريق حماية اقتصادياتها صناعيا، زراعيا، خدماتيا من المنافسة الأجنبية، وتعمل على تحقيق أكبر مكسب من تجمعها كما تصنع حواجز بينها وبين باقي دول العالم، وهو ما يعاكس ما تنادي به العولمة الاقتصادية بالتحرير على المستوى العالمي وليس على المستوى الإقليمي، كما أن للتكتلات الاقتصادية سلطة سياسية تحمي مصالحها، بينما العولمة تفتقد للسلطة العالمية وبالتالي لا تجد من يجمعها.

إذا كان قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الدول وتحقيق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللاقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء، ففي هذه الحالة لا يوجد تعارض بين

---

[64] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص ص 128-129.

[65] يحي اليحياوي: العولمة: أية عولمة؟، دار أفريقيا الشرق، بيروت، 1999 .ص 25.

الأهداف التي تسعى إليها المنظمة أو التكتلات الاقتصادية."حيث أن اللجوء إلى التكتل كان نتيجة للعديد من المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث تريد هذه الدول فتح أسواقها للتجارة الحرة والاستفادة من الوفورات النسبية للحجم الاقتصادي الكبير".[66]

وفي ظل هذه البيئة التجارية الجديدة عرفت التجارة و التكتلات الاقتصادية اتجاهات جديدة متأثرة بتحكم آليات و أدوات العولمة الاقتصادية في مراقبة وتسيير دواليب النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي عزز هيمنة الدول المتقدمة على التجارة والاستثمارات الدولية وتدني موقع الدول النامية في النظام التجاري الجديد، فرغم الفرص الذي يتيحها هذا النظام للدول النامية فتبقى غير قابلة للتحقيق بسبب المشاكل المتعددة التي تعاني منها هذه الدول.

شكل رقم (11) : معدلات النمو العالمي

من المتوقع أن يستقر النمو العالمي في النصف الأول من 2019 ثم يعاود الارتفاع.

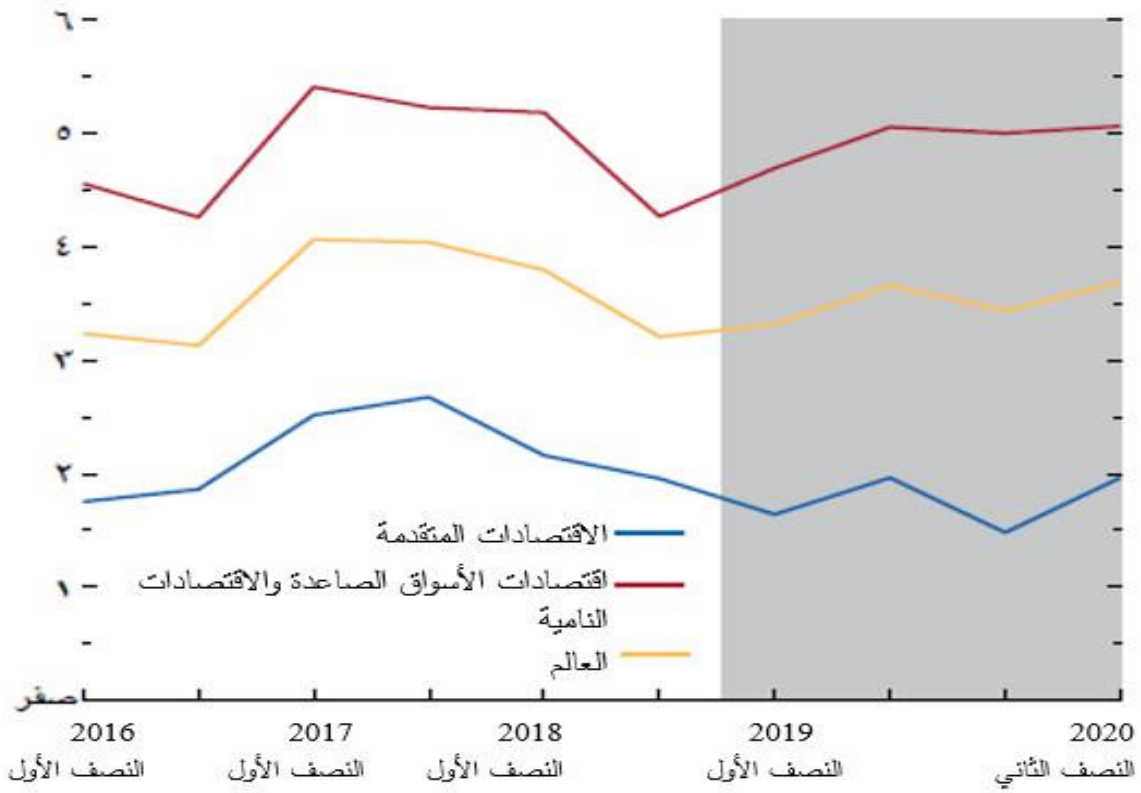

المصدر : تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

66 فؤاد ابو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2004، ص 130 .

بعد أداء باهت في عام 2016، من المتوقع أن تتحسن وتيرة النشاط الاقتصادي في عامي 2017 و 2018، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. غير أن هناك مساحة واسعة من التفاوت في النتائج الممكنة حول هذه التوقعات، نظرا لعدم اليقين بشأن سياسات الإدارة الأمريكية القادمة وتداعياتها العالمية. ومن المنتظر أن تصبح الافتراضات التي تقوم عليها التنبؤات أكثر تحديدا وقت صدور عدد إبريل 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث تصبح السياسات الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي أكثر وضوحا[67].

بعد أن حقق النشاط الاقتصادي العاملي نموا قويا في 2017 ومطلع 2018، شهد تباطؤا ملحوظا في النصف الثاني من العام الماضي، انعكاسا لطائفة من العوامل التي أثرت على الاقتصادات الكبرى. فقد انخفض النمو في الصين عقب إجراءات التشديد التنظيمي التي كانت لازمة لكبح نشاط صيرفة الظل والتي تزامنت مع زيادة التوترات التجارية مع الواليات المتحدة. وفقد اقتصاد منطقة اليورو زخما أكبر من المتوقع مع ضعف ثقة المستهلكين والأعمال واضطرب إنتاج السيارات في ألمانيا نتيجة لتطبيق معايير الانبعاثات الجديدة؛ كما هبط الاستثمار في إيطاليا مع اتساع فروق العائد على السندات السيادية؛ وقلّ الطلب الخارجي، لاسيما من آسيا الصاعدة. وفي مناطق أخرى من العامل، تضرر النشاط في اليابان بفعل الكوارث الطبيعية.

وأثرت التوترات التجارية بصورة متزايدة على ثقة الأعمال، وبالتالي تدهور المزاج السائد في الأسواق المالية، مع زيادة ضيق الأوضاع المالية بالنسبة للأسواق الصاعدة المعرضة للمخاطر في ربيع 2018 ثم الاقتصادات المتقدمة في أواخر العام، مما أثر سلبا على الطلب العاملي. وخفت حدة الأوضاع في 2019 عندما أشار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة تيسير موقف السياسة النقدية وازداد تفاؤل الأسواق حيال الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين، لكن الأوضاع لا تزال أكثر تقييدا بقليل مقارنة بما كانت عليه في الخريف[68].

67 تقرير صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ، 16 جانفي 2017.

68 تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر، جانفي 2019.

المبحث الثاني : الإستثمار الأجنبي كآلية لتحرير التجارة الخارجية

إن الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية متشابكان تشابكا يتعذر حله، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي للاستراتيجيات وعمليات الشركات أم على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الوطنية، وهما بذلك يؤثران على عملية التنمية بشكل مشترك و غير مباشر من خلال الروابط التي تربطهما ببعضها، أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات والشركات عابرة القوميات و المنظمات الدولية لتأسيس إطار ذي نهج منسقة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في البيئية الجديدة لهما. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لعلاقة التجارة الدولية بالاستثمار الأجنبي المباشر و اتفاق الإجراء المتصل بالتجارة و أيضا تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشر.

المطلب الأول : الإستثمار الأجنبي و العوامل الإقتصادية المحفزة لجذبه

أولا : الإستثمار الأجنبي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الاستثمار الدولي، ويقصد هبذا الأخير" تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات[69].

ويعرف أيضا بأنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة؛ استرجاع مؤسسة أجنبية؛ تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب...، الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة[70].

وبالنسبة لصندوق النقد الدولي، يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بنفوذ أكبر في إدارة المؤسسة[71].

أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعرف الاستثمار المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (الذي تنتمي إليه

---

69 مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي ، د ط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 1999 ،ص39

70 زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 2006 ،ص ص 35-36

71 محمد الصغير بعلي، المالية العامة، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2003 ، ص 28.

الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر(القطر المستقبل للاستثمار)، وتعرف الشركة الأم المستثمر الأجنبي على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الأم وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10 %من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي[72].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تعرف هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي[73].

ثانيا : العوامل الإقتصادية المحفزة لجذب الإستثمار الأجنبي :

العوامل الاقتصادية تأتي العوامل الاقتصادية في المقام الثاني، وان كان من الصعب الفصل بينهما، فيتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري وتوفير الفرص الملائمة لإنجاح هذه المشاريع، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر :

* **توازن الميزانية العامة:** تقوم الدولة التي تعاني عجزا في ميزانيتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابل للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل هذا العجز، كما تعمل الدولة بتخفيض الإنفاق الاستثماري للتكيف مع الإيرادات المسجلة، وهذا ما يمثل بالاتجاه الخطير، وعليه نخلص أنه إذا كان هناك عجزا في الموازنة العامة فإنها تعتبر من العوامل المطردة للاستثمار الأجنبي.

* **توازن ميزان المدفوعات:** هو المؤشر الذي يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد المضيف، وأي خلل فيه يمكن أن يجبر الدولة المحلية بالقيام بإجراءات تقييدية صارمة (حقوق وقيود جمركية عالية، مراقبة الصرف..) من شأنها إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر.

* **سعر الصرف:** من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في التأثير في حجم الصادرات وتقليل الواردات، للحفاظ على توازن الميزان المدفوعات وتحسين الميزان التجاري، فإذا كان هناك عجز في الميزان التجاري

[72] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط 5 ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 115

[73] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1 ،دار دجلة، الأردن، عمان، 2011، ص ص 108-110.

تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لزيادة حجم الصادرات وتقليص الواردات، بالإضافة أنها تعتبر عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

* **معدل التضخم**: يعتبر التضخم سببا رئيسيا في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصادية المحليين منهم أو الأجنبيين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية في بلد ما، بالإضافة أنه يشوه النمط الاستثماري بحيث يتجه المستثمر الأجنبي أكثر إلى الأنشطة قصيرة الأجل.

* **حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي**: فكبر حجم السوق يؤدي إلى تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية، أما معدل النمو الاقتصادي من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف.

* **توفر البنية التحتية الملائمة**: تعتبر الأرض الصلبة لاقتصاد أي دولة (تتمثل في شبكات النقل البري، البحري والجوي، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة كنفط وكهرباء وغاز)، فمسؤولية الدولة عن هذه المشروعات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي، فهي التي تجلب المستثمرين الأجانب؛ وهتيئ المناخ للقطاع الخاص، فهي تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي.

المطلب الثاني : علاقة التجارة الخارجية بالاستثمار الأجنبي

أولا : التجارة الدولية والاستثمارات:

توجد علاقة وثيقة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إذ أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصرف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية على تامين المستوردات من السلع والخدمات، وتصدير الفائض عن الاستخدام المحلي، كما يمكن أن يكون له دور كبير في خلق طلب فعال على سلع التصدير، مما يؤدي إلى توسع القطاعات المنتجة لهذه السلع وتنفيذ إستراتيجية جديدة وعمالة وانتاج وخدمات، مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتأتي علاقة الاستثمار بالتجارة الخارجية من العلاقة الكائنة بين الإنتاج والتجارة أو النشاط الاقتصادي التي تعبر عن علاقة تأثير متبادل، ويأتي الإنتاج في التجارة أولا لان بنية الإنتاج المادي وهيكله الاقتصاد تنعكس على هيكل التجارة الخارجية، سواء على الصادرات أو على الواردات ويختلف هذا التأثير بين الاستيراد والتصدير ونوع السلعة المنتجة، فإذا زاد حجم الإنتاج من منتج معين عن الاستهلاك المحلي توفر فائض للتصدير، واذا قل عن الحاجات انتفت إمكانية التصدير، ونشأت حاجة الاستيراد لتعريض النقص.

تعتبر التجارة الخارجية إحدى القنوات الأساسية التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي .ويحدث ذلك حال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المضيفة مصطحبة معها جملة من التكنولوجيات، والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية، بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية[74].

يمكن لسياسات التجارة الدولية تحفيز الاستثمار الأجنبي بطرق متعددة، أن فرض تعريفة عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات، و يعطل بذلك إجراءات حماية التجارة. أن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي، و بذلك تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من أجل التصدير. لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة. و بالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح و تحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير[75].

لعل الاتجاه الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في إلغاء أو تخفيض القيود التي كانت تعترض التجارة الدولية والاستثمارات، و لتحقيق هذا الهدف استعملت عدة آليات تمثلت في الإصلاحات في السياسات التجارية و الاتفاقات العالمية و الإقليمية.

وبصفة عامة يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أنواع هي[76]:

---

[74] بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :تحليل اقتصادي، 2012-2013، ص 62.

[75] حشماوي محمد, الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية, أطروحة دكتورا ، جامعة الجزائر 2006, ص244.

[76] Caves, Richard E., (1971): "International Corporations: The Industrial Economics of Foreign Investment", Economica, Vol. 38.pp 4-12.

* **الاستثمار الأفقى**، وفيه يتم التوسع فى إنتاج نفس المنتج أو ، ويرتبط دائماً أنواع متشابه للمنتج فى الخارج فى الدولة المضيفة للاستثمار الاستثمار الافقى بهيكل السوق خاصة المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة.

* **الاستثمار الرأسى** ،وهو ذلك الاستثمار الذى يتم إما بهدف استغلال المواد الخام (رأسى خلفي أو بهدف القرب من السوق من خلال قنوات التوزيع (رأسى أمامى).

* **الاستثمار المركب** ،والذى يضم مزيج من الاستثمار الأفقى والرأسى.

يضاف لما سبق أن هيلبمان قدم نموذج للتوازن العام فى التجارة الدولية، متضمنا دور جوهرى للشركات متعددة الجنسيات. حيث تضمن النموذج عناصر للملكية و المواقع ، وقد خلصت إسهامات هيلبمان إلى أن الشركات تتسم بتباين إنتاجيتها وهو ما يؤثر على قرار الاستثمار الدولى من عدمه، وكذلك دور التجارة بين الشركات وبين الصناعات. وبصفة عامة تحبز غالبية الشركات إختيار المواقع الإنتاجية منخفضة النفقات لتعظيم الأرباح[77].

ثانيا : سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي:

وتتمثل أهمية تبني سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسباب الاتية[78]:

* تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة :تساهم سياسة الاستهداف في تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية للدولة، مثل خفض معدلات البطالة و زيادة التوظف,نقل التكنولوجيا، وتنمية الصادرات بالإضافة إلى دعم و تحسين تنافسية الصناعة المحلية وغيرها من المجالات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

* زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم : إن زيادة حدة المنافسة بين دول العالم في ظل عولمة الأسواق تتطلب أن تتخصص كل دولة في المجالات والأنشطة التي تتمتع فيها بكفاءة و مزايا نسبية و تنافسية، الأمر الذي يفضل معه أن تركز الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على الأنواع التي تحقق لها مكان على خريطة الأسواق العالمية.

* تنافسية التكلفة: تنخفض تكاليف تبني سياسة الاستهداف مقارنة بالسياسات التقليدية التي تعمل على تشجيع الاستثمار بصفة عامة، حيث يتم قصر منح الحوافز المالية والضريبة على الأنشطة المستهدفة فقط، بدلا من توزيعها

---

77 Helpman, Elhanan (1984), "A simple theory of international trade with multinational corporations", Journal of Political Economy, Vol. 92, No.3. p 470.

78 طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية_ حالة مصر، مؤتمر الاستثمار والتمويل :الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2006، ص 3.

على جميع مجالات الاستثمار وقد اتضح من تجارب بعض الدول أن الإعلان عن فرص الاستثمار بصفة عامة، والمشاركة في المعارض الدولية يكون غير مجدي في المعارض الاقتصادية في ظل عدم استهداف قطاعات معينة.

– الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالتسويق الدولي : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية، ففي هذا المبحث نقوم بدراسة علاقة التسويق بالتجارة الدولية لأنها أوسع وأشمل والتي تهتم بكل العمليات التي تظهر على المستوى الدولي ثم التخصص في النظريات والمنظمات التسويقية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

– تشجيع جذب الإستثمار في ظل إقتصاد السوق : يقصد باقتصاد السوق ذلك النظام الاجتماعي الذي يتم من خلاله تنظيم ورقابة معظم النشاط الاقتصادي، انطلاقا من الأسواق التي تتميز بالمنافسة عند تحديد الأثمان[79]. على أنه"مصطلح عالمي، أي هو ذلك النظام الذي يعمل على تكييف الإنتاج مع متطلبات الأفراد، باستعمال ميكانيزمات الأسعار، و بمعنى آخر هو ذلك النظام الاقتصادي الذي يعتمد على السوق كأسلوب لتنسيق النشاط الاقتصادي مع المجتمع[80].

المطلب الثالث : اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

يعتبر اتفاق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة المضيفة في إطار النظام التجاري الجات ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن احتمال تأثيره على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي.

أولا : التعريف بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة :

يقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية, حيث تفرض حكومات الدول المختلفة عادة مجموعة من القوانين واللوائح و الإجراءات التي تنظم أسلوب التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة , ويتحقق ذلك من خلال تقرير عدد من مزايا و الحوافز لجذب تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها لمجالات وأنشطة معينة تتمتع بأولوية خاصة وفقا لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي الاستثمار المتصلة بالتجارة. وحينما يكون لهذه التدابير والإجراءات ارتباطا لحركة التبادل التجاري الدولي فإنها تعرف بتدابير وقد حدد اتفاق إجراءات

[79] حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، دار المصرفية اللبنانية، بيروت، لبنان، 1992، ص 35.

[80] نادر إدريس التل،آفاق اقتصاد السوق، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الطبعة الأولى، الأردن، 1991 ، ص116

الاستثمار المتصلة بالتجارة. معنى هذه الإجراءات بأنها الشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل في نطاقها الإقليمي, والتي تنطوي على تقيد وتشويه التجارة العالمية وذلك من خلال تعارضها مع المبادئ العامة التي تقوم عليها اتفاقية الجات 1994, و أن هذه الإجراءات تحد من نمو التجارة العالمية وتضع العراقيل أمام حركة الاستثمارات عبر الحدود الدولية[81] .

ثانيا – خصائص إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة:

: تتسم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة بالخصائص الآتية[82]:

* تميل إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى التركز في صناعات محددة ,مثل صناعة السيارات، الصناعات الكيمائية والبترو كيميائية, وصناعة البرمجيات و أجهزة الكمبيوتر وبالرغم من ذلك فإن اللوائح والنظم المتعلقة بإجراءات الاستثمار تكون قابلة للتطبيق على كل الصناعات في عدد كبير من الدول.

* أن الشرط المكون المحلي يكون الأكثر شيوعا في صناعات السيارات من شرط التصدير, والعكس فإنه في صناعة البرمجيات والمعلومات و أجهزة الكمبيوتر, فغن شرط التصدير يكون هو الأكثر شيوعا من شرط المكون المحلي بينما يتواجد الشرطان معا في الصناعات الكيمائية والبترو كميائية.

* أن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة توجد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية, ولكنها أكثر انتشارا في الدول النامية, بالرغم أن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة قد توجد بصورة ضمنية في الدول المتقدمة في شكل " قواعد المنشأ " والتي تماثل " شرط المكون المحلي.

* " يتكون مصطلح إجراءا المتصلة بالتجارة من قسمين يتعلق القسم الأول بالجزء الخاص بإجراءات الاستثمار, ويقصد بها مجموعة الإجراءات المنظمة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال العالمية، أما القسم الثاني فيتعلق بالجزء الخاص من تلك الإجراءات المتصلة بالتجارة.

ويترتب على هذه الخاصية الرابعة أن اتفاق لإجراءات الاستثمار لا يشمل مجمل إجراءات الاستثمار بصفة عامة وتحرير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كافة القيود المفروضة عليها، وإنما يتعلق الأمر بالمعالجة الجزئية

---

[81] صفوت عبد السلام عبد الله, منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة لآثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية, مؤتمر الجوانب القانونية و الاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للتجارة, الكويت ص 179.

[82] عبد المالك عبد الرحمان المطهر .منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية .دار شتات للنشر .مصر .2009. ص 56.

لمجموعة الإجراءات المتعلقة فقط بالتجارة الدولية، ولهذا يوصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق جزئي لتحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلاحظ أن إجراءات الاستثمار التي تم معالجتها في اتفاق تقتصر على التجارة في السلع فقط.

– **التدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة:** لعب الاستثمار الأجنبي دوراً كبراً في الاقتصاد العالمي، خصوصاً في العقدين الأخيرين؛ حيث أعطت الدول حوافز لتشجيع الاستثمارات بها، لكن منظمة التجارة العالمية وضعت قيوداً لهذه المزايا التي تقدَّم للاستثمارات الأجنبية، فعلى سبيل المثال "أن الدولة المستضيفة للاستثمار الأجني تشرط على المستثمر الأجني أن يستورد المواد الي يحتاجها لأغراض عملياته الإنتاجية بنسبة معيّنة من قيمة صادراته، وأحياناً تشرط بعض الدول أن لا يستورد المستثمر الأجني أكثر ممّا يصدِّر"[83]، وهذا ما يُطلق عليه شرط التوازن التجاري، بالإضافة إلى شرط المحتوى المحلي وحدود التصدير وتوازن العمات الأجنبية.

[83] نبيل حشاد، الغات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، ع 42 ، سبتمبر1994، ص 45.

المبحث الثالث : التجارة الجزائرية بين الإقليمية والإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة

لاشك أن التجارة الدولية في محورها الأساسي هي مجموعة من التعاملات المتبادلة بين أطراف متعددة وتتمثل تلك التعاملات ما بين صادرات و واردات وتحكم تلك التعاملات قواعد وشروط تنص عليها العقود المبرمة بين تلك الأطراف تشمل تحديد الأسعار ومواعيد الشحن وشروط التسليم .

ولكي تكتمل المنظومة التجارية وتصبح جميع الأطراف في حالة اطمئنان لتلك التعاملات كان لابد من وجود جهة رسمية تنظم تلك التعاملات وتراقب العقود بين الجهات التجارية والألتزامات المنصوص عليها واتلجوع اليها في حالة المنازعات والقضايا التجارية التي قد تحدث لأي سبب نن الأسباب ، كما كان لزاما لتلك الجهة المختصة الأشراف على وضع قواعد خاصة يلتزم بها جميع الأطراف ومن هنا كانت منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول : إنشاء منظمة التجارة العالمية

على مدى أكثر من نصف قرن، حدثت تطورات كثيرة في النظام التجاري العالمي منذ توقيع الإتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1947، مروراً بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة في السلع، ووصولاً إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1994م وبدء نشاطها في كانون الثاني/يناير 1995، ثم البدء في مفاوضات جديدة حول بعض قضايا التجارة العالمية، مثل تجارة الخدمات والزراعة، وذلك في عام 2000، لقد خلقت هذه التطورات جدلاً واسع النطاق في العالم بأسرة فيما يتعلق بانطباعات وطموحات الدول المتقدمةوالدول النامية، وخاصة بالنسبة للإتفاقات الجديدة المتعددة الأطراف، مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وغيرها.

أصبح هناك ترقب لما تسفر عنه المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العامية. وهي أعلى سلطة لاتخاذ القرارات بالنسبة لقضايا التجارة العالمية. وجاء المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة، الذي عقد بالدوحة في الفترة 9-13 نوفمبر 2001، وسط أجواء مناهضة للعولمة، و خصوصا بعد فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة الذي عقد في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام 1999، ونجح المؤتمر في اللحظات الأخيرة بعد تدخل العديد من الدول.كم لقي المؤتمر الخامس للمنظمة و الذى عقد في كانكون بالمكسيك في نهاية 2003م نفس مصير الفشل الذى لقيته المؤتمرات الثلاث الاولى.

تعريف المنظمة : إن رمز المنظمة العالمية للتجارة هو (OMC)، ومن أهم تعاريفها أنها منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفوضات متعددة الأطراف، كما يمكن أن يقال أنها مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة[84].

كما تتولى المنظمة مجموعة من المهام من أجل قيادة ا لم ا رحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية وتتمثل هذه المهام في[85]:

- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تنظيم المفاوضات التي ستجري بينها.

- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.

- مراقبة و متابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

أولا : اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية

جاء اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية في أعقاب نجاح جولة أوروجواي في عام 1994، ودخل حيز النفاذ في الأول من كانون الثاني/يناير 1995.

تشهد الساحة الدولية في الوقت الراهن تغيراً جذرياً في التركيبة الدولية وعلاقات الدول نتيجة اندحار الشيوعة وتفتت دول ماكان يدعى بالإتحاد الوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وتقويض ساحات المعسكرات المتناحرة وقيام التجمعات الإقتصادية المختلفة وبروز فكرة النظام الدولي الجديد الذي يعتبر من أهم سماته توثيق ملامح الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" وترسيخ فعالياتها بعد زيادة شموليتها أفقياً ورأسياً لكي تصبح هذه الإتفاقية من أهم –إن لم تكن أهم– ركيزة في العلاقات الإقتصادية بين دول العالم.

في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات بشأن منظمة التجارة العالمية عام 1946م جرت مفاوضات مستقلة في جنيف في أكتوبر 1947م لم تتناول إلا الجوانب التجارية في ميثاق هافانا وأسفرت عن إبرام الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الذي يعرف بإسم "جات" و لقد شارك في توقيع هذه الإتفاقية 23دولة منها: [86]

---

[84] ناصر عدون دادي، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2003 ، ص57 .

[85] *Otmane BEKENNICHE, L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC, OPU, ORAN, 2006, page 107.*

[86] عبد الواحد العفوري, العولمة و الجات–الفرص و التحديات, مكتبة مدبولي , القاهرة, 2000 ص 32.

- عشر دول صناعية: أمريكا-بريطانيا –استراليا – نيوزيلندا – كندا – فرنسا – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ – النرويج.
- دولتين عربيتين: – سوريا – لبنان؛
- ثلاث دول من أمريكا اللاتينية: تشيكوسلوفاكيا – البرازيل – التشيلي.
- دولتان من إفريقيا: – جنوب روديسيا – جنوب إفريقيا.
- خمس دول آسيوية: – الهند – باكستان – الصين –كوريا – سيلان.
- دولة من أوروبا الشرقية هي بورما.

وبدأ سريانه في أول يناير 1948م وقد ازداد عدد الدول المنظمة للإتفاقية بمرور الوقت حتى بلغ 115 دولة في ديسمبر 1993م، وتمثل تجارتها 90% من التجارة العالمية للسلع. وبالنسبة لاتفاقية "الجات" الأصلية فقد جرت عليها تعديلات في جولات من المفاوضات المتلاحقة، تعد جولة الأورجواي الجولة الثامنة من جولات الجات، إلا أنها كانت أكثر الجولات تعقيداً وتأزماً، وقد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في 1982 ولكنها لم تبدأ إلا في 20سبتمبر 1986, و تعد هذه الجولة أكثر طموحاً وأوسع نطاقاً، من سابقاتها نظراً لامتدادها لقطاعات جديدة لم تكن مشمولة في جولات المحادثات السابقة، وقد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة، كما أنها سعت لرسم معالم القرن الواحد والعشرين، وكان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية: [87]

- تخفيض القيود الغير جمركية.
- تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.
- تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.

وحيث أن العديد من الدول انضمت إلى عضوية "الجات" ومنها الدول النامية فقد عدل النظام في عام 1965م بحماية الأعضاء الجدد بإضافة أجزاء جديدة إلى الإتفاقية الأصلية.

ثانيا : أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية:

[87] محمد سيد عابد, التجارة الدولية, مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية, جامعة الإسكندرية 2001, ص 450.

– **أهدافها** : تتركز أهداف منظمة التجارة العالمية في عدة نقاط تسعى جميعها الى تنظيم حركة التجارة بكافة أشكالها وتنوع اساليبها ويمكن لنا تلخيص تلك الأهداف والنشاطات في النقاط التالية:

- حرية انسياب وتدفق التجارة وذلك بإلغاء جميع القيود التجارية مع الحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص .
- التفاوض على تخفيض أو ازالة العقبات التي تعترض التجارة مثل الرسوم الجمركية على الواردات والاتفاق على القواعد التي تحكم سير التجارة الدولية مثل مكافحة الإغراق والإعانات ومعايير المنتجات.
- ادارة ومراقبة تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية المتفق عليها من أجل التجارة في السلع والخدمات والتجارة ذات الصلة بالملكية الفكرية.
- استعراض السياسات التجارية للدول أألعضاء وفق الآلية المتفق عليها مبا يضمن توافق هذه السياسات مع القواعد والأسس الواردة في نصوص المعاهدة تسوية المنازعات بين الأعضاء فيما يتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقات[88].
- بناء القدرات لتطوير الموظفين الحكوميين في الدول الأعضاء في مسائل التجارة الدولية.
- المساعدة في عملية انضمام دول جديدة من بين 30 دولة تسعى للانضمام وموضوعة ضمن الدول المراقبة لحين استيفاء جميع الشروط والآليات المتعلقة بالانضمام.
- اجراء البحوث الاقتصادية وجمع ونشر البيانات التجارية في دعم الأنشطة الرئيسية
- ضمان مبدأ الدول الأولى بالرعايا والمعاملة غير التمييزية من قبل الأعضاء لتوفير مبدأ تكافؤ الفرص.
- الالتزام بالشفافية في تسير الأنشطة .
- العمل على تشجيع وتنمية رفاهية الشعوب والحد من الفقر وتعزيز السلام والاستقرار.
- الغاء الممارسات غير العادلة مثل دعم الصادرات والمنتجات.
- تحقيق قدر أكبر من التناسق في ضع السياسة الإقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير و الوكالات التابعة له.[89]

– **مبادئ المنظمة:** هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الإتفاقية:

---

[88] سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية ، آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية ، الطبعة الأولى، . 42. ص، 2004

[89] سمير محمد عبد العزيز, التجارة العالمية و جات 1994, مركز الإسكندرية للكتاب 1999, ص 81.

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء: معناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى, و يضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات, و يمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية. [90]

المبدأ الثاني: إزالة كافة القيود على التجارة: سواءاً كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية, مثل الحصص الكمية, ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات, حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

فعل سبيل المثال، فإنه في نطاق اتفاق الزراعة أحد الإتفاقات الفرعية لإتفاق الجات تم تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 36 بالمئة على مدى ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة 24 بالمئة على مدى عشر سنوات بخصوص الدول المتخلفة[91].

المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض: وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية. [92]

ثالثا: دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :[93]

تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

1- **الاندماج في الاقتصاد العالمي** :أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- **إنعاش الاقتصاد الوطني** :عن طريق ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

3- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات** :حيث أن تقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.

---

90 عبد الواحد العفوري, مرجع سبق ذكره, ص 45.

91 مصيفى سالمة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، الطبعة الأولى ،دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2006،ص11.

92 محمد سيد عابد, مرجع سبق ذكره, ص 446.

93 نصر الدين عدون دادي ومنتاوي محمد، مرجع سابق، ص134 .

4- **مسايرة التجارة الدولية** : فالتجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، فلا يمكن لها أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إن أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

المطلب الثاني:أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على السياسات التجارية:

أولا: على مستوى الإقتصاد العالمي:

1- اتفاقية مكافحة الإغراق:

هناك ثلاث ميزات في اتفاقية "جولة الأوروجواي" الخاصة بمكافحة الإغراق:

* تسمح الإتفاقية الجديدة للسلطات المحلية القائمة على تطبيق قوانين مكافحة الإغراق بالقيام بحساب أو تقدير رقم معين للأرباح المحققة على المبيعات في السوق الداخلية أو المحلية على نحو اعتباطي أو كيفي، وهكذا مثلاً تسمح الإتفاقية الجديدة بحساب الربح فقط على أساس المبيعات التي تزيد عن متوسط التكاليف المخصصة بالكامل، بالمقارنة بتحديد الربح عن طريق خصم إجمالي التكاليف من إجمالي إيرادات جميع المبيعات.

كذلك، تسمح هذه الإتفاقية بالممارسة المتعلقة بتجاهل تأثير التغيرات في السوق مثل ركود الطلب وتخفيض الأسعار للمحافظة على المبيعات على ربحية أي شركة بدلاً من السماح لسلطة الإستقصاء أو التحقيق بأن تعزو نسبة مئوية إعتباطية 8% في الولايات المتحدة الأمريكية، كربح للشركة. إن مجموع التأثير سوف يؤكد بحكم الواقع وجود إغراق ويرفع أي هامش أو حد إغراق لاحق يتم فرضه ضد منتجات "سابك".

* تسمح اتفاقية "جولة الأوروجواي" بقيام الإتحاد الأوروبي بإضافة رسوم مكافحة الإغراق ضمن التكاليف المتصلة بمبيعات المنتجات قيد الإستقصاء أو التحقيق . إن إضافة هذه الرسوم كتكاليف إنتاج لها تأثير مضاعفة هامش أو حد الإغراق. ولإزالة أي نتيجة إغراق، سوف يتعين على المنتج زيادة أسعاره للتعويض عن أو معادلة كل من حد الإغراق نفسه وإرتفاع التكاليف الأمر الذي يعزى إلى رسوم مكافحة الإغراق أيضاً.

* تسمح اتفاقية المنظمة "الخاصة بمكافحة الإغراق بإضافة جميع تكاليف بدء التشغيل في سنة الإستقصاء أو التحقيق ، وهذا أيضاً يؤثر في تضخيم أي حد إغراق، وطبقاً لهذه القاعدة، فإن اتخاذ إجراء متعلق بمكافحة الإغراق ضد صادرات معينة يمكن أن يشمل إضافة جميع تكاليف بدء التشغيل (ومن المحتمل حتى تكاليف البحث والتطوير)

في حساب أو تقدير الإغراق، بدلاً من تخصيصها أو توزيعها على أدنى حد من عدد السنوات كما يمكن أن يتم حسب المألوف في الممارسات التجارية.

وتكون النتيجة النهائية أن تخفق اتفاقية مكافحة الإغراق الجديدة في أن تضم حمايات أو اجراءات وقائية ضد إساءة الاستعمال أو المعاملة والتي سوف تحمي المصدرين من اساءة استعمال قوانين مكافحة الإغراق، وهذا يضعف قيمة أية تخفيضات للتعريفات الجمركية التي من ناحية أخرى سوف تفيد المصدرين، كما يقوض أو يضعف ضمان دخول تلك الأسواق الأمر الذي وضعته اتفاقيات المنظمة لتعزيزه.

تقوم بعض الأقطار في الغالب بحماية صناعتها الوطنية باستخدام قوانين المنظمة "بطريقة تعسفية غير مبررة وهي القوانين التي تسمح باتخاذ إجراءات انتقامية ضد إغراق الأسواق بالسلع (ويعرف ذلك عادة بتصدير منتجات بأسعار أقل من أسعارها في السوق المحلية) وقد حاولت اتفاقية المنظمة معالجة هذه المشكلة بإيضاح الظروف الدقيقة التي يسمح فيها باتخاذ الإجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع الأرخص سعراً، وتحديد عوامل أكثر دقة لكشف الضرر المادي الذي يلحق بالصناعة المحلية من هذا الإغراق وإنهاء التحقيق في الضرر إذا كان هامش الإغراق يقل عن 2% من القيمة الطبيعية للمنتج محل الإغراق أو إذا كان كمية الوارد منه ضئيلة.

وتسمح الفقرة الجديدة المتعلقة بمحاربة الإغراق بإجراء تحقيق كامل عن طريق منظمة التجارة العالمية بهذا الخصوص، كما تضمن معاملة تفضيلية للبلدان النامية تتمثل في إلتزام البلدان المتقدمة بأن تأخذ بعين الإعتبار المصالح الأساسية للبلدان المنامية عندما تزمع تطبيق مكافحة الإغراق.

كما أنها تحدد القوانين التفصيلية الخاصة بتحديد الأسعار المستخدمة عند تقدير الرسوم الجمركية المضادة للإغراق بالسلع وتحد من إجراءات الإغراق لمدة خمس سنوات، وقد كانت هذه الفقرة (الشرط) المضادة لسياسة الإغراق حاسمة لأنها الوحيدة التي تم تحقيقها حتى الآن في هذا المجال، ولقد نادت الإتفاقية بوضع قواعد أكثر وضوحاً لإجراء التحريات ومعايير أوضح لتحديد حالات حدوث الإغراق والتأكد من وقوع الضرر على الصناعات المحلية، إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية بعد مضي مدة خمس سنوات ووضع قواعد للتحكم في محاولات التهر ب من الرسوم الجمركية المضادة للإغراق والمتمثلة في تغيير مواقع الإنتاج إلى أماكن أرخص تكلفة.

ومن النتائج المتوقعة من تطبيق هذه القواعد أن عمليات التحرش التجاري سوف تكون صعبة في ظل وجود هذه الرسوم المضادة كما أن الوضع سيكون أصعب في حالة محاولة التهرب من الرسوم بنقل مواقع الإنتاج إلى أماكن أخرى تتوفر فيها عناصر التكلفة المنخفضة.

عموماً.. فإن استخدام الرسوم الجمركية المضادة لإغراق الأسواق بالسلع الأرخص كوسيلة للحماية سيزيد من صعوبة المشكلة، وما زال بعض الإقتصاديين يشكون في مدى فعالية هذه الفقرة المضادة للإغراق على أرض الواقع، وهم يرون أن هذه الأقطار ستظل قادرة على الضغط على الدول المصدرة لكي تحدد من صادراتها لمجرد التهديد باستخدام الرسوم المضادة للإغراق.

2- الحواجز بدون تعرفة جمركية

إن المبادئ التي تشكل الأساس للمنظمة تم تصميمها للتشجيع على إجراء تقليص مستمر في الحماية التجارية. أما القوانين التي ساعدت بفعالية أكثر لتأكيد هذا الإتجاه هو قانون الدولة الأكثر رعاية الذي بموجبه يتوجب على الحكومة تقديم الميزات التجارية الممنوحة لأحد الأقطار إلى الأقطار الأعضاء في "الجات"، وأن أي قانون موجود للحماية يجب أن يكون على شكل تعرفات جمركية غير تفضيلية لا تمييز فيها.

كما أن التعرفات الجمركية أصبحت مرئية ويمكن تقديرها وتقليصها على مراحل تصاعدية. وقد حققت هذه الإستراتيجية نجاحاً عظيماً في تقليل حجم الحواجز الجمركية أمام التجارة.

ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة انتشرت الحواجز غير الجمركية خصوصاً القيود الطوعية على التصدير التي تشكل نوعاً من الحصص (الكوتا) بموجبها يوافق المصدر تحت ضغط من الدولة المستوردة، على تقييد صادراته، وكان التبرير الذي تقدمه الدولة المستوردة هو أن صناعاتها الوطنية مهددة بسبب موجات الإستيراد المفاجئة ولذلك تقتضي الحاجة وضع شكل من أشكال الحماية أثناء تكيف هذه الصناعات مع الظروف المتغيرة. ولسوء الحظ فإن هذه الإجراءات المفترض أن تكون مؤقته تميل إلى الإستمرار لسنوات كثيرة.

إن اتفاقية جولة الأوروجواي تحد من استعمال الحواجز غير الجمركية وتضع شرطاً ينص على أن أي إجراء من هذا القبيل يجب أن يتم فقط بعد تحقيق طويل عن طريق هيئة التجارة العالمية المختصة ومثل هذه الإجراءات يجب أن لا تستمر أكثر من أربع سنوات وبالنسبة للإجراءات القائمة حالياً سيتم التحرر منها خلال السنوات القادمة.

والمنظمة على أية حال لا تحظر كلياً قيود التصدير الطوعية ومن المتوقع أن يحافظ الإتحاد الأوروبي وأمريكا بصفة خاصة على استعمالها.

3- حماية الحقوق الفكرية والأدبية وبراءات الإختراع:

حرصت الأقطار الغربية على اتفاقية ضمان ممتلكات المفكرين مما سيؤمن الحماية على النطاق العالمي لمخترعاتهم وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية في اتفاقية الجات وستشمل الحماية براءات الإختراع الصناعية بالإضافة إلى الكتب والمؤسسات وبرامج الفيديو زالكمبيوتر.

وفي الإتفاقية ستتم حماية حقوق براءة الإختراع لمدة عشرين عاماً دون تمييز من حيث مكان الإختراع ومجال التقنية وسواء كانت المنتجات مستوردة أو ذات منشأ وطني علماً بأن الإستثناءات الرئيسية المسموح بها تتعلق بالإختراعات الحيوانية والنباتية كما أن العلامات التجارية ستتلقى حماية دولية أقوى. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه القواعد إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية ونقل التقنية، مع أن الدول الفقيرة التي تعاني من ضعف أنظمة حماية براءات الإختراع لديها تخشى أن يؤدي تطبيق إجراءات الحماية إلى ارتفاع أسعار الأدوية والبذور.

ثانيا: على مستوى الإقتصاد الجزائري:

ينعكس انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته، وبالتالي ينعكس على التجارة الخارجية سلبا وإيجابا كالتالي:

*** الأثار الإيجابية:**

- بالنسبة للمجال الصناعي ومع تحرير التجارة الخارجية يمكن للج ا زئر أن توفر السلع الصناعية التي هي بحاجة إليها بتكاليف أقل وجودة عالية، ناهيك على أنها بحاجة إلى رؤوس أموال وإستثمارات حقيقية مباشرة لمنافسة مثيلاتها الأجنبية، وكذا خلق مجالات إنتاج جديدة للمساهمة في خفض معدل البطالة عن طريق إتاحة فرص للعمل.

- بما أنّ المجال الفلاحي الذي يعتبر المجال الأكثر تعقيدا، لأنه يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، نظرا لأنّ الجزائر من الدول المستوردة للغذاء، فالانضمام قد يؤدي إلى تحسينه وتطويره شيئا فشيئا بفضل تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية كفرصة للجزائر، مما يسمح لها كذلك بدعم داخلي لهذه المنتجات، عكس ما هو معمول به في الدول المتقدمة، حيث بإمكان الإنتاج الفلاحي الجزائري النفاذ إلى الأسواق الدولية على مدى 10 سنوات، على عكس 06 سنوات الممنوحة للدول المتقدمة .إضافة إلى الاستفادة من تقوية الأبحاث والإستثمارات في هذا المجال،

أما رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية، فمن المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني الفلاحي وقدرته على منافسة المنتجات الأجنبية غير المدعمة، و يؤهله لاحتلال مكانة لا بأس بها في الأسواق الدولية.

– أما مجال الحواجز الجمركية التي كانت مطبقة من قبل، حيث أن دور الجمارك كان حمائياً للمنتوج الوطني أكثر منه اقتصاديا، وبما أنه من شروط المنظمة فتح الأسواق ورفع الحواجز، وجب على الدولة عصرنه إدارة الجمارك وتطويره على مستوى القطر الوطني، بما يتوافق وقوانين المنظمة العالمية للتجارة، حتى يكون له أثر ايجابي على الاقتصاد، حيث أنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة يلزمها تخفيض تعريفتها الجمركية على سلعها، إضافة إلى أن توحيد التعريفة الجمركية قد يزيد من حركة السلع والخدمات وبالتالي اندماج الجزائر في الفضاء التجاري الدولي، ويرفع من نشاط الاستيراد ويسمح بدخول منتجات جديدة تعود بالفائدة على مدا خيل الجمارك والخزينة العمومية.

– وعن مجال الخدمات فإنه – ومما لا شك فيه – خطى خطوات عملاقة بفضل التف تّح الاقتصادي على العالم، فقطاع الاتصالات مثلا حقق إستثمارات كبيرة ومعدلات نمو تعتبر الثانية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا؛ ومما لا شك فيه أنّ قطاع الخدمات له أهميه وأثر ايجابي على ميزان المدفوعات لما يمثله من مورد هام للدولة، لذا وجب على الجزائر أن تنتقي مجوعة من القطاعات الخدمية – خاصة الجانب السياحي بشريط ساحلي طوله 1200 كلم والآثار العريقة لحضارة تستهوي إليها الزائر الوطني قبل الأجنبي –لتكون البداية التي تلتزم بها عند الانضمام إلى المنظمة، وبما أن عنصر العمل الماهر يعتبر عاملا بارزا في هذا المجال، والجزائر تتوفر على عنصر بشري إذا تأهّل سيعطيها ميزة تنافسية.

–فيما يخص الجانب المالي والمصرفي، فإن من إيجابيات الانضمام تقوية المنافسة ورفع الاحتكار القائم على هذا القطاع بتوفير الخبرات المالية المؤهلة للتعامل مع أسواق المال العالمية و الانفتاح عليها، لتحصل على الأموال لتمويل الاستثمارات المحلية، وترفع نموها الاقتصادي.

*** الأثار السلبية:**

هناك العديد من الآثار السلبية المحتملة على مختلف القطاعات التالية:

–في المجال الصناعي، بعد هذا الانضمام، ستفقد الجزائر القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة والنسيج الصناعي خاصة، الذي يمتاز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى اعتماده على أساليب تقليدية في التسيير، وضعف في التسويق إضافة إلى أنّ الصناعة الجزائرية ترتكز في أغلبها على المواد الخام) الصناعات البترولية (التي لا تدخل في اتفاقات المنظمة بل في منظمة الأوبيب، مما يعود بالضرر على التجارة الخارجية الجزائرية،

والمؤسسات الجزائرية العامة والخاصة التي سيتم حل الكثير منها لعدم مقدرتها على المنافسة، خاصة بعد فتح السوق الوطنية أمام صناعات أكثر من 140 دولة منتمية إلى المنظمة، وإغ ا رق السوق المحلية بسلع أجنبية ذات جودة عالية وتنافسية كبيرة، لذا فسياسة التصنيع في الجزائر بحاجة إلى حماية ورعاية خاصة من قبل الدولة في ظل تقلبات السوق العالمية من جهة، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة من قبل الشركات المنتجة خارج الوطن [94]، كما أن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة وما نتج عنها من غلق للمصانع وتسريح للعمال، جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشّ ا، إضافة إلى قطاع خاص، حديث وقليل الخبرة أحيانا، أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية.

-إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقضي على كل قرار سيادي لها فيما يخص التجارة الخارجي، فمثلا لن تستطيع الجزائر مقاطعة السلع الإسرائيلية وذلك في ظل تطبيق مبدأ عدم التمييز -من الناحية الاجتماعية، فإنّ مشكلة البطالة في المدى القصير سيتفاقم، نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي لن تستطيع الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة لها [95]، إضافة إلى تضخم الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة عدم تكافوء الفرص في اقتصاد تستولي فيه الطبقة الغنية على 20% من ثرواته.

-أما عن الآثار السلبية المحتملة على القطاع الزراعي، فإنه من مجموع إيرادات المواد الغذائية يمثل 1/4إيرادات الجزائر، أي ما يعادل% 25.58 ، وما يمكن ملاحظته هو أن أكثر من % 80 منواردات المواد الغذائية تمثل المواد ذات الاستهلاك الواسع) حليب، سكر، حبوب، ...الخ .(وبما أن الجزائر تعاني عجزاً واضحاً في هذا المجال، فإن التغيرات التي تطرأ على الأسعار والعرض والطلب الخاصة بهذه المواد عالميا، ستؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد، وستصبح السوق الجزائرية محل أطماع المزارعين الأجانب بعد الانضمام، وهذا ما يعود بالضرر على المزارعين المحليين الذين ليست لديهم القدرة على تغطية الطلب المحلي، من جهة، والمنافسة من جهة ثانية، إضافة إلى الإجراءات والتدابير الصحية التي تعتبر من أهم التحديات التي ستواجه الإنتاج الفلاحي الجزائري، لأنه يفتقر

إلى معايير الصحة والتطور التكنولوجي بسبب قلة الموارد المالية والأبحاث الخاصة بالمنتجات الفلاحية.

---

[94] الطاهر ملاخسو، سياسة التصنيع بين النظرية والتطبيق في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 21 مارس2010، ص28.

[95] كمال رزيق وفارس مسدور، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري، في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21 و 22 ماي2002 ص217.

-فيما يتعلق بقطاع الجمارك، فالسلبيات عديدة أولا من حيث الخزينة العمومية التي ستتأثر سلباً بالرفع التدريجي والكلي للحواجز الجمركية، تماشياً مع الالتزامات التي يجب أن تلتزم الجزائر عند انضمامها، كما يجب عليها احترام سقف التعريفة الجمركية لمختلف السلع والخدمات الذي غالبا ما لأن تحديده يتم من خلال المفاوضات بين الأعضاء، و بما أنّ الجزائر ليست لديها، يكون منخفضاً أية وسيلة ضغط، فإنها سوف تقبل بما يعرض عليها، علماً بأن قطاع الجمارك يساهم بعائدات تقدر ب 02 مليار دولار سنوياً من الجباية الجمركية؛ وثانيا فإن الجزائر تشتكي من غياب إطارات متحكمة في المادة الجمركية، وإن وجدت فإن نقص الوسائل صحيح لا غبار عليه، من أجل إجراء التقييم الجمركي لكل الواردات، وتحديد القيمة الحقيقية للسلع، مما يعرقل العملية الجمركية.

-أما الحديث عن الانعكاسات السلبية على قطاع الخدمات فإنّ تحرير تجارة الخدمات الأخرى) النقل، السياحة، التشييد والبناء، وغيرها (تزيد من المنافسة في السوق المحلية، نظراً لصعوبة منافسة الخدمات الجزائرية للخدمات الموجودة في الدول المتقدمة.

-ولعل من سلبيات مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة على القطاع المالي والمصرفي هو صعوبة التحكم في رؤوس الأموال عند دخولها أو خروجها، مما سيؤثر لا محالة على السياسة النقدية التي غالبا ما تؤدي إلى زيادة التوسع النقدي وزيادة سعر الصرف الحقيقي، والذي قد يتسبب في حدوث أزمات اقتصادية خطيرة وفجائية، كما أنّ فتح الأسواق مباشرة سيؤدي إلى دخول بنوك أجنبية كبيرة، مما يجعل تلك المحلية غير قادرة على المنافسة و بالتالي إفلاسها.

ثالثا: الآثار المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة:

أ- إيجابيات OMC:[96]

1- المنظمة تساهم في ترقية السلم.
2- الخلافات تعالج بطريقة بنّاءة.
3- القواعد تجعل الحياة سهلة لكل واحد.
4- تحرير المبادلات يحقق تكاليف الحياة.
5- توسع تشكيلية المنتجات و النوعيات المقترحة.
6- التجارة تزيد من الدخل.

[96] Dix avantages du système commercial de l'OMC , publication de l' OMC, Genève ,Suisse, Juillet 2000 ; P 01.

7- التجارة تنعش النمو الإقتصادي.

8- المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية.

9- المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية.

10- تعطي أكثر تأكيد و أكثر شفافية للتبادلات التجارية.

ب- سلبيات OMC:[97]

1- المنظمة تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها.

2- المنظمة تطالي بالتبادل الحر مهما كان الثمن.

3- المنظمة لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تتصدر التنمية.

4- المصالح التجارية فوق حماية المحيط.

5- المصالح التجارية فوق المصالح الأمنية و الصحة.

6- المنظمة تحطم مناصب الشغل و تعمق الفجوة بين الدول الفقيرة و الغنية.

7- البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة.

8- المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية.

9- المنظمة غير ديمقراطية.

10- البلدان الضعيفة تواجه قيود للإنضمام إلى المنظمة.

[97] Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000 ; P 01

خلاصة الفصل:

إن معرفة التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية وإظهار خصائصها وكيفية العمل بها وإبراز العوامل التي تؤثر فيها كان هدف هذا الفصل، وقد تم استخلاص ما يلي:

- لقد شهدت التجارة الدولية عدة تغيرات هذا ما أثر على تطورها وما أدى إلى ظهور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير و المنظمة الدولية للتجارة واتفاقياتها.
- اتبعت الجزائر في سياستها للتجارة الخارجية ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي:

- الاتجاه الأول هو رقابة الدولة للتجارة الخارجية وامتد من فترة الاستقلال إلى بداية السبعينات.
- الاتجاه الثاني هو اتجاه حمائي يعطي حق احتكار نشاط التجارة الخارجية للدولة ودام هذا الاتجاه من السبعينات إلى نهاية الثمانينات.
- أما الاتجاه الأخير فهو ما تعرفه الجزائر حاليا بتوجهها إلى الاعتماد على تنوع الصادرات نحو العالم الخارجي و إتباع سياسة تجارية أكثر تفتحا و اندماجا في السوق العالمية.

- تتشابك وتتصل الدول بعضها مع البعض الآخر تجاريا، وهذا بفعل الأطراف المساهمة في عمليات التجارة الخارجية من مستورد، مصدر، بنك، ناقل،...إلخ.
- حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة و غير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها، فلا بد من إرفاقها بالوثائق اللازمة و الضرورية.
- اختيار وسيلة الدفع بدقة وعناية لتجنب تحمل تكاليف أكبر، و حتى تضمن للمصدر وصول المبلغ المحدد في الوقت المفروض.

وعلى العموم فالتجارة الخارجية تعتبر مقياسا للتقدم العلمي و الاجتماعي و الاقتصادي لأي دولة، وعلى قدر حجم تجارتها الخارجية وقيمتها تتحدد إمكانياتها للتقدم والنمو.

الفصل الخامس : تحليل الصادرات غير النفطية في القطاع الصناعي وهيكل التجارة الخارجية

تمهيد:

إن أكبر تحدٍ تواجهه الدولة الجزائرية يكمن في القدرة المالية المتراجعة في أفق 2018، أي بعد 05سنوات، بالنظر إلى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري من التخلص من التبعية الكلية للريع النفطي والغازي رغم الفرص المتاحة، وبالأخص الفرصة الزمنية والمالية.

وللعلم فإن كل الدراسات تؤكد حقيقة علمية، مفادها أن مداخيل الجزائر من تصدير الغاز الطبيعي والتي تمثل 50% من إجمالي المداخيل بالعملة الصعبة، تعرف انتكاسة مزدوجة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعرف الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي نموا سنويا يعادل بـ 08%، مما يعني بالضرورة أن الصادرات الجزائرية من الغاز ستعرف تراجعا سنويا يقدر بحوالي 10% من المداخيل كل سنة .أما البتر ول فسيلقى نفس المصير خلال عشرية من الزمن . فباستمرار وتيرة الإنتاج والتصدير الحالية فإن الاحتياطي آيل إلى النضوب والزوال في عشر سنوات، ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نقول بصوت مرتفع أن المخاطر تهددنا في أفق لا يتعدى سنة 2020.

وعلى هذا النحو وضعت الدولة الجزائرية آليات مختلفة لإرساء سياسة وطنية لترقية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتجسد ذلك عبر عدة إجراءات ذات طابع ضريبي وجمركي، كما كانت لضرورة الاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي أثر في تسارع وتيرة الإصلاحات بشكل واسع، لاسيما في تحفيز إنشاء منطقة التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية، كما تواصل هذا المسار على مستوى الأطراف المتعددة بغض النظر عن مساعي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

الأمر الذي دفع بالسلطات إلى تغيير نمط التجارة الخارجية من الاحتكار إلى التحرير التام واتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية لتشجيع الصادرات واستحداث بنيان مؤسساتي يساند قطاع التصدير، غير أن هذه الجهود المبذولة لترقية الصادارت لم تؤتي ثمارها نتيجة المشاكل التي تواجه نشاط التصدير غير النفطي على المستوى الداخلي والخارجي.

المبحث الأول: تطور الصادرات من خلال القطاع الصناعي :

المطلب الأول: تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2015)

بعد الاستقرار الذي شهدته الجزائر بداية من سنة 2005 إذا ما قارناه بسنوات التسعينيات، إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصاد الجزائري خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى الأمور الإيجابية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة وأولها هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفع متوسط سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 5.109دولار سنة 2012 ،مما كان له الأثر الإيجابي على ارتفاع المداخيل من العملة الصعبة وارتفاعها من 10مليار دولار سنة 1998 إلى 57 مليار دولار سنة 2010 ،كما عرف أيضا ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تطورا كبيرا حيث انتقل من 4.7 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 1.20 مليار دولار سنة 2011،كل هذه المؤشرات توضح جليا بأن الجزائر عاشت أريحية مالية خلال هذه المرحلة ولا مثيل لها منذ سنوات السبعينيات، حيث كان من المفروض القيام بتنمية اقتصادية وصناعية شاملة ومتوازنة من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل التبعية للأسواق الخارجية.

ومن بين المرتكزات التي ترتكز عليها معالم الإستراتيجية الاقتصادية والصناعية الجديدة هو تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب، إضافة إلى إتمام عملية خوصصة المؤسسات العمومية الغير ناجعة اقتصاديا وماليا، تهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة التي بلغت حدود 5.29 %سنة 2000 .كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات وكذا الصناعات الكهرومنزلية وصناعة الهواتف الذكية، لكن إلى غاية يومنا هذا فإن جل هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وتعبئة وليست صناعة إنتاج حقيقي، وبالتالي يجب أن تكون نسبة الاندماج في هذه الصناعات بمستويات عالية وأكثر من 50 %حتى يمكننا القول أن الجزائر تسير في خطى الدول الناشئة وبإمكانها تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أولا: الاستثمار في القطاع الصناعي للفترة (2000-2015)

في هذه الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي وتحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين تهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أوكلت لها المهام التالية[1] :

- السهر على تنفيذ إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وتطويرها ودعم الخبرات والاستشارات الموجهة لها.
- تفعيل الإبداع والابتكار التكنولوجي على مستوى المؤسسات وحثها على إستخدام التكنولوجيا الحديثة .
- جمع المعلومات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات ومجال نشاطها من أجل استغلالها ونشرها.

كما تم تغيير وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) والتي تتولى المهام التالية[2]:

- تعمل الوكالة على ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها .
- تقوم الوكالة بمرافقة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين .
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بتأسيس المؤسسات وإنشاء المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية .— لها جميع الصلاحيات فيما يخص تسيير صندوق دعم الاستثمار والتأكد من احترام المستثمرين للالتزامات والتعهدات خلال مدة الإعفاء من الضرائب والرسوم.

كما تستفيد المنتجات الصناعية الجزائرية من الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وكذا من كل قيد كمي وفقا للمادة 08 من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ويطبق هذا الإعفاء على المنتجات الصناعية التي تدخل في نطاق الفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوربي والتعريفة الجمركية الجزائرية[3].

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب للنشر، بدون سنة نشر، ص 93-94.

[2] المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الصناعة الجزائرية رهانات وآفاق، 2011 ،ص 80-81.

[3] زعباط عبد الحميد، الشراكة الأور-متوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004، ص57.

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإنه وخلال الفترة 2002-2012 تم تسجيل حوالي 32004 مشروع استثماري في جميع قطاعات النشاط بقيمة إجمالية قدرها 84.2546 مليار دج، منها 31594 مشروع ذو رأس مال محلي أي بنسبة 99%، بينما بلغت عدد الاستثمار ذات رأس المال الأجنبي حوالي 410 مشروع بنسبة 1 ،%أما عن توزيع هذه الاستثمارات حسب الحالة القانونية فنجدها تتشكل من 31638 مشروع تابع للقطاع الخاص بنسبة 99%، بينما بلغت عدد المشاريع التابعة للقطاع العمومي 328 مشروع بنسبة 1 %، أما عدد المشاريع المختلطة في إطار الشراكة فقد بلغ 38 مشروع، وهذا يوضح جليا أنه وبالرغم من التحفيزات والامتيازات التي منحتها الدولة الجزائرية من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن هذه الأخيرة بقيت تسجل مستويات متدنية. وبالنسبة لتوزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال هذه الفترة حسب قطاع النشاط فيمكننا عرضها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 21 : المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الصناعة	3445	11	1569597	62	103660	35
البناء والأشغال العمومية	5900	18	226627	9	100991	34
النقل	18697	58	233667	9	46079	15
الخدمات	2844	9	328947	13	35147	12
الفلاحة	491	2	23657	1	5139	2
الصحة	430	1	25711	1	4582	2
السياحة	195	1	135595	5	3517	1
التجارة	2	-	3040	-	-	-
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار dz.andi.www

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاعي البناء والأشغال العمومية والنقل استحوذا على 76 %من المشاريع الاستثمارية كما أن نسبة المشاريع المتعلقة بقطاع الصناعة بلغت 11%، وهذا يدل على أن المستثمرين دائما يفضلون القطاعات ذات الربحية والمردودية الأعلى، زيادة على ذلك فإن تركز الاستثمارات نحو قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل وحتى قطاع الصناعة مرتبط بالبرامج التنموية التي شهدتها هذه المرحلة وهي برنامج الإنعاش

الاقتصادي (2001-2004) والذي بلغت تكلفته حوالي 9.6 مليار دولار، وبرنامج دعم النمو (2005 - 2009) الذي بلغت مخصصاته المالية حوالي 150 مليار دولار، وبرنامج توطيد النمو (2010 -2014) والذي بلغت قيمته اعتماداته المالية حوالي 286 مليار دولار، وكل هذه البرامج كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية والبنى التحتية المتمثلة في توسيع شبكات الطرقات والسكك الحديد وبناء المساكن والمنشآت الاجتماعية كالمدارس التربوية والمستشفيات والجامعات، وفي المجال الصناعي فقد تم اعتماد حوالي 150 مليار دج من أجل إنشاء مناطق صناعية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعة البتروكيماوية .

حسب إحصائيات الوكالة لوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات فإنها تمركزت جلها في مناطق الشمال بحوالي 21684 مشروع وبنسبة 67 ،%أما الاستثمارات المنجزة في مناطق الهضاب العليا فقد بلغ عددها 5617 مشروع بنسبة 18%، وفي الأخير مناطق الجنوب بحوالي 4703 مشروع وبنسبة 13%، وهذه الأرقام تؤكد عدم التوازن الجهوي في توزيع الاستثمارات وهذا هو العامل الرئيسي الذي أعاق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا.

أما عن توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2002-2012)، فقد بلغت عدد الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة حوالي 220 مشروع بنسبة 56 %، من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المنجزة، لكن أغلب هذه الاستثمارات تتعلق بدرجة كبيرة بقطاع الطاقة والمحروقات، ويأتي في المركز الثاني قطاع الخدمات ب 97 مشروع وبنسبة 23%، وفي المركز الثالث قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 63 مشروع استثماري وبنسبة 15%، إن هذه الأرقام توضح جليا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) تستهدف القطاعات التي تتميز بالربحية العالية وبالمردودية الكبيرة وعدم المخاطرة .

ثانيا: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000–2015 [4]):

عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار خلال الفترة (2000 -2015)، حيث تراجعت من 47 %سنة 2000 إلى 41 %سنة 2002 لتعاود الارتفاع سنتي 2006 و2008 أين فاقت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام عتبة 50 %وهذا مرتبط بانتعاش قطاع الطاقة والمحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية زيادة إلى ارتفاع الإنتاج من حوالي 31.1مليون برميل في اليوم سنة 2004 إلى حوالي 43.1 مليون برميل سنة 2006، لكن بعد سنة 2008 تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام إلى حدود 39 % و32 % سنتي 2012 و 2014 على التوالي، والسبب في ذلك هو تراجع مساهمة قطاع المحروقات من 47% سنة 2008 إلى 28 سنة 2014، إضافة إلى ذلك نجد أن الصناعة التحويلية هي الأخرى عرفت تراجعا من حيث المساهمة في الناتج المحلي الخام أين بلغت حدود 4% خلال الفترة (2006-2014).

أما عن مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال هذه الفترة، نجده يتمركز بقوة في قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبة مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية حوالي 55%، بينما كانت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية جد ضعيفة ولم تتجاوز عتبة 2 % خلال الفترة (2000-2015) وإذا أخذنا بعين الاعتبار جميع القطاعات المشكلة للصناعة التحويلية، نجد أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة للصناعات الغذائية بلغت حوالي 83%، خلال هذه الفترة، وبلغت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة لصناعة الأحذية والجلود 84%، وفي صناعة النسيج بحوالي 81%، وكانت مساهمته في الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك 60%، وصناعة الخشب والورق بحوالي46% كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة لصناعة مواد البناء حوالي7% أما بالنسبة للصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية فلم تشهد وجودا للقطاع الخاص بنفس الكثافة في الصناعات السابقة نظرا لكون هذا النوع من الصناعات يتميز بكثافة رأس المال والتكنولوجيا العالية، حيث عرفت مساهمته في القيمة المضافة لهذه الصناعات مستويات مدنية لم تتجاوز نسبة 9 % خلال نفس الفترة.

[4] مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018/2017، ص 144..

جدول رقم 22 : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000–2015)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن,م,خ (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن,م,خ (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	نسبة المساهمة في ن,م,خ (%)	معدل النمو السنوي (%)
2000	1 711 510,00	42,00	/	238 459,10	6,00	/	1 949 969,10	47,00	/
2002	1 577 974,10	35,00	- 4,00	276 614,20	6,00	7,70	1 854 588,30	41,00	- 2,50
2004	2 442 539,00	40,00	24,40	314 772,00	5,00	6,70	2 757 311,00	45,00	21,90
2006	4 037 734,10	47,00	28,60	358 340,10	4,00	6,70	4 396 074,20	52,00	26,30
2008	5 195 039,20	47,00	13,40	408 866,30	4,00	6,80	5 603 905,50	51,00	12,90
2010	4 360 497,30	36,00	- 8,40	500 577,20	4,00	10,70	4 861 074,50	41,00	- 6,90
2012	5 761 736,20	36,00	15,00	583 311,30	4,00	8,00	6 345 047,50	39,00	14,20
2014	4 881 566,90	28,00	- 8,00	677 010,50	4,00	7,70	5 558 577,40	32,00	- 6,40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات:

collection statistiques, N°197/2016, ONS, P 39-53

من خلال الجدول أعلاه فإن هيكلة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2000-2015) تتشكل بنسبة 90 %من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، وهذا يوضح جليا أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن التطلعات ولم يساهم بشكل كبير في تنويع مصادر التراكم التي تبقى حسب هذه الأرقام رهينة قطاع المحروقات، يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي للنفط، حيث أنه مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق في السنوات القليلة الماضية بدأت بوادر أزمة اقتصادية تلوح في الأفق وعلى جميع المستويات. ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تتشكل بنسبة 96 %من قطاع المحروقات، بينما بلغت مساهمة قطاع الطاقة والمياه نسبة 4.2%، وقطاع الأشغال العمومية البترولية بنسبة 6.1%، وقطاع المناجم والمحاجر لم تتجاوز مساهمته في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية عتبة 0.4%.

ثالثا: تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (2000–2015):

عرف تطور الإنتاج في القطاع الصناعي العمومي خلال هذه الفترة مستويات متفاوتة من نشاط إلى آخر، فقطاع الطاقة والمياه هو القطاع الوحيد الذي حقق مستويات نمو إنتاج عالية مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للإنتاج في قطاع الطاقة والمياه حوالي 5.6%، وهذا راجع بالأساس إلى الاستثمارات والانجازات الكبيرة التي عرفها القطاع خلال هذه الفترة والمتمثلة في حفر الآبار وإنجاز السدود ومحطات تحلية ماء

البحر وإنجاز محطات توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع شبكة ربط جميع مناطق الوطن بالماء والكهرباء، أما قطاع المحروقات فقد شهد تراجعا محسوسا في الإنتاج خلال الفترة (2006-2012) أين تراوح متوسط معدل النمو السنوي بين (- 1.2%) و (-1.4%)كما عرف الإنتاج في قطاع المناجم والمحاجر انتعاشا ملحوظا خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة (1990-1999) وهذا ناتج عن الانتعاش الكبير للشركة الوطنية لإنتاج الرمل والحصى في ظل الطلب المتزايد على هاتين المادتين خلال هذه الفترة، حيث تراوح متوسط نمو الإنتاج السنوي للقطاع بين 6.1 % و2.10% باستثناء الفترة (2009-2012) أين تراجع الإنتاج إلى حدود (-1.6%). [5]

جدول رقم 23 : تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة (2000-2015(%)

قطاع النشاط	2003/2000	2006/2003	2009/2006	2012/2009	2015/2012
الطاقة والمياه	5.3	6.2	7	8.6	5.6
المحروقات	3.6	1.1	2.1-	4.1-	1.3
المناجم والمقالع	1.6	10.2	7.1	6.1-	5.4
ص.ح.م.م.ك.إ	9	5.9-	1.1	3.1-	2.9-
صناعة مواد البناء	0.1-	5.3	0	3.6-	1.4
الصناعة الكيمياوية والمطاط	6.5-	3.9-	0	5-	4.9-
الصناعات الغذائية والفلاحة	17.5-	11.7-	1.7-	4.7	1.7
الصناعات النسيجية	4.7-	9.2-	5.2-	13-	5
صناعات الجلود والأحذية	8.2-	13.4-	5.4-	2.6-	0
صناعات الخشب والفلين والورق	6.3-	5.3-	13.7-	3.5-	3.6-
الرقم الاستدلالي العام	0.7	1.1	0.8	0.2-	2.2
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	0.5-	0.2-	2.5	1.7	2.6
الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	2-	5-	0.2-	2.2-	0.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، حوصلة إحصائية، 2011-1962 ، ص161.

Collection statistique N° 762,indice de la production industrielle au troisième trimestre 2016,ONS,P 2-3.

بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن متوسط النمو السنوي للإنتاج في الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائي ة والالكترونية عرف تراجعا كبيرا من % 9خلال الفترة (2000-2003) إلى 1.1% خلال الفترة (2006-2009) لينتقل إلى-9.2%) خلال الفترة (2012-2015) وهذا التراجع يعود سببه إلى الركود الذي أصاب كل من صناعة الحديد والصلب وصناعة المعدات والآلات الميكانيكية وصناعة المركبات الصناعية خلال هذه الفترة.

[5] مخضار سليم، مرجع سابق، ص 146-147.

وبالنسبة لكل من الصناعة الكيماوية والمطاط، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والفلين والورق، فقد عرف فيها نمو الإنتاج معدلات سالبة خلال طيلة سنوات الفترة، باستثناء الصناعات الغذائية والفلاحية التي عرف فيها الإنتاج تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2009-2015) أين تراوح متوسط نمو الإنتاج بين 7.1%و 7.4%.

وفي الأخير يبقى قطاع الصناعات النسيجية هو الأخر حقق تطورا إيجابيا من حيث الإنتاج ابتداء من سنة 2012، أين حقق نموا سنويا قدره 5 % خلال الفترة (2012-2015) ويعود هذا التحسن في أداء قطاع النسيج إلى استعادة النشاط في جميع المؤسسات على مستوى القطر الوطني بموجب الاتفاقية المبرمة بينها وبين وزارة الدفاع الوطني والمتعلقة بتموين جميع وحدات الأمن والجيش ال وطني الشعبي على مستوى الوطن مما مكنها من تطوير قدراتها الإنتاجية وتحسين وضعها المالي .وبالنظر إلى مؤشر الإنتاج العام نجد أن القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والاستخراجي حقق مستويات نمو متواضعة تراوحت بين 7.0 %و 2.2 % إلا أنه شهد تراجعا ب (- 2.0 %) خلال الفترة (2009-2012) نتيجة لتراجع الإنتاج في قطاع المحروقات وقطاع المناجم والمحاجر، وجميع الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة باستثناء الصناعات الغذائية والفلاحية .

ومن خلال الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة فإن نمو الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية عرف تراجعا طيلة سنوات الفترة (2000-2012) باستثناء الفترة (2012-2015) أين شهد متوسط معدل نمو الإنتاج تحسنا طفيفا بنسبة 3.0 %نتيجة انتعاش صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية والفلاحية والصناعات النسيجية خلال نفس الفترة وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

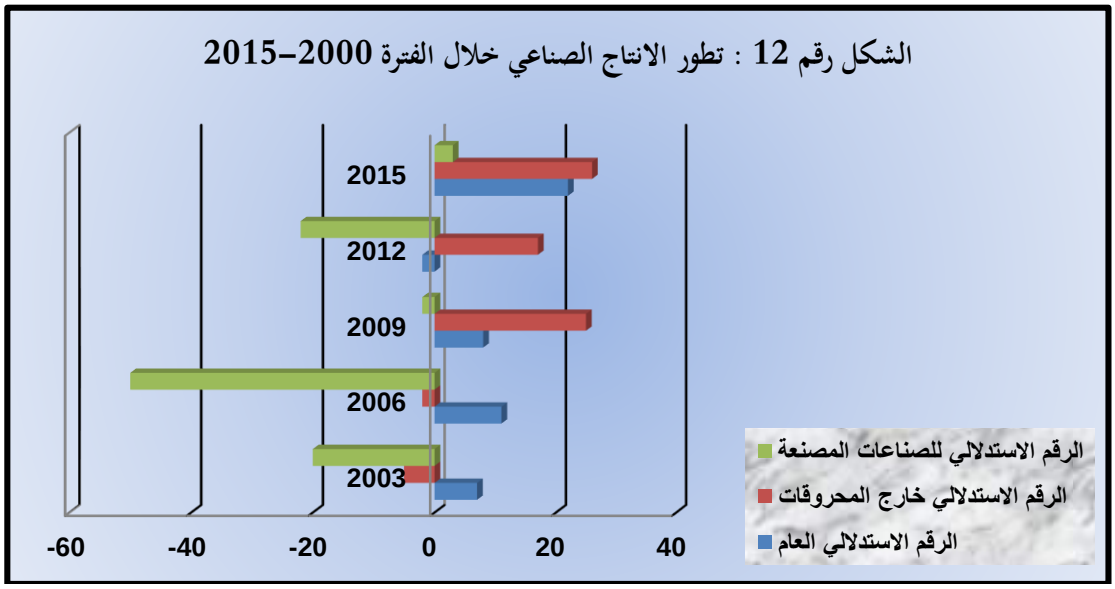

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

من خلال ما سبق وبالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال هذه الفترة، إلا أن القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا في السياسات التي انتهجتها السلطات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق إستراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية، والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي. ومن بين النتائج السلبية التي تؤكد عدم قدرة القطاع الصناعي على تحقيق الاستقلال المنشود والمساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات يمكننا عرضها في ما يلي:

-حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) [6] نجد ثلاث قطاعات فقط حققت نسبا 36 عالية من حيث متوسط استغلال الطاقات الإنتاجية) TUC) التي فاقت 70 %خلال الفترة 2015-2004) ،)وهي قطاع المحروقات بنسبة 9.89 ،%وتأتي في المركز الثاني صناعة مواد البناء بنسبة 3.81 ،%ويليها قطاع المناجم والمحاجر بنسبة 7.73 ،%كما حققت الصناعات الغذائية والتبغ نسبة 8.56 ،%أما الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، والصناعة الكيماوية والمطاط والبلاستيك، وصناعة النسيج، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والورق والفلين، فقد عرفت مستويات متدنية من حيث متوسط استغلال الطاقة الإنتاجية لم تتجاوز عتبة 48 %خلال نفس الفترة.

-عرفت هيكلة الواردات الجزائرية على أساس قطاع النشاط خلال الفترة (2001 -2015) سيطرة منتوجات ثلاث صناعات بنسبة حوالي 80 %من إجمالي الواردات، حيث بلغ متوسط واردات الجزائر من السلع الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية نسبة 3.54 ،% والمنتجات الكيماوية و والمطاط والبلاستيك بنسبة 8.12 ،%والمنتوجات الغذائية بنسبة %. 6.10بالمقابل فإن 4.92 %من الواردات تتوزع على التجهيزات والمعدات الصناعية بنسبة 5.37 ،%و المواد نصف مصنعة بنسبة 3.22 ،%و المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 8.18 % والسلع الاستهلاكية الأخرى بنسبة 8.13% وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أنه خلال

[6] - Collections Statistiques N° 193/2015, l'activité industrielle année 2014, ONS, P28-29.
- Collections Statistiques N° 202/2016 , l'activité industrielle année 2015, ONS, P27-28

الفترة (2013-2015) فإن نسبة 7.60% من إجمالي الواردات تتوزع على ثمان دول وفي مقدمتهم الصين الشعبية بنسبة 1.14%، وتأتي فرنسا في المركز الثاني بنسبة 9.10%، ثم إيطاليا بنسبة 5.8 ،%وألمانيا بنسبة 1.6 ،%وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بنسبة % 8.4و 8.3%و 3% على التوالي. من خلال هذه الأرقام يتبين جليا أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يعتمد بشكل كبير في عمليته الإنتاجية على التكنولوجيا المستوردة والمواد النصف مصنعة التي تأتيه من المؤسسات الصناعية للدول المتقدمة، كما أنه لم يعد قادرا على تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى ومواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري والمتمثلة في نمو الطلب والاستهلاك وتعدد أذواق المستهلكين في ظل تحسن الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة الناتج عن ارتفاع الأجور ومستوى القدرة الشرائية خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تلبية تلك الحاجيات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية – .من خلال تحليل هيكلة صادرات السلع الجزائرية على أساس مجموعة الاستخدام خلال الفترة 2001-2015)، فإنها تتشكل في المتوسط بنسبة 97 % من صادرات النفط والغاز الطبيعي، والمواد نصف المصنعة كالفوسفات ومعدن الحديد بنسبة 2.2%، أما صادرات الصناعات الغذائية والتبغ، والمواد الأولية، والمواد الخام، والمعدات والآلات الفلاحية، والتجهيزات والمعدات الصناعية، والسلع الاستهلاكية الأخرى لم تتجاوز عتبة 8.0%، بالمقابل فإن الهيكلة القطاعية للصادرات الجزائرية على أساس قطاع النشاط الاقتصادي تتشكل بنسبة 97 %من صادرات قطاع المحروقات، وصادرات الصناعة الكيماوية والمطاط والبلاستيك بنسبة 9.1%، أما باقي الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة، والبناء والأشغال العمومية، والخدمات لم يتجاوز متوسط صادراتها عتبة 1.1% خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات غير النفطية

أولا: الإستثمار في الطاقات المتجددة كبديل إستراتيجي واعد :

تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة، وبالخصوص الطاقة الشمسية نظرا لمساحتها من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة أخرى، فهي من أغنى الحقول الشمسية في العالم وتنتج إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط في الساعة للمتر المربع ما يسمح بتغطية 60مرة إحتياجات أوربا الغربية وأربع مرات الإستهلاك العالمي وتغطية 5000 مرة الإستهلاك الوطني من الكهرباء، كما لديها إمكانيات معتبرة من طاقة الرياح ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب: 673 مليون واط ساعي، وتتوفر

على أكثر من 200 مصدر حراري يتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، وتقدر كميات تساقط الأمطار سنويا بنحو 65 مليار م 3والمستعمل منها هو: 25 مليار م 3فقط[7] .

ووعيا منها بكل هذه التحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي، إلتزمت الجزائر ببرنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة عبر تخصيص ما قيمته 180 مليار دولار، ويرمي البرنامج من خلال إستغلال الطاقات الشمسية والهوائية والحرارية والجوفية إلى رفع إنتاج الكهرباء إلى 40،% كما يهدف إلى إنشاء قدرة إنتاج ذات طابع متجدد يقارب 22000 ميغاواط في آفاق 2030 منها : 12000 ميغاواط موجهة لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء، و 10000ميغاواط موجهة للتصدير، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[8]:

جدول رقم 24 : مراحل برنامج الطاقة المتجددة

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	MW110	MW650	MW2600 مخصصة للسوق الوطني، MW2000 مخصصة للتصدير	MW12000 مخصصة للسوق الوطني، MW11000 مخصصة للتصدير

المصدر: بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، يومي 20–21 نوفمبر2012.

وحسب الدليل الوطني للطاقة المتجددة فقد تم تركيب 2353 وحدة طاقة متجددة موزعة بين الطاقة الشمسية بMW2280:،والرياح ب:73 MW ،ومن بين المشاريع التي توجد قيد الإنجاز نذكر أنه تقرر تشييد أول مزرعة رياح بطاقة تقدر ب10 MW بأدرار، بينما تقرر تعليق مشاركة الجزائر في مشروع ديزرتك للطاقة المتجددة في العام 2013 بسبب بعض التحفظات.

ثانيا: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية

إن الدول التي تعتمد على الصادرات الاستخراجية تعتبر دولا غنية بالثروات الطبيعية وهذا لا يعني أنها متقدمة، بينما الدول التي تعتمد على الصادرات الصناعية تعتبر دولا متقدمة صناعيا، وعلى الرغم من أن الجزائر تملك المنتجات الاستخراجية وتتوفر فيها منتجات الصناعات التحويلية إلا أنها ما زالت تعتمد في صادراتها السلعية على الصادرات النفطية بالرغم من الجهود التي بذلت لتطوير الصادرات غير النفطية بما فيها الصادرات الصناعية.

[7] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير، مجلة الباحث، العدد 11 ،2012 ،جامعة ورقلة، ص:153.

[8] بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، مرجع سابق.

إن هيكل الصادرات في الجزائر يعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا، والجدول الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2016).

جدول رقم 25 : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2018) القيمة بالمليون دولار

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية
2005	45588	67	136	526	0	36	19
2006	53608	73	195	765	1	44	44
2007	59605	88	170	640	1	46	35
2008	77192	119	334	834	1	67	32
2009	44411	113	169	393	0	42	49
2010	56143	315	94	498	1	30	30
2011	71662	355	161	660	0	35	16
2012	70571	315	168	618	0	32	19
2013	63662	404	109	492	0	29	16
2014	58362	323	110	1173	1	16	11
2015	33081	239	105	1685	0	17	11
2016	27917	327	84	1299	0	53	18
2017	33202	349	73	1410	0	78	20
2018	38953	373	92	2242	0	90	33
المجموع	733957	3460	2000	13235	5	615	353

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2009 حتى 2017.

بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: ديسمبر2008 ،جوان2013 ،مارس2014، مارس2016 ،جوان2018، مارس 2019، ص28.

نقلا عن الإلكتروني الموقع: www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، حيث قدرت سنة 2005 بـ 45588 مليون دولار امريكي وبلغت اعلى قيمة لها في عام 2008 بـ 77192 مليون دولار امريكي وانخفضت في عام 2016 الى 27917 مليون دولار امريكي، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المنتجات النصف مصنعة التي تحتل المرتبة الاولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات، تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الاخرى، وهو امر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة انتعاشا، حيث قفزت من 526 مليون دولار امريكي سنة 2005 الى 2242 مليون دولار امريكي سنة 2018، تليها في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية، حيث تتمثل أساسا في التمور والخضر، وقد سجلت سنة 2013 أعلى مستوى لها، حيث قدرت ب 404 مليون دولار امريكي وهذا يعود إلى المجهودات التي تبذلها الدولة للارتقاء بالنشاط

الفلاحي .تاتي في المرتبة الثالثة المواد الاولية تتمثل في الفوسفات، ونفايات الحديد والزنك والنحاس، وسبب احتلالها لهذه المرتبة راجع الى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الان استغلالا حقيقيا، حيث قدرت قيمتها في 2005 بـ 136مليون دولار امريكي ثم انخفضت في 2018 الى 92 مليون دولار امريكي.

إحتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة خلال فترة الدراسة، وتمثلت منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة، الاشغال العمومية والميكانيك، وقد عرفت انخفاضا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، بحيث انخفضت من 36 مليون دولار امريكي سنة 2005 إلى 16 و17 مليون دولار امريكي على التوالي خلال سنتي 2014 و2015، بسبب نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، وحل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين، ومؤسسات النسيج والجلود...الخ، وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية، ثم عاودت الإرتفاع في سنة 2018 إلى 90 مليون دولار، بينما تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية، وتتضمن اغلب منتجاتها في مواد النظافة و التجميل. في حين تاتي مواد التجهيز الفلاحي في المرتبة الاخيرة حيث تتكون منتجاتها من الجرارات والاجهزة الميكانيكية، وبعض اللوازم كقنوات الصرف والانابيب، وظلت هذه المنتجات في تقهقر حيث حققت ايرادا معدوما في بعض السنوات، يبين الشكل اسفله التوزيع النسبي للصادرات الجزائرية.

الشكل رقم 13: التوزيع النسبي للصادرات غير النفطية

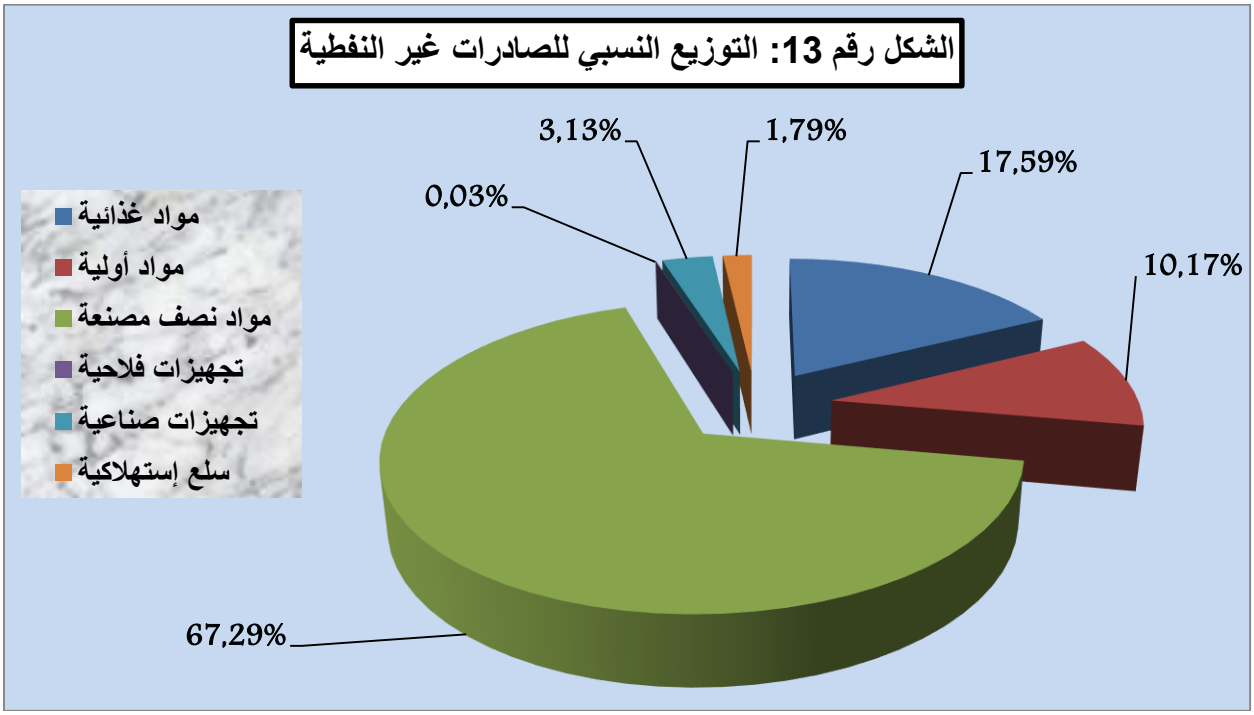

المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يوضح الشكل أعلاه صادرات غير النفطية حيث احتلت المنتجات النصف مصنعة أعلى نسبة تقدرب 67.29%، و المنتجات الغذائية بنسبة 17.59% في المرتبة الثانية، تاتي في الثالثة المواد الاولية بنسبة 10.17%، احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة بنسبة 3.13% خلال فترة الدراسة، بينما تاتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 1.79%، في حين تاتي مواد التجهيز الفلاحي في المرتبة الاخيرة بنسبة % 0.03.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية (2005 -2018)

ترتبط الجزائر مع العالم الخارجي وفق معاملات ذات طابع إقتصادي الهدف من ذلك معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تسويق المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأجنبية، وتكمن الفائدة التسويقية من دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات هو إجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرص سوقية من حيث التقارب الجغرافي و الثقافي .فالتقارب الجغرافي يمكن للمؤسسات الجزائرية من التصدير إلى دول قريبة تستفيد بذلك من وفرات في تكاليف المواد المصدرة مما يرفع من تنافسيتها.

يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدراتها التنافسية في أحيان كثيرة، وتقرر هذه العوامل في النهاية الشركاء التجاريين الرئيسيين، وكلما إزداد تنوع الأسواق وتعددها زادت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتحقق لها قدر أكبر من الاستقرار.

الشكل رقم 14 : التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للجزائر

الحجم بالمليون دولار

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل %	التطور (%)
إيطاليا	6 127	14,88%	8,69
إسبانيا	5 002	12,15%	21,73
فرنسا	4 631	11,25%	4,37
الولايات المتحدة الامريكية	3 857	9,37%	11,06
بريطانيا العظمى	2 771	6,73%	72,33
تركيا	2 318	5,63%	25,98
هولندا	2 250	5,47%	18,05
البرازيل	2 248	5,46%	5,49
الهند	1 622	3,94%	85,8
الصين	1 311	3,18%	89,18
جمهورية كوريا	1 264	3,07%	41,55
بلجيكا	1 225	2,98%	32,86
البرتغال	1 111	2,70%	16,09
تونس	952	2,31%	26,26
المغرب	653	1,59%	45,76
المجموع الفرعي	37 342	90,71%	
المجموع	41 168	100	

المصدر: المركز الوطني لمعلومة احصائيات الجمارك.
نتائج مؤقتة

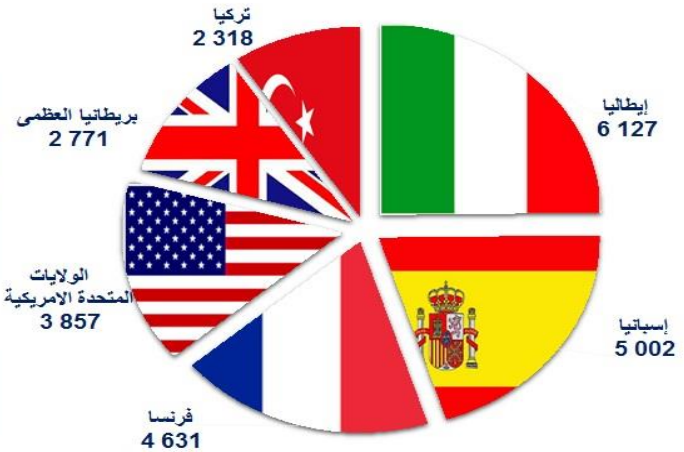

الشكل رقم 15 : الأسواق المستوردة للمنتج المصدر من طرف الجزائر في سنة 2016

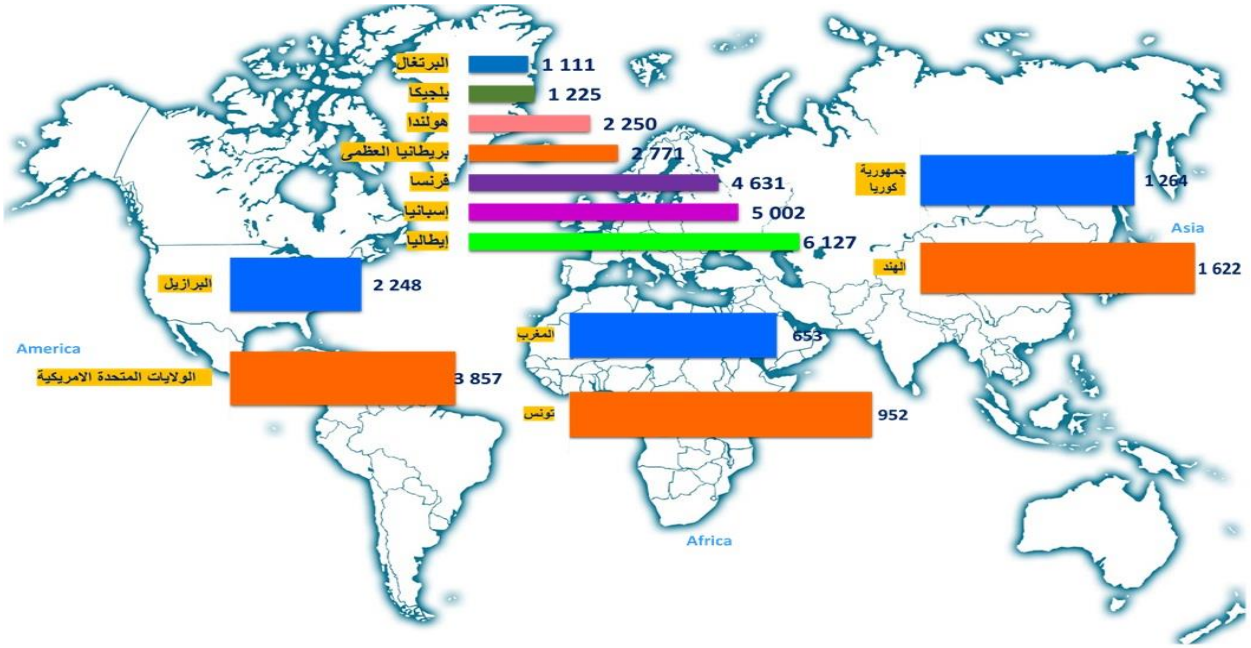

Source : https://www.trademap.org/countrymap/Country_SelProductCountry_TS_Map.asp

أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2014 أهم الدول التي تتعامل مع الجزائر في إطار التصدير لسنة 2014 يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 26 : يبين العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2014

البلدان	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
إسبانيا	9713	15.43
إيطاليا	8369	13.29
بريطانيا	5482	8.71
فرنسا	6744	10.71
الولايات المتحدة الأمريكية	4691	7.45
هولندا	5080	8.07
كندا	1547	2.46
برازيل	2709	4.30
تركيا	2905	4.61
الصين	1817	2.89
بلجيكا	2155	3.42
تونس	1584	2.52
برتغال	1635	2.60
المغرب	1381	2.19
اليابان	1257	2.00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS

من خلال معطيات كل من الجدول أعلاه والشكل البياني نلاحظ أن اكبر متعامل تجاري للجزائر في مجال التصدير هي اسبانيا،إذ صدرت لها ما قيمته 9713 مليون دولار من إجمالي الصادرات،ثم تليها ايطاليا ب8369 مليون دولار،ثم فرنسا ب6744 مليون دولار،هذا ما يوضح أكثر أهمية الاتحاد الأوربي،أما في المرتبة الرابعة نجد كل من بريطانيا وهولندا على التوالي ثم تليهم الولايات المتحدة الأمريكية،أما باقي الصادرات لسنة 2014 فإنها تتوزع بنسب متفاوتة على باقي الدول مثل كندا ب1547مليون دولار،تونس ب1584مليون دولار،بلجيكاب2155....الخ

أولا: التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)

تستحوذ كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي و الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة في مجال التعاملات و التي تقدر على التوالي بنسبة 58.3% من وارداتنا و74.34%من صادراتنا، سنتطرق من خلال الجدول المبين أسفله إلى توزيع الصادرات الجزائرية حسب الأقاليم كالتالي:

جدول رقم 27 : يبين التوزيع الإقليمي للصادرات والواردات خلال الفترة (2017-2018)

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2017	2018*		2017	2018*	
دول الاتحاد الاوربي	20 298	21 099	3.95	386 20	386 23	16.03
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	5 953	5 837	6.56-	465 6	950 6	7.50
الدول الاوربية الاخرى	1 910	1 542	19.27-	40	40	0.00
دول امريكا الجنوبية	3 209	3 546	10.50	530 2	660 2	5.14
اسيا	12 369	11 557	6.56-	595 3	351 5	48.85
اوقيانوسيا	-	-	-	71	-	-
الدول العربية	1 542	1 904	23.48	799	712	10.89-
الدول المغاربية	592	546	7.77-	1 273	1 669	31.11
الدول الافريقية	186	166	10.75-	103	132	28.16
المجموع	46 059	46 197	0.30	35 191	41 168	16.98

المصدر: المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

تاريخ الإطلاع: 2019/01/25 http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

جدول رقم 28 : التوزيع الإقليمي للصادرات للفترة (2005-2016) .الوحدة مليار دولار

البيان	الإتحاد الأوربي		منظمة التعاون والتطور الإقتصادي		أمريكا الجنوبية	
السنوات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	25.59	55.66	14.96	32.48	3,12	6.78
2006	28.75	52.64	20.55	37.62	2,40	4.93
2007	29.03	48.77	22.78	38.28	2,33	3.90
2008	41.27	52.04	28.61	36.08	2,87	3.62
2009	23.19	51.30	15.33	33.91	1,84	4.07
2010	28.01	49.09	20.28	35.54	2,62	4.59
2011	37.31	50.77	24.06	32.74	4,27	5.81
2012	39.80	55.38	20.03	27.87	4,23	5.88
2013	42.77	64.89	12.20	18.51	2,97	4.50
2014	40.52	64.36	10.48	16.65	3,01	4.77
2015	39.76	63.69	10.00	15.84	2,99	4.90
2016	37.93	63.20	98.95	15.05	2,79	5.45

المصدر:المركز الوطني للإعلام والإحصاء CNIS

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن دول الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الاقتصادي يمثلان أهم منفذ للصادرات الجزائرية، قد سجلت أعلى نسبة للصادرات الموجهة إلى الاتحاد الأوربي سنة 2013 بـ64.89 % أما ادني نسبة سجلت سنة 2007 بـ48.77%و في ما يخص دول منظمة التعاون الاقتصادي فقد سجلت أعلى نسبة سنة 2007 بـ38.28% في حين أدنى نسبة كانت سنة 2016 بـ15.05%، ويرجع سبب ارتفاع نسبة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الاقتصادي إلى القرب الجغرافي،حيث سمح بإقامة علاقات تجارية في ظروف حسنة ومن جهة أخرى ارتباط الجزائر مع هذه الدول في إطار اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

توزيع الصادرات غير النفطية باتجاه المنطقة العربية:

لمعرفة أهم الأسواق العربية التي تتعامل معها الجزائر وحجم المبادلات التجارية بينها وبين دول هذه المنطقة، خصوصا بعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية بين دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيز التنفيذ، وتهدف الجزائر من الانضمام إلى هذا الفضاء الاقتصادي العربي إلى تحقيق عدة أهداف متوخاه منها ولوج المنتج الجزائري للسوق العربية بدون عراقيل وفتح أسواق جديدة في المنطقة ورفع فاتورة التصدير غير النفطي، ويمكن توضيح أهم دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر التي تستورد الصادرات غير النفطية خلال (2005-2016) ، وذلك من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم29: توزيع الصادرات غير النفطية باتجاه المنطقة العربية للفترة (2005–2016).الوحدة مليار دولار

السنوات	البلدان العربية		السنوات	البلدان العربية	
2005	0.62	1.34	2011	0.81	1.10
2006	0.91	1.08	2012	0.96	1.33
2007	0.75	1.25	2013	0.87	1.32
2008	0.79	1.00	2014	0.72	1.15
2009	0.56	1.25	2015	0.71	1.78
2010	0.69	1.22	2016	0.71	1.91

المصدر:المركز الوطني للإعلام والإحصاء CNIS

عرفت الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2005 إلى 2016 حيث إنتقلت من 0.62 مليار دولار سنة 2005 من إجمالي الصادرات إلى 0.71 مليار دولار أمريكي سنة 2016، ويعود ذلك إلى جهود الدول العربية في تطوير التجارة العربية البينية.

ثانيا: إجراءات ترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي:

تتمثل أهمية هذه الإجراءات في تسهيل اختراق ودخول المنتجات الجزائرية للأسواق الخارجية عن طريق الاستفادة من المزايا التفضيلية للاتفاقيات التجارية سواء التي أبرمتها الجزائر أو الاتفاقيات الجاري التفاوض عليها، وتتمثل أهم هذه الاتفاقيات فيما يلي:

1- اتفاقية التعاون التجاري مع الأردن:

أبرمت هذه الاتفاقية بين الأردن والجزائر سنة 1998[9]، و تنص على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية، ويستثنى من هذه الإعفاءات المنتجات الواردة في القائمة السلبية.

2- الاستفادة من النظام العام التفضيلي مع الولايات المتحدة :

انطلاقا من سنة 2004 أصبح ثلاثة آلاف منتج جزائري من المنتجات الزراعية والصناعية والحرف اليدوية ذات المنشأ الوطني تتمتع بمعاملة تفضيلية من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية للدخول إلى الأسواق الأمريكية[10] .

[9] المرسوم الرئاسي رقم 98-252 المؤرخ في 15 ربيع الثاني 1419 الموافق لـ 08 غشت 1998 يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المملكة الأردنية الهاشمية الموقع عليها بالجزائر في 19 ماي 1997.

[10] Ministere Du Commerce, Les Exportations Hors-Hydrocarbures Algerennes, op, cit, p 8

3- برنامج دعم الصادرات غير النفطية OPTIMEXPOR : [11]

هذا البرنامج ممول بالتعاون بين وزارة التجارة الجزائرية و الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ يقدر بـ 2 مليون يور و، موجه للمؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكتسب مهارة عالية في هذا المجال بصفة عامة، ولتعزيز قدرات التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وتتمثل مهمته في الجانب التقني وذلك بجعل هذه المؤسسات أكثر حرفية من خلال ضمان التكوين في المهن المرتبطة بالتصدير والإعلام التجاري واستكشاف الأسواق الخارجية.

4- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي:

لقد استفادت السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري من رخص دخول للسوق الأوربية، ومنحت السلع الزراعية تخفيضات جمركية تتراوح من 20 % إلى 100% حسب كل سلعة وذلك بموجب اتفاق التعاون الموقع مع السوق الأوربية المشتركة في 01 جويلية 1976 الذي كان يهدف إلى تحسين شروط دخول السلع الجزائرية للسوق الأوربية، ولقد أدى هذا الاتفاق المبدئي إلى بدء المفاوضات في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي التي دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 مما سمح للمنتجات الصناعية والزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة من الاستفادة من مزايا تفضليه للدخول لأسواق المجموعة الأوربية.

[11] http://www.optimexport-dz.com/ (14-03-2011).

المبحث الثاني: تحليل المركز التنافسي للصادرات الجزائرية

المطلب الأول: تحليل انشاط التصديري بالجزائر

إن تحاليل دراسة الصادرات الجزائرية يتطلب استعمال بعض المؤشرات التي تقدم لنا تفسير حول قيمتها وأهميتها في الاقتصاد بصفة عامة، وكما نعلم فإن هناك الكثير من المؤشرات التي تعتمد في القياس، كما يعتبر قياس التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قياس نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية من المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي.

أولا: تحليل أهمية الصادرات في الجزائر

يعد قيام اقتصاد تصدير غير نفطي بالجزائر خيارا مهما يمكن الاعتماد علية للحصول على الصرف الأجنبي اللازم للتنمية الاقتصادية بشكل منتظم خصوصا أن المصادر الأخرى من صادرات النفط والغاز الطبيعي لا تتصف بالاستمرارية والاستقرار، وتوجد عدة اعتبارات تجعل من التصدير غير النفطي توجها منشودا يؤدي إلى المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري.

- **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

إن أهم المؤشرات التي تعطي لنا تفسيرات نبني عليها وضعية الاقتصاد الجزائري مستقبلا، درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج والذي يتمثل في " "إبراز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها(الاستيراد والتصدير)في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشا الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول على حاجي اته من سلع وخدمات استهلاكية، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسية والأحداث والأزمات العالمية، ويمكن قياس درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج وفق المؤشر التالي: $\frac{X}{Y} = T$

حيث:

T: تشير إلى درجة الانكشاف الاقتصادي (معدل انفتاح الاقتصاد الوطني)

X: قيمة الصادرات السلعية.

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 30: درجة انفتاح الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010–2018) **الوحدة مليار دولار**

السنة	الصادرات السلعية	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف%	السنة	الصادرات السلعية	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف%
2000	2,20	54,8	**4,01%**	**2010**	5,71	161,2	**3,54%**
2001	1,91	54,7	**3,49%**	**2011**	7,35	200,0	**3,68%**
2002	1,88	56,8	**3,31%**	**2012**	7,19	209,1	**3,44%**
2003	2,32	67,9	**3,42%**	**2013**	6,50	209,8	**3,10%**
2004	3,13	85,3	**3,67%**	**2014**	6,01	213,8	**2,81%**
2005	4,60	103,2	**4,46%**	**2015**	3,47	166,0	**2,09%**
2006	5,46	117,0	**4,67%**	**2016**	3,00	160,1	**1,87%**
2007	6,02	135,0	**4,46%**	**2017**	3,52	167,6	**2,10%**
2008	7,93	171,0	**4,64%**	**2018**	4,09	180,7	**2,26%**
2009	4,52	137,2	**3,29%**				

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي.

والاعتماد على :نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015 ،صندوق النقد العربي، ص 42–72 .المؤشرات الاقتصادية للدول العربية 2014 ،المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ص 12–42.

من خلال الجدول أعلاه بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة حوالي (2000-2018) 86.81 مليار دولار وهي أقل قيمة مقارنة بباقي الدول العربية وهذا ما يفسر ضعف الصناعات التحويلية والتي أساس لبناء الاقتصاد الوطني، ويرجع هذا إلى الركود والظروف الصعبة التي تعيشها الصناعات التحويلية في الجزائر منذ أواخر الثمانينيات نتيجة التخلي التدريجي للدولة على القطاع الاقتصادي العمومي وتوجيه جميع الجهود نحو تنمية قطاع المحروقات.

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية دور السلع و الخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية. يتضح من خلال الجدول أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 32.26%،[12] مما يعني أنه حوالي 30 %من الناتج الداخلي الخام مصدره الانفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، لذلك نجد أن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فتنتعش بزيادته وتنكمش بتراجعه.

[12] طالب دليلة، أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد الثالث جوان 2018، ص 240.

عرفت الصادرات السلعية في الناتج المحلي الخام مستويات متفاوتة، حيث سجلت نسبا تتراوح بين 4.01 %و 2.26 %خلال الفترة (2000 -2018) وكانت أعلى نسبة حققتها الجزائر 4.67%وذلك سنة 2006، من خلال هذه الأرقام وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والاستثمارات الضخمة التي خصصتها الدولة لتنمية القطاع الصناعي إلا أن مساهمة الصناعات التحويلية الجزائرية في الناتج المحلي الخام تبقى جد ضعيفة مما هي عليه في دول العربية.

من خلال حساب متوسط نسبة الصادرات السلعية في الناتج المحلي الخام الإجمالي للجزائر ودول عربية خلال الفترة (2000-2018)، نجد الجزائر في المراتب الأخيرة وهذا ما يفسر التبعية المطلقة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وعدم قدرة الصناعات التحويلية الجزائرية على المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي كما هو عليه الحال في المغرب وتونس ومصر. وفي هذا السياق وحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)[13] فقد عرف متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الثابتة) سنة 2013 مستويات متفاوتة، حيث سجلت تونس أعلى متوسط قدره 634 دولار، تليها كل من المغرب بقيمة 326 دولار ومصر بقيمة 237 دولار، أما الجزائر فقد احتلت المركز الأخير بقيمة 170 دولار ، وهذا ما يثبت ضعف الصناعات التحويلية الجزائرية مقارنة بكل من تونس والمغرب ومصر.

- **مؤشر القدرة على التصدير:**

كما هو معلوم أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على الاعتماد الكبير على الخارج، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية و التقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها الاقتصادي على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، وثمة احتياط آخر يتعلق بنوعية الصادرات وخاصة إذا ما كانت هذه الصادرات مواد أولية أو منتجات صناعية.

ومن خلال الجدول أدناه نلاحظ مدى ضعف قدرة الجزائر على التصدير الصناعي خارج قطاع المحروقات حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة الصناعات خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الداخلي سقف 5 %من الناتج

[13] تقرير التنمية الصناعية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثاني، الكويت، 2015 ،ص 90.

الداخلي الخام طوال الفترة المدروسة باستثناء سنتي 2000 و2002، وهذا ما يتجلى في تدني نسبة الصادرات الصناعية خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات.

رغم الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا بسبب تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع، و محدودية استثمار القطاع الخاص فيه، وقد تسبب هذا في ضعف الإنتاجية والميزة التنافسية.

حسب معطيات الجدول رقم 29، فبعد أن كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 7.34 %سنة 2001 كأعلى نسبة، انخفضت تدريجيا إلى أن وصلت إلى 4.5 % سنة 2012 لترتفع نسبيا إلى 5.5 %سنة 2017، يتكون الهيكل الصناعي من الصناعة الاستخراجية في الجزء الأكبر منها من المحروقات والغاز الطبيعي، أما الصناعة التحويلية فتتمثل في الصناعات الكيماوية ومشتقات المحروقات والفحم والمطاط، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات ويلي بعد ذلك المعدات وآلات النقل، فصناعة المنسوجات والملابس والصناعة الجلدية والصناعات الأخرى.

جدول رقم 31 : نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	القطاع الصناعي %	السنوات	القطاع الصناعي %
2000	7.05	2009	5.7
2001	7.34	2010	5.0
2002	7.18	2011	4.6
2003	6.55	2012	4.5
2004	6.02	2013	4.6
2005	5.23	2014	5.0
2006	5.3	2015	5.4
2007	5.1	2016	5.6
2008	4.7	2017	5.5

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر. www.bank-of-algeria.dz/htm/rapport.htm

- **التركز السلعي للصادرات :**

يقيس مؤشر التركز السلعي للصادرات مدى اعتماد الدولة في صادراتها على عدد كبير أو محدود من السلع، لذا يمكن اعتبار مؤشر التركز السلعي للصادرات من مقاييس التبعية، حيث أن زيادة التركز السلعي للدولة يزيد من تبعيتها للاقتصاديات المتقدمة والعكس، كما أنه إذا ارتفعت قيمة المؤشر عن نسبة 60 % فإن اقتصاد تلك الدولة

يكون شديد الحساسية للتقلبات الحاصلة على مستوى الأسواق الخارجية خاصة عندما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يتميز بعدم الاستقرار في أسعارها كما هو الحال بالنسبة لأسعار النفط، مما ينعكس بالسلب على مداخيل تلك الدولة من العملات الصعبة الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل عملية التنمية[14]. ولقياس التركز السلعي للصادرات يستخدم مؤشر هيرشمان Hirschman) ،)حيث تنحصر قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقربت قيمة المؤشر من الواحد معناه أن الدولة تعتمد في صادراتها على عدد محدود من السلع مما يجعل اقتصادها يتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار وأكثر تبعية للاقتصاديات المتقدمة. ويعبر عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية: [15]

$$H = \sqrt{\sum ({}^{x}/_{X})} \frac{\sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

x: صادرات الدولة من سلعة معينة.

X: الصادرات الكلية للسلع.

n: عدد السلع الكلية المصدرة.

جدول رقم 32 : مؤشر التركز السلعي للصادرات خلال الفترة (2003-2015)

السنوات	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015
مؤشر التركيز	0.978	0.982	0.982	0.982	0.982	0.982	0.954

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التجارة الخارجية على الموقع: www.Trademap.org

من خلال الجدول أعلاه فإن الصادرات السلعية للجزائر ترتكز على النفط والغاز الطبيعي وهو ما توضحه قيم مؤشر التركز السلعي التي ارتفعت من 0.978 سنة 2003 إلى 0.982 طيلة الفترة (2005-2013) نتيجة ارتفاع صادرتها من المحروقات، وبالرغم من تحقيق تحسن طفيف في قيمة المؤشر سنة 2015 إلا أن تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يبقى بعيدا كل البعد عن المستويات التي حققتها دول أخرى.

[14] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014 ، ص192

[15] جمال قاسم، محمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2012 ، ص 21.

ثانيا: تحليل تنافسية المنتجات الصناعية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

يعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات السلعية (Balassa ,1965) [16] من أهم المؤشرات في قياس النصيب النسبي للسلعة j في صادرات البلد i بالمقارنة مع نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية w ، وتكون السلعة j ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد،أما إذا كان هذا المؤشر أقل من الواحد فهذا معناه افتقار السلعة j إلى الميزة النسبية في ذلك البلد. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالعلاقة الرياضية التالية:

$$RCA = \frac{x_j / X_j}{x_w / X_w}$$

حيث:

x_j: صادرات الدولة من سلعة معينة.

X_j: الصادرات الكلية للسلع.

x_w: صادرات العالم من سلعة معينة.

X_w: الصادرات العالم الكلية للسلع.

ثالثا: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2018)

- **تحليل الميزان التجاري مابين 2018- السداسي الأول 2019**:

سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا بقيمة 3.18 ملايير دولار خلال السداسي الأول من سنة 2019 مقابل عجز قدّر بـ2.84 مليار دولار سجل في نفس الفترة من سنة 2018، بينما بلغت صادرات الجزائر 18.96 مليار دولار مقابل 20.29 مليار دولار صدرتها خلال نفس الفترة من 2018، أي انخفضت بنسبة 6.5 في المائة. وحسب معطيات مديرية الدراسات والاستشراف التابعة للجمارك، فإنّ الواردات الوطنية بلغت 22.14 مليار دولار مقابل 23.14 مليار دولار لسنة 2018، مسجلة بذلك انخفاضا بـ4.3 في المائة، وغطت الصادرات بناء على ذلك الواردات في حدود 86 في المائة، وموازاة مع ذلك مثلت المحروقات حصة الأسد في صادرات الجزائر بنسبة 93.10 من الحجم الإجمالي للصادرات، حيث قدرت بـ17.65 مليار دولار مقابل 18.84 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018، أي سجلت انخفاضا بنسبة 6.31 في المائة.

[16] Balassa: اقتصادي هنقاري (1936-1991) يعود له الفضل في اكتشاف مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

وفيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فتقدر بـ1.31 مليار دولار خلال السداسي الأول، أي بنسبة 6.90 في المائة من الحجم الإجمالي للصادرات، مقابل 1.45 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018، وتشكلت الصادرات من المواد نصف المصنعة بقيمة 995 مليون دولار، مقابل ما لا يزيد عن 1.129 مليار دولار في 2018، المواد الغذائية بـ208 مليون دولار والعتاد الصناعي بـ44.77 مليون دولار.

أما فيما يتعلق بالواردات تراجعت خمسة من أصل سبعة من مجموعات المنتوجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد خلال السداسي الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، إذ انخفضت فاتورة استيراد مجموعة الطاقة والزيوت (وقود) بنسبة 62 في المائة، حيث قدرت قيمتها بـ275 مليون دولار مقابل 729 مليون دولار.

وفي المقابل عرفت مجموعتان من شعبة الاستيراد ارتفاعا خلال فترة المقارنة، ويتعلق الأمر بالمواد نصف المصنعة التي قدرت فاتورتها بـ5.80 مليار دولار مقابل 5.42 مليار دولار، إضافة إلى المواد الخام التي قدرت بـ1.04 مليار دولار مقابل 974 مليون دولار.

- **تحليل الميزان التجاري خلال الفترة (2005–2018)**

تقلص عجز الميزان التجاري للجزائر في الربع الأول من عام 2017 بنسبة 50% مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، بفضل استقرار أسعار النفط فوق خمسين دولارا للبرميل.

إنه مع استقرار أسعار النفط بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار الماضيين، زادت صادرات المحروقات –التي تمثل 94.7% من إجمالي الصادرات– إلى 8.47 مليارات دولار في الربع الأول من هذا العام، من 5.91 مليارات دولار في الربع المقابل، أي بنسبة 43.4%.

وزادت قيمة الصادرات الإجمالية للجزائر إلى 8.94 مليارات دولار من 6.32 مليارات دولار، في حين انخفضت الواردات إلى 11.68 مليار دولار من 11.86 مليار دولار.

وتعيش الجزائر منذ أكثر من سنتين ونصف السنة في ظل أزمة اقتصادية جراء تراجع أسعار النفط، وتقول السلطات إن البلاد فقدت أكثر من نصف مداخيلها من النقد الأجنبي التي هوت من ستين مليار دولار عام 2014 إلى 27.5 مليار دولار في 2016، وفق أرقام رسمية.

عرفت صادرات الجزائر سنة 2016 إنخفاضا فيما يخص الهيكل السلعي خارج المحروقات، فمن 2063 مليون دولار سنة 2015 إلى 1780 مليون دولار سنة 2016 بنسبة نقصان 15.90 %، بخلاف سنة 2018 التي

عرفت إرتفاع محسوس في صادراتها فمن قيمة 1930 مليون دولار سنة 2017 إلى قيمة 2830 مليون دولار سنة 2018 أي بنسبة زيادة 46.63%، وهذا ما يشير إليه الجدول أدناه:

جدول رقم 33 : تطور إجمالي الصادرات خلال الفترة ما بين (2005–2018)

السنوات	الصادرات خارج مجال المحروقات	السنوات	الصادرات خارج مجال المحروقات
2005	1099	2012	2062
2006	1158	2013	2165
2007	1332	2014	2582
2008	1937	2015	2063
2009	1066	2016	1780
2010	1526	2017	1930
2011	2062	2018	2830

المصدر : عن الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

تم الإطلاع بتاريخ: 2019/01/28

جدول رقم 34 : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة ما بين (2005–2018)

السنوات	الميزان التجاري الإجمالي	الميزان التجاري في القطاع غير النفطي
2005	24989	-18949
2006	33157	-20298
2007	32532	-26299
2008	39819	-37542
2009	5900	-38228
2010	16580	-38947
2011	26242	-45185
2012	21490	-48314
2013	11065	-52687
2014	4306	-55998
2015	-13714	-49438
2016	-17063	-45309
2017	-10868	-44129
2018	-5029	-43367

المصدر : عن الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

تم الإطلاع بتاريخ: 2019/01/28

يتضح من الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري الإجمالي يسجل فائض خلال الفترة الممتدة من 2005 حتى 2014، ثم بدأ يسجل العجز وذلك إبتداءا من سنة 2015، بينما يبقى العجز المزمن يصاحب الميزان التجاري في القطاع غير النفطي خلال الفترة كما يوضحه الشكل البياني التالي:

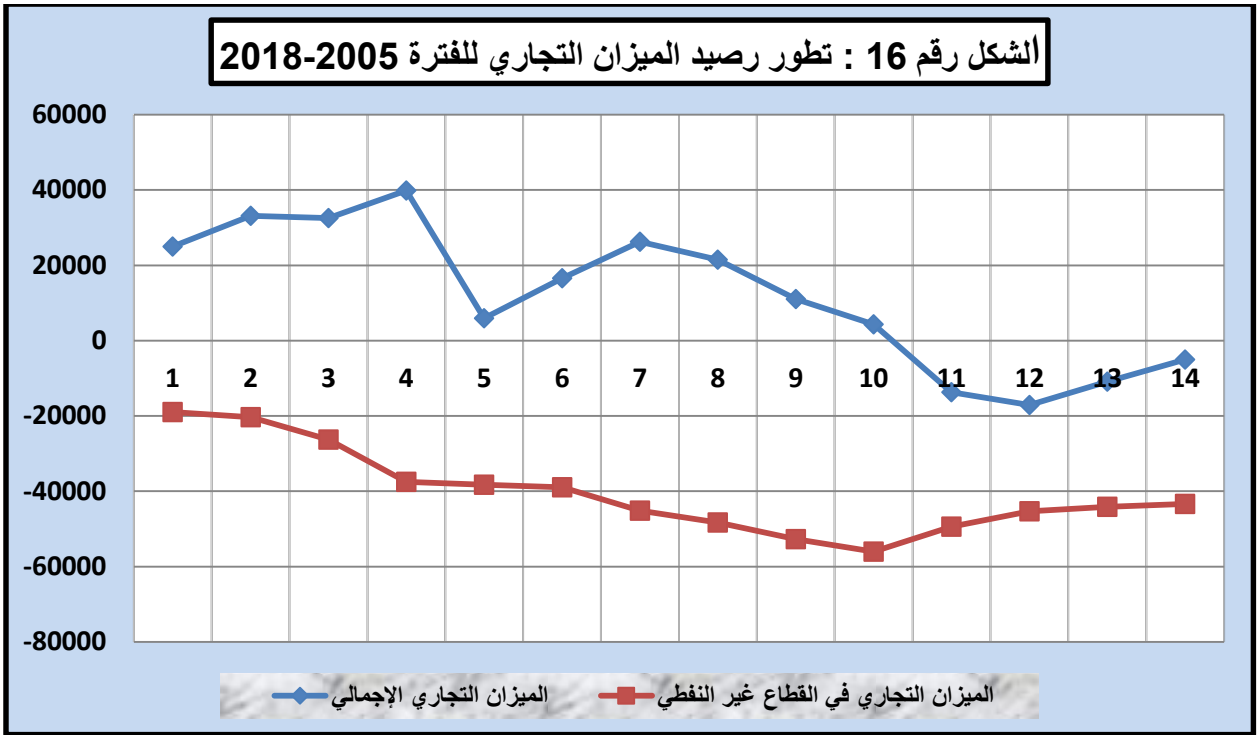

المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

الميزان التجاري يوضح أن التوجه الذي تبنته الحكومة في مجال الاستثمار العمومي، قد أثر بشكل جلي على تطور الواردات، مما أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري، لان الواردات الصناعية تمثل أكثر من 60 % ،أما وضع الصادرات الجزائرية ومدى تمكنها من تكوين مزايا نسبية نلاحظها في الجدول التالي:

جدول رقم 35: قياس المزايا النسبية المحققة لصادرات المنتجات الصناعية

السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة	السنوات	مؤشر المزايا النسبية المحققة
2000	-0.80	2006	-0.89
2001	-0.81	2007	-0.87
2002	-0.84	2008	-0.86
2003	-0.87	2009	-0.94
2004	-0.88	2010	-0.91
2005	-0.89		

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من بنك الجزائر

مؤشر المزايا النسبية المحققة يشير على مدى سنوات الدراسة إلى قيم سلبية قريبة جدا من (-1)، مما يعني أن الصادرات الجزائرية لا تتمتع بأدنى مقاربة بالواردات من نفس المنتجات، فنلاحظ أن المؤشر يتراوح بين (-0.8) و(0.98)، أي أن الصادرات تقريبا معدومة بالواردات، وهذا راجع للأسباب التالية- :

✓أن القاعدة الصناعية الجزائرية التي تم تشييدها في السبعينيات وبداية الثمانينات كانت مشتتة على كل القطاعات، ولم تكن متخصصة وفق القدرات التكنولوجية والبشرية المتوفرة، حيث أنها كانت في الغالب تتبع أسلوب عقود المفتاح في اليد، الأمر الذي جعلها بعد سنوات من التطور العالمي تنتج منتجات تصنف عالميا في الخردة مع التطور العالمي في جميع المجالات.

✓كما نلاحظ أن عملية خوصصة هذه المؤسسات، قد أخذت وقتا طويلا جدا مما جعلها عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، حيث كان بالإمكان دعم عملية الخوصصة بقرارات ناجعة، كان يمكن أن تؤدي إلى خلق قطاعات حديثة على أطلال الهياكل التي تم بنائها في السبعينات.

✓أما إذا عدنا إلى تحليل مؤشر المزايا النسبية في الجدول أعلاه، فبالرجوع إلى إحصائيات مديرية الجمارك فإن الواردات الصناعية تمثل قطاعات ضخمة كالسيارات النفعية والسياحية، التجهيزات الإلكترونية، آليات الحفر والبناء، الجرارات، التجهيزات المعلوماتية، التجهيزات الطبية، المضخات، والعديد من الصناعات الأخرى، ومن هنا فإن كل الحاجيات من التجهيزات الصناعية يتم استيرادها مما أعطى مؤشرا سلبيا للصادرات الجزائرية.

✓فلو تتبعنا إحصائيات سنتي 2007و2008 نجد أن اكبر قطاع يؤثر في ارتفاع الواردات الصناعية هو قطاع استيراد السيارات، الذي بلغ حدود 1900 مليون دولار ومثل تقريبا 35 % من إجمالي الواردات الصناعية، ونعتقد أن الجزائر بإمكانها الاستثمار في هذا القطاع بتشجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة، من الدول الناشئة كالصين كوريا إيران...، وهو الاتجاه الذي بدأت الحكومة تسعى له ولكن بخطى بطيئة، ونعتقد أن الجزائر أمام فرصة سانحة لتنمية الاستثمارات في قطاع إنتاج السيارات، خاصة مع الأزمة العالمية التي مست كثيرا هذا القطاع على المستوى العالمي، بحيث يمثل هذا الوضع نقطة في صالح الجزائر لجلب هذا النوع من الاستثمارات، مما يمكنها من تكوين ميزة نسبية على المدى المتوسط والبعيد لصادرات السيارات، وهو نفس النهج الذي سلكته بعض الدول الناشئة التي أصبحت الآن من اكبر المصدرين.

المطلب الثاني: تعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية

أصبحت الصادرات غير النفطية تشكل عاملاً حيوياً في جهود التنمية الاقتصادية في الجزائر، نظراً لأهميتها في توفير النقد الأجنبي لتمويل قطاعات الاقتصاد، وكذلك استيعاب منتجات هذه القطاعات مثل الزراعة والصناعة

والخدمات، هذا إضافة إلى زيادة معدلات نمو الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى تحفيز نمو الاقتصاد الجزائري، ما يترتب عليه تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجية إلا أن تنمية الصادرات لكثير من الدول مرتبطة بعوامل كثيرة منها، ما هو داخلي يتعلق بهيكل القطاعات الاقتصادية أو تركيبة عوامل الإنتاج المحلية أو السياسات الصناعية والتجارية للدولة. أما العوامل الخارجية فقد تشمل الأسعار النسبية في الدول الأجنبية المستوردة للسلع، وأسعار سعر الصرف للدول المصدرة والمستوردة والسياسات الاقتصادية للدول المستوردة كالسياسات الضريبية الحمائية وسياسات التكتلات الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة .

أولا: أهم أسباب النمو المتسارع للصادرات غير النفطية:

-النمو المتواصل للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال العقدين الماضيين، ما أدى إلى تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري إلى حد ما.

-الدعم الذي تقدمه الدولة إلى المشاريع الإنتاجية باختلاف أنشطتها الاقتصادية والمتمثل في القروض الميسرة والتسهيلات التي تقدمها الدولة.

-الانخفاض الملحوظ الذي شهده سعر صرف الدينار تجاه معظم العملات الرئيسية منذ عام 2001م إلى وقتنا الحاضر والذي يؤكده انخفاض سعر الصرف الاسمي الفعلي للدينار.

-الانخفاض الملحوظ في الأسعار المحلية نسبة إلى الأسعار العالمية أسهم أيضاً في نمو الصادرات غير النفطية.

إقتراحات لتنمية الصادرات غير النفطية:

أ- المحافظة على استقرار الأسعار والسعي إلى تخفيض معدلات التضخم حتى يتسنى تخفيض تكاليف إنتاج السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعارها، ما يزيد من القدرة التنافسية للسلع المحلية في الخارج.

ب- يجب أن يستمر العمل الحثيث من قبل الحكومة على تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ما سيزيد من مرونة جهاز إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نمو إنتاج السلع والخدمات وخفض أسعارها، ما يؤدي حتماً إلى نمو الصادرات غير النفطية.

ج- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الخارجية يجب أن يعطي أهمية كبيرة في السياسات الصناعية والتجارية، خاصة المرتبطة بتنمية الصادرات غير النفطية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تدعيم الميزة النسبية للصادرات غير النفطية في الأسواق الخارجية من خلال الاستفادة من الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر بوفرة نسبية كالنفط والغاز الطبيعي .
- تعزيز مستوى المنافسة المحلية للصناعات التحويلية، سواء من خلال تخفيض درجة التركيز وما يرتبط بها من احتكارات، أو تشجيع الصناعات الصغيرة من خلال الدعم الحكومي كالقروض.
- طوير الكفاءة الإدارية والتنظيمية والإنتاجية للمنشآت الإنتاجية حتى يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج، وكذلك تمكين هذه المنشآت في الوصول إلى الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية.
- السعي إلى تخفيض العوائق التجارية الجمركية وغير الجمركية المؤثرة في أسعار السلع والمنتجات في الأسواق الخارجية، وذلك عن طريق الاتفاقيات الثنائية للتخفيضات المتبادلة للتعرفات الجمركية أو الاتفاقيات والترتيبات الدولية لتنظيم التبادل التجاري الدولي.

د- ترشيد الدعم بحيث يعطي اهتماماً أكبر للصناعات التصديرية في توزيع القروض الصناعية. ويمكن تحقيق كفاءة هذا الإجراء من خلال ربط حجم القرض الصناعي بنمو المقدرة التصديرية للمنشآت المستفيدة من القروض، وكذلك متابعة تأثير هذه القروض بإجراء دراسات تقييمية، حيث يمكن الاستعانة بدراسات تقييم الأداء والتأثير، لقياس مدى فاعلية القروض المخصصة لتنمية المقدرة التصديرية في تحقيق أهدافها.

و- وضع السياسات الصناعية والتجارية المناسبة التي يجب أن يكون من أهم أهدافها تشجيع الصادرات غير النفطية وبالذات الصادرات الصناعية.

هـ- تشجيع القيام بدراسات قياسية تسعى إلى تحديد العوامل المؤثرة في نمو الصادرات غير النفطية والعوائق التي تحد من نمو هذه الصادرات.

ثانيا: تحليل الوضع النسبي للدول العربية وفقاً لمؤشرات التنافسية العالمية للفترة (2002-2016) [17]:

[17] عبير محمد علي عبد الخالق، آليات تعزيز تنافسية االقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة، جامعة الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 6-7.

تشير تقارير التنافسية العالمية إلى أن أعلى عشر دول عالميا من حيث مؤشر التنافسية الإجمالي هي: سويسرا، سنغافورة، أمريكا، هولندا، ألمانيا، السويد، بريطانيا، اليابان، الصين، فنلندا .

بينما تتمثل الدول العربية الأكثر تنافسية في كل من لميا في التقرير الإمارات و قطر و السعودية و الكويت و البحرين بينما تقع ثالث دول عربية فقط في الثلاثين دولة الأولى عا الصادر حول مؤشرات التنافسية العالمية لعام 2016 وهي الإمارات وقطر والسعودية بمؤشر تنافسية إجمالي يبلغ 5.26، 5.23، 4.84 على التوالي (حيث أن المؤشر مقاس من 0-7) وهو ما يشير إلى أن فجوة التنافسية ال تزال كبيرة بين الدول العربية والدول الأخرى .

وفيما يتعلق بالترتيب العالمي للدول العربية خلال الفترة محل الدراسة فقد شهدت أغلب الدول العربية ت ارجعا ملحوظا في الترتيب العالمي من حيث مؤش ارت التنافسية العالمية، فعلى سبيل المثال تراجع ترتيب مصر وتونس من 51.33 على الترتيب عام 2002 إلى 116.95 على الترتيب عام 2016 .كما يلاحظ خروج سوريا من التقرير منذ عام 2012 وخروج ليبيا من تقرير 2016.

وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 36: ترتيب الدول العربية في مؤشرات التنافسية العالمية خالل الفترة (2002-2016)

الدولة	الترتيب العالمي							
	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016

الإمارات	-	-	32	31	25	24	19	16
البحرين	-	28	49	37	37	35	43	48
المغرب	57	56	70	73	75	70	77	70
الجزائر	-	71	76	83	86	110	100	87
الأردن	45	35	52	48	65	64	68	63
تونس	33	42	30	36	32	83	83	95
مصر	51	62	63	81	81	107	118	116
قطر	–	46	38	26	17	11	13	18
السعودية	-	-	35	27	21	18	20	29
الكويت	34	35	44	35	35	24	36	38
عمان	-	-	42	38	34	32	33	66
لبنان	-	-	-	-	92	91	103	101
ليبيا	-	-	88	91	98	113	108	-
سوريا	-	-	80	78	97	-	-	-
اليمن	-	-	-	-	137	140	145	-

Source: World Economic Forum, Global Competitiveness Reports, 2002- 2016.

ثالثا: موقع الجزائر من الدول العربية من حيث الصادرات:

جدول رقم 37 : إجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016

الدولة	متوسط 2000–2013	2014	2015	2016	متوسط معدل التغيير 2014–2016(%)
الإمارات	173.23	375.00	271.00	265.90	10.8-

السعودية	210.61	342.43	203.55	174.92	20.1-
قطر	52.99	131.72	77.29	57.59	24.1-
الكويت	57.96	102.11	54.32	46.03	23.3-
العراق	42.17	84.63	49.32	43.74	19.8-
الجزائر	47.65	62.89	34.67	28.88	22.8-
مصر	17.59	26.85	21.35	25.47	1.7-
سلطنة عمان	27.23	53.22	34.86	25.30	22.0-
المغرب	14.12	23.92	22.33	22.77	1.6-
تونس	12.61	16.76	14.07	13.57	6.8-
البحرين	12.38	20.13	14.17	11.96	15.9-
الأردن	5.31	8.38	7.83	7.51	3.6-
ليبيا	32.79	21.00	10.20	6.00	34.1-
لبنان	3.28	4.55	3.98	3.93	4.8-
السودان	5.82	4.45	3.17	2.37	19.0-
سوريا	8.34	2.30	1.70	1.80	7.8-
موريتانيا	1.32	1.94	1.39	1.30	12.4-
اليمن	6.10	7.80	1.00	1.00	49.6-
جيبوتي	0.06	0.13	0.13	0.14	2.8-
إجمالي الدول العربية	731.60	1290.20	826.30	740.20	16.9-
العالم	12316	19005	16489	15955	5.7-
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	5.9	6.8	5.0	4.6	11.9-

المصدر: منظمة التجارة العالمية WTO) ،)أفريل 2017.

يوضح الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة عربيا بخصوص بإيرادات الصادرات بما فيها إيرادات المواد البترولية سنة 2016 لكن بمتوسط تغير عن سنة 2014سالب وبمقدار – 8.22 ،% وهذا راجع أساسا إلى نهج سياسة إنتاج النفط بالحصص من منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبيك.

رابعا: السبل الممكنة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية:

توفر التجارة الالكترونية فرص زيادة معدلات الصادرات، وا التسويق للسلع ، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية مكانيةً بتكلفة محدودة والقدرة على سرعة عقد وانهاء الصفقات التجارية، وكذلك القدرة عالميا على تحليل الأسواق والاستجابة لتغير أذواق المستهلكين، وهذا ما يعنى ضرورة وسائل الاتصال

الحديثة لتدعيم القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية مما يساعد المنتجات الوطنية على خروجها من إطارها المحلى المحدود إلى إطار أوسع لا يعترف بالحدود الجغرافية إلى أي مستهلك في أي مكان في العالم عبر الشبكة العنكبوتية.

أصبحت المقدرة على التفكير الإبداعي وتزويد السوق بالمنتجات الجديدة ذات القيمة المضافة العالية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها تنافسية الشركات والدول على حد سواء والتي هي نتيجة أنشطة البحث والتطوير، فالشركات العالمية التي قطعت شوطا في مجال التصنيع والتطوير وامتلاك التكنولوجيا المميزة استطاعت أن تكسب ميزة تنافسية وأن تكون رائدة في المنافسة على اعتبار أن أنشطة البحث والتطوير هي أحد أهم عناصر تعزيز القدرة التنافسية[18].

يعتبر تطوير مهارات و زيادة خبرات عمال المؤسسات الجزائرية من أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير في تنمية رأس المال البشرى، لأن الالتزام بمعايير الجودة العالمية واستعمال التكنولوجيا الحديثة لا يتحقق حتى في ظل توفر الموارد المالية للمؤسسة إلا بتوفر العنصر البشري المؤهل و ذلك ليس بالاهتمام بتنمية المهارات فحسب بل بالتركيز على نوعيه هذه المهارات التي تحتاجها المؤسسات لتحقيق أهدافها الاقتصادية المنشودة فبدلا من الاهتمام بعدد الموارد البشرية التي تحتاجها المؤسسة لأداء عملها لابد أن ينصب الاهتمام على تحديد العمالة المتخصصة والتي يمكنها أن تحقق مستويات أداء مرتفعة[19].

المطلب الثالث: تحليل العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية

أولا: الاختلالات التنظيمية و الهيكلية التي تحول دون وصول المنتج الجزائري للأسواق الدولية:

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجز ائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له.

[18] التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المغرب، 2009-2010 ، ص 25.

[19] المرجع السابق، ص 25.

فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير, هدا ما يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة[20] :

أ- المشاكل على المستوى الجزئي – :

غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛

-تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛

-عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛

-عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛

-غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي؛

-هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المتبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سليلة المنظمة العالمية للتجارة .

كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى ما سبق، هناك مواطن ضعف كثيرة أخرى تشرح اختلال المؤسسة الجزائرية (العمومية والخاصة) في مجال التصدير.

ب- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي – :

[20] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث / عدد 2002/01، ص 8.

– غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

– غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

– انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول. هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

– سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف .بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

– عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى.

عدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق العالمية، والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها:

* البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع الاقتصاد الوطني، أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد.

* قصر النظر الإستراتيجي لدى المؤسسات الجزائرية فهي لا تأخذ في الحسبان في تقسيماتها الإستراتيجية منذ البداية و لكن تبدأ في البحث عن أسواق دولية في التظاهرات الاقتصادية فقطكالمعارض الدولية من أجل صرف منتجاتها.

* غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومة الوصية التابعة لوزارة التجارة حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.

* غياب إستراتيجية واضحة لتسيير الاقتصاد الوطني و ترقية الصادرات خارج المحروقات، إضافة إلى مسائل التعريفات الجمركية والتأمينات والنقل وخدمات بعد البيع، وكذلك ما يتصل بالدفع وتحصيل عوائد الصادرات بالعملة الصعبة.

* ضعف القاعدة الصناعية في تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة.

* عدم تطابق السلع الجزائرية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لعدة سنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد.

* إرتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج.

* إستفحال ظاهرة الفساد الإداري والتي تطورت مع مرور الزمن، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2014 فقد تراجعت مرتبة الجزائر من 83 إلى 100 ،فالجزائر أنفقت ملايير الدولارات في السنوات الماضية ولم تتغير بنية الاقتصادية.

ثانيا: تحديات المنافسة الخارجية والطرق الفنية:

في واقع الأمر إن تحرير التجارة وخفض وإلغاء القيود الجمركية يرتبط بارتفاع درجة المنافسة الخارجية، حيث أصبح المجال أوسع لتنافس المنتجات سواء في السوق المحلى أو الخارجي، لذا إن التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية والتي تعانى منها الصادرات غير النفطية خصوصا الصادرات الزراعية عند محاولتها ارتياد الأسواق الخارجية والتي تضعها في موقف غير متكافئ، حيث تأتى خطورة المنافسة من عدم التكافؤ في السوق الدولية بين المنتجات الجزائرية والمنتجات المماثلة لها في تلك الدول في جانبي السعر والجودة[21] .

أ- مشاكل التسويق الدولي:

من العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية نقص الخبرة التسويقية وعدم خبرة المصدرين الجدد مما يخلق شعورا بعدم الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية، وكذلك عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومعدل أسعارها .

[21] بن حمود سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995 ،(أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1999 ،ص 218.

إن عملية التسويق تتطلب معرفة مطالب السوق ورغبات المستهلكين فالاهتمام بالبحوث التسويقية والاستبيانات وكل الوسائل العلمية التي تقرب أكثر من معرفة حاجات السوق ورغبات المستهلكين أمرا ضروريا يساعد على تحقيق أهداف العملية التسويقية.

ب- التبعية التكنولوجية:

في واقع الأمر إن المصدر الأساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية يكمن من خلال شراء الآلات والمعدات أو مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة نتيجة لضعف القواعد التكنولوجية الوطنية، ولكن ما تحصل عليه الشركات الجزائرية عادتا ما يكون متخلفا جيلا أو جيلين عما هو مستخدم في الدول الصناعية، أضف إلى ذلك استيراد معدات المصانع المستعملة من طرف القطاع الخاص ما يؤكد استيراد تكنولوجيا قديمة ومعدات لا تحقق المواصفات القياسية لإنتاجها[22].

تتطلب صناعة التصدير أكثر الطرق الفنية للإنتاج تقدما وهذا ما يتطلب استخدام أحجام كبيرة من رؤوس الأموال ومستويات عالية من الفن الإنتاجي.

ويعانى قطاع الإنتاج في الجزائر من انخفاض الإنتاجية التي ترجع لأسباب متباينة من صناعة إلى أخرى مؤثرة على الإنتاجية النوعية لأحد عناصر الإنتاج من العمل والمواد الأولية ومن ثم انخفاض الإنتاجية الإجمالية[23].

وبشكل عام فإن ارتفاع التكاليف الإنتاجية الاستثمارية يؤدى إلى إحجام المستثمرين في التوسع في الصناعات التصديرية، كما يؤدى ارتفاع التكاليف نتيجة ارتفاع مدخلات الإنتاج المستوردة في الإنتاج التصديري إلى ارتفاع تكلفة.

المبحث الثالث : تجارب دولية ناجحة في ترقية الصادرات

المطلب الأول : تجربة ماليزيا في مجال ترقية الصادرات

لقد أصبح الاقتصاد الماليزي من أكثر اقتصاديات العالم ديناميكية خلال أوائل التسعينات، واتسمت تلك الفترة بتحالف رجال الأعمال والحكومة في القيام بدور متبادل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[22] عبود زرقين، الإستراتجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد45 ،شتاء 2009 ، ص 162.

[23] المرجع السابق ، ص 162.

خاصة في القطاع الصناعي والخدمي، فبينما لم تتعدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 19 % في بداية عام 1990 إلا أن نسبة مساهمته قفزت لتصل إلى 31.5 %سنة 1994 كما قفزت الصادرات الصناعية لتكون 77.5 %كم إجمالي الصادرات الوطنية خلال العام[24].

أما في الوقت الحالي فتشمل الصادرات الماليزية على الآلات الكهربائية والتي بلغت مساهمتها 60% في صادرات ماليزيا الصناعية ثم تأتي بعد ذلك كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن، كما حققت ماليزيا نجاحا على مستوى تنويع أسواقها العالمية، حيث تقوم بالتصدير إلى اليابان 17 %من صادراا الإجمالية، وما نسبته 16 %من صادراا إلى الاتحاد الأوروبي وما يقارب 15% إلى الولايات المتحدة الأمريكية. [25]

أولا: سياسات المنتهجة في ماليزيا لتنمية صادراته

اعتمدت ماليزيا في الخمسينيات على إستراتجية إحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل استقلالها، إلا أن هذه الإستراتجية لم تنجح في جعل قطاع الصناعة القطاع الرائد في الاقتصاد الماليزي بالإضافة إلى أثرها المحدود في تخفيض معدلات البطالة، وكانت اغلب السلع المصدرة في هذه الفترة المواد الأولية الزراعية، لكن هذا التوجه في سياسات التنمية الاقتصادية سرعان ما تحول في السبعينيات إلى التصنيع من اجل التصدير إذ بدا التركيز على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالصناعة الالكترونية والنسيج التي أصبحت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب حوالي 40 % من العمالة، ومنذ منتصف الثمانينات اعتمدت على مجموعة من السياسات لتنشيط النمو الصناعي وتعميق التوجه التصدير ي في التصنيع، من خلال تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال و ذات القيمة المضافة العالية وذلك من اجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية و توسيع أسواقها الخارجية[26] .

ولقد اعتمدت الحكومة الماليزية جملة من السياسات أهمها – :

– في 1995 بدأ التقليل في منح الحوافز للمشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية.

---

[24] نيفين حسين شمت: التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص231.

[25] قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008 ،ص: 36.

[26] قسوم ميساوي الوليد، مرجع سابق، ص 4.

– مشاريع التقنية العالمية في مناطق التقنيات الناشئة تمنح إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات.

– تشمل الأنشطة المؤهلة الإلكترونيات الحديثة، معدات القياس، التقنيات البيولوجية، البرمجيات والصناعات الفضائية.

– إن من أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية هي سياسات التحول من الصناعات التي تستهدف إحلال الواردات إلى الصناعات التي تستهدف تنمية الصادرات الصناعية التي تتوفر فيها مزايا تنافسية.

– وتعتبر القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد الماليزي، فهو يساهم بحوالي 7.58 %من إجمالي الناتج المحلي ويوظف حوالي 27 %من إجمالي اليد العاملة ويساهم بحوالي 82 %من إجمالي الصادرات الوطنية (سنة 2002 ،(ولهذا يعد القطاع الصناعي الآلة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي في ماليزيا[27] .

– في السبعينات ركزت ماليزيا على الترويج للصناعات الكثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير، وتضمنت ذلك إنشاء 10 مناطق لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الإلكترونيات والنسيج وشملت الحوافز والتسهيلات لهذه المناطق[28]:

- خدمات البنية الأساسية المدعومة.
- تسريع الإجراءات الجمركية.
- الإعفاءات من رسو م الجمارك والضرائب على الصادرات.
- إعفاءات المناطق الحرة من قوانين الملكية.

السياسة الاستثمارية المساندة لنشاط التصدير:

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور المحرك الأساسي في نمو الصادرات الماليزية، فلقد استخدمت الحوافز لجلب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لصناعات وقطاعات معينة تتمتع فيها بميزة نسبية وإمكانيات للتصدير في ظل سياسية تقوم على التعديل المستمر لهيكل الحوافز الاستثمارية، ونجحت في مضاعفة حجم الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد صدور قانون الاستثمارات الذي قدم مجموعة من الحوافز التنافسية تركزت على تحرير كافة

[27] نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[28] نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص 236.

القيود الخاصة بالملكية في الشركات، وأصبح بإمكان الأجانب الاستحواذ على 100 % من حقوق الملكية في شركاتهم عند قيامهم بتصدير 80 % من منتجات شركاتهم، كما تم السماح بموجب هذا قانون للشركات التي تصدر ما بين نسبة 51 % إلى 79 % من منتجاتها بالاستحواذ على نسبة 51 % إلى نسبة 79 % من حقوق الملكية لتلك الشركات، أما بالنسبة للشركات التي تقوم بتصدير نسبة مابين 20 % كحد ادني ونسبة 50 % كحد أقصى من منتجاتها يسمح لها بتملك 51 % من حقوق الملكية الأجنبية للشركة، في حين سمح للشركات التي لا تستطيع تصدير سوى 20 % من منتجاتها سوى بتملك كحد أقصى 30 % من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركة[29].

وساعدت الاستثمارات الأجنبية ماليزيا على التوسع في قاعدتها التصديرية خصوصا بعدما تم إعادة تنظيم وتوجيه هذه الحوافز إلى الاستثمارات الرأسمالية عالية التكنولوجيا، مما ساهم في تنويع قائمة الصادرات الماليزية إلى أن أصبحت المنتجات الالكترونية احد أهم صادراتها.

ثانيا: سياسة التصدير الماليزية:

لقد ارتكزت سياسة التصدير الماليزية على مجموعة من الحوافز الموجهة للمصدرين، وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي[30]:

- **الحوافز الجمركية: ومن أهم هذه الحوافز:**

- إعفاء جمركية كامل لمستلزمات إنتاج السلع المخصصة للتصدير وكذلك مواد التعبئة والتغليف.
- تبسيط وتسهيل إجراءات التصدير وتسهيل استرداد الضرائب الجمركية طبقا لنظام الدروباك والتاكس ريبت.

- **الحوافز الضريبية:**

- الإعفاء الضريبي الكامل للأنشطة والصفقات المتعلقة بالتصدير.
- الإعفاء من ضريبة الإنتاج على السلع التي يتم تصديرها أو تلك التي تدخل في إنتاج سلعة يتم تصديرها.

- **إصلاح الإطار المؤسسي لتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين[31]:**

---

[29] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني 2004، ص ص 142-143.

[30] شعبان رأفت محمد: نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ،ص 580 ،581.

[31] محمود حامد عبد الرزاق: تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، ومكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

ولقد تمثل ذلك في إنشاء العديد من المؤسسات التي تخدم عملية التصدير، فقد تم إنشاء مركز تنمية الصادرات الماليزي عام 1960 ،وفي نفس الوقت الذي قام فيه القطاع الخاص بإنشاء مؤسس تنمية الصادرات عام 1981 ،وإنشاء اتحاد الغرف التجاري التركي وإنشاء مجلس للعلاقات التجارية الخارجية للتنمية.

- **سياسات سعر الصرف:**

قامت ماليزيا في منتصف السبعينيات بفك ارتباط الرينجت بالجنيه الانجليزي و اتبعت سياسة نقدية تقوم على تعويم العملة مما أدى إلى ارتفاع قيمة الرينجت بنسبة 77 % مقابل الدولار خلال الفترة (1976-1985) لتصبح العلاقة بينهما تدريجيا شبه ثابتة على أساس اثنان ونصف رينجت تساوي دولار واحد.

- **إنشاء المناطق الحرة:**

توفر المناطق الحرة للمشاريع الصناعية المقامة عليها الإعفاءات التالية:

- ضمان الحدود الدنيا من الإجراءات على الواردات والصادرات.
- إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة.
- إعفاء 100 % من الرسوم الجمركية على الصادرات.

المطلب الثاني : تجربة تركيا في مجال ترقية الصادرات

أثبت الاقتصاد التركي أداءً ممتازًا بفضل معدل نموه المطرد خلال العقد الأخير ساعدت استراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة مع السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ 2002 على دمج الاقتصاد التركي في العالم المعولم، وفي نفس الوقت على تحويل الدولة إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها،ولقد مهدت الإصلاحات الهيكلية، التي تم إسراعها نتيجة لعملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، الطريق لتطبيق تغييرات شاملة في عدد من المجالات، وتمثلت الأهداف الرئيسية من هذه الجهود في زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي من أجل تعزيز كفاءة القطاع المالي ومرونته، علاوة على إرساء نظام الضمان الاجتماعي على أساس أكثر قوة في الوقت الذي عززت فيه الإصلاحات الهيكلية من أساسيات الاقتصاد الكلي للدولة، حقق الاقتصاد نموًا من خلال معدل نمو للناتج الإجمالي المحلي الفترة من 2002 إلى 2015.

اما بالنسبة للصادرات من السلع والخدمات التي تمثل قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية العالم وهي تشمل قيمة البضائع والشحن والتأمين والنقل، والسفر، ورسوم الامتياز، وغيرها من الخدمات، مثل

الاتصالات والبناء والمالية والمعلومات، والأعمال التجارية والشخصية، والخدمات الحكومية. أنها تستبعد تعويضات الموظفين والدخل من الاستثمار (الذي كان يسمى سابقا خدمات عامل) ونقل المدفوعات و بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، التي شهدها الاقتصاد التركي في تعزيز التجارة الخارجية، بينما وصل حجم الصادرات من السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي الاجماليإلى 28،0 مليار دولار امريكيعام 2015 بعد أن كان 25،2 مليار دولار امريكي في عام 2002. وبالمثل، ارتفعت الواردات من السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي من 30،8 مليار دولار امريكي عام 2015 بعد ان كانت 23،6 مليار دولار امريكي عام 2002. [32]

أولا: سياسة التصدير التركية:

وفرت تركيا مجموعة واسعة من الحوافز لتشجيع المنتجين المحليين للبحث عن فرص التصدير على وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي:

- **الحوافز الضريبية:**

- تم زيادة الإرجاعات الضريبية.
- تم إعفاء صغار المصدرين من دفع ضريبة الإنتاج على المنتجات النهائية.
- تم تسهيل الحصول على الخدمات الائتمانية.

- **إجراءات دعم الصادرات:**

ولقد قامت الحكومة التركية في العشر سنوات الأخيرة بجملة من الإجراءات، ساهمت في مضاعفة الصادرات التركية، حيث وصلت إلى 152 مليار دولار سنة 2013 ،ومن أهم هذه الإجراءات [33]:

- دعم إنشاء المناطق الاقتصادية أو مراكز جذب في مجال الزراعة والصناعة مع الأخذ بعين الاعتبار وفرة المواد الخام والطاقة والقوة العاملة وإمكانيات النقل وفرص العمل.
- الاهتمام بتقديم محفزات من شأنها أن تقلل من تكلفة الإنتاج وتزيد من الجودة الإنتاجية وفرص العمل.
- إعطاء الأولوية لتشجيع الصناعات الدفاعية الوطنية.
- دعم أنشطة البحث والتطوير.

---

[32] محمد غسان الشبوط، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الإستراتيجية، الإقتصادية، السياسية، مقال بتاريخ: 2016/11/15.

[33] محمد زاهد جلول: التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1 ،بيروت، 2013 ،ص: 119.

- تشجيع الشركات التركية على الإنتاج طبقا لمعايير الجودة العالمية.
- توسيع مجالات التعاون بين القطاع الصناعي والجامعات في نطاق ما يسمى بالتكنو بارك.
- تخفيض تكاليف التوظيف من أجل زيادة قدرة القطاع الخاص على الإنتاج والمنافسة.
- تشجيع استخدام أدوات الاقتصاد الجديد مثل الحاسب الآلي، والانترنت، وتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص وانتاجها.
- إزالة كل العقبات المادية والإدارية والبيروقراطية أمام الصادرات.
- زيادة موارد الصادرات والواردات وتشجيع استخدام تبادل المعلومات التجارية مع دول الأعضاء عام 1986.

- **الحوافز الاستثمارية:**

اهتمت الحكومة التركية بتشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير وجذب المصدرين والمنتجين الأجانب والذين يمدوا بالطرق الفنية والمعرفة التسويقية للنفاذ إلى الأسواق الدولية، وتتمثل أهم الحوافز المقدمة في هذا المجال في ما يلي :

- عدم فرض أية قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج أو إعادة تحويل رأس مال المستثمر بشرط الحصول على إذن من إدارة الاستثمار الأجنبي.
- منح نفس الامتيازات والحوافز الممنوحة للاستثمارات الوطنية ولاسيما من حيث الإعفاءات الضريبية الجمركية على المعدات واستيراد الآلات.

ثانيا: نتائج الإعتماد على الإستثمارات القطاع الخاص:

ترجع زيادة معدلات النمو الإقتصادي في تركيا بعد عام 2002 في جزء كبير منها الى الإعتماد على أستثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة،وعملت على حل الكثير من مشاكله وكان من أبرز نتائج هذه السياسة خلال المدة من 2002-2008:

1. ارتفاع حجم الإستثمارات الإجنبية بحوالي اربعة اضعاف ونصف.
2. ارتفاع حجم الإنتاج في كافة القطاعات الإقتصادية ضعفين.
3. ارتفاع معدلات استخدام رؤوس الإموال من (75%)إلى(80%).
4. ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في المدة المذكورة بنسبة (300%)،أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت بنسبة (100%).

5. ارتفاع نسبة الأستهلاك في نفس المدة لتصل (39%) في القطاع الخاص و(22%) في القطاع الحكومي.

ولدى مقارنة المواضيع المتعلقة بزيادة استخدام رؤوس الإموال وعلاقاتها بمعدلات نمو الإستثمار والصناعة للمدة الواقعة بين (2002-2008) فضلاً عن أن التطور الإقتصادي يعزز وضع صورة تركيا في ما عُرف باسم ''الدولة النموذج'' أمام دول الشرق الإوسط وآسيا الوسطى وجنوب القوقاس والبلقان وغيرها،حيث تعاني الدول هناك ازمات إقتصادية ،وفشلاً متفاوتاً في تحقيق تنمية متوازنة وقادرة على تلبية الحد الإدنى من متطلبات الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي.

وبهذا أهتمت الدولة بأتباع سياسة خارجية نشطة في المجال الإقتصادي حيث يمثل ذلك مدخلاً للعودة إلى المنطقة العربية وآسيا الوسطى وجنوب القوقاس وغيرها من باب الإقتصاد وتشير الإحصائات الى تزايد كبير في قيمة الصادرات التركية الى الشرقين الإدنى والإوسط من حوالي (10) مليار دولار امريكي في عام 2005 الى (19) مليار دولار امريكي في عام 2009،حيث إن تركيا تهيء لعلاقات إقليمية تساعد رجال الإعمال الاتراك على زيادة وتاثر التعاون الإقتصادي مع الدول الإخرى سواء في تنشيط الصفقات أم الشراكات البينية أم تشجيع الإستثمارات داخل تركيا.

وسعت تركيا بعد استقلال دول اسيا الوسطى الى بذل قصارى جهدها وعلى جميع الإصعدة والمستويات ومنها الإقتصادية من أجل احتواء هذه المنطقة والإستفادة من ثرواتها الإقتصادية التي أخذت تحتل مرتبة متقدمة في سلم أولويات سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى وتبدو تركيا أكثر نشاطاً وحركة من غيرها ،فقد نمت المبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى عاماً بعد عام وللمدة من (2002-2008)، وازداد حجم التبادل التجاري بين الطرفين وبشكل مستمر.

خلاصة الفصل:

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح اسوق منفتحا على العالم, واقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الإستيخراجية،

الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

تلعب الصادرات دورا مهما في تمويل التنمية الإقتصادية خاصة للدول النامية من خلال: المساهمة في تخفيض العجز الميزان التجاري وتدعيم العملة المحلية وتصدير الفائض إلى السوق الخارجي .كما اتخذت كثير من الدول – النامية على وجه الخصوص– الكثير من التدابير والآليات من أجل تنمية صادراتها من أهمها – :

السياسات الإجرائية: والمتمثلة في سياسة الدعم والإعانات، السياسات الجمركية، بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري، تخفيض قيمة العملة – .السياسات الإستراتيجية: حيث تبنت الدول النامية سياسة التوجه نحو الداخل والتي تتمثل في اتساع الحاجات الأساسية أو الاعتماد على الذات، ثم انتقلت هذه الدول إلى الأخذ بإستراتيجية التوجه نحو الخارج أو ما يعرف بسياسة تنمية الصادرات .ً على هناك العديد من تجارب الدول النامية التي نجحت في تنمية صادراا، مما انعكس إيجابيا الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، ومن أهم هذه الدول: الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تركيا مما وجب الاستفادة منها للنهوض باقتصاديات دول العالم الثالث والتي من بينها الجزائر

رغم المجهودات المبذولة من السلطات الاقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، ويبدو أن الأمور ستتعقد أكثر بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، لكون عملية تأهيل الإقتصاد الوطني ما زالت تراوح مكانها.

الخاتـــــمة:

إن أنظمة الإندماج الإقتصادي الإقليمي والعالمي التي إهتمت بها الدراسات الإقتصادية في سياق التحولات الإقتصادية والسياسية التي تفرزها العولمة، وقد كان لهذا الإهتمام أثره على إتفاقات التجارة بشكل متزايد منذ 1950، إذ تعد إتفاقيات التجارة الإقليمية من أهم الترتيبات التجارية التي يتم بموجبها منح تفضيلات تجارية بين المجموعة الإقتصادية التي تضم دولا مختلفة تنتهج سياسة تقليل أو القضاء على العقبات التي تحول دون حرية انتقال السلع، والخدمات، وعناصر الإنتاج، وذلك بهدف تحقيق الإندماج الإقتصادي.

إن بعض الإقتصاديين أمثال (فاينر، ميد، بلاسا،.....إلخ)، ركزوا بشأن عملية الإندماج الإقتصادي، على الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة وكيفية إزالة العوائق التجارية وغير التجارية، إذ تؤدي حسب رأيهم إلى زيادة التبادل التجاري وتمكن أطراف التبادل من التخصص الكفء للموارد وآثاره الإيجابية على الرفاه الإقتصادي.

وعليه فإن التحليل الذي قدمته النظرية الإقتصادية في هذا الحقل، ترجمته نظرية الإتحاد الجمركي التي جاء بها "فاينر 1950 " عبر النموذج الريكاردي للمقارنة الذي يقوم على مقارنة التكلفة والمنافع.

منطقة التجارة الحرة التي استهوت العديد من المفكرين (منهم ، بلاسا 1960وروبسون 1996)، حاولت فرض نموذج من خلال إزالة جميع القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، واحتفاظ كل دولة بالقيود الخاصة بها عند التجارة مع الدول الأخرى غير الأعضاء (منطقة النافتا مثلا)، إذ تعد اليوم الصور الأكثر شيوعا للإندماج الإقتصادي الإقليمي، حيث تمثل نحو 70 % من مجموع إتفاقيات التجارة الإقليمية.

الإتجاهات الحديثة للفكر الإندماجي تولي اهتمام أكبر للعناصر الديناميكية في تحليلها، إذ تؤكد أن جذب قدر أكبر من الإستثمارات، وتشجيع التجارة البينية، وخلق شروط التنافسية، من العوامل التي تدفع باتجاه تحقيق النمو في منطقة الإندماج الإقتصادي، وعليه فإن وجود مصادر النمو مجتمعة (تراكم الإستثمارات ورأسمال البشري ، التخصيص الأكفأ للموارد) في هذه المنطقة هو الذي يكون له الأثر الإيجابي في تحقيق النمو.

وإذا كانت متغيرات العولمة تستوجب من البلدان النامية النظر في مسارها التنموي ، فإن إستحالة تحقيق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد، هو الدافع الذي جعلنا نقدم هذه المحاولة، وتقديم إشكالية من خلال بحثي تناول، الإمكانيات المتاحة للإقتصاد الجزائري وقدرتها على الإندماج الإقتصادي ضمن بدائل الإندماج الإقتصادي المتاحة، حيث تم معالجة الموضوع من خلال مضمون الأقسام الثلاثة إنطلاقا من الفرضيات الواردة في مضمون المقدمة العامة.

اختبار فرضيات الدراسة :

قبل البدء في استعراض النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، نحاول فحص الفرضيات التي وردت في مقدمة البحث، حيث نجد جل الفرضيات محققة، إلاّ أن هناك بعض الاستثناءات يجب توضيحها، خاصة الفرضية الخامسة.

– تعد الفرضية الأولى محققة، حيث تنص على ما يلي "يعتبر زيادة حجم التجارة وتدفق الإستثمارات ومزايا إقتصاديات الحجم، من العوامل المساهمة في إقامة التجمعات الإقتصادية" إذ تبين الشواهد أن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية قد ساعدتا على تطور التجارة البينية بين البلدان في منطقة الإندماج الإقتصادي، خصوصا بعد إقرار المادة 24 من اتفاقية "الجات" التي تجيز توقيع ترتيبات تجارة إقليمية، وقد كان لهذا الوقع آثار إيجابية على الدول، حيث دفع بهذه الأخيرة إلى الإنخراط في التجمعات الإقتصادية واستغلال الفرص التي تتيحها هذه المناطق، منها زيادة النفاذ إلى الأسواق والتمتع باقتصاديات الحجم، وعليه فإن ثلثي حجم التجارة العالمية تسيطر عليه مناطق الإندماج الإقتصادي الإقليمي، يتصدرها تجمع "النافتا" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والإتحاد الأوروبي، ومنطقة الآسيان.

كما عزّز تحرير التجارة بين أطراف التبادل تدفق أكبر للإستثمارات داخل المناطق المندمجة إقتصاديا، حيث ساهم هذا الأخير في نقل التكنولوجيا، وإعطاء إشارات إيجابية للمستثمرين، من خلال تحسين مناخ الإستثمار وتقليص المخاطر، وتعتبر بيئة الأعمال لمنطقة الآسيان خير دليل على ذلك، إذ تشير بيانات منظمة التجارة العالمية أنه يوجد أكثر من 2000 إتفاقية إستثمار ثنائي تربط بين الدول عبر جميع القارات، يعتبر أغلبها من نوع إتفاقيات إندماج إقليمي.

– تعد الفرضية الثانية محققة، والتي نصها "يدل التزايد المطرد للتكتلات الإقتصادية الإقليمية في ظل عولمة متزايدة على صعوبة توفير شروط التنمية بشكل منفرد" حيث من خلال الدراسة تبين لنا أن الصعوبات التي أفرزتها العولمة أمام الدول جعلت العناصر المولدة للتنمية لا يمكن التحكم فيها بشكل منفرد، حيث تأثرت العديد من إقتصاديات الدول بفعل الهزات التي تولدها الأسواق العالمية، وعليها فإن تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية نابع من حرص الدول على الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير بعد اتساع السوق ، وتمكين الدول من التنوع في الإنتاج، والتكيف مع البيئة التنافسية الجديدة التي تمنحها هذه الأسواق.

وإذا كان مبرر الدول الصناعية باتجاه التكتل قائم على الإستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية، فإن مبرر الدول النامية هو تحقيق قدر من الفعالية على هياكلها الصناعية والإستفادة من إقتصاديات النطاق، وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية، وهو ما جعل عدد التكتلات الإقتصادية في العالم يتزايد، ويأخذ أشكال مختلفة يترجمه عدد الإتفاقيات التجارية التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها سنة 2006أل 250 إتفاقية، منها أكثر من 25 إتفاقية تأخذ شكل إتحاد جمركي، والباقي يأخذ شكل مناطق تجارة حرة.

إذ يوجد على مستوى العالم أكثر من 45من أنظمة التكتل الإقتصادي من مختف صورها، تشمل % 75 من دول العالم، و80 % من سكان العالم، وتسيطر على 85 % من التجارة العالمية.

– تعد الفرضية الثالثة محققة، حيث تنص على ما يلي " لم تعد ميزة المقارنة ومدى وفرة وندرة عوامل الإنتاج المحدد الرئيسي للتخصص، وإنما أصبح إقتصاد التنوع يتغلب على إقتصاد التخصص" تأكيدا على صحّة هذه الفرضية يترجمها التطور الإقتصادي الحالي الذي أفرزته العولمة، إذ أضحت المنافسة القاعدة التي ترتكزعلى قسم هام من السوق العالمية، فالشركة العالمية تعمل على تطوير أنواع معينة من المنتوجات المتقاربة ولكنها مختلفة على الأقل على المستوى التصوري بالنسبة للمنتج والمستهلك (أكد صحتها أيضا " فوضيل رابح"في أطروحته للدكتوراه)، وترجمة لذلك، الشركة العالمية Mattel التي تنتج لعب الأطفال (باربي) تمتلك ميزة تنافسية مرتبطة باقتصاديات النطاق على مستوى عالمي، إذ تميزها الإبتكارات الجديدة والتنوع المستمر، وهو ما يميّز شركات عالمية أخرى مثل IBM، NIKE،..إلخ، وعليه إذا كانت هبات عناصر الإنتاج بإمكانها تفسير التجارة في المواد الخام، فإنه لا يمكن لها ذلك في السلع الصناعية المعقدة، والتي تتمتع بميزة تنافسية عالية، وتخضع للابتكارات.

– الفرضية الرابعة تعتبر محققة أيضا، إذ تنص على ما يلي " الإقليمية الجديدة تطرح مزايا وتفضيلات تجارية، وفي نفس الوقت، وفي ظل سياسات التخصص وتقسيم العمل تجعل البلدان الأعضاء الأقل نموا عبارة عن سوق لتصريف منتجات الدول الصناعية " من خلال الدراسة تبين أن تركيبة الإقليمية الجديدة التي أفرزتها العولمة، والتي تجمع بين دول متقدمة وأخرى نامية، تطرح مفهوم القيادة الإقليمية التي تراعيها البلدان المتقدمة، والتي ترتكز على مفهوم المساندة والمساعدة، إذ يقترن هذا الإتجاه وجود شروط تفرض على الأطراف (البلدان النامية)، يطلب تنفيذها، إذ أن الفرص الممنوحة قد تمكن الأطراف (البلدان النامية) الإستفادة من إقتصاديات النطاق التي تمنحها أسواق البلدان المتقدمة (بلدان المركز)، من عامل التنافسية ومزايا الإنتاج، إلاّ أن ضعف الهياكل القاعدية والصناعية للبلدان النامية،

سوف يجعل هذه البلدان قاعدة لتصريف منتجات بلدان المركز، وذلك تبعا لقاعدة التخصص، والشواهد تبين أن القيادة الإقليمية في الإتحاد الأوروبي، تجعل ألمانيا تهتم بالقاعدة الإنتاجية الموجودة في بلدان شرق أوروبا، يترجمه حجم التجارة والرساميل الأوروبية المتجهة إلى هذه البلدان، بينما تهتم فرنسا وأسبانيا بالمنطقة الجنوبية من بناء سوق لتصريف المنتجات الأوروبية.

– الفرضية الخامسة قد تتحقق ولكن بشروط تلزم البلدان النامية العمل على تحديدها، وعليه فإن نفيها أو تأكيدها يتوقف على مكونات النموذج والأطراف الفاعلة فيه، حيث تنص على ما يلي " يؤدي الإندماج الإقتصادي الإنمائي بين الدول النامية إلى تقليص الآثار الإقتصادية السلبية للعولمة " في إطار إستراتيجية الأرباح والخسائر، تبين أن الإندماج الإقتصادي القائم على خلق التجارة وتحويل التجارة، قد يكون صالحا للدول المتقدمة، من منطلق أن أسواقها متشابها ومتماثلة وغير متجانسة، وهي الميزة التي أدّت إلى نجاح الإتحاد الأوروبي، وبلدان منطقة الآسيان العالية النمو، لكن هذه الميزة لا تكون صالحة للبلدان النامية (مثل بلدان شمال أفريقيا)، كون هذه الأخيرة هياكلها الصناعية ضعيفة وليست لها القدرة على التنافسية، وعليه فإن الإندماج الإقتصادي القائم على تفعيل عناصرالنمو بين البلدان النامية، يساعد على تقليص الجوانب السلبية للعولمة، نموذج قائم على خلق التنمية بدل تحويل التنمية، ويمكن من تثمين كفاءة التشغيل والإنتاجفي البلدان النامية، يرتقي فيها التنافس بين المشروعات الإقتصادية في الصناعات الصغيرة والمشروعات والزراعية.

– الفرضية السادسة محققة، والتي نصها " يعتبر ضعف الأداء الإقتصادي، وانعدام الشفافية في تسيير إدارة الحكم، وغياب التنسيق من أهم أسباب فشل الإندماج الإقتصادي في البلدان النامية" المقاييس الجديد المستعملة في قياس النمو الإقتصادي في مناطق الإندماج الإقتصادي تولي اهتمام كبير للأداء الإقتصادي وإدارة الحكم وكذلك التنسيق بين السياسات المتفق على تنفيذها في هذه المناطق، وقد أجمعت معظم الدراسات التي عملت في هذا الحقل، أن عدم أخذ هذه المعايير في الحسبان عند إقامة تكتل إقتصادي، سوف يقلل من شأنه ويكون سببا في فشله، والشواهد تبين مثلا، أن الإتحاد المغاربي الذي يتوفر على مجموعة الحوافز الإقتصادية والجغرافية، بقي حبيس أدراجه، والسبب هو غياب عناصر السالفة الذكر، حتى في إطار الحد الأدنى.

* نتائج الدراسة :

لقد ساهمت دراستنا لهذا الموضوع (الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي – البحث في البدائل المتاحة –) في تحديد وإبراز مجموعة المفاهيم

الجديدة المرتبطة بالإندماج الإقتصادي الإقليمي، في ظل المتغيرات التي تحكمها العولمة، وذلك من خلال تحديد العلاقة التي تربط التطور الحاصل في مجال التفضيلات التجارية وغير التجارية التي تمنحها أنظمة الإندماج الإقتصادي إقليمي، وانفتاح أسواق هذه الأخيرة على تدفقات الإستثمار الأجنبي، في إطار التسابق الذي يحكمه أداء الأطر المؤسسية، وعليه فإن النتائج التي تم التوصل إليها يمكن حصرها فيما يلي:

– المفاهيم التي تناولت ظاهرة الإندماج الإقتصادي الإقليمي، شملت إزالة القيود على المعاملات التجارية، وانتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات، وتكافؤ الفرص، وقد تبيّن أن نجاح الإندماج الإقتصادي يتوقف على مجموعتين من الشروط، الأولى وتتعلق بالدوافع الإقتصادية، والثانية تتعلق بالدوافع السياسية، أين يبرز دور الأطر المؤسسية البينية والإقليمية الراعية للإندماج الإقتصادي.

– مشروع الإندماج الإقتصادي لا يختزل في الجوانب الإقتصادية فحسب، وإنما هناك أثر بارز للجوانب السياسية، وعليه قد تجعل المكاسب الإقتصادية للإندماج الإقتصادي إتفاق التجارة التفضيلي مرغوب من الناحية السياسة إذا كانت المنافع ستعود على المجموعة المؤيدة له، هناك تعمل الحوافز الإقتصادية والسياسية معا في نفس الإتجاه، ولكن قد يحدث العكس إذا كانت منافع الإندماج ستؤول إلى المجموعة المعارضة له، إذ يصبح غير مرغوب فيه من الناحية السياسية، في هذه الحالة من المحتمل ألاّ يؤتى مثل هذا الإتفاق ثماره.

– التقارب الجغرافي الذي يؤدي إلى زيادة التعاون التجاري البيني على مستوى الإقليم، يساهم في زيادة عدد الدول المشاركة في التكتل الإقليمي، ويؤدي بدوره إلى وجود أسواق أوسع وفرص أكبر للتجارة واندماج أوسع للمشاريع الإنتاجية، التي تستقطب أكبر قدر من الإستثمارات.

– لقد تأثرت نظرية الإندماج الإقتصادي بنظرية التجارة الدولية، هذا التأثير عبرت عنه نظرية الميزة المطلقة لأدام سميث، ونظرية الإتحاد الجمركي من خلال مبدأ المزايا المقارنة لريكاردو، ومدى وفرة وندرة عوامل الإنتاج، نموذج (HOS هيكشر، أولين، وسامولسون.)

- لم تحدد نظرية الإندماج الإقتصادي مراحل نهائية مفروضة يجب إتباعها، وإنما محاولات أفضت إلى وجود خمس مراحل (درجات) حددها " بلاسا " في: ترتيبات التجارة التفضيلية، مناطق التجارة الحرة، الإتحادات الجمركية، الأسواق المشتركة، الإتحادات النقدية والإقتصادية، إذ تأخذ جميعها شكل الإندماج عبر الأسواق، علما أن هذا الشكل فقد حيويته عند إهماله عامل السياسة الإقتصادية التي تكون نتيجة لعناصر خارج السوق، كالتنسيق الذي يمكن من إحداثت نمية متوازنة بين الأعضاء، كما أن إتفاقيات التبادل الحر لا تكون لها أي معنى إذا لم تضف إلى تشجيع جذب(تدفق) لرؤوس أموال لمنطقة الإندماج الإقتصادي.

- التجارب المستخلصة من عملية الإندماج الإقتصادي الإقليمي والتي تجمع بين أعضاءها بلدان نامية وأخرى متقدمة، أو تجمع بين أعضاءها بلدان نامية فقط، تفضل شكل منطقة التجارة الحرة التي تزال فيها جميع القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وتحتفظ كل دولة بالقيود الخاصة بها عند التجارة مع الدول غير الأعضاء، إذ تترجم هذه التجارب زيادة هذا الشكل بنحو يزيد عن 70 % من مجموع إتفاقيات التجارة الإقليمية.

- إفرازات العولمة أظهرت اتجاه قوي للإقليمية وإطارالتبادل الحر، ذلك أن الطرح الجديد للتجارة الدولية الذي يقدمه هذا الإتجاه – التجارة في نفس المنتوج أو المنتوج المتشابه - عجزت عن تفسيره النظرية التقليدية (المزايا المقارنة)، وعليه يمكن أن نقرّ بأنَّ النموذج الذي تقدمه نظرية المزايا المقارنة لتفسير المبادلات التجارية في إطار الإقليمية الجديدة هو نموذج غير كامل.

- التوجهات الجديدة للإندماج الإقتصادي الذي تترجمه الإقليمية الجديدة في عصر العولمة أضحت تشمل الجانب الإقتصادي والسياسي معا، كما يشمل هذا الإتجاه مجموعة البلدان النامية والبلدان المتقدمة، بحيث تعطى القيادة الإقليمية للبلدان المتقدمة، باعتبارها دول مساهمة ومساندة وراعية لتحقيق النمو في البلدان النامية.

- لا تلغي الإقليمية الجديدة الإندماج عبر الأسواق أو عبر المشاريع القطاعية أو عبر المؤسسات، وإنما تعمل على إيجاد صيغ للإندماج المرن الذي ينشأ نوع من المقاصة بين التوسع الرأسي (الإندماج الذي يستهدف إقامة وحدة إقتصادية وسياسية في النهاية) والتوسع الأفقي (ويعني تعدد العضوية من خلال إختيار شركاء يجري تحرير التجارة معهم.)

– تعمل الإقليمية وتعددية الأطراف في نفس الإتجاه وهو التبادل الحر، إذ تعد الأولى وسيلة للوصول إلى التحرير التجاري الشامل الذي تدفع تعددية الأطراف إلى تحقيقه، علما أن تحقيق هذا الأخير(التحرير التجاري) يتوقف على نوعية وحجم الإصلاحات التي تقوم بها أطراف التبادل.

– الإستراتيجية المزدوجة للتنمية الإقتصادية القائمة على البعد الخارجي المتمثل في إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في البلدان النامية التي تدفع بصادراتها نحوى الأسواق العالمية تبعا للميزة النسبية والميزة التنافسية من جهة والبعد الإقليمي الذي يساهم في إنتقال النمو بين مناطق الإقليم، تمثل القوة التي يمارسها الإندماج الإقتصادي الإنمائي الذي يساهم في خلق التنمية بدل تحويل التنمية بين هذه البلدان، وهو ما حصل في منطقة آسيا عموما ، وتجمع الآسيان خصوصا.

– الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر شملت الجوانب الكلية والجزئية على حدّ السواء، أهمها تحرير المبادلات التجارية التي سمحت بتعديل نظام التعريفة الجمركية، وإلغاء العديد من الإجراءات غير التعريفية، لكن هذه الإجراءات تبقى غير كافية ، و أن قدرة تكيّف الإقتصاد الجزائري مع البيئة التجارية التي أفرزتها العولمة محدودة، ويشهد على الإقتصاد الجزائري أنه حقق مستوى إيجابي في بعض المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلي، لكن على مستوى الإقتصاد الجزئي ورغم المجهودات المبذولة، لم تتمكن الإصلاحات من تحسين وضع المؤسسة، خصوصا الصناعية منها التي تعيش إختلالات عديدة، في ظل ظروف تتميّز بالتنافسية، وعدم القدرة على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية، والأسواق العالمية، خصوصا بعد البدء في تنفيذ إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والإنضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

– عملت الجزائر على السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال السياسة التجارية المنتهجة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين وهذا من خلال سنها لعدة تشريعات، لكن يمكن القول أن الج ازئر فشلت في ذلك ويرجع الأمر لأسباب عديدة من بينها سن القوانين من طرف رجال بعاد رجال الاقتصاد من المشورة دون د ارسة معمقة للنتائج التي تنجر من و ارء ذلك ِ السياسة وا وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى في شقها الأول ونفيها في الشق الثاني؛

– من خلال ما تم دراسته حول السياسة التجارية الجزائرية بداية من تسعينيات القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الحالي، يتضح لنا أن تحرير التجارة الخارجية ونموها تعتبر كمحرك قوي وفعال في عملية التنمية وهذا في ظل تحسين شروط التبادل الدولي، وتوافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

– إن النتائج المحصل عليها من خلال الإصلاحات التي تم تطبيقها تؤكد على هشاشتها ويبقى مركز الجزائر ضعيف في ظل محدودية صادراتها حيث يعتبر البترول الوسيلة الوحيدة بيد الجزائر في عملية التصدير لا سيما وتدهور أسعار هذه المادة على مستوى السوق الدولية، وفي ظل هذه الوضعية تكون الجزائر أمام معركة شرسة دون التحضير الجيد لخوضها وكسبها وبالتالي الظروف الحالية لا تتماشى والتحديات الكبرى التي تنتظر الجزائر بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب شركاء أقوياء لا تقوى على منافستهم والصمود أمامهم بالإمكانيات المتوفرة في الظرف الراهن، فكان على الجزائر التحضير الجيد للاقتصاد الوطني للمنافسة على صعيد السوق الدولية؛ وهذا ما يؤكد لنا عدم صحة الفرضية الثالثة.

– قد يزداد حجم الخطر على السلع الوطنية، خصوصا الصناعية منها، عند استخدام المعايير الفنية المرتبطة بخصائص السلعة، كالقيود غير الجمركية على الصادرات الوطنية، وإذا كان هذا الإجراء قانوني يساعد على محاربة الغش، والمحافظة على الإنسان والبيئة، وحماية الأمن الوطني، إلاّ أن هذه المعايير قد تمثل قيدا على السلع الوطنية، نظرا لارتباطها بالتكلفة، وهو ما يعني ارتفاع سعرها، إذ تقدر نسبة السلع التي لا تنطبق عليها المواصفات بأكثر من 80 %، وهو مؤشر سلبي، تبقى نتائجه مرهونة بقدرة الأعوان الإقتصاديين على التكيف مع المعطيات الجديدة التي يفرزها مناخ الأعمال المحلي والعالمي.

– في ظل الحالة الصحّية التي يعيشها الإقتصاد الجزائري، وفي ظل البدائل المتاحة، المقاربة التجارية، والإنفتاح على الإستثمار الأجنبي، والإستقرار الإقتصادي والسياسي، والمخاطر الإقتصادية، والقابلية للتحرير والإنفتاح على التجارة الخارجية، والأداء الإقتصادي للحكومة، والدعم الممنوح للقطاع الخاص، ومناخ بيئة الأعمال، بالإضافة إلى شفافية الأعمال المصرفية، وحوكمة المؤسسات، وبنية تحتية سليمة، عناصر تعزز تقوية الإندماج الإقتصادي، كان للعولمة دورا في إبرازها.

أمام هذه العوامل، مؤشرات الإقتصاد الكلي، والمجهودات المبذولة بشأن إزالة المعوقات التجارية التي تقوم بها الجزائر بدءا من سنة 2001، تدعم قدرة الإقتصاد الجزائري على الإندماج في التجمعات الإقتصادية الإقليمية، إلاّ

أنه على مستوى المشروع، نجد المؤسسة الجزائرية مازالت تواجهها عوائق، تتمثل في صعوبات الدخول عالم التنافسية الذي يعتمد معايير الجودة، والنوعية، والمواصفات، وتدريب العمالة،...إلخ، وعليه فإذا أخذنا هذه المقاربات مجتمعة، وفي ظل التوجه نحوى اقتصاديات التنوع نجد أن :

* الإقتصاد الجزائري يعمل على إستغلال الفرص التي تمنحها أنظمة الإندماج الإقتصادي ومشاريع الإقليمية التي تساعده على تنويع صادراته، وعليه فإن انخراط الجزائر في الإتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005، وأيضا في المنطقة الحرة العربية الكبرى في جانفي 2009، وقوّة إقتراح في أفريقيا والإتحاد المغربي، يؤكد توجهها لجزائر نحو تعدد العضوية (التوسع الأفقي) في التجمعات الإقتصادية الإقليمية.

* مؤشر التوافق بين هياكل الصادرات والواردات الذي يعبّر عن ضعف أو قوة درجة الإندماج الإقتصادي، له دلالته في اختيار وترتيب البدائل، إذ تؤكد الشواهد أن شدة ارتباط الإقتصاد الجزائري بالإتحاد الأوروبي – بناءا على هذا المؤشر– تقدّر في المتوسط بـ 56,16 % (الصادرات 56,77 %، الواردات 55,55 %) ، بينما بلغت في المتوسط مع البلدان العربية 2 %، ومع البلدان المغاربية 3 %، أما على مستوى أفريقيا فهي لا تتعدى 0,3 % .

* المنافسة بين الإتحاد الأوروبي والمنطقة الحرة العربية الكبرى من خلال المعاملات التفضيلية، وما يمنحه الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية، كان له تأثير في تشكيل السوق الجزائرية من خلال زيادة نسبة تجارة هذه الأخيرة مع الإتحاد الأوروبي، على حساب تجارتها مع البلدان العربية والمغاربية والأفريقية، وعليه فإن قدرة الجزائر على الإستفادة من نظام التفضيلات المعمم، يتوقف على قدرة تمكين صادراتها التوغل إلى اسواق الدول المانحة للأفضليات، وقدرتها على التفاوض .

* تلتزم الجزائر بقواعد المنشأ التي تم الإتفاق بشأنها في كلا المنطقتين المتوسطية والعربية، إلاّ أن التمييز الحاصل ضد السلع المستوردة من دولة عربية طرفا في إتفاق الشراكة لمصلحة السلعة نفسها المستورد من دولة (غير عربية) طرف في إتفاق الشراكة، سوف يؤثر على إتفاق الجزائر والمنطقة الحرة العربية في هذا المجال.

* الدعم والمساندة عوامل تدفع باتجاه الإندماج الإقتصادي، وتساعد على اختيار البديل الأفضل، إذ تؤكد البيانات في هذا المجال أن الإتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من خلال البرامج المعدة لهذا الغرض، نذكر أن برامج الدعم والمساندة كانا لهما تأثير على العلاقات الثنائية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار تحديث الصناعة الجزائرية.

محصلة النتائج تفصل في ارتباط الإقتصاد الجزائري بالإتحاد الأوروبي، إلاّ أن التنوع (على مستوى السلع أو على مستوى المجموعات الإقتصادية) الذي تفرضه العولمة على إقتصاديات الدول النامية، تفرض على الجزائر إستغلال جميع الفرص التي تمنحها أنظمة الإندماج الإقتصادي الإقليمي والعالمي، وعليه فإن مشاركة الجزائر في أكثر من تجمع إقتصادي إقليمي، سوف يساهم في رسم سياساتها الإقتصادية (المالية والنقدية) والمؤسسية الداعمة لإقامة صناعات تمكنها من تنمية صادراتها، ولا يتحقق هذا إلاّ من خلال إجراءات عملية تهدف إلى، رفع مستوى كفاءة الإنتاج وتنمية الموارد البشرية المتاحة، وتشجيع المؤسسات الصناعية على زيادة قدرتها الإنتاجية، بالإعتماد على مختصين (غير إداريين) في الفن الإستراتيجي والإستشرافي ، وأنظمة من القوانين القادرة على التكيّف مع متغيرات العولمة.

الإقتراحات والتوصيات :

يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- إن الدول النامية ككل لم تتمتع جميعها بالاندماج في السوق العالمية واتساع حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركة الاستثمارات، وأرس المال؛ لذلك يتعين على كل دولة أن تتبين فرص وتحديات العولمة وتوجه جهودها لتحقيق مصالحها؛

– يجب على الدول النامية أن تندمج في الاقتصاد العالمي ولكن بطريقة إيجابية حتى تستطيع تحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها، وتحاول والتعامل مع مختلف التحديات بوعي وا أن تتجنب كل ما يتعارض مع مصالحها، خاصة ما يفرض عليها من الأطراف الفاعلة في الساحة الاقتصادية الدولية؛

– بما أن الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي حتمية على الاقتصاد الجزائري، لابد من ضرورة لتفعيل الاقتصاد الوطني ومواجهة تحديات المنافسة وبالتالي يجب تنظيم هذا الاندماج وتوجيهه بالتدريج لما يسمح للمؤسسات الج ازئرية بالتكيف والتأقلم مع الظروف التنافسية والاقتصادية الجديدة إذ يجب ترتيب م ارحلها حسب الأهمية ومتطلبات تدعيم تنافسية المؤسسات، إضافة إلى الاستمرارية والمتابعة والتقييم المتواصل من أجل تدارك الثغ ارت والإختلالات الهيكلية؛

- إن النظام التجاري العالمي الذي تتبناه المنظمة العالمية للتجارة يمر في مأزق حقيقي لذلك لابد من إعادة النظر في آلية المفاوضات واستبدال طريقة اتخاذ الق ار ارت في المنظمة، من التوافق العام بالإجماع إلى اتخاذ الق ار ارت بالأغلبية مما يعطي الدول النامية قوة تفاوضية أكثر تأثى ار في المفاوضات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة؛

- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إثناء العملية التصديرية أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدريين أو تقديم التمويل القصير والمتوسط أألجل إلى المنشآت والمشروعات القائمة التي تنتج سلعاً مؤهلة للتصدير، وذلك بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية

— العمل على تحسين وترقية بيئة العمل للمصدرين للوصول إلى استخدام نظام الكتروني يقوم بتحسين قدرة وفعالية الأداء الجمركي، وإزالة القيود والمعوقات وتسهيل الاجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

- السعي لتطوير وتوسيع المناطق الحرة عن طريق تحفيز المستثمرين على الاستثمار.

- الترويج لمشاريع استثمارية تخدم قطاع التصدير بغرض استقطاب التمويل اللازم لها والاهتمام بالصناعات المحلية والزراعية التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المحلية.

- الترويج للصادرات غير النفطية من خلال كل الوسائل والوسائط الاعلانية والترويجية.

- تقديم خدمات معلومات متكاملة عن الأسواق الخارجية وحجم واتجاهات الطلب العالمي بغرض مساعدة المصدرين على فتح أسواق جديدة بالتعاون مع الجهات ذات العالقة.

- تقديم الإرشادات الترويجية للمصدرين للارتقاء النوعي والكمي بالمنتجات التي يصدرونها والاهتمام بالمواصفات السلعية والأوزان والتغليف والتعبئة والعالمات التجارية حسب متطلبات الأسواق العالمية.

- العمل على تخفيض تكاليف الشحن والنقل والتأمين وتجهيز السلع والمستندات والرسوم المفروضة على السلع من قبل الجهات ذات العالقة.

- دعم القطاعات السلعية غير النفطية بكافة الوسائل وبما يؤدي الى زيادة مساهمتها ودورها في تنمية الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل وبالتالي تقليل فجوة الطلب على السلع من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية كمرحلة ثانية.

– ضرورة تأهيل المنظومة المؤسسية الإجرائية للاقتصاد الوطني تأهيلا يؤدي إلى المزيد من المرونة والشفافية والعدالة بما يساعد على رفع كفاءة أداء المؤسسات وفعالية السياسات، ووضوح القوانين وسلامة وعدالة التطبيقات والممارسات الأمر الذي يضمن تقليص الآثار السلبية الناتجة عن انتشار الفساد الاقتصادي التي ساهمت في إخفاق الكثير من السياسات في ظل التحولات الاقتصادية؛

– ضرورة متابعة أعمال المنظمة العالمية للتجارة بصفة حازمة نظرا لانعكاسات قرارات هذه المنظمة على التجارة الخارجية للبلدان النامية الأعضاء وعلى اقتصادها بصفة عامة لأخذ التجارب من أجل العمل والاستعداد لهذه الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري حتى لا يكون هناك آثار وخيمة خاصة المنافسة الشرسة في السوق العالمية التي تسير حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة؛

– العمل على زيادة الوعي بأهمية الاندماج في النظام التجاري العالمي ومزاياه، وكذا تحسين وتدعيم البنية الأساسية والتحتية للاقتصاد الجزائري وجعله في مركز قوة من أجل المنافسة الايجابية والفعالة في الأسواق العالمية؛ 8–كما سبق الذكر بأن الاقتصاد الجزائري سيواجه تحديات كبيرة مستقبلا، كما يعرف حاليا مشاكل عديدة لا ى ازل يتخبط فيها سيما حدة التضخم، مشاكل البطالة، الزيادة السريعة للنمو الديمغرافي المنافسة الكبيرة للموارد المصدرة من قبل بعض البلدان، وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية إضافة إلى افتقار الج ازئر إلى قوانين في الميادين التي أصبحت مهمة في المنظمة العالمية للتجارة مثل حماية الملكية الفكرية بالرغم وأن الاقتصاد الجزائري ما ى ازل يشهد مرحلة انتقالية تتميز بإعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات من جهة أخرى فان التجارة الخارجية تتركز بشكل كبير على قطاع المحروقات؛ وأمام كل هذه التحديات فان التركيز على المستوى الاجتماعي يصبح من الأولويات الواجب اتخاذها لا سيما وأن الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، والظروف التي تمر بها يساهمان بشكل كبير في نجاح ذلك.

*** أفاق البحث :**

تناولت هذه الدراسة إشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل المتغيرات والأوضاع الإقتصادية الراهنة، في محاولة للوقوف على الخيارات التي تفرضها أنظمة الإندماج الإقتصادي الإقليمي في الظرف الراهن أمام البلدان النامية، وكذا الفرص والبدائل التي تمنحها التكتلات الإقتصادية القائمة، ونظرا لاتساع حجم البحث المجالات العديدة المتصلة به، فإنه لا يسعنا المقام تناول كل الجوانب في دراسة واحدة، ولكن بالإمكان تناول وأبعاد أخرى.

– توسيع التحليل، ليتناول الإندماج الإقتصادي في بعده العالمي، والبحث في معالمه.

- توسيع البحث باستخدام أساليب كمية، تترجم نموذج الجاذبية الذي يفسر مستوى التجارة البينية، باعتبار أن إمكانية تطبيقه أثبتت نتائج إيجابية على أنواع مختلفة من الدول والأقاليم.

- توسيع الدراسة لتشمل أثر تنسيق السياسات الإقتصادية الإقليمية على الإندماج الإقتصادي الإقليمي (منها الإتحاد المغاربي).

- الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمثل آلية مساهمة في الترتيبات الإقليمية، وعامل مساعد على نقل التكنولوجيا بين البلدان الأعضاء.

المبادرة الأفريقية " نيباد "، يمكن أن تكون مدخلا يساهم في استغلال الوفورات التي تمنحها السوق الواسعة، وكذا الإستفادة من تنوع الصادرات الصناعية والزراعية، باعتبارهما مدخلا يساهم في إقامة إندماج إقتصادي إقليمي.

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970.
2. أحمد أنور، الانفتاح الاقتصادي وتغير القيم في مصر، دار مصر العربية، 1993.
3. أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر 1999.
4. أحمد ماهر، الإدارة، المبادئ والمهارات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004.
5. أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون ذكر سنة نشر.
6. أحمد محس الخضيري، الخصخصة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1993.
7. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991.
8. آدم بنيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، 2004.
9. أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
10. أسامة محمد القولي ومجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.
11. إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
12. بديع محمود القاسم، " نماذج وإستراتيجيات التغيير والتحديث الحضاري"، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2001.
13. بكري كامل، "الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
14. بلا بلاسا، نظرية التكامل الإقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1964.
15. توفيق عبد الرحيم يوسف: إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
16. ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونماذج وتطبيقيه، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
17. جاسم محمد، التجارة الدولية، زهران للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2009.
18. جعفر عبد اهلل موسى إدريس، الإدارة الإستراتيجية، خوارزم العلمية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2013.
19. جميل جريسات، إدارة التنمية العربية في ظل سياسة اللامنهجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت

الطبعة الأولى، 1998.

20. جون وليا مسون وآخرون، التكامل النقدي العربي، المبررات، المشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة، 1986.

21. حازم البلباوي، دور الدولة في الإقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998.

22. حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، دار المصرفية اللبنانية، بيروت، لبنان،1992 .

23. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

24. حميدي حمدي، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، ندوة الإصلاحات وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

25. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

26. خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010.

27. رابح خوني ورقية حساني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إتراك للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،2008.

28. راشد البرواري، نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة العربية، ط1، سنة 1964.

29. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الطبعة الأولى، 2000.

30. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000.

31. رمزي زكي "العولمة المالية، الاقتصاد السياسي للرأسمال المالي الدولي"، دار المستقبل العربي, الطبعة الأولى 1999.

32. زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 2006.

33. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة الطبع.

34. سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

35. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الجزء الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،2005.

36. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، الدار المصرية

اللبنانية، القاهرة، 2005.

37. سعيد عبد العزيز عثمان، إقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية للنشر والطباعة ،1997.

38. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، عمان، 2011.

39. سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، الطبعة الأولى، 2004.

40. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 1994، مركز الإسكندرية للكتاب 1999.

41. سيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1999.

42. شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

43. شكري رجب العشماوي، الخصخصة: اتحاد العاملين المساهمين "مفاهيم، تجارب دولية وعربية"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.

44. صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

45. صلاح زين الدين، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

46. طارق الجبلي، التجارة الخارجية، دار صفاء، عمان، 2001.

47. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، مصر، 2001.

48. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .

49. الطيب محمد الطيب عبد الله، تقييم تجربة الاستخصاص في السودان 1999، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

50. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

51. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب :" الاقتصاد الدول" ، الدار الجامعية، بيروت، 2003.

52. عبد الرحمان يسري احمد، احمد محمد احمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2007.

53. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ،مصر، 2001.

54. عبد الرزاق بن حبيب: " إقتصاد و تسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2002.

55. عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي، نظريات وسياسيات، دار المسيرة، الأردن، 2007.

56. عبد الله بن بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ،ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 .

57. عبد المالك عبد الرحمان المطهر، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار شتات للنشر، مصر، 2009.

58. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلبة دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

59. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة "الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة " مجموعة الشبل العربية، الطبعة الأولى 2003.

60. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

61. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، 2008.

62. عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود المصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1996.

63. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات- الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

64. عبير محمد علي عبد الخالق، آليات تعزيز تنافسية االقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة، جامعة الإسكندرية، بدون سنة نشر.

65. علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، 2007.

66. عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

67. عمر حسين، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

68. فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

69. فؤاد ابو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2004.

70. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1988 .

71. كامل بكري، التكامل الاقتصادي، الإسكندرية: المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر،1984 .

72. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، بدون طبعة، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.

73. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 1999.

74. محسن أحمد الخضيري، "العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.

75. محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية

مصر، 2000.

76. محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005.

77. محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

78. محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار بن حزم، الطبعة الأولى، لبنان، 2002.

79. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2003.

80. محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

81. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب للنشر، بدون سنة نشر.

82. محمد رياض الابرش ونبيل مرزوق، الخصخصة: آفاقها وأبعادها، لبنان، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، 2002.

83. محمد زاهد جلول، التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.

84. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، 2001.

85. محمد صالح الحناوي، الخصخصة المصرية، رؤية شخصية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

86. محمد صبح، الخصخصة: ماذا... ؟ متى...؟ لماذا...؟ كيف...؟، البيان للطبعة و النشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999.

87. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

88. محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد الدولي، دون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

89. محمد عبد العزيز عجيمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1995.

90. محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء، الاسكندرية، 2002.

91. محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب: مديرية المطبوعات الجامعية،1972 .

92. محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، ومكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر.

93. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.

94. مرسي السيد حجازي، الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدول ودور القطاع الخاص، بيروت، الدار الجامعية

للطباعة والنشر، دون ذكر سنة نشر.

95. مصيفى سالمة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2006.

96. موسي سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

97. نادر إدريس التل،آفاق اقتصاد السوق، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الطبعة الأولى، الأردن،1991.

98. ناصر دادي عدون، قتصاد مؤسسة، دارالمحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998.

99. ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003 .

100. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2007.

101. نيفين حسين شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.

102. يحي اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟، دار إفريقيا الشرق، بيروت، 1999.

II. الرسائل و الأطروحات:

1. بشرى فاضل خضير، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.

2. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر، (2005-2006).

3. بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، 2012-2013.

4. بن حمود سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995 ،(أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1999.

5. جوزي جميلة، مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006.

6. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

7. درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة

الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

8. رابح فوضيل، التكامل الإقتصادي الأورو- مغاربي بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2004 ،جامعة الجزائر.

9. رميدي عبد الوهاب، "التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر،2007/2006.

10. صبيحة برزان العبيدي، دور مبادىء التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الابداعية وتحقيق التوافق بين مصالح اطراف الوكالة ،اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.

11. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.

12. كمال عايشي، إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،2005.

13. محمد راتول سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي: تجربة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2000.

14. مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018/2017.

15. مقدم عيبرات، التكامل ا/قتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001.

16. مقدم عيبرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001.

17. وليد عبد الرحمن صديق، الادخار الاجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، (رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة كلية الحقوق، جامعة القاهرة 1982).

18. آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007.

19. بن قاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية و سياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر 87- 94، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1995/1994.

20. بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

21. بوكماش عبد الله، التفكيك الجمركي وأثره على تنافسية المؤسسات، دور برنامج تأهيل المؤسسات كتدبير مرافق مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

22. طاهر لطرش، محاولة تعريف سياسة نقدية عند الانتقال إلى إقتصاد السوق، رسالة ماجستير (المدرسة العليا للتجارة)، الجزائر، 1993.

23. عقبة عبد اللاوي، الإندماجية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية(دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو-متوسطية على الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ورقلة ، 2007-2008.

24. علاوة نواري، خوصصة المؤسسات العامة الجزائرية رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد،2001.

25. عمر محمد عثمان صقر، الآثار الإقتصادية لتوسع الجماعة الإقتصادية نحو الجنوب على أداء الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة 1978.

26. قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

27. لفكير مختار، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير،(غير منشورة) جامعة الجزائر 1993 .

28. مهلل عبد المالك، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهداف والآليات، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة – ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

29. نور الدين دلال، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الإقتصادي العربي، مذكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006.

III. الدوريات والمقالات:

1. أحمد سعيد دويدار، "نحو الاعتماد على الذات في تمويل التنمية الاقتصادية"، تقرير مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، القاهرة 26-28 مارس 1981، الذي عقد في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
2. القزويني علي، "التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة"، الجزء الأول، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.
3. بارك نعيمة، "تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.
4. بالحبيب ليلى وشيبة مفيدة، "التكامل الاقتصادي العربي آفاق وتحديات، مجلس التعاون الخليجي، 2012/2011.جامعة ورقلة.
5. جمال عمورة، ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للاندماج في ظل التحولات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28، السنة الثالثة 2006.
6. جمال قاسم، محمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2012.
7. جون سوليفان وجين روجز وكاثرين هلبيلنج والكسندر شكولينكوف، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة :سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الدولية، واشنطن، 2003.
8. حسن البشير، محمد نور، سياسات التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار، وزارة الاستثمار: لجنة الاستثمار الإفريقي بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ورشة الاستثمار الإفريقي في السودان، 2005.
9. حنيش الحاج، "التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني"مجلة الباحث عدد 10، جامعة البليدة، 2012.
10. خالد طه عبد الكريم، رؤية اقتصادية في موضوع الخصخصة، مجلة ديالي، العدد 43، 2010.
11. خالدي خديجة، أثر الإنفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد2، ماي 2005.
12. رمزي زكي، "التمويل الخارجي والاعتماد على الذات"، تقرير مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، المرجع السابق مباشرة.
13. زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، جامعة الشلف ، 2005.

14. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأور–متوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.

15. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال– نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني 2004.

16. زينب عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان، 2003.

17. سعيد الصديقي، الإقليمية والتحديات العالمية الجديدة، المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد 332، أكتوبر2006.

18. سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي 1994.

19. سمير المقدسي، "التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن 21"، مجلة شؤون عربية، سبتمبر 2000، العدد 113.

20. سهير معتوق، تحرير سعر الفائدة واثاره المختلفة في مصر، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ديسمبر 1991.

21. صفوت عبد السلام عبد الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لآثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية, مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة العالمية للتجارة, الكويت.

22. طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية _حالة مصر، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية2006 .

23. طالب دليلة، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد الثالث جوان 2018.

24. طاهر ملاخسو، سياسة التصنيع بين النظرية والتطبيق في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 21 مارس2010.

25. طيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 3 ،2003.

26. عبد الخالق عبد الله، "العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01 ،ربيع 1998.

27. عبد الرحمان يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي، جدة، 1995.

28. عبد الرزاق حبار، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة شلف، الجزائر.

29. عبد السميع روينة، مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة ، العدد11 ، ديسمبر 2004.

30. عبد الله دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999.

31. عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، مدخل إلى دراسات التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، معهد الانماء العربي، بيروت، 1978.

32. عبود زرقين، الإستراتجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد45، 2009.

33. علاوي محمد لحسن، الإندماجية الجديدة" المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، العدد 7، 2010.

34. عماري علي، صالح فلاحي، إشكالية التسويق في المؤسسات الإنتاجية الوطنية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 23/22، 2004.

35. فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة ورقلة.

36. كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي واشنطن،1998 .

37. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998.

38. مانويل غيسان، دور إصلاح القطاع المالي في التصحيح الإقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي، في ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية، تحرير سعيد النجار 1994، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

39. محمد دياب، الخصخصة من الإحتكار العام إلى الاحتكار الخاص، مجلة العربي، العدد 507،فبراير 2001.

40. محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري- برنامج التعديل الهيكلي و مدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،العدد 23، 2001.

41. محمد زرقون، إنعكاسات إستراتجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث عدد 7، جامعة ورقلة، 2010 .

42. محمد غسان الشبوط، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الإستراتيجية، الإقتصادية، السياسية، مقال بتاريخ: 2016/11/15.

43. محمد محمود إمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل عربي، مركز دراسات البحوث العربية، بيروت لبنان، 2004.

44. محمد معن ديون، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد رقم 28، العدد2، 2006.

45. محمود إسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، صنوق النقد الدولي، أكتوبر 2018.

46. مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي، حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 4، 2003.

47. منال السمناودي، العولمة: هل تسبب في خفض الأجور، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد 11/23/ 1998.

48. موريس شيف وال، ألن ونتز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز المعلومات قراءة الشرق الأوسط. 2002.

49. نبيل حشاد، الغات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 42 ، سبتمبر1994.

50. هناء خير الدين، " إتفاقيات التجارة الإقليمية" وثائق المركز المصري للدراسات الإقتصادية، ماي 2007.

51. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد1، 2002.

52. وليد حيدر جابر، طرق إدارة المرافق العمومية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، لبنان، 2009.

53. يوسف عثمان إدريس، تحرير رأس المال : المزايا والمخاطر، مجلة المصرفي، العدد 35 ، مارس 2005.

54. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1989.

55. التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المغرب، 2009-2010.

56. العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، إصدارات صندوق النقد الدولي، ترجمة أمينة عبد العزيز، أحمد هاشم فاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 02، ديسمبر 1997.

57. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، 1998.

58. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، الجزائر، 30 أكتوبر 2000.

59. تقرير التنمية الصناعية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثاني، الكويت، 2015.

60. تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر، جانفي 2019.

61. تقرير صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ، 16 جانفي 2017.

IV. الملتقيات:

1. أمال عياري، فاطمة الزهراء شايب، **"الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.

2. بلعزوز بن علي: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقرارات لجنة بازل2، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

3. بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمن ناريمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة االقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة االجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر،يومي 21/20 نوفمبر 2012.

4. بن ثابت علال وبن جاب الله محمد، المستثمرون المؤسسون ببورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات، في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية-بسكرة- الجزائر،21-22 نوفمبر 2006.

5. بهاز لويزة، بوعبدلي أحلام، الشراكة الأورو-متوسطية كدعامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،17-19أفريل 2007.

6. بوالكور نور الدين، شرون عز الدين، التكتلات الإقتصادية بين جغرافية حقبة التكامل وعالمية المرحلة الراهنة، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، يومي

27/26 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي.

7. بوكساني رشيد، دبيش أحمد، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي المغاربي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسن وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، 8-9ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

8. جلطي غالم، بن منصور عبد الله، إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002.

9. رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/12 ماي 2010.

10. رمضاني محمد ، كبداني أحمد ، ما الذي يتعين على الدول العربية عمله للاستفادة من الشراكة الأورو-متوسطية، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،17- 19أفريل2007.

11. زايد مراد،ترغيني صبرينة، "البعد الاستراتيجي لحوكمة الشركات"، ،جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية وبنوك ادراة أعمال، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012.

12. سمير سحنون وشعيب بونوة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

13. شعوبي محمد فوزي، كماسي محمد الأمين، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة الممتدة ما بين 1989 و1999، الملتقى الوطني الأول حول "**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي23 ، 22أفريل 2003.

14. صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي: الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

15. عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان: تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، الملتقى الدولي: حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006.

16. عبد الرحمان بن عنتر: نحو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتعظيم مكاسب الاندماج في

الحركية الاقتصادية الدولية، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، 26/25/نوفمبر 2007.

17. عبد اللطيف بلغرسة: مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف 29-30- أكتوبر 2001.

18. عماد محمد علي ابو علجية، علام حمدان،" أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح"، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي20-21 اكتوبر2009.

19. قصاب سعدية، الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الإقتصا دية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

20. قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 افريل 2006.

21. كمال رزيق وفارس مسدور، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري، في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21 و 22 ماي 2002.

22. مفتاح صالح، سليم قط، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 17-19 أفريل 2007.

23. نجار حياة ومليكة زغيب: إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة : نظرة مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 23/22 أفريل 2003.

24. نصيرة قريش: آليات واجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

25. نعيمة يحياوي،حكيمة بوسلمة،" دور الحاكمية في تحسين الأداء" جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر مالية وبنوك ادراة أعمال، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي2012.

V. القوانين:

1. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 60 الصادرة في 8 جمادى الأول عام 1418 هـ.

2. القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

3. القانون رقم 01-88 المؤرخ في 22 جمادى الأولى لعام 1408 الموافق ل 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية العدد 2، 1988.

4. المادة 04 من القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية.

5. المادة 144 من قانون النقد والقرض 90-10 .

6. المادة 156 من قانون النقد والقرض 90-10 .

7. المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000 .

8. المرسوم الرئاسي رقم 98-252 المؤرخ في 15 ربيع الثاني 1419 الموافق لـ 08 غشت 1998 يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المملكة الأردنية الهاشمية الموقع عليها بالجزائر في 19 ماي 1997.

9. قانون النقد والقرض 90-10 المادة 184 .

10. قانون النقد والقرض 90-10 المادة 187 .

11. قانون النقد والقرض 90-10 المادة رقم 185 .

12. قانون النقد والقرض 90-10 المادة رقم 189 .

13. قانون النقد والقرض 90-10 المادة رقم 211 .

14. قانون النقد والقرض 90-10 المادة رقم 213 .

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les ouvrages :

1. A. Bisat , R. Barry , V. Sundarajan " Issue in Managing and Sequencing Financial Sector Reforms : Lessons from Experiences in Five Developing Countries " IMF , Working paper ,Washington 1992.

2. Abassi B., « Le Secteur Industriel & la Problématique de sa Modernisation », In Revu CREAD, in Revue CREAD, © CREAD/CASBAH éditions 2001.

3. Abbdelmadjid Bouzidi, les Annee 90 De l'economie Algerienne, ENAG/Editions, 1999.

4. Abd Errahmene Mebtoul, Enjeux, Strategies des Acteurs Internes et Necessite d'une Nouvelle Organisation Instiutionnelle de Privatisation enn Algerie, Alger. 1998.

5. Abdelhak lamiri . management de l'information redressement et misse a niveau des entreprise. OPU ،Alger ،2003.

6. B. Nicot et A. schatt, La privatisation dans Les pays de l'Est et la théorie des incitations Paris Economica, 1998.

7. Bela Balassa , The theory of economic integration, Richard D.irwin,inc.Homewood,Illinois,1961.

8. Caprio Gerard , and Ross Levine " Reforming Finance in Trasitional Socialist Economies " World Bank , 1994.

9. Claude Sobry, Jean-claude verez, Element de macroeconomie, Ellipses.call,1999 .

10. Daniel le prince, la mondialisation au-delà des mythes, édit la découverte and syros ,paris, 2000.

11. François Gauthier, « relation économique internationales », 2émé édition, université Laval saintefoy Canada. 1992 .

12. Fritz Machlup, a history of thought on Economic intégration ed : économie intégration London , 1977.

13. G.Chareaux, la gouvernement des entreprises, Ed. Economica, Paris,1997.

14. GAUTHIER François," Relation Economique Internationales", 2ème Edition Université Laval Saintefoy, Canada, 1992.

15. Hans, B., and Michel , S. The Role of Financial Institution in the Transition to a Market economy Working paper , IMF, 1993.

16. Harrison G, the trade policy options for Chile, "The Importance of Market Access", world bank,economic review,n 1, oxford, 2002.

17. J-F.Mittoinc.F.Pequerul,Les unions économiques régionales,paris Armant colin,1999 .

18. MENOUER.M : l' Autonomie de L'entreprise Publique en Algerie : Fin de l' Hégémonie Etatique, Annuaire de l' Afrique du Nord , Tom XXX 1991 .

19. Nacer-Edine Sadi, La privatisation des Entreprises publique en Algerie, Objectifs, Modalités et Enjeux, Office des publications Uni versitaire, Université pierre Mendes France, 2003.

20. North, D. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge: Cambridge University Press.

21. Rodric D. et al.'Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and

Integration in Economic Development',Journal of Economic Growth, June 2004, Volume 9, Issue 2.

22. SALAAH. Mouhoubi , L algerie à l épreuve des réformes économiques, OPU, Alger, 1998.

23. Tlamçani Rachid , Etat, bazar et globalisation, l' aventure de l'infitah en algerie, - Ed El hikma, Alger, 1991

24. W. Andreff, « une approche comparative des privatisations: l'exemple français est-il transposable?»,Reflets et perspectives de la vie économique, Tom XXXII, 1993.

II. Les Revues :

1. "les Chiffres de l'Economie "Alternatives Economiques, hors-séries, n°50, 4 Trimestre, 2001.

2. Banque d'Algérie (2002), Rapport 2001: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Juillet. & Banque d'Algérie (2003), Rapport 2002: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Juin.

3. Banque d'Algérie (2004), Rapport 2003: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Avril.

4. Banque d'Algérie (2008), Rapport 2007: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Juillet.

5. Banque d'Algérie(2010), Rapport 2009: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, Juillet.

6. bertrand Blancheton, Ouverture commerciale, croissance et développement : malentendus et ambiguïtés des débats, Journée du développement du GRES : Le concept de éveloppement en débat, 16-17 septembre 2004.

7. Caves, Richard E., (1971): "International Corporations: The Industrial Economics of Foreign Investment", Economica, Vol. 38.

8. Collections Statistiques N° 193/2015, l'activité industrielle année 2014, ONS.

9. Collections Statistiques N° 202/2016 , l'activité industrielle année 2015, ONS.

10. Commission européenne , Note d'information sur le programme MEDA d'appu i aux PM, UGP ,Avril 2002.

11. Dix avantages du système commercial de l'OMC , publication de l' OMC, Genève ,Suisse, Juillet 2000 .

12. Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000 .

13. Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Octobre 2003.

14. H.N.A. Roustoumi Le pouvoir d achat du dinar-les cahiers de la réforme n°5.

15. Hebdomadaire Liberté économie, N°= 215 du 15 au 25 Mars 2003.

16. Helpman, Elhanan (1984), "A simple theory of international trade with multinational corporations", Journal of Political Economy, Vol. 92, No.3.

17. Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPIAK : « Les programmes des mises à niveau des

entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL », département de la recherche – Agence française de développement.

18. Ilmane, M.C. (2007), efficacité de la politique monétaire en Algérie :(1990-2006), une approche critique, Contribution aux 11èmes Rencontres Euro- méditerranéennes sur « Le financement des économies des pays riverains de la Méditerranée », organisées par l'Université de Nice, les 15 et 16 Novembre.

19. IMF, World Economic Outlook ,May 2001.

20. J.Frank and shang ,Jin wei,: " Open Régionalism in a world of continental Trade Blocs",IMF working paper wp/98/10,Geneva,1998.

21. Kamal Hamdi : Comment Diagnostique et Redresser une Entreprise, Rissalah, Alger, 1995.

22. LAKSACI . le dinar algerien , unité de compte versus pouvoir d achat. Cahiers de la réforme n°5.

23. Lamiri Abdelhak , la mise à niveau , revue de sciences commerciales et de gestion, n°2 , ecole supèrieure de Commerce.

24. Larbi Talha: Une Zone de libre-échange entre le Maghreb et L'Europe un projet par défaut, In études internationales,, N°= 215.

25. Larinane Hmarchand,The political Economy of New Régionalism, The Third World Quarterly, London,2005.

26. LASARY , comptabilité analytique , Imprimere Es- Salem , Alger , 2001.

27. LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.

28. Lawrence Summers , " Rgionalism and the world trading system ,policy impliction of trade and currency zones" , Studies of Federal Bank of kamas city ,1991.

29. Le plan de la relance économique , le composantes du programme.

30. Les cahiers de la réforme, N°4.

31. Mario I. Blejer and Adrienne Cheasty, Using Fiscal Measure, To Stimulate Savings in Developing Countries , Finance and Development (Vol.23, No .2, June1986) .

32. Ministère de la PME et de l'Artisanat (avec la collaboration de : Euro développement PME, Entreprise mise a niveau Algérie), Commission Européenne, Programme d'appui aux PME/PMI Algériennes, Euro développement PME, 2003.

33. Mishkin.f Monnaie banque et marché Paris, Pearson, 2013 Chap20 .

34. Mustapha Ben bada, la Mise à Niveau des PME/PMI, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Novembre 2006.

35. OCDE " Optimiser les bénéfices de l'ouverture des marchés: échanges, investissement et développement" 1999.

36. OECD; accelerating pre-poor growth through support private sector development,2004.

37. Otmane BEKENNICHE, L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC, OPU, ORAN, 2006.

38. P. Plane «la privatisation dans les PED: qu'avons –nous appris?» Revue française d'économie, Vol. IX, n°2, 1994.

39. P-R. Agénor " Mouvement de Capitaux , Régimes de change et libéralisation financière"

Banque Mondiale, colloque de l''IFID Tunis ,octobre 2001.

40. Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME, Algérie, Décembre 2007.

41. Strom C. Thacker , Does Democracy Promote Economic Openness?, Boston University, November 12, 2004.

42. Van Meerhaeghe ,M.A, « International Economics »,Longman Group Limited,(1972).

43. Yadwiga Forowicz, Economie Internationale, Benchemin, Quebeq, 1995.

44. Yannick Lucotte, Le ciblage d'inflation dans les économies émergentes, Dans Revue française d'économie 2015/2 (Volume XXX),

ثالثا :المواقع الإلكترونية

1. رياض دهال وحسن الحاج، حول طرق الخصخصة، إصدارات المعهد العربي للتخطيط في موقع الانترنت
http://www.arab-api.org/jodep/products/delivery/wps9804.pdf

2. (http://www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf)

3. Inter American development bank ; private sector development strategy, 2004.

4. (http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=352366).

5. Asian development bank ; private sector development strategy, 2000, p4 .

6. (http://www.adb.org/documents/policies/private_sector/private.pdf).

7. Adnan felipovic; impact of privatization on economic growth, issues in political economy,vol 14, 2005, p3 (http://org.elon.edu/ipe/Adi%20final.pdf).

8. http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/issues/issues40/ei40a.pdf).

9. Rrapport du FMI n 11/39 Op cit – http: //www.imf.org/2011/pdf.

10. ريتشارد همينغ وآخرون: الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2007.
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/issues/issues40/ei40a.pdf)

11. عبد المجيد قدي، " إشكالية تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة" ، www.manifest.univ-ouargla.dz، اطّلع عليه بتاريخ 2018/3/27.

12. موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=18&Itemid=29http://www.fgar.dz/index.php?option=co m_content&task=view&id=18&Itemid=29

13. مفهوم التنافسية أو التنافسية في مجال الأعمال، الموقع الالكتروني. www : org.iraqism

14. فريق التنافسية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،
www.sub_jpg.org :Ministry of planing and international cooperation

15. Programme Nationale de Mise à Niveau de la PME Algérienne, sur site http://www.algeria.smetoolkit.org/algeria/fr/1989/Programme-National-de-Mise-de Niveau-de-la-PMEAlg%C3%A9rienne, last visited.21/11/2008.

16. موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: http://www.pmeart-dz.org/ar

17. كاترين.ل.كوتشا هلبلينج، جون.د.سوليفان، "غرس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، على الموقع الشبكي: www.cipe-arabia.org

18. Jean -Pierre HELFER , Michel KALIKA, Jacques ORSONI Voir : www.afd.fr.

19. عاطف علاونه، حوكمة الشركات في فلسطين، التحديات والآفاق المستقبلية،كلية الحقوق، جامعة بيروت، 2008.

http ://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc :.2014/06/10

يوسف خليفة اليوسف: " التجارة الخارجية و التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي الواقع والأفاق"، مجلة العلوم الاجتماعية، 1994، من الموقع: www.darussalam.ae